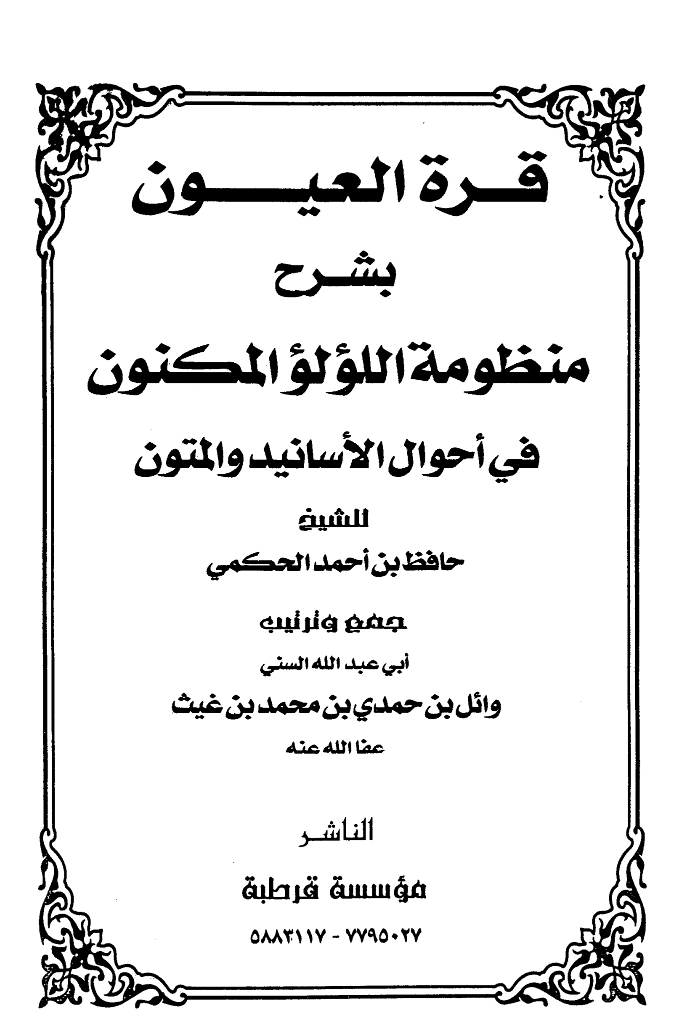


قــرة العيــــون

بشــرح

منظومة اللؤلؤ المكنون

في أحوال الأسانيد والمتون

للشيخ

حافظ بن أحمد الحكمي

جمع وترتيب

أبي عبد الله السني

وائل بن حمدي بن محمد بن غيث

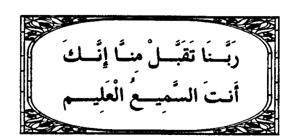
عفا الله عنه

الناشــر

مؤسسة قرطبة

٥٨٨٣١١٧ - ٧٧٩٥٠٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم



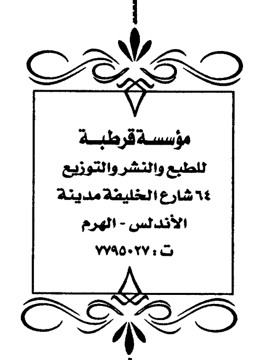
الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

رقم الإيداع	٢٠٠٥/٢٣٥٩٣
الترقيم الدولي	977-365-030-8

التجهيز الفنى: إبراهيم حسن

ت: ٠١٠٧٥٨٣٠٤٩



الناشر مؤسسة قرطبة

٦٤ ش الخليفة - مدينة الأندلس - الهرم ت: ٧٧٩٥٠٢٧

٥ ش الباب الأخضر - ميدان الحسين ت: ٥٨٨٣١١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشرح

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين أما بعد:

أهمية علم الحديث:

فترجع أهمية علم الحديث إلى اختصاصه بدراسة المصدر الثانى لدين الإسلام وهو سنة رسول الله ﷺ؛ قال الله تعالى: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠)، فطاعة الرسول ﷺ هى طاعة لله تعالى؛ وقد أنزل الله تعالى على رسوله ﷺ القرآن ليبينه للناس، ويوضح أحكامه وحدوده وشرائعه؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)؛ ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه»[1] يعنى السنة؛ والسنة تَنَزَّل عليه ﷺ بالوحى كما ينزل القرآن، إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن»[2]؛ ولولا أن مَنَّ الله علينا بالسنة، لما استطعنا أن نقيم شرائع الإسلام بحال؛ فالله تعالى قال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (النور: ٥٦) فبالله كيف نقيم الصلاة أو نؤتى الزكاة؟! إذا لم نكن على علم تامٍّ بسنة النبى ﷺ الصحيحة بكيفية إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة إلى غير ذلك من شرائع الدين التى لا تتضحُ ولا تبينُ إلا باتباع سنن سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام؛ ولذا وجَّه علماء السلف جهودهم المخلصة لجمع أحاديث رسول الله ﷺ وتنقيتها من كل ما أدخله الدخلاء من الأحاديث المكذوبة على النبى ﷺ وجعلوا هناك قواعد دقيقة لقبول الحديث، هذه القواعد بلغت فى دقتها ومتانتها درجة عظيمة؛ لم تبلغ أمة من الأمم مبلغ أمة الإسلام فى اهتمامها بأسانيد الأحاديث ومتونها؛ وقد قال بعض العلماء: «لولا الإسناد، لقال من شاء ما شاء»؛ وقد نُقلت السنة الصحيحة بطريق رجال بلغوا فى العدالة والورع والعلم مَبلغًا عظيمًا؛ وإذا بحثت فى دواوين الرجال الحفاظ، تجد

---

(١) خرجته فى «زبدة التفسير».

(٢) انظر «زبدة التفسير» (١/ ٢).

ألقابًا شريفةً تدل على مدى اهتمام العلماء بالسنة الشريفة؛ دافعُهم فى ذلك ابتغاء وجه الله - والله حسيبهم - بالدفاع عن السنة وتدوينها خالصة من شوائب الرواة الكذابين الوضاعين، والحمد لله رب العالمين.

إفراد الصحيح بالتدوين:

أفرد العلماء الحديث الصحيح بالتدوين؛ واشتهر فى ذلك صحيح البخارى وصحيح مسلم رحمها الله؛ وإنما كان إفرادهم للحديث الصحيح إعلامًا بمذهبهم الراجح الصحيح: أن الحديث الصحيح حجة بنفسه فى العقائد والأحكام وفضائل الأعمال، وقد سار على نهج إفراد الصحيح[١] كثير من العلماء فى شتَّى العصور؛ ومن لم يفرد الصحيح وحده؛ أسند الصحيح والضعيف حتى تبرأ عهدته؛ ويكون هناك حذر من المتلقى[٢]؛ وفى عصرنا الحاضر جهود مخلصة لخدمة السنة النبوية؛ وذلك بتكميل الجهد فى تمييز الصحيح من السقيم؛ ويأتى فى مقدمة من اهتم بذلك العلامة/ محمد ناصر الدين الألبانى (رحمه الله) فى مشروعه الكبير «تقريب السنة بين يدى الأمة» فأخرج صحاح السنن وضعافها، وسلسلتيه الصحيحة والضعيفة؛ هذا فضلاً عن تحقيقاته البديعة الفريدة، من ذلك مقالته الفريدة التى نشرت فى مجلة الوعى الإسلامى الكويتية سنة ١٣٩٠هـ تحت عنوان «الأحاديث الضعيفة والقوية»[٣] قال (رحمه الله): «لا يخفى على أهل العلم أن من الواجب اليوم على كل من يريد أن يستقل فى الفهم عن الله ورسوله، أن يكون على عِلْمٍ بقسم كبير من العلوم التى تساعده على ذلك، مثل أصول التفسير، والفقه، ومصطلح الحديث وما يتفرع منه من المعرفة بما صحَّ من الحديث عن رسول الله

(١) وقد أفردوه مسندًا؛ أى: ساقوه بالأسانيد؛ ليقف المتلقى على دراسة الحديث الصحيح ومعرفة رجاله الأعلام الذين بلغوا فى العدالة والضبط المرتبة العليا؛ كما أن سياقه السند تأكيد على أهميته ولولا الإسناد، لقال من شاء ما شاء كما قال ابن المبارك (رحمه الله) وغيره.

(٢) وحذر المتلقى يتمثل فى عدم تلقيه أى حديث لم ينص الأئمة على صحته، وبخاصة الكتب التى جمعت الصحيح والضعيف.

(٣) وهى حقيقة بأن تسمى «التحديث بفضل علم الحديث على العلوم الشرعية» ولأهميتها سأورد جزءًا كبيرًا منها.

ﷺ وما لم يصح، وأن يكون على جانب كبير من الثقافة والمعرفة باللغة العربية وآدابها.

بيد أن الواقع يشهد أن من النادر جدًا، أن يكون الفرد متمكنا فى كلّ علم من هذه العلوم وغيرها، متقنا إياها، كما لو كان متخصصًا فى علم واحد منها؛ ولذلك فإن من البدهى أن ترى أهل العلم والعقل يتخصصون فى علم واحد أو اثنين، مع المشاركة طبعًا فى العلوم الأخرى الضرورية منها، فكان فيهم المفسر والمحدِّث، والفقيه والمؤرِّخ، واللُّغوى، والأديب وغيرهم، مما هو معروف فى العلوم الشرعية، فالمفسر مثلاً يستعين بالمحدِّث واللُّغوى، وهذا يستعين بالمفسِّر والمحدِّث، وهذا يستعين باللُّغوى والفقيه، وهذا يستعين بأولئك وغيرهم وهكذا، فكلٌّ قد أخذ حظه من الأجر والفضل باستعانة غيره به، والاستفادة من علمه وتخصصه.

غير أن أهل العلم بالحديث والتخصص منهم بالجرح والتعديل والمعرفة بصحيح الحديث وسقيمه، من القدامى منهم والمُحْدَثِين، كانوا أقل العلماء حظًا فى الاستعانة بهم والاستفادة من علمهم، لا سيما فى القرون المتأخرة كهذا الذى نحن فيه وما قبله من القرون الثلاثة بصورة خاصة، فقد انصرف العلماء - فضلاً عن غيرهم - عن العناية بهذا العلم وتدريسه دراسة تليق بجلاله وعظمته، حتى فى المدارس الشرعية، بل إن بعض المدارس التى كانت مخصصة لتدريس الحديث فيها - فيما قبل ذلك من القرون - صارت اليوم خرابًا يبابًا، وبعضها تدرس فيها العلوم الشرعية، وأما الحديث، فدارسته رمزية! ليس فى أساتذتها متخصص فى علم الحديث كدارالحديث بدمشق وغيرها!

ومن المعلوم أن علم الحديث النبوى هو أوسع العلوم الشرعية قاطبة وأغزرها فائدةً، وأكثرها **اتصالاً وارتباطًا بالعلوم الأخرى، فما من مفسر أو فقيه أو مؤرخ أو لُغوى إلا وهو بحاجة إليه، وإلى الاستعانة بالمتخصص فيه، والاعتماد عليه، ومع ذلك فالواقع** أن القليل من المتخصصين فى العلوم الأخرى من استفاد من علمهم وتحقيقهم، فكان من آثار ذلك انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة والتى لا أصل لها بين المسلمين الخاصة منهم والعامة، لا أستثنى منهم خطيبًا ولا مدرِّسًا، ولا

واعظًا ولا مرشدًا، ولا كاتبًا ولا محاضرًا، إلا من شاء الله وقليلٌ ما هم، ذلك لأن ثقافتهم مُستقاة من كتب هي على اختلاف بحوثها ومواضيعها جلها مشحونة بمثل تلك الأحاديث، لم يلتزم من ألَّفها هذا النهج العلمي من الاستعانة بأهل التخصُّص والمعرفة بها.

فكم من عارف بعلم الكلام - ولا أقول علم التوحيد - أودع في كتابه من الأحاديث هي عند أهل العلم موضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ لا تستحق أن تذكر في كتب الوعظ والتصوُّف والرقائق، بَلْهَ كتب العقائد والتوحيد والحقائق، مثل: حديث: «إن الله لما خلق العقل، قال له: أقبل، فأقبل، ثم قال له: أدبر، فأدبر، فقال: وعزتي وجلالي، ما خلقت خلقًا أشرف منك، فبكَ آخذ، وبك أعطي»[(١)].

وكم من ماهر في علم أصول الفقه أقام أصلاً، أو قعَّد قاعدة على أساس حديث منكر أو موضوع عند التحقيق كحديث معاذ، «بم تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي...» الحديث[(٢)] و(اختلاف أمتي رحمة)[(٣)].

بل وكم من محدث مكثر حافظ، يحتجُّ بأحاديث في الأحكام وغيرها من أبواب الشريعة هي عند ذوي التخصص منهم بالجرح والتعديل والمعرفة بصحيح الحديث وسقيمه إما ضعيفة أو موضوعة، كالأحاديث التي يصححها الحاكم وغيره من المتساهلين!.

وكم من مفسر بارع تأول آية، أو ذكر سبب نزولها، أو ساق قصة متعلقة بها، أو لمناسبة ما، اعتمادًا على حديث لم يتثبت من صحته، هو عند أهله العارفين به ضعيف وموضوع، مثل: حديث قصة الملكين: هاروت وماروت، وارتكابهما عدة فواحش[(٤)] وحديث قصة الغرانيق وأن الشيطان تكلم على لسان النبي ﷺ بآية

---

(١) انظر: المقاصد الحسنة (رقم ٢٣٣)، وكشف الخفا (رقم ٧٢٣).

(٢) تكلمت عليه في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) ولما ينشر بعد، ومحله منها قبيل المائة التاسعة (قلت (وائل): وقد طبع بفضل الله من هذه السلسلة المباركة أجزاء كثيرة والحمد لله.

(٣) انظر في السلسلة المذكورة برقم (٥٧).

(٤) قد بينت بطلانها وأنها من الإسرائيليات في السلسلة المتقدمة؛ فمن شاء الاطلاع، فليرجع إليها رقم (١٧٠).

مدح بها آلهة المشركين: (تلك الغرانيق العلى. وإن شفاعتهن لترتجى)! ولنا في بيان ضعفه وبطلانه رسالة بعنوان: (نصب المجانيق، لنسف قصة الغرانيق، وهي معروفة)[١].

وكم من فقيه جامع أوجب على الناس ما ليس بواجب، أو أسقط عنهم ما هو واجب، أو حرم عليهم ما ليس بحرام، وأحل لهم ما ليس بحلال، أو أبطل عليهم عبادة صحيحة، أو صحح لهم عبادة باطلة، أو سفك دمًا محرمًا، وحرم دمًا مهدورًا، أو شرع لهم عبادة ليست مشروعة، كل ذلك لم يكن منهم عن هوى أو غرض، حاشاهم، وإنما كان اعتمادًا منهم على أحاديث توهموها ثابتة، وليست كذلك؛ ولو أنهم رجعوا إلى أهل التخصص والمعرفة بالحديث، لعلموا أنها ضعيفة أو موضوعة، لا يجوز تشريع شيء ما بها، ولو في حدود الندب والاستحباب، فكيف في التحريم والتحليل، والإبطال والإيجاب؟!

والأمثلة على ما ذكرت كثيرة جدًا تبلغ المئات بل الألوف.

وأما الصوفية وأمثالهم ممن ألف في علوم الدين، والأخلاق، والآداب والمواعظ، فحدث عن أحاديثهم، وما وقع فيها من الأباطيل ولا حرج، وحسبك أن تطلع على كتاب (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) للحافظ زين الدين العراقي؛ إنك إن فعلت ذلك، فسترى ما هو أعجب وأعجب!!

ولما كنا على أبواب حركة علمية واسعة النطاق في شتَّى أنواع العلوم ومنها الفقه والتشريع الإسلامي، كان طبيعيًا جدًا أن يكتب كثير من العلماء والكُتَّاب في مواضيع معينة من أبواب الفقه، وخصوصًا ما كان منها متعلقًا بالحقوق والقانون والاجتماع والاقتصاد... وتلقى محاضرات كثيرة في مثل هذه المواضيع، وبعضهم شرع في تأليف كتب خاصَّة في الفقه الإسلامي أو فقه السنة جامعًا لجميع أو أكثر الأبواب الفقهية التي يحتاجها المسلم مبتدئين بـ (كتاب الطهارة)، ثم (الصلاة)، ثم (الزكاة) وهكذا إلى آخر الكتب التي جرى الفقهاء قديمًا على نسقها.

(١) قام بطبعها المكتب الإسلامي بدمشق لصاحبه الأخ/ زهير الشاويش.

ولكنى رأيت أكثر هؤلاء العلماء والـكُتَّاب والمحاضرين، قد سَرَت إليهم عدوى مَنْ قبلهـم من الفقهاء من ترك الاستعـانة بأهل التخصص والمعرفـة بالحديث، فلا تكاد تجد حديثًا واحدًا فى كل ما يكتبون مـن البحوث الخطيرة مخرَّجًا مصحَّحًا أو مضعَّفًا على طريقة أهل الحديث، اللهم إلا قليلاً منهم، وخيرهم صنعًا من يقول: (رواه فلان) ثم يسكت، ولا يـبين درجته من الصحة أو الضـعف، وهو قد يكون موضوعًا مكذوبًا عند أهل الحديث!

وقد أقام عليه من أشرنا إليهم علالى وقصورًا.

وإليك بعض الأمثلة:

١ - قال بعـض الأفاضل ممن ألَّـف فى فقه الـسنة[١]: «يحرم علـى الجنب أن يمكـث فى المسجد لحـديث عائشة قالـت: جاء رسول الله ﷺ، ووجـوه بيوت أصحابه شارعة فى المسجد، فقال: وجـهوا هذه البيوت عن المسجد.... فإنى لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب» رواه أبو داود. وعن أم سلمة قالت: (دخل رسول الله ﷺ صرحة هذا المـسجد، فنادى بأعلى صوته: إن المسـجد لا يحل لحائض ولا لجنب) رواه ابن ماجه والطبرانى.

أقول: فقد حرم المكث فى المسجد بناء على هذا الحديث، وأنا أعلم أنه ليس هو أول من فعل ذلك، بل هو مقلِّد لبعض مـن سبق من الفقهاء، وما أوقعه فى ذلك إلا عدم رجوعه إلى أهل التخصص فى الحديـث؛ ولو صنع، لوجد قول البيهقى: (ليـس بقوى)، وقول عـبد الحق الإشبـيلى: (لا يـثبت) وقول الخـطابى: ضعـفه جماعة. ذكر هذا الإمام النووى فى المجموع (شرح المهذب) (٢/ ١٦٠).

ثم إنه لو رجع إلى مصدر الحديث مـباشرة ألا وهو أبو داود وابن ماجة، وكان من أهل العلم بـتراجم الرواة وأحوالهم، لوجد أن مدار الحديث عـلى جسرة بنت دجاجـة، وقد قال البـخارى فيهـا: (عندهـا عجائب)! ولـما وقع فى هذا الإيـهام الفاحش؛ وهو أن للحديث طريقين: أحـدهما عن عائشة، والآخر عن أم سلمة،

---

(١) انظر: (فقه السنة) للسيد سابق (ص ١١٧ - ١١٨) الطبعة الأولى.

وحقيقة الأمر أن الطريق واحدة مدارها علـى جَسْرة هذه كما أشرت إليه آنفًا، غاية ما فى الأمر أن بعض الرواة اختلفوا فى إسناده عن جسرة، فقال أحدهم: عنها عن عائشة، وقـال آخر، عنها عن أم سـلمة، فيتوهـم من لم يرجع فى الحـديث إلى الأصول والأمهات أن للحديث طريقين، زد على ذلك أن هذا الاختلاف يعتبر عند أهل الحديث أضـطرابًا يزيد الحديـث ضعفًا على ضـعف، فكيف يجـوز لعالم أن يحرم بمـثله شيئًـا؟! وليس غرضى الآن تحـقيق القـول والإفاضة فى بيـان ضعف الحديث وما قيل فيه.

٢ - وقال آخر مـن الأفاضل المشهـورين والعلماء الـبارزين فى رسالـة له فى (الحقوق العامة لأهل الذمة): (دم الذمى كدم المسلم؛ فإن قتل مسلم أحدًا من أهل الذمة، اقتصَّ منه له، كـما لو قتل مسلمًا) ثم استدل على ذلـك بحديث ابن عمر عند الدارقـطنى أن رسول الله ﷺ قتـل معاهدًا بمعاهد، وقـال: أنا أكرم (وفى رواية: أحق) من وفَّى بذمته[1].

مع أن هذا الحديـث عند أهل المعرفة به ضـعيف دون أى اختلاف بينـهم، فقد ضعفه الطحاوى والدارقطنى والبيهقى، ونقل عن الإمام صالح بن محمد الحافظ أنه قال: (هو مرسل مـنكر)؛ ولو أن الفاضل المشـار إليه استخرج الحديث بـنفسه من (سنن الدارقطنـى)؛ لوجد كلام الدارقطنى عقـبه صريحًا فى تضعـيفه إياه، وذلك قوله: ص (٣٤٥): (لم يسنـده غير إبراهيم بن أبى يحيـى، وهو متروك الحديث، والصواب عن ربـيعة عن ابن البيـلمانى مرسل عـن النبى ﷺ، وابن البيـلمانى ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فـكيف بما يرسله؟!)... وقد فصَّلت القول على هذا الحديـث، وذكرت طرقه وعللها ونصوص أهل العلـم فى تضعيفه فـى الجزء الخـامس مـن «سلـسلـة الأحاديـث الـضعـيفـة والمـوضوعـة» رقـم (٤٦٠)...»[2].

* * *

(١) انظر: كتاب (نظرية الإسلام وهديه) ص (٣٤١) للأستاذ المودودى.

(٢) نكتفى بهذا القدر من هذه المقالة التأسيسية: ونسأل الله تعالى أن يوفق لكل خير.

موضوع الكتاب:

موضوع هذا الكتاب هو شرح لمنظومة (اللؤلؤ المكنون فى أحوال الأسانيد والمتون) للشيخ/ حافظ بن أحمد الحكمى (رحمه الله)، وهى منظومة فى علم مصطلح الحديث الذى بمعرفته يستطيع المرء تمييز الحديث الصحيح من غيره، وقد اتبعت فى شرحي[1] لهذه المنظومة منهجًا سهلاً ألخصه فى الآتى:

ترجمت ترجمة مختصرة للشيخ/ حافظ بن أحمد الحكمى (رحمه الله).

شرحت كل بيت بطريقة مختصرة.

أَتْبَعْتُ الشرح المختصر بالتعريف اللُّغوى والاصطلاحى لنوع الحديث الذى أورده الناظم ثم أتيت بالأمثلة عليه وأشهر الكتب المصنفة فيه.

قد استفدت من كتب المصطلح القديمة والحديثة، وقد ذكرت ذلك فى الحاشية، وأخص من الكتب الحديثة «كتاب الشيخ حافظ بن أحمد الحكمى (رحمه الله) «دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح»[2].

خرجت الأحاديث التى أوردها فى الأمثلة بطريقة مختصرة؛ معتمدًا تخريج العلامة الألبانى للأحاديث التى ليست فى الصحيحين.

ترجمت لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم معتمدًا تقريب التهذيب وسِيَرَ أعلام النبلاء.

وفى النهاية أسأل الله تعالى أن ييسر لنا الخير، وأن يجزى علماء هذه الأمة خيرًا عما قدموه لخدمة كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ وأن يكتب لهذا الشرح القبول عنده سبحانه، فيعم نفعه وينتشر خيره فى الآفاق. اللهم آمين.

---

(١) سميت هذا الشرح قرة العيون بشرح منظومة اللؤلؤ المكنون فى أحوال الأسانيد والمتون.

(٢) وهو مطبوع ضمن «المجموع العلمى من رسائل العلامة الحكمى» ط دار الآثار.

ولنا أن ننشد مع من أنشد:

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَخْبَارُ نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَتَى الآثَارُ
لا تُخْدَعَنَّ عَنِ الحديثِ وأَهْلِهِ فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارُ
وَلَرُبَّمَا غَلِطَ الْفَتَى سُبُلَ الهُدَى وَالشَّمْسُ بَازِغَةٌ لَهَا أَنْوَارُ [1]

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب/ أبو عبد الله السُّنِّى

وائل بن حمدى بن محمد بن غيث

عفا الله عنه

ظهراً فى ١٧ من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٢٦هـ

والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات،

(١) انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى (رحمه الله) ص (٧٦).

ترجمة مختصرة(*)

للعلامة/ حافظ بن أحمد الحكمي (رحمه الله)

نسبه وأسرته:

هو العلامة الجليل المحقق فى شتَّى العلوم حافظ بن أحمد بن على بن أحمد بن على الحكمى نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة بن مذحج - أشهر وأعظم قبيلة من شعب كهلان.

وأسرة الحكمى أسرة عريقة، اشتهر عددٌ من أفرادها بالعلم والصلاح.

مولده ونشأته:

ولد (رحمه الله) لأربع وعشرين ليلة خلت من شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة وألف ١٣٤٢هـ بقرية السلام الواقعة شرق مدينة المضايا حاضرة قبيلة الحكامية التى ينتسب إليها الشيخ حافظ، انتقل منها وهو صغير رفقه أبيه إلى قرية الجاضع التى بها كثير من مصالح والده من أراضٍ زراعية وغيرها، فنشأ بها فى كنف والديه، فربياه على الطهر والعفاف والتقى، ولما اشتد عوده قليلاً، بدأ يشارك أخاه الأكبر محمدًا الحكمى فى رعى غنم والده، ولكنه كان متميزًا عن أقرانه؛ إذ كان كثير الحياء قليل المُزاح، وقد استمرَّ فى هذه المهنة الشاقة قرابة عشر سنوات، حيث سمع فى عام ١٣٥٩هـ بوجود مدرسة سلفية فى سامطة يقوم بالتدريس فيها الشيخ عبد الله بن محمد القرعاوى فحرص على الالتحاق بها، فكان له ذلك، وكانت هذه هى نقطة التحول من رعى الغنم إلى تفرغ للدراسة بإذن والديه، وبعد موت والديه، عطف عليه الشيخ عبد الله وآواه فأقام بالمدرسة فى سامطة، وكان له بعد ذلك شأن عظيم.

مشايخه:

١ - أخوه الأكبر محمد بن أحمد الحكمى، دَرَّسَهُ مبادئَ العلوم كلها، حتى

(*) اختصرتها من كتاب «الشيخ حافظ بن أحمد الحكمى حياته ومنهجه فى تقرير العقيدة» للأستاذ/ أحمد بن علوش. ط مكتبة الرشد.

جعل له منها أساسًا متينًا، حتى كان له الشأن المعلى فى الاطلاع على مطولاتها.

٢ - الشيخ عبد الله بن محمد القرعاوى، ويعتبر الشيخ القرعاوى هو مكتشف مواهب الجليل سبحانه فى الشيخ حافظ، فوفر له الرعاية والتدريس والكتب، حتى أصبح الشيخ حافظ من العلماء المبرزين، حتى قال فيه شيخه القرعاوى: إن تلميذى حافظ فاقنى فى العلم والنشاط، وهذا بلا شك تواضع من الشيخ القرعاوى.

٣ - الشيخ محمد عبد الرازق حمزة (رحمه الله).

٤ - الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى (رحمه الله).

أسباب نبوغه:

١ - عناية ربانية رحيمة من الله جل وعلا حيث أكرمه بسرعة الحفظ والفهم، وتلك كرامة يمنحها الله عباده الطائعين.

٢ - توجيهات تلقاها من المصلح الكبير سماحة الشيخ/ عبد الله القرعاوى؛ حيث رعاه ووفَّر له الكتب، ولم يبخل عليه بوقته، بل حرص على تدريسه، ووفَّر له كل دعم مادى ومعنوى ليتفرغ للدارسة والتحصيل.

٣ - الحرص على الوقت واستثماره فى الدرس والتحصيل، فقد كان طلابه والمقربون منه الساكنون فى بيته لا يرونه إلا وقت الأكل أو الصلاة؛ أما بقية وقته، فقد كان فى المكتبة.

٤ - التقوى والزهد والورع الذى كان يتصف به (رحمه الله)، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ﴾ (الطلاق: ٢، ٣).

٥ - قوة الذاكرة وسرعة الفهم وعمقه، والحرص على حفظ القرآن الكريم، والمتون فى شتى الفنون، مع الفهم حيث كان يستخرج الحديث من مضامين الشروح بأقل عناء لأنه يعرف مكانه.

من أشهر تلاميذه:

١ - الشيخ أحمد بن يحيى النجمى.

٢- الشيخ حسين بن عبد الله الحكمي.

٣- الشيخ زيد بن محمد بن هادي المدخلي.

٤- الشيخ علي بن محمد أبو زيد الحازمي.

رحلاته:

لا توجد رحلات طويلة للشيخ حافظ (رحمه الله) خارج منطقة جيزان إلا رحلات محدودة إلى مكة والمدينة للحج وطلب العلم، وإلى الرياض.

صفات الشيخ حافظ الحكمي:

أولاً: صفاته النفسية:

وصفه شقيقه محمد الحكمي فقال: كان (رحمه الله) على جانب كبير من الورع والكرم والعفة والتقوى، قوى الإيمان، شديد التمسك صداعاً بالحق، يأمر بالمعروف ويأتيه، وينهى عن المنكر ويبتعد عنه، لا تأخذه في الله لومة لائم.

كانت مجالسته دائماً عامرة بالدرس والمذاكرة وتحصيل العلم، تغص بطلابه في البيت والمسجد والمدرسة، ولا يمل حديثه، ولا يسأم جليسه.

كان جُل أوقاته ملازماً لتلاوة القرآن الكريم، ومطالعة الكتب العلمية، بالإضافة إلى التدريس والتأليف والمذاكرة، وكان خفيف النفس، يحب الرياضة والدعابة والمُزاح مع زملائه وطلابه وزواره مما يجذب قلوب الناس إليه ويحبب إليهم مجالسته والاستفادة منه.

ثانياً: صفاته الخَلْقية:

وصفه تلميذه علي بن قاسم فقال: كان (رحمه الله تعالى) ربعة، أسمر اللون، مستدير الوجه، مفلّج الأسنان، خفيف اللحية، قليل شعر العارضين، أقرن الحاجبين، يلبس الخشن من الثياب، يتمتع بخلق العربي المسلم الرفيع من الكرم والشهامة والحلم والتواضع ولطف المعاشرة، يحب الدعابة والمُزاح والطرائف، وتعجبه النكتة المهذبة مع نباهة وجدٍّ وقوة ملاحظة وبعد نظر.

وفاتــه:

ألمت بالشيخ وعكة زكام فى أيام التشريـق بمنى، وتعجل (رحمه الله تعالى) ولما نزل فى مـقر الشيخ عـبد الله القـرعاوى فى جرول، اشـتد به المرض، فنـقل إلى مستشفى الزاهر بمـكة المكرمة، وبقى به حتى توفى ضحى السـبت الثامن عشر من ذى الحجة عام سبعة وسبعين وثلاثمائة وألف من الهجرة، وقد أخرج من المستشفى وجهز وصلى عـليه فى يومه بالمسجـد الحرام، وأمَّ الناس فى الصلاة علـيه سماحة الشيخ عبدالله بن باز، ودفن من يومه بمقبـرة العدل بمكة (رحمه الله تعالى)، وكان لوفاته وقع مـؤلم على كلٍ من عرفه ومـن لا يعرفه، وقد رثاه كثيـر من الشعراء، وأبَّنه كثير من الخطباء والكُتَّاب.

رحم الله الشيخ رحمة واسعة، وأجزل له العطاء فى الدار الآخرة؛ فإنها خير وأبقى!

اللهم آمين.

وقد توفى (رحمه الله) بعد أن رزق أربعة أبناء وثلاث بنات.

مؤلفات الشيخ حافظ (رحمه الله) المطبوعة والمخطوطة:

(أ) في التوحيد

١ - سُلَّمُ الوصول إلى علم الأصول.	ط
٢ - أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة.	ط
٣ - معارج القبول بشرح «سلم الوصول إلى علم الأصول».	ط
٤ - الجوهرة الفريدة فى تحقيق العقيدة.	ط
٥ - مفتاح دار السلام بتحقيق شهادتى الإسلام.	خ
٦ - رسالة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.	خ

(ب) فى علوم الحديث

٧ - دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح.	ط
٨ - مختصر دليل أرباب الفلاح.	خ

٩ - اللؤلؤ المكنون فى أحوال الأسانيد والمتون. ط

(جـ) فى الفقه وأصوله

١٠ - السبل السوية بفقه السنن المروية. ط

١١ - النور الفائض من شمس الوحى فى علم الفرائض. ط

١٢ - وسيلة الحصول إلى مهمات الأصول. ط

١٣ - متن لامية المنسوخ. ط

١٤ - شرح الورقات لأبى المعالى الجوينى. خ

(د) وفى التاريخ

١٥ - نيل السول فى تاريخ الأمم وسيرة الرسول ﷺ. ط

(هـ) وفى النصائح والآداب والأمالى

١٦ - نصيحة الإخوان عن تعاطى القات والتبغ والدخان. ط

١٧ - المنظومة الميمية فى الوصايا والآداب العلمية. ط

١٨ - همزية الإصلاح فى تشجيع الإسلام وأهله والتمسك كل التمسك بأساسه وأصله (قصيدة). خ

١٩ - القصيدة الهائية فى الزهد. ط

٢٠ - مجموعة خطب فى مناسبات مختلفة. خ

٢١ - مجموعة قصائد فى أغراض مختلفة. خ

٢٢ - أمالٍ على طلابه فى المدرسة والمعهد. خ

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأ الناظم رحمه الله منظومته بالبسملة، وهذا ابتداء حقيقى[١]؛ به بُدأ القرآن العظيم[٢]، وقد كان النبى ﷺ يبدأ رسائله التى كان يبعث بها فى الآفاق - بالبسملة، كما فى رسالته إلى هرقل[٣]؛ والمشروع ذكر اسم الله تعالى عند الشروع فى أى عمل تبركًا وتيمنًا واستعانة به سبحانه على الإتمام والتقبل[٤].

* * *

---

(١) أى: لم يبدأ بشىء قبلها يضاف إليها، أما ما بعد البسملة فهو ابتداء إضافى.

(٢) اعلم أن البسملة قد افتتح بها كتاب الله تعالى، واتفق العلماء على أنها بعض آية من سورة النمل، فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٠) أَلاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ (النمل: ٣٠) وهى آية مستقلة فى بدء كل سورة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبى ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه: بسم الله الرحمن الرحيم. أخرجه أبو داود (٧٨٠٨) وانفرد به من طريق عمرو بن دينار المكى عن ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما وأورده الألبانى فى صحيح سنن أبى داود فإن قيل: إذا لم تكن البسملة آية من الفاتحة فإنه من المعلوم أن الفاتحة سبع آيات فكيف توزع السبع آيات على الفاتحة إذا أخرجنا منها البسملة؟ والجواب فى كتابنا زبدة التفسير عند تفسير البسملة فى سورة الفاتحة.

(٣) أخرجه البخارى (٧) و (٥١) و (٢٦٨١) و (٢٨٠٤) و (٢٩٤١) و (٢٩٧٨) و (٣١٧٤) و(٤٥٥٣) و(٥٩٨٠) و (٦٢٦٠) وأبو داود (٥١٣٦) والترمذى (٢٧١٨) والنسائى (كبرى) (١١٠٦٤) كلهم عن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس أبى سفيان رضي الله عنه.

(٤) انظر المواضع التى شرع فيها البسملة من كتابنا (زبدة التفسير) عند الكلام على البسملة، وفى الحق لقد اختلف العلماء فى تقدير المتعلق بالباء فى قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ هل هو اسم أو فعل، وقد جاء القرآن الكريم بالتقديرين؛ فمن قدره اسمًا، فيكون التقدير بسم الله ابتدائى؛ فلقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (هود: ٤١) ومن قدره بالفعل أمرًا أو خبرًا نحو، ابدأ بسم الله، أو ابتدأت بسم الله، فلقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١) وكلاهما صحيح.

«تفسير البسملة»(*)

بسم: الباء فى بسم للاستعانة، والاسم: مشتق من السمو وهو العلو.

الله: علم على الذات مشتق من أَلَهَ يَأْلَهُ أُلُوهة وإلاهة وألوهية، بمعنى عبد عبادة: فهو مألوه: أى: معبود، ولذا قيل: الله ذو الإلهية[١] والعبودية على خلقه أجمعين.

الرحمن الرحيم: اسمان كريمان من أسمائه الحسنى دالان على اتصافه تعالى بصفة الرحمة، وهى صفة حقيقية له سبحانه على ما يليق بجلاله، واختلف فى الجمع بينهما، فقيل: المراد بالرحمن[٢] الذى وسعت رحمته كل شىء فى الدنيا، والرحيم[٣]: الذى يختص برحمته المؤمنين فى الآخرة، وقد ذهب العلامة ابن قيم الجوزية (رحمه الله) إلى أن الرحمن دال على الصفة القائمة بالذات، والرحيم دال على، تعلقها بالمرحوم، ولهذا لم يجئ الاسم «الرحمن» متعديًا فى القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (الأحزاب: ٤٣)، ولم يقل رحمانا، وهذا أحسن ما قيل فى الفرق بينهما[٤].

«ما يؤخذ من البسملة»

يؤخذ من البسملة فوائد كثيرة منها:

أولاً: إثبات الألوهية لله تعالى.

ثانيًا: إثبات صفة الرحمة.

ثالثًا: تضمنت إثبات الرسالة؛ لأن الله تعالى لا يعبد إلا بما أمر، وأمره ونهيه جاءنا عن طريق الرسالة، كذلك من رحمته سبحانه أنه لا يهمل عباده ويتركهم سدى دون أن يبين لهم طريق الفلاح والنجاح، وكذلك طريق الغى والضلال، وذلك بإرساله الرسل التى تبين جميع ذلك[٥].

(*) إعراب البسملة أودعناه كتابنا «تدريب الطلاب على قواعد الإعراب» والحمد لله رب العالمين.

(١) أى المستحق للعبادة على جميع الكائنات.

(٢) وقيل من معانى الرحمن: من عَظُمَ إحْسَانُهُ، وَعَمَّ امْتِنَانُهُ.

(٣) وقيل من معانى الرحيم: من سَدَّ كل فاقة، ولم يُحمِّل فوق طاقة.

(٤) انظر شرح الهراس على العقيدة الواسطية ص (٦).

(٥) انظر: الأسئلة والأجوبة الأصولية للسلمان.

المقدمة

١ - الحمد كل الحمد للرحمن ... ذى الفضل والنعمة والإحسان

(الحمد): الألف واللام للاستغراق، فجميع أنواع المحامد كلها لله سبحانه ملكًا واستحقاقًا، وهو لغة: الثناء بالصفات الجميلة والأفعال الحسنة، وعرفًا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا، قال الشيخ تقى الدين (رحمه الله): الحمد هو ذكر صفات المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله، فإن تجرد عن ذلك فهو مدح، فالفرق بينهما أن الإخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخبارًا مجردًا من حب وإرادة أو مقرونًا بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو مدح وإن كان الثانى فهو الحمد»[1]، وأخبر الناظم عن هذا الحمد بأن (كل الحمد للرحمن) فكل أنواع الحمد التى يستطيعها العبد والتى لا يقدر عليها لا تنبغي لأحد إلا لله تعالى ملكًا واستحقاقًا، فهو سبحانه أهل الثناء والمجد، له وحده الحمد كله، لا نحصى ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، ولا يقدر أحد على بلوغ حقيقة الثناء عليه؛ لأنه سبحانه أعظم وأكبر من أن يحيط ثناء العباد بما أولى من نعم وعطايا.

(ذى الفضل والنعمة والإحسان) أى: صاحب العطاء ابتداء بلا سبب موجب لذلك سوى تفضله وإنعامه، ومزيد إحسانه خلقه[2]، ولذا قال سبحانه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (النحل: ٥٣)، وأفضل النعم، أن يلهم العبد الحمد لربه على ما أنعم ولذا جاء فى الحديث الصحيح عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أنعم الله على عبد نعمة فقال: الحمد لله، إلا كان الذى أعطاه[3] أفضل مما أخذ»[4] وليكن قلبك مفعمًا بحب الله تعالى والإكثار من حمده، ولسانك مكثرًا من حمده والثناء عليه، واعلم أن النعمة الكبرى علينا - أهل الإسلام - أن هدانا سبحانه إلى صراطه المستقيم الذى هو دين الإسلام الذى أرسل به رسله، وأنزل به

---

(١) انظر التنبيهات السنية ص (٤).

(٢) أى: النبي ﷺ أداه وفعل من الحمد.

(٣) أى: أفضل مما أخذ من النعمة أخرجه ابن ماجه (٣٨٠٥) وانفرد به من طريق شبيب بن بشر عن أنس ﷺ وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير (٥٥٦٣).

(٤) مفعمًا: ممتلئًا.

كتبه ولا يقبل من أحـد غيره، قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (آل عمران: ١٦٤)، المعنى: «لقد أنعم الله على المؤمنين حين أرسل إليهم رسولاً عـربيًا من جنسهم، عرفـوا أمره وخبروا شأنه وخص تعالـى المؤمنين بالذكر وإن كان رحمة لـلعالمين؛ لأنهم هم المنتفعون بـبعثته، وقوله: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ أى: يقرأ عـليهم الوحـى المنزل ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ أى: يطهرهـم من الذنوب ودنس الأعمال ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ أى: يعلمهم القـرآن المجيد والسنة المطهرة، وإن كانوا من قبل بعثه هذا الرسول ﴿لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ لا يعرفون الطريق الموصل إلى ربهم، ولا ما يزكى النفوس ويطهرها، بل ما زَيَّنَ لهم جهلهم فعلوه، ولو ناقض ذلك عقول العالمين[١].

٢ - ثُمَّ عَلَى رَسُولِهِ خَيْرِ الأَنَامْ وَالآلِ وَالصَّحْبِ الصَّلاةُ وَالسَّلامْ

ثنى المصنف (رحمه الله) بالصلاة والـسلام على رسول الله خير الناس، وعلى آله وصحبه، أمَّا كون النبى ﷺ خير الأنام، فلحديث أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيـامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع»[٢]. وقوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم» لم يقله فخرًا، بل صرح بنفى الفخر فى الحديث المشهور، «أنا سيد ولد آدمَ ولا فخر»[٣]، وإنما قاله لوجهين أحدهما: امتثال قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (الضحى: ١١)، والثانى: أنه من البـيان الذى يجب علـيه تبليغـه إلى أمته، ليعـرفوه، ويعتقدوه، ويـعملوا بمقتـضاه ويوقروه ﷺ بما تقـتضى مرتبـته كما أمرهـم الله تعالى وهـذا الحديث دليل، لتفضيـله ﷺ على الخلق كلهم، وأما قوله ﷺ: «يـوم القيامة» مع أنه

(١) انظر صفوة التفاسير (١/ ٢٢٠)، وتيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان للسعدى ص (١٥٥، ١٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، وأبـو داود (٤٦٧٣)، كلاهما من طريق عبد الله بـن فروخ عن أبى هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذى (٣٦٢٤)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، كلاهما من طريق على بن زيد بن جدعان عن أبيه عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير (١٤٦٨).

سيدهم في الدنيا والآخرة، فسبب التقييد أن في يوم القيامة يظهر سُؤْدَدُهُ لكل أحد، ولا يبقى منازع، ولا معاند ونحوه بخلاف الدنيا، فقد نازع ذلك فيها ملوك الكفار وزعماء المشركين، وهذا التقييد، من معنى قوله تعالى: ﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ (غافر: ١٦) مع أن الملك له سبحانه قبل ذلك، لكن كان في الدنيا من يدعي الملك أو يضاف إليه مجازًا، فانقطع كل ذلك في الآخرة[١].

ما معنى الصلاة على النبي ﷺ ؟ والجواب فيما قاله أبو العالية[٢] (رحمه الله): الصلاة من الله عز وجل ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى[٣]، فالناظم (رحمه الله) يسأل الله تعالى أن يثني على عبده ونبيه محمدٍ في الملأ الأعلى عند المقربين من الملائكة.

ما معنى التسليم على النبي ﷺ ؟ والجواب: أن قولك السلام على النبي معناه: أن يسلمه الله من جميع الآفات الدنيوية والأخروية، أي: طلب البراءة والخلاص من النقائص والعيوب والرذائل، وليعلم أن من أسماء الله تعالى السلام لسلامته من النقائص والعيوب كما قال ابن قيم الجوزية في نونيته:

وَهْوَ السَّلامُ عَلَى الحقيقَةِ سَالِمٌ ... مِنْ كُلِّ مَا عَيْبٍ وَمِنْ نُقْصَانْ

وقد جمع الناظم بين الصلاة والسلام على الرسول ﷺ امتثالاً لقوله سبحانه وتعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦)[٤].

من هم آل النبي ﷺ ؟

والجواب: آله ﷺ هم أتباعه وأنصاره إلى يوم القيامة كما قيل:

---

(١) انظر شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٣٩).

(٢) أبو العالية هو رُفَيع بن مهران، الإمام المقرئ الحافظ المفسر، أحد الأعلام، كان مولى لامرأة من بني تميم أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافه أبي بكر الصديق ودخل عليه وسمع من عمر وعلي، وأبي بن كعب، وأبي ذر وغيرهم ﷺ، حفظ القرآن وتصدر لإفادة العلم، وبَعُدَ صيتُهُ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٧).

(٣) ذكره البخاري في باب رقم (١٠) من تفسير سورة الأحزاب من كتاب التفسير.

(٤) انظر التنبيهات السنية ص (١٢).

أَلُ النَّبِى هُمُو أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ عَلَى الشَّرِيعَةِ من عَجَمٍ وَمِنْ عَرَبِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ آلُهُ إلا قَرَابَتُهُ صَلَّى الْمُصَلِّى عَلَى الطَّاغِى أبى لَهَبِ

ويدخل الصحابة فى ذلك من باب أولى، ويدخل فيه أهل بيته من قرابته وأزواجه وذريته من باب أولى وأولى»[1].

من هم صحب النبى ﷺ ؟

والجواب: الصحب جمع صاحب، وصاحب النبى ﷺ هو من رأى أو لقى النبى ﷺ مؤمنًا به ولو لحظة ومات على ذلك ولو تخللت ردة فى الأصح، وهم أفضل القرون فى هذه الأمة»[2].

(أهمية السنة ومنزلتها من القرآن)

٣ - وَبَعْدُ إِنَّ أَشْرَفَ الْعُلُومِ بَعْدَ كِتَابِ الصَّمَدِ الْقَيُّومِ
٤ - عِلْمُ الْحَدِيثِ إِذْ هُوَ الْبَيَانُ لِمَا بِهِ قَدْ أُنْزِلَ الْقُرآنُ

(وبعدُ) أى وبعدما تقدم ذكره من الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، (إن أشرف العلوم) يقال: شرف الشىء: ارتفع وعلا، والعلوم: جمع علم؛ وهو ما يدركه العقل من المعارف التى لها جزئيات وكليات، والمقصود بأشرف العلوم أى أعلاها قيمة وأنفعها للمسلم فى دنياه وآخرته (بعد كتاب الصمد القيوم) أى: بعد القرآن المجيد، والصمد: اسم من أسماء الله تعالى: قال الله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ① اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ (الإخلاص: ١، ٢)، قال الحليمى: معناه المصمود بالحوائج أى المقصود بها، وقد يقال ذلك على معنى أنه المستحق لأن يقصد بها، والقيوم: اسم من أسماء الله تعالى قال الله تعالى: ﴿**الٓمٓ ① اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾ (آل عمران: ١، ٢)، قال الحليمى فى معنى القيوم: إنه القائم على كل شىء من خلقه يدبره بما يريد جل وعلا وقال الخطابى: القيوم القائم الدائم بلا زوال، ويقال: هو القيم على كل شىء بالرعاية

(١، ٢) انظر معارج القبول (١/ ٣١).

له»[١] (علم الحديث) «وهو يشمل أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته من حيث نقلها نقلاً دقيقًا، فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله»[٢].

(إذ هو البيان) المفسر والموضح (لما به قد أنزل القرآن) فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر: ٧) والمعنى: «أن ما جاء به الرسول ﷺ يتعين على العباد الأخذ به واتباعه، ولا تحل مخالفته وأن نص الرسول عليه الصلاة والسلام على حكم الشيء كنص الله تعالى، لا رخصة لأحد ولا عذر له في تركه، ولا يجوز تقديم قول أحد على قوله»[٣]، وأما كون السنة مفسرة وموضحة للقرآن الكريم، فالله سبحانه فرض علينا في القرآن الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك، وبينته السنة وحددت كيفيته؛ فالصلاة مثلاً كيف تؤدى دون الرجوع إلى رسول الله ﷺ وسنته التي بينت عددها ومواقيتها وأركانها وشروطها وكيفيتها؟! وكيف تقدر الزكاة، وعلى أي أساس يكون مقدارها؟»[٤].

٥ - فَسُنَّةُ النَّبِيِّ وَحْيٌ ثَانِ عَلَيْهِمَا قَدْ أُطْلِقَ الْوَحْيَانِ

(فسنة النبيِّ) عليه الصلاة والسلام بما تحويه من أقوال وأفعال وتقريرات؟ (وحيٌ ثانٍ)؛ فعن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه...»[٥] يعني: السنة والسنة أيضًا تتنزل عليه ﷺ بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن»[٦] وفي قصة الزاني: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده! لأقضين بينكما بكتاب الله»[٧].

---

(١) انظر: الأسماء والصفات (١/ ١٣١، ١٥٤، ١٥٥).

(٢) انظر: أصول الحديث علومه ومصطلحه للأستاذ/ محمد عجاج الخطيب ص (٧: ٩) ط دار الفكر.

(٣) انظر تفسير السعدي ص (٨٥١).

(٤) انظر كتاب الأستاذ/ إسماعيل بن عبد العال دراسات في علوم الحديث ص (٢٠، ٢١).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) وانفرد به من طريق عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي عن المقدام بن معد يكرب ﷺ وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢٦٤٣/ ١٢٢٩).

(٦) انظر تفسير الحافظ ابن كثير (١/ ٣٥).

(٧) انظر كتاب الحدود من كتابنا «النفحات الإلهية شرح الدرر البهية» ط مؤسسة قرطبة.

ثم قضى ﷺ بالجلد والتغريب[١] وليس التغريب فى القرآن.

وعن حسان بن عطية[٢] (رحمه الله) قال: «كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن»[٣]، (عليهما) أى القرآن والسنة (قَدْ أُطْلِقَ) أى جعل علمًا عليهما فسميا (الوَحْيَان) فكلاهما قد أوحى الله بهما: لكن القرآن يتلى، والسنة لا تتلى، كما أن القرآن وحىٌ من الله تعالى لفظًا ومعنى، أما الحديث فهو وحى من الله تعالى معنى فقط.

[نشأة علم المصطلح]

٦ - وإِنَّمَا طَرِيْقُهَا الرِّوَايَهْ فَافْتَقَرَ الرَّاوِى إِلَى الدِّرَايَهْ

(وإنما طريقها) أى طريق معرفة السنة النبوية يكون بطريق (الرِّوايهْ) وهى أن يروى[٤] المصنف كالبخارى مثلاً: حديثًا سمعه من شيخه، وشيخه سمعه من شيخه وهكذا إلى الصحابى ﷺ الذى سمعه من النبى ﷺ، (فَافتَقَرَ) احتاج الراوى ليقبل ما يرويه إلى (الدِّرَايهْ) وهو معرفة القواعد الرئيسة لمعرفة حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة، والحديث المروى من حيث القبول والرد، وعليه فإن علم الدراية يهدف إلى معرفة القواعد التى يحكم بها على السند[٥] بالصحة أو الضعف، كما يهدف إلى فهم متن[٦] الحديث فهمًا علميًا سليمًا»[٧]، ولذا قال الناظم:

٧ - لِصِحَّةِ الْمَرْوِىْ عَنِ الرَّسُوْلِ لِيُعْلَمَ الْمَرْدُوْدُ مِنْ مَقْبُوْلِ

---

(١) التغريب: هو إبعاد الزاني غير المحصن عن بلده.

(٢) حسان بن عطية المحاربى، أبو بكر الدمشقى، ثقة فقيه عابد أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) أخرجه الدارمى فى سننه (٥٨٨) وسنده صحيح، وانظر التأصيل للعلامة/ بكر بن عبد الله أبي زيد ص (٥).

(٤) وهذا المروى يشمل نقل أقوال النبى ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته نقلاً محررا وروايتها بدقة وتحرير ألفاظها بمعرفة وأمانة.

(٥) السند: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

(٦) المتن: ما ينتهى إليه السند من الكلام.

(٧) انظر: لمحات فى أصول الحديث للأستاذ/ محمد أديب صالح ص (٧،٢).

(لصحة المروى) أى لمعرفة صحة أو ضعف (المروى عن الرسول) وفائدة ذلك أن الصحيح يعتقد ويعمل به، والضعيف لا يعتقد ولا يعمل به ولا كرامة، وإنما معرفة هذا العلم الشريف (لِيُعْلَمَ) علمًا يقينيًا لا شبهة ولا شك فيه (الْمَرْدُودُ) فيترك (مِنْ مَقْبُولِ) فيحتج به ويعتقد ويعمل به.

٨ - لاَ سِيَّمَا عِنْدَ تَظَاهُرِ الْفِتَنْ وَلَبْس إِفْكِ الْمُحدثِيْنَ بِالسُّنَنْ

(لا سيما) أى وبخاصة (عند تظاهر) تكاثر (الفتن) وهى الأهواء والمضلات التى تفسد دين الناس (ولبس) أو عند تلبيس وخلط (إفك) كذب وافتراء[1] (الْمُحْدَثِينَ) أى: المبتدعين، الذين أدخلوا فى شرع الله ما ليس منه، ولذا خلطوا بدعهم (بالسُّنَنْ) المأثورة عن سيد المرسلين ﷺ لكن أهل العلم والصدق كشفوا زيفهم وحذروا منهم ومن كذبهم.

٩ - فَقَامَ عِنْدَ ذَلِكَ الأَئِمَّةْ بِخِدْمَةِ الدِّيْنِ وَنُصْحِ الأُمَّةْ

(فَقَامَ) أى: تولى (عند ذلك) أى: عند وقوع الفتن وانتشار الأهواء والمضلات (الأئمَّةْ) الأعلام والثقات العباد المجاهدون (بخِدمَةِ الدِّين) وتتمثل هذه الخدمة فى تمييز الصحيح المقبول من الضعيف المردود، (و) هم بذلك قدموا للأمة المسلمة على مر العصور والأزمان علمًا غزيرًا ينتفع به، ويكون ذلك فى صحائف أعمالهم فإن لـ (نصْح الأمَّةْ) بالعلم النافع الذى يتفجر منه العمل الصالح الذى يكون به علو الدرجات فى الجنات - فضلاً. نسأل الله أن نكون منهم.

١٠ - وَخَلَّصُوا صَحِيحَها مِنْ مُفْتَرَى حَتَّى صَفَتْ نَقِيَّةً كَمَا تَرَىْ

(خَلَّصُوا) صفوا ونقوا (صَحِيحَها) أى صحيح السنة (مِنْ مفترى) أى: من الأحاديث المكذوبة المفتراة، (حَتَّى صَفَتْ) من هذا الكدر، الذى نصيبه هو الرفض والاستنكار، ولذا أصبحت السنة (نَقِيَّة كَمَا تَرَى) فهى صحيحة الأسانيد والمتون، فكل من يريد السلامة فى دينه فعليه بالعمل بها.

١١ - ثُمَّ إِلَيْها قَرَّبُوا الْوُصُولا لِغَيْرِهِمْ فَأَصَّلُوا أُصُولا

---

(١) سيأتى الكلام على بواعث الكذب والافتراء عند مبحث الحديث الموضوع إن شاء الله.

(ثُمَّ) إن الأئمة العلماء (إلَيْها) أي: إلى معرفة السنة الصحيحة من غيرها، (قَرَّبُوا الْوُصُولا) أي قربوا الوصول لمعرفة صحيح الأحاديث من غيرها، (للمعرفة غَيْرِهِمْ) بذلك (فـ (أصَّلوا أُصُولاً) يقال: أصَّلَ الشيء جعل له أصلاً ثابتًا يبنى عليه، والمقصود: أسسوا قواعد علمية دقيقة من اتبعها وصل إلى مرتبة من يميز صحيح الأحاديث من سقيمها.

١٢ - وَلَقَّبُوا ذاكَ بعِلْمِ الْمُصْطَلحْ   حَيْثُ عَلَيْهَا الكُلُّ مِنْهُمُ اصْطَلَحْ

(و) لقد (لَقَّبُوا) أي جعل العلماءُ المحدثون والحفاظ الأثبات الثقات، لهذا العلم لَقَبًا؛ أي: اسمًا خاصًا بهذه القواعد (ذَاكَ بِعِلْمِ الْـمصْطَلحْ) المختص بالحديث، فمصطلح الحديث، هو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيثُ القبول والرد، (حَيْثُ) إن على هذه التسمية لهذا العلم، (عَلَيْهَا الكُلُّ) أي العلماء الحفاظ الأثبات الأعلامُ (منهُمْ اصْطَلَحْ) أي اتفق على هذه التسمية حتى صار علمًا عليه.

[موضوع علم المصطلح وتعريف الحديث والأثر والخبر]

١٣ - وَزَادَ مَنْ جَا بَعْدَهُمْ عَلَيْهَا   بِحَسَبِ احْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهَا

(وَزَادَ) فى القواعد المرتبطة بهذا العلم الشريف (مَنْ جَا)ء من الأئمة الجهابذة[1] (بَعْدَهُمْ) أى من جاء بعد المتقدمين من العلماء على مر العصور (عَلَيْهَا) أى على القواعد حتى اكتملت هذه القواعد فى مصنفات جامعة لأصول فن الحديث، (بِحَسَبِ) أى بقدر (احْتِياجِهِمْ إِلَيْهَا) في خلال رحلتهم فى حمل الرواية والتحديث بها، وسؤال مشايخهم، حتى أصبح هذا العلم واضح المعالم، له مصنفاته الكثيرة التى جمعت مسائله.

«نبذة عن تاريخ مصطلح الحديث»

كل علم يبدأ صغيرًا غير منتظم ولا مكتمل، حتى يمر بمراحل كثيرة فى كل مرحلة يضاف إليه من الأسس والقواعد ما يجعله واضح المعالم مكتمل الأبحاث؛ ففى علم مصطلح الحديث صُنِّفت فيه كتب فى بداية نشأته منها كتاب «المحدث

(١) جمع جِهْبِذ، وهو الناقد الخبير بغوامض الأمور.

الفاصل بين الراوى والواعى»[١] لأبى محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسى الرامهرمزى القاضى توفى سنة ٣٦١هـ، قال ابن حجر العسقلانى (رحمه الله) عن هذا الكتاب: إنه لم يستوعب علوم الحديث، ثم تلاه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدَوَيْه بن نعيم الضبى توفى سنة ٤٤٥هـ، صنف كتابه: «معرفة علوم الحديث[٢]» وقد قال فيه الحافظ ابن حجر (رحمه الله) لم يهذب - أى: كتابه - ولم يرتب.

وتلاه أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المتوفى سنة ٤٣٠هـ وعمل على كتابه - أى كتاب الحاكم - مستخرجًا، وفيه استدرك على الحاكم ما فيه من قواعد فى أصول هذا العلم، لكن أبا نعيم (رحمه الله) كما قال ابن حجر (رحمه الله): أبقى فيه - أى فى كتابه المستخرج - أشياء للمتعقب، ثم جاء بعدهم الإمام الكبير الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدى البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣هـ، فعمل فى قوانين الرواية كتابًا سماه «الكفاية فى علم الرواية»، وفى آدابها كتابًا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وقلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا، فكان كما قال محب الدين محمد بن عبد الغنى المعروف بابن نقطة المتوفى سنة ٦٢٩هـ: كل من أنصف[٣] علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال[٤] على كتبه»[٥] ثم جاء من بعده تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزورى نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٤٣هـ فاعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب[٦] فوائدها، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره، فلهذا عكف[٧] الناس عليه، وساروا بسيره[٨] فلا

---

(١) طبع بتحقيق الأستاذ/ محمد عجاج الخطيب.

(٢) طبع بتحقيق السيد معظم حسين.

(٣) أنصف: قال بالعدل وعمل به.

(٤) عيال: معتمدون.

(٥) انظر تصنيفات الخطيب البغدادى فى سير أعلام النبلاء للذهبى (١٣/ ٦٠٠، ٦٠١).

(٦) نخب فوائدها: أى الفوائد المنتقاة.

(٧) عكف عليه: لزمه ولم ينصرف إلى غيره.

(٨) أى اعتمدوا ترتيبه الحسن وما فى كتابه من جمع جيد لمباحث كل نوع من أنواع الحديث.

يحصى كم ناظم له[١]، ومختصر، ومستدرك عليه[٢] ومقتصر[٣] ومعارض له ومنتصر.

١٤ - وكُلُّ بَحْثِ أَهْلِ هَذا الْفَنِّ   فِى حَالِ الاسْنَادِ وَحَالِ الْمَتْنِ

١٥ - عنوا بالاسْنادِ: الطريقُ المُوصِلَهْ   لِلْمَتْنِ عَمَّنْ قَالَهُ أَوْ فَعَلَهْ

(وكُلُّ بَحْثِ) أى: اهتمام (أَهْلِ) أى أصحاب (هَذا الْفَنِّ) أى علم الحديث رواية ودراية؛ فينحصر هذا الاهتمام (فِى) معرفة (حَالِ) الذى يكون عليه (الاسْنَادِ) أى سلسلة الرجال الموصلين إلى المتن من حيث العدالة والضبط كما يهتم علماء الحديث بالمتن: وهو الذى ينتهى إليه الإسناد من كلام النبى ﷺ أو كلام الصحابى رضي الله عنه ولذا قال الناظم: (وَحَالِ الْمَتْنِ)، أى: أنهم - أى علماء الحديث - يهتمون بحال المتن من حيث الصحة أو الشذوذ والنكارة وغير ذلك فهم (عنوا بـ) بدراسة (الاسناد) الذى هو (الطريق) أى سلسلة الرجال (المُوصِلَهْ) أى التى تنتهى (لِلْمَتْنِ) أى نص الكلام (عَمَّنْ قَالَهُ) أى تحقيق نسبته إذا كان قاله النبى ﷺ أو الصحابى رضي الله عنه أو التابعى، (أَوْ فَعَلَهْ) وكذلك تعيين الفعل الذى يحتويه المتن، وتعيين نسبة هذا الفعل لصاحبه إذا كان النبى ﷺ أو الصحابة رضي الله عنهم أو التابعى.

١٦ - والْمَتْنُ مَا إِلَيه يَنْتَهِى السَّنَدْ   مِنَ الْكَلامِ والحَدِيْثُ مَا وَرَدْ

١٧ - عَنِ النبي وَقَدْ يَقُولُون الْخَبَرْ   كَمَا أَتَى عَنْ غَيْرِهِ كَذَا الأَثَرْ

(وَ) يُعَرَّف (الْمَتْنُ) بأنه (مَا) الذى (إِلَيه يَنْتَهِى السَّنَدْ) أى سلسلة الرجال الموصلين إلى المتن (مِنَ الْكَلاَمِ) الذى يفيد قولاً أو فعلاً أو صفة أو تقريرًا، منسوبًا للنبى ﷺ أو للصحابى أو للتابعى، (و) تعريفُ (الحديث) هو (مَا) أى الذى

---

(١) فممن نظم هذا الكتاب الحافظ العراقى المتوفى سنة ٨٠٦هـ فى ألفية الحديث، ونظمه الحافظ السيوطى المتوفى ٩١١هـ فى ألفيته.

(٢) مستدرك: أى مصلح ما عساه أخطأ فيه أو مكمل ما عساه قد قصر فى إكماله، أو مزيل للبس فى كلامه.

(٣) مقتصر: أى مكتف بما قال.

(٤) انظر: وجوه الاعتراض على ابن الصلاح في «التقييد والإيضاح» للعراقي.

(وَرَدْ) جاء (عَنِ النَّبِي) ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، (و) لكن (قَدْ يَقُولُون) أى يُعَرِّف بعض أهل الحديث (الْخَبَرْ كَمَا أَتَى عَنْ غَيْرِه) أى: يقولون: إن الخبر ما جاء عن غير النبى ﷺ من صحابى أو تابعى بَلْ من كان دون التابعى؛ ولذا قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الإخبارى، (كَذَا الأثَرْ) فقد أطلق بعض أهل الحديث على ما جاء عن الصحابة ﷺ الأثر وهو ما يعرف بالموقوف.

١٨ - وَهَاكَ تَلْخِيصَ أُصُولٍ نَافعهْ   لِحَلِّ مَا قَدْ أَصَّلُوهْ جَامِعَهْ
١٩ - وَلْتَحْفَظ الأنْوَاعُ مِنهُ مُجْمَلَهْ   مِنْ قَبْلِ أَنْ نَخُوضَهَا مُفَصَّلَهْ

(وَهَاكَ) وخذ (تَلْخِيصَ) اختصار (أُصُول نَافعَهْ) أسس لعلم الحديث تُبْنى عليها الأبحاث، وهى لذلك تنفع طالب الحديث فى بحثه (لِحَلِّ) لنشر (مَا) الذى (قَدْ أَصَّلُوهُ) أى جعلوه أصلاً يبنى عليه غيره، وهذه الأصول (جَامعهْ) أى: قليلة الألفاظ كثيرة المعانى، قد جمعت أصول هذا الفن، (وَلْتُحْفَظ) وينبغى أن تحفظ (الأنْوَاعُ) أى أنواع الحديث (مُجْمَلَهْ) موجزة (مِنْ قَبْلِ أَنْ نَخُوضَهَا)

أى: نشرع فى تفسيرها (مُفَصَّلَهْ) أى نفصلها على ما جاء فى كتب العلماء (رحمهم الله).

٢٠- قُلْ: مُتَوَاتِرٌ وَآحَادٌ شُهِرْ   عَزِيزُ فَرْدٌ وَغَرِيبٌ اعْتُبِرْ
٢١- مُتَابعٌ وشَاهِدٌ لَهُ انْجَلا   ثُمَّ صَحِيحٌ حَسَنٌ قَدْ قُبِلا
٢٢- وَمُحْكَمٌ مُعارِضٌ ومُخْتَلِفْ   ونَاسِخٌ قابَلَ مَنْسَوخًا عُرِفْ
٢٣- والرَّاجحُ المرْجُوحُ ثُمَّ المُشْكِلُ   مُعَلَّقٌ وَمُرْسَلٌ ومُعْضَلُ
٢٤- مُنْقَطِعٌ مُدَلَّسٌ قد احْتُمِلْ   موضوعٌ متروكٌ وموهومٌ مُعَلْ
٢٥- ومُنْكَرٌ مُقابِلٌ مَعْرُوفُهُمْ   وشاذٌ قابلٌ محفوظًا لهمْ
٢٦- مُدْرَجُ مَقْلُوبٌ مَزِيدٌ مُضْطربْ   مُصحَّفٌ مُحرَّفٌ قد اكْتُتِبْ
٢٧- مجهولُ عَيْنٍ ثُمَّ مَسْتُور وُجِدْ   مُخْتَلِطٌ سيِّئُ حفْظ انتُقِدْ
٢٨- مَرْفُوعُ مَوْقُوفٌ ومَقْطوعٌ أتَى   ومُسْنَدٌ مُتَّصِلٌ قدْ ثَبَتَا

٢٩- مَعْرِفَةُ الصَّحْبِ وتابِعيهِمْ وَطَبَقَاتِهِمْ وَمَنْ يَلِيهِمْ

٣٠- عَالٍ ونَازِلٌ وفَاقَ وَبَدَلْ تَصَافح كَذَا التَّسَاوِيَ لا جَدَلْ

٣١- وسَابِقٌ ولاحِقُ أكابرُ عَنِ الأصَاغِرِ وَبعكسٍ يَكْثُرُ

٣٢- أقرانُهُمْ ثُمَّ مُدْرَجٌ عُلِمْ وَإِخْوَةٌ والأخَواتُ قدْ فُهِمْ

٣٣- وصيغُ الأدَا والأسْمَا والكُنَى ألْقَابُهُمْ أنْسَابُهُمْ للاعتِنَا

٣٤- مُتَّفِقٌ مُفْتَرِقٌ والمُهْمَلُ مُؤْتَلِفٌ مُخْتَلِفٌ قدْ سَجَّلُوا

٣٥- مُشْبِهٌ والطَّبَقَاتُ بالولا جَرْحٌ وتَعْديلٌ وأقْسَام الوَلا

٣٦- سِنُّ تَحَمُّلٍ مَعَ التَّحْديث وُحْدَانُهُمْ وسَبَبُ الحديث

٣٧- كذا تواريخُ المتُون جَمْعَا وأدَبُ الطَّالِبِ والشَّيْخِ معا

٣٨- كِتَابَةُ الحديث والمقابَلَه سَمَاعُهُ إسْمَاعُهُ الرِّحْلَةُ لَهْ

٣٩- تَصْنيفُهُ فهذه ألْقَابُ مَا يُشْهَرُ مِنْهُ والْجَميعُ قُسِمَا

٤٠- وسأُعيدُ الْكُلَّ في مَوَاضِعهْ في النَّظْمِ إجْمَالاً وتفصيلاً فَعِهْ

٤١- مُبيِّنًا أنْوَاعَهُ مُعْتَبِراً جِهَاتُ تقْسِيمِهِ مُحَرَّراً

٤٢- فَلا يُمِلَّنَّكَ مَا تَكَرَّرَا لَعَلَّهُ يَحْلُو إذا تَقَرَّرَا

(المتواتر)

التواتر، لغة: هو التتابع: واصطلاحًا: هو الحديث الذى رواه عدد كثير بلا حصر عدد معين، وأحالت العادة تواطؤهم على الكذب، وأن يروى هذا العدد الكثير عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وأن يكون مستند انتهائهم الحس؛ أى: الأمر المشاهد أو المسموع - لا ما اقتضاه العقل الصِّرْف.

٤٣- اعْلَمْ بِأنَّ أهْلَ هَذَا الشَّأنِ قَدْ قَسَّمُوا الأخْبَارَ بالتِّبْيَانِ

(اعلم) أيها الطالب لعلم الحديث (بأن أهل) أى رجال (هذا الشأن) أى: علم

الحديث وهم فئة من العلماء سخرهم الله ليحفظ بهم سنة سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام (قد قسموا) على وجه التمييز والتفريق بين الأنواع (الأخبار) أى الأحاديث (بالتبيان) أى لبيان وإيضاح أنواع الحديث، وكان الأولى أن يقول (للتبيان).

٤٤- لِذِي تَوَاتُرٍ يُفِيدُ الْعِلْمَ لاَ   بِنَظَرٍ بَلْ بِالضَّرُورَةِ انْجَلا

(لـ) قسم (ذى تواتر) صاحب تواتر (يفيد) هذا القسم (العلم) اليقينى الضرورى (لا بنظر) أى: من غير نظر، (بل بالضرورة) أى: يفيد العلم الضرورى، «وهو العلم الذى يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه»[1] (انجلا) أى: وضح هذا القسم.

٤٥- وَهْوَ الَّذِي جَمْعٌ رووه اتَّفَقُواْ   أَحَالَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَخْتَلِقُواْ

(وهو) أى المتواتر (الذى جمع) أى عدد كثير بلا حصر عدد معين (رووه) أى رووا هذا الحديث فـ (اتفقوا) فى رواية هذا الحديث؛ وهذا الاتفاق وقع منهم من غير قصد كما (أحالت العادة) فلكونهم عدولاً ثقات أخيارًا، فإن فى العادة أن يمتنع (أن يختلقوا) أى أن يكذبوا على رسول الله ﷺ.

٤٦- عَنْ مِثْلِهِمْ رَوَواْ بِلا امْتِراءِ   مِنَ ابْتِدَا الإِسْنَادِ لانْتِهَاءِ

(عن مثلهم رووا) أى: أن يكون هذا الحديث قد رواه عدد كثير من الصحابة، ورواه عنهم على هذه الصفة التى ذكرنا جمع من التابعين، كما رواه عن التابعين عدد من تابعى التابعين. . . وهكذا إلى نهاية السند (بلا) أى من غير (امتراء) أى شك (من ابتداء الإسناد) أى من بداية الإسناد وهم الصحابة ﷺ (لانتهاء) السند وهو طرفه الأخير الذى يكون عند المصنف صاحب الكتاب كالبخارى ومسلم وغيرهما.

٤٧- وَاسْتَنَدَ انتِهَاؤُهُمْ لِلْحِسِّ لا   مَحْضَ اقْتِضَاءِ الْعَقْلِ وانضافَ إلى

٤٨- ذَلك أنْ يَصْحَبَ ذَاكَ الْخَبَرَا   إِفَادَةُ الْعِلْمِ الْيَقِينِي لا مِرَا

(واستند انتهاؤهم) في ذلك الحديث (للحس) أى أن يقول الراوون له: سمعنا

---

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص (١٤).

ورأينا، و (لا) يـكون انتهاؤهم فـى نقل الخبر (مـحض اقضاء العقـل) أى خالص اجتهاد عقلى، وهذا لا يكون أبدًا من الصحابة أن ينسبوا ما يجتهدون فيه إلى النبى ﷺ ولكن ما شرطه أئمة الحديث محض فرض لا يمكن أن يحدث.

(وانضاف إلـى) ويضاف إلى هذه الـشروط (ذلك أن يصـحب) أى يلازم (ذاك الخبرا) أى ذلك الحـديث (إفادة العلم اليقـينى) أى الضرورى الذى يضـطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا كمن يشـاهد الأمر بنفسه، فهل يتردد فى تصديقه؟! فكذلك الخبر المتواتر (لا مرا) أى لا شك فيه قط.

٤٩- فَقَدْ يَجِي فِي لَفْظِهِ التَّوَاتُرُ وَجَـاءَ فـي مَـعْـنَـاهُ وَهْـوَ الأَكْـثَـرُ

(فقد يجى) المتواتر (فى لفظه) أى يرويه العدد الكثير بلفظ واحد، وهو ما يعرف بالمتواتر اللفظى؛ لأن اللفظ توفر فيـه (التواتر) كحديث: «من كذب على متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار»، (وجاء) الحديث المتواتر (فى معناه)

أى جاء التواتر فى المعنى دون اللفظ مثـل: أحاديث رفع اليدين فى الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائـة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفـع يديه فى الدعاء، لكنها فى قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء - تواتر بـاعتبار المجموع»[1]، (وهو) أى التواتر المـعنوى (الأكثر) أى: أكثر من التواتر اللفظى.

٥٠- أَمَّا الـقُـرانُ فَـهْوَ قَـدْ تَـواتَـرَا لَـفْـظًا وَمَـعْـنَـى كُـلُّـه لا يُـمْـتَـرَى

(أما القرآن) الكريم (فـهو قد تواترا) فالقرآن تواتره تواتر طـبقات وأجيال، فكل جيل نقلـه (لفظًا ومعنى) إلى الجـيل الذى بعده؛ لذا (كله) أى الـقرآن الكريم (لا يمترى) لا يتطرق إليه شك وريب أبدًا.

فوائد تتصل بمبحث المتواتر

الفائدة الأولى: التواتر ليس لـه عدد محصور: قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى مجموع الفتاوى (١٨/ ٣١): الصحيح الذى علـيه الجمهور أن التواتر ليس له عدد

(١) انظر: تدريب الراوى ص (٤٥٢).

محصور، والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل في القلب ضرورة، كما يحصل الشبع عقيب الأكل والري عند الشرب، وليس لما يُشْبع كل واحد ويرويه قَدْرٌ معين، بل قد يكون الشِّبع لكثرة الطعام، وقد يكون لجودته كاللحم، وقد يكون لاستغناء الآكل بقليله، وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح، أو غضب، أو حزن، ونحو ذلك، كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر، تارة يكون لكثرة المخبرين؛ وإذا كثروا، فقد يفيد خبرهم العلم وتارة يكون لدينهم وضبطهم».

الفائدة الثانية: أشهر المصنفات فى المتواتر: ألف الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٨٤٨هـ (رحمه الله) «الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة»[١] وهو كتاب حافل كبير، واختصره فى كتابه «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواتر»[٢].

ومن المتأخرين ألَّف العلامه الفقيه أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتانى (رحمه الله) كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»[٣].

الفائدة الثالثة: ذكر «ابن الصلاح»: أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك فى حديث: «من كذب عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار» وما ادعاه من العِزَّة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق، وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقًا، ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودًا وجود كثرة فى الأحاديث: أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقًا وغربًا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقينى بصحته إلى قائلة، ومثل ذلك فى الكتب المشهورة كثير»[٤].

الفائدة الرابعة: هل يمكن النقل عن السيوطى والكتانى فى كتابيهما لإثبات

---

(١) لم أره مطبوعًا.

(٢) و (٣) كلاهما مطبوع: وكتاب السيوطى «الأزهار المتناثرة» أسأل الله أن ييسر لى تحقيقه قريبًا.

(٤) انظر: نزهة النظر ص (١٥، ١٦).

كون الحديث متواترًا؟ والجواب: أن هناك استدراكات على كلا الكتابين، ولذا ينبغي التمهل لإثبات كون الحديث متواترًا؛ ولذا احتاج كلا الكتابين لتحقيق وتخريج أحاديثهما، والله الموفق لكل خير.

* * *

(أقسام خبر الآحاد وتعريف المشهور)

٥١- والثَّانِ آحَادٌ فَمِنْهُ مَا اشْتُهِرْ كَذَا عَزِيزٌ ثُمَّ فَرْدٌ قَدْ ظَهَرْ

(و) النوع (الثانى) من أنواع الحديث (آحاد) ويقال: خبر واحد؛ وخبر الواحد فى **اللغة**: ما يرويه شخص واحد، وفى الاصطلاح: ما لم يجمع شروط التواتر، (فمنه) أى من أقسام حديث الآحاد (ما اشتهر) أى: الحديث الذى اشتهر، وهو ما يعرف بالمشهور (كذا عزيز) أى كذلك من أنواع أو أقسام حديث الآحاد الحديث العزيز (ثم فرد) وآخر أنواع حديث الآحاد الحديث الفرد، (قد ظهر) ما أراد الناظم بيانه من أنواع حديث الآحاد.

٥٢- فَإِنْ أَتَى مِنْ طُرقٍ ثَلاثٍ اوْ مِنْ فوقِهَا فَذَاكَ مَشْهُورٌ رأَوْا

(فإن أتى) الحديث (من طرق) وله أسانيد (ثلاث) أى: عددها ثلاثة، (أو) كان عددها (من فوقها) زائدًا على ثلاثة أسانيد (فذاك) الحديث آحاد (مشهور) ومعناه فى **اللغة**: اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أعلنته وأظهرته، وسمى بذلك لظهوره. **واصطلاحًا**: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين[1].

وقيل: الخبر المشهور: هو ما رواه عدد كثير من الرواة، ولم يبلغ التواتر، وينقسم الحديث المشهور باعتبار موضع الشهرة من السند إلى قسمين:

- قسم تكون الشهرة فى جميع سنده من أوله إلى آخره، ويقال له: المستفيض، كحديث: «النهى عن استقبال القبلة واستدبارها» فى قضاء الحاجة، فإنه مروى عن جماعة من الصحابة فى عامة الأصول، منهم: أبو أيوب الأنصارى ﷺ[2]: وأبو

(١) انظر: نزهة النظر ص (١٦).

(٢) أخرجه البخارى (١٤٤) و (٣٩٣)؛ ومسلم (٢٦٤)، وأبو داود (٩)، والترمذى (٨)، والنسائى (صغرى) (٢٢)، وابن ماجه (٣١٨) كلهم من طريق عطاء بن يزيد عن أبى أيوب الأنصارى ﷺ.

هريرة[١] وسلمان[٢]، وعبد الله بن الحارث[٣].

- وقسم تطرأ عليه الشهرة فى أثناء السند من عند أحد رواته، وقد يكون فى أول سنده فردًا: كحديث عُمر فى «الصحيحين» وغيرهما: «إنما الأعمال بالنيات» فإن أول إسناده فرد تفرد به يحيى بن سعيد الأنصارى، عن محمد بن إبراهيم التيمى، عن علقمة بن وقاص الليثى، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «إنما الأعمال بالنيات...» الحديث، وليس له طريق يصح غير هذا، كما قال على بن المدينى وغيره، ثم رواه عن الأنصارى الجم[٤] الغفير[٥] والخلق الكثير...»[٦].

فائدة: قد يوصف حديث بأنه مشهور؛ ويقصد بالشهرة هنا معنى غير اصطلاحى ولكنه يعنى بها المعنى اللُّغوى أى الذيوع والانتشار، وعليه فهناك أنواع للمشهور غير الاصطلاحى منها:

مشهور عند أهل الحديث خاصة: مثاله حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قنت شهرًا بعد الركوع يدعو على رِعْل وذكوان[٧].

المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام، مثاله: «المسلم من سَلِم المسلمون من لسانه ويده»[٨].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥)، وانفرد به من طريق سهيل بن أبى صالح عن القعقاع بن حكيم عن أبى صالح عن أبى هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢)، وأبو داود (٧)، والترمذى (١٦)، والنسائى (صغرى) (٤١) و (٤٩)، وابن ماجه (٣١٦)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن يزيد النخعى عن سلمان رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣١٧)، وانفرد به عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى رضي الله عنه. وأورده الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢٥٦/ ٣١٧).

(٤) الجم: الكثير من كل شيء.

(٥) الغفير: الكثير.

(٦) انظر: دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح للناظم (رحمه الله).

(٧) أخرجه البخارى (٤٠٩٥) و (٢٨١٤)، ومسلم (٦٧٧)، كلاهما من طريق مالك عن إسحاق بن عبد الله ابن أبى طلحة أبى يحيى الأنصارى عن أنس رضي الله عنه.

(٨) أخرجه مسلم (٤١)، وانفرد به عن طريق ابن جريج عن أبى الزبير محمد بن مسلم عن جابر رضي الله عنه.

المشهور عند الفقهاء: مثاله حديث «أبغض الحلال عند الله الطلاق»[(١)].

المشهور عند الأصولين: حديث «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[(٢)].

المشهور عند النحاة: مثاله: «نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه»[(٣)].

المشهور عند العامة: حديث «حب الوطن من الإيمان»[(٤)].

فائدة: ما هو حكم الحديث المشهور؟ والجواب: الحديث المشهور الاصطلاحى وغير الاصطلاحى لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح، بل منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف بل والموضوع (المكذوب)، لكن إن صح المشهور الاصطلاحى فتكون له مَزِيَّةٌ تُرَجِّحُهُ على الحديث العزيز والحديث الغريب[(٥)].

فائدة: ما هى أشهر المصنفات فى الحديث المشهور الاصطلاحى وغير الاصطلاحى؟ والجواب: لم يصنف فى المشهور، وإنما صنف فى المشهور غير الاصطلاحى، وهو المشهور عند العوام خاصة، فمن ذلك:

المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة للسخاوى. وهو مطبوع.

تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث. لابن الربيع الشيباني. وهو مطبوع.

مختصر المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة من الألسنة للزرقانى. وهو مطبوع.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس.

---

(١) انظر ضعيف الجامع الصغير وزيادته (٤٤)، والإرواء (٢٠٤٠).

(٢) انظر صحيح الجامع الصغير وزيادته (٣٥١٥)، والإرواء (٨٢).

(٣) قال السيوطى: لم نظفر به فى شيء من كتب الحديث، قال ابن حجر: إنه ظفر به لابن قتيبة لكن بغير سند انظر الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص (٣٥٢).

(٤) قال السخاوي: «لا أعرفه» انظر مختصر المقاصد للزرقاني ص (٩٥).

(٥) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (٢١).

لإسماعيل بن محمد العجلوني. وهو مطبوع.

٥٣ - وحيثُ عمَّتْ شُهرةٌ كُلَّ السَّند   فالمستفيضُ عندهُمْ بدونِ رد

(وحيث) ما (عمت) شملت (شهرة) أى: كثرة الراويين فوق ثلاثة، وذلك يشمل (كل السند) أى: جميع طبقات السند (فالمستفيض) فهو يعرف بالمستفيض، وإنما عرف بذلك لانتشاره، وهو اسم فاعل من «استفاض» مشتق من فاض الماء، أى كثر (عندهم) أى عند أرباب هذا العلم الشريف علم الحديث (بدون رد) أى بلا اعتراض على هذا المصطلح، فلم يوجد من رد هذا المصطلح، وقد مرَّ التمثيل لذلك.

* *

«العزيز والغريب»

٥٤ - وما عَنِ اثْنَيْنِ رواه اثنانِ   فهوَ العزيزُ فافهمنْ تِبْيَانِي

(وما) أى: والحديث الذى (عن اثنين) أى عن راويين (رواه اثنان) أى رواه راويان (فهو) الحديث (العزيز) «ومعناه فى اللغة: هو صفة مشبهة من «عز يعز» بالكسر للعين المهملة أى قل وندر أو من «عز يعز» بفتح العين المهملة أى قوى واشتد، وسمى بذلك إما لقلة وجوده ونُدرته، وإما لقوته بمجيئة من طريق آخر، واصطلاحًا: أن لا يقل رواته عن اثنين فى جميع طبقات السند»[1]، (فافهمن تبيانى) أى: فافهم هذا التقسيم والتعريف ففيه الوضوح والتمييز.

مثال للحديث العزيز: ما رواه الشيخان من حديث أنس. والبخارى من حديث أبى هريرة[2] أن رسول الله ﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»، ورواه عن أنس:

قتادة بن دعامة السدوسى[3].

---

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (٢٢).

(٢) أخرجه البخارى (١٤)، والنسائى (صغرى) (٥٠٣٠)، كلاهما من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخارى (١٣)، ومسلم (٤٥)، والترمذى (٢٥١٥)، والنسائى (صغرى) (٥٠٣١)، و(٥٠٥٤) وابن ماجه (٦٦)، كلهم من طريق شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه.

وعبد العزيز بن صهيب(١).

ورواه عن قتادة:

شعبة بن الحجاج

وسعيد بن بشير(٢)

ورواه عن عبد العزيز:

إسماعيل بن عُلَيَّة

وعبد الوارث بن سعيد

ورواه عن كُلٍّ من قتادة، وعبد العزيز، وشعبة وسعيد، وعبد الوارث، جماعة.

فائدة: هل يكون الحديث عزيزًا مشهورًا؟ **والجواب**: نعم، فقد يكون الحديث عزيزًا في أول السند ثم يصبح بعد ذلك مشهورًا، مثال ذلك: حديث: «نحن الآخِرُون السابقون يوم القيامة» الحديث، فهو عزيز عن النبي ﷺ رواه حذيفة(٣) وأبو هريرة رضي الله عنهما، ومشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة: أبو سلمة بن عبد الرحمن(٤) وأبو حازم (٥)، وطاوس(٦)،

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤)، والنسائي (صغرى) (٥٠٢٩)، كلهم من طريق عبد الوارث ابن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨٨٥٩) ط دار الحرمين، ولفظه: لا يؤمن الرجل حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» قال الهيثمي في المجمع (١/ ٨٨): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه قيس بن الربيع، وثقه شعبة، وضعفه يحيى بن معين وغيره.

(٣) أخرجه مسلم (١٩٥) و (٨٥٦)، والنسائي (صغرى) (١٣٦٧)، وابن ماجه (١٠٨٣)، كلهم من طريق ربعي بن حراش العبسي الكوفي عن حذيفة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠٢) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (١٩٥) و (٨٥٦)، وانفرد به من طريق سعد بن طارق أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (٨٩٦) و (٣٤٨٦)، ومسلم (٨٤٩) و (٨٥٥)، والنسائي صغرى (١٣٦٦)، كلهم من طريق عبد الله طاوس عن أبيه طاوس عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والأعرج[١]، وهمام[٢]، وأبو صالح[٣]، وعبد الرحمن بن آدم مولى أم برثن[٤].

فائدة: هل أفرد العلماء الحديث العزيز بالتصنيف؟ والجواب: لم يفرد العلماء الحديث العزيز بالتصنيف؛ والظاهر أن ذلك لقلته.

٥٥ - ومَا بهِ الواحِدُ قَدْ تَفَرَّدَا فالفردُ مُطلقًا ونِسْبيًّا غَدَا

(وما) والحديث الذى (به الواحد) أى: الراوى الواحد سواء فى أصل السند وهو طرفه الأعلى أى الصحابى الذى رواه، أو فى أثناء السند من التابعى أو من بعده إلى المصنف (قد تفردا) برواية هذا الحديث (فالفرد) فهو يعرف بالحديث الفرد ويطلق عليه أيضًا الغريب، والفرد يكون فردًا (مطلقا) وهو ما كانت الغرابة فى أصل سنده، أى: ما ينفرد بروايته شخص واحد فى أصل سنده وهو طرفه الذى فيه الصحابى، (ونسبيا) وهو ما كانت الغرابة أو التفرد فى أثناء السند، أى: أن يرويه أكثر من راو فى أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عمن رووا الحديث، (غدا) أى: صار هذا التقسيم معروفًا لدى علماء الحديث.

مثال الغريب المطلق أو الفرد المطلق: حديث «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به عمر بن الخطاب وتفرد به عن عمر رضي الله عنه علقمة بن وقاص الليثى وتفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمى وتفرد به عن محمد بن إبراهيم التيمى يحيى بن سعيد الأنصارى ورواه عن يحيى بن سعيد جماعة.

٥٦ - فالمُطْلَقُ الْفَرْدُ بِهِ الصَّحَابِىْ عَنِ النَّبِى عنْ سائرِ الأصحابِ

(فالمطلق) أى: الحديث الفرد المطلق هو الذى (انفرد به الصحابى) أى: لم

---

(١) أخرجه مسلم (٨٥٥)، والنسائى (صغرى) (١٣٦٦)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٥٥)، وانفرد به من طريق عبد الرزاق بن همام عن معمر عن همام عن أبى هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٨٥٥)، وانفرد به من طريق جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة رضي الله عنه.

(٤) ذكره السيوطى فى تدريب الراوى ص (٤٥٦)، ولم أقف على مظانه.

يشاركه أحد فى رواية هذا الحديث من الصحابة (عن النبى) ﷺ وانفراد هذا الصحابى هو (عن سائر الأصحاب) من صحابة رسول الله ﷺ.

٥٧ - وغيرُهُ النِّسْبِيُّ مِنْ دون خَفَا وبالغريبِ عندهُمْ قد عُرِفَا

(وغيره) وغير الحديث الفرد المطلق الحديث الفرد (النسبى) وهو ما كان التفرد فى أثناء سنده، أى أن يرويه أكثر من راوٍ فى أصل سنده ثم ينفرد بروايته راوٍ واحد عن أولئك الرواة (من دون خفا) أى: بغير خفاء، بل كلا النوعين قد وضح تعريفه والتمثيل له، (و) هو يعرف أيضًا (بالغريب) النسبى (عندهم) أى: عند أهل الحديث وقد كثر استخدامه فى كلامهم ولذا فهو (قد عرفا) وانتشر، وكثر إطلاقه.

٥٨ - وباعتبارِ موضعِ التفرُّدِ أربعةُ أنواعِ فردٍ فاعدُدِ

(وباعتبار) وبتأثير (موضع التفرد) أى: الموضع الذى يكون فيه تفرد الراوى فى السند، يحصل لنا (أربعة أنواع) للحديث الفرد النسبى (فاعدد) فأحص هذه الأنواع الأربعة.

٥٩ - فمنهُ فردُ مَتْنُهُ والسندُ ومنهُ ما فى السَّنَدِ التفرُّدُ

(فمنه) أى: فمن أنواع الغريب النسبى (فَرْدُ مَتْنُهُ والسَّنَدُ) أى ما وقع التفرد فى سنده ومتنه (ومنه) أى من الغريب النسبى (ما) وقع فى (السند) الغرابة التى هى (التفرد) فى السند وحده هنا.

مثال التفرد فى السند والمتن: حديث «النهى عن بيع الولاء وعن هبته»[1] فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولذا قال الإمام مسلم عقب هذا الحديث: الناسُ كُلُّهم عيال على عبد الله بن دينار فى هذا الحديث.

مثال التفرد فى السند دون المتن: حديث رواه عبد المجيد بن أبى

(١) أخرجه مسلم (١٥٠٦)، وانفرد به من طريق سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما.

رواد[1] عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى ﷺ عن النبى ﷺ: «الأعمال بالنية» قال فى الإرشاد: «فقد أخطأ فيه عبد المجيد» لأنه غير محفوظ عن زيد بن أسلم، قال اليعمرى: هو إسناد غريب، والمتن صحيح.

٦٠ - وفردُ بعضِ المتنِ أوْ بعضُ السندْ ولَمْ نجدْ غريبَ متنٍ لا سَنَدْ

(و) منه أى الحديث الفرد النسبى (فرد بعض المتن) أى: الغرابة قد تكون فى بعض المتن، أى جزء منه: (أو بعض السند) أو تكون الغرابة فى بعض السند أى فى جزء منه، (ولم نجد) نحن - أهل الحديث - بالاستقراء حديثًا (غريب متن) أى غريبًا فى المتن (لا سند) أى دون السند، كما قرره ابن الصلاح فى مقدمته ص (٢٥٧) لكنه قال بعده: إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريبًا مشهورًا وغريبًا متنًا وغير غريب إسنادًا، لكن بالنظر إلى أحد طرفى الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة فى طرفه الأول، متصف بالشهرة فى طرفه الآخر كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» وكسائر الغرائب التى اشتملت عليها التصانيف المشتهرة والله أعلم».

مثال ما وقع التفرد فى بعض المتن: حديث حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﷺ قالت: استحيضت فاطمة بنت أبى حبيش فسألت النبى ﷺ فقالت: يا رسول الله! إنى أستحاض فلا أطهر، أفادع الصلاة؟ قال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلى عنك أثر الدم وتوضئى، فإنما ذلك عرق وليست بالحيضة قيل له: فالغسل، قال: ذلك لا يشك فيه أحد»[2] قال مسلم عقب هذا الحديث: وفى حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره، وقال النسائى (رحمه الله) عقب الحديث: لا أعلم أحدًا ذكر فى هذا الحديث «وتوضئى» غير

---

(١) انظر ترجمته فى ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٨، ٦٥١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣٣)، والنسائى (صغرى) (٣٦٢)، وابن ماجه (٦٢١)، كلهم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﷺ.

حماد بن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه «وتوضئى».

مثال ما وقع التفرد فى بعض سنده: «حديث أم زرع[١] المشهور، فإن المحفوظ فيه ما رواه: عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة عن أخيه: عبد الله بن عروة عن أبيهما عن عائشة رضي الله عنها، ورواه الطبرانى من حديث: الدراوردى عن هشام عن أبيه بدون واسطة أخيه عبد الله، قال أبو الفتح: فهذه غرابة تخص موضعًا من السند والحديث صحيح».

٦١ - وقَيَّدُوا النِّسْبِيَّ أيضًا بِثِقَةْ   كَذَا بِرَاوٍ أَوْ بِمِصْرٍ حَقَّقَهْ

(وقيدوا) أى: خصصوا - أى: أهل الحديث - الحديث الغريب (النسبى أيضًا بثقة) أى: براوٍ ثقة، فيقولون: لم يروه ثقة إلا فلان، كقولهم فى حديث «قراءته ﷺ فى الأضحى والفطر بـ (ق) و (اقتربت)»[٢]: لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد فقد تفرد به عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى واقد الليثى صاحبيه، وإنما قيد بثقة لكونه قد رواه غير ثقة، فقد أخرجه الدارقطنى[٣] (رحمه الله تعالى) من رواية ابن لهيعة وقد ضعفه الجمهور، عن خالد بن يزيد عن الزهرى، عن عائشة رضي الله عنها، (كذا) خصصوا الحديث الغريب النسبى (براو) مخصوص (أو بمصر) أى ببلد معين (حققه) فيما ساقوه من أمثلة.

مثال الغريب النسبى الذى قيد ببلد معين: وفيه يقولون لم يروه إلا أهل البصرة أو مكة كقول الحاكم (رحمه الله تعالى) فى حديث أبى سعيد الخدرى عند أبى داود فى كتابيه «السنن» و «التفرد» عن أبى الوليد الطيالسى عن همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»[٤]، لم يرو هذا الحديث غير أهل

---

(١) أخرجه البخارى (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨)؛ والترمذى (شمائل) (٢٥٢)، والنسائى (كبرى) (٩١٣٨)، كلهم من طريق عبد الله بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم (٨٩١)، وأبو داود (١١٥٤)، والترمذى (٥٣٤) و (٥٣٥)، والنسائى (صغرى) (١٥٦٦)، وابن ماجه (١٢٨٢) عن أبى واقد الليثى عن النبى ﷺ.

(٣) انظر السنن للدارقطنى (٢/ ٤٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٨١٨) وانفرد به من طريق قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه وأورده الألبانى فى صحيح سنن أبى داود.

البصرة. قال: إنهم تفردوا بذكر الأمر فيه من أول الإسناد إلى آخره ولم يشركهم فى لفظه سواهم» ولا يقتضى شيء من ذلك ضعفه إلا أن يراد تفرد واحد من أهل البلد فيصير من القسم الأول وهو: ما لم يقيد بصفة فينظر فى حال المتفرد[١].

مثال الغريب النسبى الذى قيد براوٍ مخصوص: يقال فيه: لم يروه عن فلان إلا فلان، كقول أبى الفضل بن طاهر عقب الحديث المروى فى «السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ولده بكر بن وائل عن الزهرى عن أنس ﷺ: أن النبى ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر»[٢] لم يروه عن بكر إلا وائل، ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة فهو غريب، وكذا قال الترمذى: إنه حسن غريب، قال: «وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة عن الزهرى - يعنى بدون وائل وولده - قال: وكان ابن عيينة ربما دلسهما»[٣].

فائدة: من مظان الغريب فى مسند البزار، والمعجم الأوسط للطبرانى.

فائدة أخرى: أشهر المصنفات فى الغريب: غرائب مالك للدارقطنى، والأفراد والسنن التى تفرد بكل سنة منها أهل بلدة، لأبى داود السجستانى.

* *

(المتابع والشاهد)

المتابع: لغة: هو اسم فاعل من «تابع»، بمعنى وافق واصطلاحًا: هو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى أو معنى فقط، مع الاتحاد فى الصحابى.

الشاهد: لغة: اسم فاعل من «الشهادة» وسمى بذلك؛ لأنه يشهد أن للحديث

(١) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٢٥٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٧٤٤)، والترمذى (١٠٩٥)، والنسائى (كبرى) (٦٦٠١)، وابن ماجه (١٩٠٩)، كلهم من طريق بكر بن وائل بن داود الكوفى عن الزهرى عن أنس ﷺ وصححه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه (١٥٥٠/ ١٩٠٩).

(٣) انظر تعليق الترمذى عقب الحديث (١٠٩٥).

الفرد أصلاً، ويقويه، كما يقوى الشاهد قول المدعى واصطلاحًا: هو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف فى الصحابى[1].

٦٢ - وإن تَجِدْ مُتابعًا أو شاهِداً لِخَبَرِ الآحادِ كانَ عاضِداً

(وإنْ تَجِدْ) للحديث (مُتابعًا) لهذا الحديث لفظًا أو معنى؛ مع الاتحاد فى الصحابى، (أوْ شَاهِدًا) أى: حديثًا يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع الاختلاف فى الصحابى (لخبر الآحاد) بأنواعه الثلاثة المشهور أو العزيز أو الفرد الغريب، (كان) هذا المتابع أو الشاهد (عاضدًا)[2] أى مقويًا لهذا الحديث.

٦٣ - زالَ بِهَا تَفَرُّدٌ عَنْ فَرْدِ واشْتُهِرَ الْعَزِيزُ دُونَ رَدّْ

(زال) ذهب (بها) أى بالمتابعة أو الشاهد (تفرد) الراوى للحديث (عن فرد) عما تفرد به (واشتهر) أى ارتفع إلى مرتبة الحديث المشهور (العزيز) أى الحديث العزيز الذى رواه اثنان فى كل طبقة كما سبق، وهذه الشهرة التى حصل عليها العزيز بالمتابع أو الشاهد (دون رد) لا نستطيع ردها لأنها حصلت بما قوى الطرق وكثرها.

٦٤ - وازدادَ شُهرَةً بها الذي اشْتَهَرْ وكَشْفُهُ بالاعتبارِ قَدْ ظَهَرْ

(وازداد) الحديث (شهرة بها) أى: إذا كان الحديث مشهورًا وأتى متابع أو شاهد يعضده ويقويه معنى ولفظًا فبذلك يزداد شهرة (الذى اشتهر) أى الحديث المشهور (وكشفه) أى: وإظهار المتابع أو الشاهد يكون (بالاعتبار قد ظهر) والاعتبار لغة: النظر فى الأمور ليعرف بها شىء آخر من جنسها، واصطلاحًا: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو، ليعرف هل شاركه فى روايته غيره أم لا؟!

---

(١) قال ابن حجر فى النزهة ص (٧٨): «وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابى أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل».

(٢) يقال: عضدة عضدًا أعانه ونصره.

٦٥ - فإنَّما يحصُلُ ذا لِمنْ سَبَرْ ... طُرْقَ الحديثِ ثُمَّ إيَّاهُ اعْتَبَرْ

(فإنما يحصل ذا) أى: فإنما يتحقق هذا الاعتبار (لمن سبر) أى نظر وتأمل (طرق الحديث) أى أسانيد الحديث وذلك بتتبع هذه الأسانيد فى الجوامع والمسانيد والمعاجم والمشيخات والأجزاء والفوائد، لينظر هل شارك الراوى غيره أم لا؟! (ثم إياه اعتبر) ثم بعد هذا الاعتبار يكون الحكم على الحديث.

٦٦ - مِنْ سُنَنٍ ومِنْ جَوامِعٍ ومِنْ ... مَعَاجِمٍ ومِنْ مَسَانِيدَ فَدِنْ

(من سنن) أى من الكُتب التى جمعت السنن المرتبة على أبواب الفقه (ومن جوامع) وهى الكتب التى جمعت فيها الأحاديث على ترتيب أبواب الفقه كالأمهات الست[1]، أو على ترتيب الحروف الهجائية كما فى جامع ابن الأثير (ومن معاجم) والمعاجم[2]: جمع معجم: وهو ما ذكرت فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء (ومن مسانيد) وهى جمع مسند[3]، وهى الكتب التى جمع فيها مؤلفوها أحاديث كل صحابى على حدة صحيحًا أو ضعيفًا (فدن) أى اخضع لما اصطلح عليه العلماء من منفعة تتبع الطرق وأنها تزيد الحديث قوة.

٦٧ - فَمَا على مرويِّه قَدْ تَابَعَهْ ... عَنْ ذا الصحابى آخَرُ مُتابَعَهْ

(فما) فالحديث الذى (على مرويه) على روايته (قد تابعه) على هذه الرواية (عن ذا الصحابى) عن هذا الصحابى لا غيره (آخر) أى راو آخر فهذه (متابعة) من هذا الروای الثانی للراوى الأول.

٦٨ - فإنْ تَكُنْ لنفسِهِ فَوَافِرهْ ... أوْ شَيْخِهِ فَصَاعِداً فَقَاصِرَهْ

(فإن تكن) المتابعة (لنفسه) أى لنفس الرواى (فـ) هى متابعة (وافره) أى تامة (أو) كانت المتابعة لـ (شيخه) أى شيخ الراوى (فصاعدا) أى شيخ شيخه أو شيخ

(١) صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، وسنن الترمذى، وسنن النسائى (كبرى وصغرى)، وسنن ابن ماجه.

(٢) كمعاجم الطبرانى الثلاثة: المعجم الكبير، والأوسط، والصغير.

(٣) كمسند أحمد وأبى داود الطيالسى.

شيخ شيخه وهكـذا، (فـ) هذه متابعة (قاصرة) لأن الراوى حصلـت له: المتابعة فى أثناء الإسناد لا من أوله ولذا هى متابعة قاصره وليست تامة.

مثال المتابعة التامة: الحديث الذى رواه الشافعى (رحـمه الله تعالى) فى كتاب الأم عن مالك عن عبد الله بن ديـنار عن ابن عمر ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تـفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك (رحمهما الله تعالى) فعدوه فى غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد وبلفظ: «فإن غم فاقدروا له»، لكن وجدنـا للشافعى متابعًا، وهو: عبد الله بن مـسلمة القعنبـى: أخرجه البخارى عن عبـد الله بن مسلمة قـال حدثنا مالك عن عـبد الله بن دينار عـن عبد الله بن عمـر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «الشـهر تسع وعشـرون ليلة، فلا تـصوموا حتـى تروه، فإن غم علـيكم فأكملوا العدة ثلاثين»[1].

مثال المتابعة القاصرة: وتتمثل فى الحديث الـذى رواه مسلم (رحمه الله تعالى) قال: حدثنا أبـو بكر بن أبى شيبة: حدثنا أبو أسامة: حـدثنا عبيد الله: عن نافع عن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فضرب بيده فقال: «الشهـر هكذا وهكـذا وهكذا - ثم عـقد إبهامه فـى الثالثـة - فصوموا لـرؤيته وأفطروا لـرؤيته فإن أغـمى عليكـم فاقدروا له ثـلاثين»[2] وكذا ما أخـرجه ابن خزيمة فى «صحيحه من طريق عاصـم بن محمد بن زيد عن أبيه عن جده: ابن عمر بلفظ: «فإن غم عليكم فكملوا ثلاثين»[3] ففى هذا الإسناد متابعة من نافع، ومحمد بـن زيد لشيخ مالك عـبد الله بن دينار، وهى مـتابعة تامة لعـبد الله،

(١) أخرجه البخارى (١٩٠٧)، وانفرد بـه من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عـن عبد الله بن عمر ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٨٠)، وانفرد بـه من طريق حماد بن أسامة أبى أسامة عن عبـيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ﷺ.

(٣) أخرجه ابن خزيمـة فى صحيحه (١٩٠٩) قال الألبانى فى تـعليقه على صحيح ابـن خزيمة: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

لكنها متابعة قاصرة لمالك، وأقصر منها الشافعي (رحمهم الله تعالى).

٦٩ – ومَا لَهُ يَشْهَدُ مَتْنٌ عَنْ سِوَى ... ذاكَ الصحابي فشَاهِدٌ سَوَا

٧٠ – في اللَّفْظِ والمعنى أو المعنى فقط ... لكنَّمَا مَرْتَبَةُ الثَّاني أحَطْ

(وما) والحديث الذى (له يشهد متن) أى: جاء يشهد لما حواه حديث آخر (عن سوى ذاك الصحابى) أى عن غير الصحابى الذى روى الحديث الأول (فـ) هذا (شاهد) لمعنى هذا الحديث الأول؛ ولذا يقويه ويعضده (سوا) سواء جاء هذا الشاهد مؤيدًا للحديث الأول فى لفظه ومعناه أو المعنى فقط ولذا قال: (فى اللفظ والمعنى أو المعنى فقط) لكن الشاهد يكون أقوى إذا جاء متن الحديث مؤيدًا للحديث الأول فى لفظه ومعناه (لكنما مرتبة الثانى أحط) أى إذا جاء الشاهد مؤيدًا للحديث الأول فى المعنى فقط فهى مرتبة أقل من الأولى.

مثال للشاهد باللفظ: مثاله لفظًا حديث ابن عباس رضي الله عنهما فى سنن النسائى قال (رحمه الله تعالى)؛ أخبرنا أحمد بن عثمان أبو الجوزاء – وهو ثقة بصرى أخو أبي العالية – قال أخبرنا حبان بن هلال قال: «حدثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»[1] فهذا الحديث شاهد باللفظ لحديث ابن عمر السابق.

مثال الشاهد بالمعنى: ما رواه البخارى (رحمه الله تعالى) من رواية محمد بن زياد: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال النبى ﷺ أو قال: قال أبو القاسم ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُبِّى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»[2] فهذا الحديث يشهد لمعنى حديث ابن عمر السابق.

٧١ – وهْوَ يُفِيْدُ الْعِلْمَ أعْنِى النَّظَرِىْ ... عِنْدَ ثُبُوتِهِ فَبَعْدَ النَّظَرِ

---

(١) أخرجه النسائى (صغرى) (٢١٢٣)، وانفرد به من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأورده الألبانى فى صحيح سنن النسائى الصغرى.

(٢) أخرجه البخارى (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١)، والنسائى (صغرى) (٢١١٦) و (٢١١٧)، كلهم من طريق شعبة بن الحجاج عن محمد بن زياد عن أبى هريرة رضي الله عنه.

(وهو) أى حديث الآحاد (يفيد العلم) أى يوجب إفادة علم (أعنى النظرى) الذى بطريق العقل والنظر وذلك (عند ثبوته) بالسند الصحيح (فـ) هذه الإفادة للعلم (بعد النظر) بما يقتضيه النقل والعقل.

فائدة مهمة: أما كون إفادة الحديث الثابت بالسند الصحيح للعلم وحده، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، ويوجب العلم والعمل فيما سبيله العلم والعمل، وإن كان لا يخلو العلم من عملٍ، سواء عمل القلب بالاعتقاد واليقين، أو عمل الجوارح، وقد كان السلف الصالح يعلمون ليعملوا بما علموا[1].

٧٢ - ثـلاثَـةُ أَحْكَامٍ نَـقْـلٍ تُـعْـرَفُ قَـبُـولُـهُ وَالـرَّدُّ وَالـتَّـوَقُّـفُ

(ثلاثة أحكام) يحكم على الحديث بثلاثة أحكام وهى من (نَقْل) عن أئمة وأعلام أهل الحديث (تعرف) فى مصطلح الحديث فأولها (قبوله) أى قبول الحديث فى العقائد والأحكام والفضائل؛ (و) الثانى (الرد) لهذا الحديث فلا يقبل لا فى العقائد ولا فى الأحكام ولا فى الفضائل على الراجح من كلام أهل الحديث الثقات، فالنوع الأول هو الحديث الصحيح بشروطه، والثانى الحديث الضعيف الذى لم تتوفر فيه شروط الصحة، (و) الثالث (التوقف) عن الحكم على الحديث؛ وذلك فى حال الالتباس الذى لم يتبين فيه وجه الحكم على جميع سنده وذلك نادر.

٧٣ - والأَصْلُ فى القبُولِ صِدْقُ مَنْ نَقَلْ والْكِذْبُ أَصَلْ الرَّدْ يَا مَنْ قَدْ عَقَلْ

(والأصل) أى الأساس (فى القبول) للأخبار هو (صدق من نقل) الخبر، وذلك الصدق صفة لازمة للناقل تنبع من استقامته على شرع الله تعالى وقد شهد له الجميع بذلك، (والكذب) فى النقل هو (أصل الرد) للأخبار؛ وهو موجب للفسق الذى به ترد الشهادات والأخبار، وعلى هذا الأساس (يا من قد عقل) أصول القبول والرد أعْمِلْها عند دراستك للأخبار والبحث فى أحوال

---

(١) انظر الحجة لأبى القاسم الأصبهانى (٢/ ٢١٤)، والإحكام لابن حزم (١/ ١١٥)، والفتاوى لابن تيمية (٢٠/ ٢٦٠).

الرواة.

٧٤ - ولالْتِبَاسِ الحالِ قِفْ فيهِ إلى بَيَانِهِ إنْ بالقَرَائنِ انجلا

(و) اعلم أنه (لالتباس الحال) أى اختلاط معرفة حال الراوى (قف) توقف (فيه) أى عن الحكم على الحديث (إلى) حين يتضح بالبحث (بيانه) أى: الكشف والبيان لحال الرواة (إن بالقرائن) أى بالتتبع والاستقراء والموازنة بين آراء أئمة الجرح والتعديل (انجلا) اتضح وظهر حال الراوى أو الرواة المختلف فيهم فحينئذ يمكن الحكم على الحديث.

* *

(أقسام المقبول)

٧٥ - وأرْبَعٌ مَرَاتِبُ المقْبُولِ بيَّنَهَا أئِمَّةُ النُّقُولْ

(وأربع مراتب) أى: هناك أربع درجات للحديث (المقبول) أى الذى يقبل فى العلم والعمل وهذه المراتب (بينها أئمة النقول) أى وَضَّحَهَا وفسرها أئمة الحديث فى القديم والحديث.

٧٦ - صحِيْحُهُمْ لذاتِهِ أوْ غَيْرِهِ ومِثْلِ ذَيْنِ حَسَنٍ فَلْتَدْرِهِ

أول درجات المقبول (صحيحهم لذاته) الحديث الصحيح لذاته (أو) الصحيح لـ (غيره) وذلك بكثرة الطرق فيكون صحيحًا لغيره (ومثل ذين حسن) أى مثل هذين الدرجتين فى الحديث الحسن؛ فهناك حسن لذاته، وحسن لغيره، (فلتدره) أى فلتكن على علم بهذا التقسيم، وسيأتى شرح هذه الدرجات الأربع إن شاء الله.

٧٧ - وكُلُّهَا فِى عَمَلٍ بِهِ اشْتَرَكْ وبَيْنَهَا تَفَاوتٌ بِدُونِ شَكْ

(وكلها) أى: وكل هذه الدرجات للحديث المقبول (فى عمل به اشترك) مشتركة فى العمل بها جميعها، وعليها التعويل فى الاحتجاج (و) لكن لتعلم أن (بينها) (تفاوت) تباين واختلاف فى درجات الصحة فالأولى أعلاها، والثانية أقل، والثالثة أقل منها، والرابعة أقلها وهذا التفاوت (بدون شك) أى: بلا ريب ولا اختلاف بين أئمة الحديث فى القديم والحديث؛ وإليك بيان النوع الأول وهو

الصحيح لذاته والذى هو أعلى درجات الصحة.

* *

(تعريف الصحيح)

٧٨ - فَمَا رَوَى الْعَدْلُ عَنِ الْعُدُولِ وَتَمَّ ضَبْطُ الْكُلِّ لِلْمَنْقُولِ

٧٩ - مُتَّصِلاً ولَمْ يَشِذَّ أوْ يُعَلْ فَهْوَ لِذَاتِهِ صَحِيحٌ قَدْ حَصَلْ

(فما) الحديث الذى (روى العدل) أى رواه الراوى العدل وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق وغير مخروم المروءة (عن) الراوى العدل مثله عن غيره من الرواة (العدول) من بعد الصحابى إلى آخر الإسناد (وتم) لكل راوٍ (ضبط) ما سمعه من شيخه وينبغى أن تتوفر هذه الصفة فى (الكل) من مبتدأ الإسناد من بعد الصحابى إلى نهايته، وفى ذلك صيانة (للمنقول) عن رسول الله ﷺ، ويجب أيضًا أن يكون السند (متصلا) أى أن يكون كل راوٍ من رواته قد سمع الحديث من شيخه مباشرة، (ولم يشذ) أى لم يكن شاذًا، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه (أو يعل) أى لم يكن معلولاً؛ والعلة سبب غامض خفى يقدح فى صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، إذا توفرت هذه الشروط الخمسة (ف) هذا الحديث (هو لذاته صحيح) هو الحديث الصحيح لذاته (قد حصل) له هذه التسمية لتوفر الشروط السالف ذكرها.

شرح شروط الحديث الصحيح لذاته: اشترط المحدثون لقبول خبر الآحاد شروطًا خمسة هى:

أولاً: **اتصال السند**: ومعناه أن يكون كل راوٍ من رواته قد سمعه من شيخه من أول السند إلى آخره، وعليه فإن اتصال السند يكون بتصريح الثقة بالسماع ممن فوقه فى سائر طبقات السند، وصيغ التصريح بالسماع كثيرة، منها: سمعت أو حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا.

(١) خوارم المروءة: هي الأعمال التي تشين المسلم وتخالف الآداب.

سؤال: هل يحكم باتصال السند إذا قال الثقة عن فلانٍ أو أن فلانًا قال؟.

والجواب: «أنه يحكم باتصال السند إذا كان الراوى الثقة الذى عنعن غير مدلس، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضًا»[1].

الشرط الثانى: عدالة الرواة: والمقصود أن يكون كلٌّ راوٍ عدلاً، والمقصود بالعدالة: هى ملكة[2] فى الشخص تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة، وفى الاجتناب عن الصغيرة خلاف، والمختار عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة إلا الإصرار عليها لكونه عند بعضهم كبيرة، وقد أملى علينا شيخنا الشيخ شعيب ضبط العدالة فى هذا البيت:

والْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكَبَائِرَا ... وَيَتَّقِى فِى الْغَالِبِ الصَّغَائِرَا

والمروءة: هى التنزة عن بعض الخسائس[3] والنقائص التى هى خلاف مقتضى الهمة، مثل فعل المباحات الدنيئة، كالأكل والشرب فى الأسواق والبول فى الطرقات وأمثال ذلك»[4].

٨٠ - وَالْعَدْلُ مَنْ يَلْزَمْ تُقَى الْخَلاقِ ... مُجْتَنِبًا مَسَاوِئَ الأَخْلاقِ

(و) الراوى (العدل) هو (من يلزم) أى يداوم ويتحقق بصفة لازمةٍ وهى (تقى الخلاق)[5] سبحانه وتعالى وأصل التقوى: ملازمة فعل الأوامر واجتناب النواهى سواء أكانت النواهى كبائر أم صغائر (مجتنبا) أى: وأن يكون الراوى مجتنبًا

---

(١) انظر تدريب الراوى ص (١٧٩، ١٨٠).

(٢) الملكة: هى الرق والخضوع والذلة، والأولى أن يقال هنا: هى موهبة انظر كتابنا «فى ظلال قوانين الفصحى» ص (١٥).

(٣) الخسائس: جمع أخساء خساس: وأصله الخسة: هى الفعل أو القول الذى يشين صاحبه.

(٤) انظر شرح البيقونية للنبهاني (رحمه الله) ص (٤١، ٤٢).

(٥) هو اسم من أسماء الله تعالى وقد ورد فى القرآن الكريم فى موضعين فقط هما فى سورة الحجر قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ (الحجر: ٨٦) وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ (يس: ٨١).

(مساوئ[1] الأخلاق) أى الأخلاق السيئة والأفعال المشينة.

هل تشترط العدالة عند التحمل[2] أم عند الأداء[3]؟ والجواب: أن العدالة تشترط عند الأداء فقط، فمن سمع شيئًا وتحمله ولم يكن متصفا بالصفات السابقة ولكنه عند الأخذ عنه أو عند أدائه توفرت فيه صفات العدالة، فإنه يقبل منه، كما يقبل ممن كان كافرًا وقت التحمل، فلا يشترط الإسلام ولا البلوغ فضلاً عن العدالة عند التحمل، فقد تحمل جبير بن مطعم رضي الله عنه رواية حديث قراءة النبى ﷺ سورة الطور[4] فى المغرب - وكان جبير مشركًا حينئذ وأداه بعدما وقر الإيمان فى قلبه، ولذا قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (٢/ ٢٩٠): «واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوى فى حَال الكُفْر، وكذا الفسق إذا أداه فى حال العدالة...».

فائدة: تثبت عدالة الراوى بأن ينص عليها واحد من العلماء المعروفين بالبحث فى أحوال الرواة، هذا هو الراجح، وذهب ابن الصلاح إلى اشتراط تزكية اثنين من العلماء، وهذا فى غير من استفاضت عدالتهم، واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم، وشاع الثناء عليهم، مثل: مالك، والشافعى، وشعبة، والثورى، وابن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعى، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المدينى ومن جرى مجراهم فى نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء إنما يسأل عن عدالة من خفى أمره، وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه؟ فقال: «مثل إسحاق يسأل عنه!!»[5].

---

(١) مساوئ: المعايب والنقائص؛ وهى بالتخفيف ولا تهمز؛ ومن الخطأ همزها، وانظر كتابنا: فى ظلال قوانين الفصحى ص (٤٥).

(٢) التحمل: السماع للحديث وعقله وتلقيه.

(٣) الأداء: إسماع الحديث ونقله.

(٤) انظر تخريج حديث جبير بن مطعم فى كتابنا «تهذيب معارج القبول» ط. مؤسسة قرطبة.

(٥) انظر تعليق العلامة أحمد شاكر على ألفية السيوطى ص (٨٧) قلتُ: وإنما قال الإمام أحمد ذلك تعجبًا من السائل!! أى: كيف أسأل عن إسحاق وهو الإمام العَلَمُ الذى يسأل عن الرواة.

سؤال: ما هى وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة؟ والجواب: وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة خمسة وجوه وهى:

الأول: الطعن بالكذب.

الثانى: الطعن باتهام الراوى بالكذب.

الثالث: الطعن بالفسق.

الرابع: الطعن بالجهالة.

الخامس: الطعن بالبدعة.

ما المراد بكذب الراوى؟

والجواب: أنه إن ثبت كذب الراوى فى الحديث النبوى ولو مرة فى عمره ويعرف ذلك إما بإقرار الواضع (الكاذب) بعد توبته، أو بغير ذلك من القرائن الدالة عليه بين الراوى والمروى، وحديث المطعون بالكذب أو المتهم بالكذب يسمى موضوعًا وسيأتى الكلام عليه فى محله.

ما المراد بالفسق؟

والجواب: المراد بالفسق هو عمل المعصية فى الظاهر، وهذا الفسق مقتصر على العمل دون الاعتقاد؛ لأن الفسق فى الاعتقاد[1] داخل فى البدعة وأكثر ما تستعمل البدعة فى الاعتقاد، وإن كان الكذب داخلاً فى الفسق لكنهم عدوه أصلاً على حدة لكون الطعن به أشد وأغلظ.

ما المراد بالجهالة؟

والجواب: المراد بالجهالة عدم معرفة الراوى كقولهم: حدثنى فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان، ويعرف اسمه بوروده مسمى من طريق آخر، فإن سَمَّى الراوى ولكن انفرد عنه بالرواية واحد، بأن لم يرو عنه غيره فيسمى

---

(١) المراد بالفسق فى الاعتقاد الخروج عن معتقد أهل السنة والجماعة، كالشيعة والقدرية والمعتزلة وغيرهم من أرباب الاعتقادات الفاسدة.

«مجهول العين»، فلا يقبل كالمبهم إلا أن يوثق، أو سمى وروى عنه أكثر من واحد ولكن لم يوثق ولم يجرح فيسمى «مجهول الحال» ويسمى أيضًا «المستور» وقد اختلف فى قبوله، فرده الجمهور، وقال ابن حجر العسقلانى: التحقيق الوقف إلى أن تستبين حاله»[١].

ما المراد بالبدعة؟

والجواب: هى زيغ فى الاعتقاد، وتنقسم إلى قسمين: بدعة مكفرة، وبدعة غير مكفرة، فإذا كانت البدعة مكفرة كغلاة الشيعة والصوفية وكذلك المجسمة فلا شك فى رد روايته، لاشتراط الإسلام للعدالة كما مر آنفًا وإذا كانت البدعة غير مكفرة فاختلف الناس، فمنهم من رد روايته أيضًا واعتبر البدعة نفسها طعنًا فى عدالته، ومنهم من قبل رواية غير الداعى إلى بدعته ورد رواية الداعى إلى بدعته، لاحتمال أن يقوى الداعى إلى بدعته بما يرويه، وهذا مروى عن الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله)[٢].

الشرط الثالث: ضبط الرواة

المراد بالضبط: حفظ المسموع وتثبته من الفوات والاختلال بحيث يتمكن من استحضاره، وهو قسمان: ضبط الصدر وضبط الكتاب: فضبط الصدر يكون بحفظ القلب ووعيه، وضبط الكتاب بصيانته عنده إلى وقت الأداء»[٣].

ما هى وجوه الطعن المتعلقة بالضبط؟

والجواب: وجوه الطعن المتعلق بضبط الراوى خمسة:

---

(١) انظر شرح المنظومة البيقونية للنبهانى ص (٤٢، ٤٤).

(٢) لابد أن ينظر فى مرويات الراوى ويتتبع فإن كان صاحب بدعة صغرى كمن يقدم عليًا على عثمان ﷺ وعرف من حاله الصدق والورع فهذا يقبل ولذلك قال الذهبى فى ترجمة أبان بن تغلب فى الميزان (١/ ٥، ٦) «شيعى جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته» ثم نقل توثيقه عن أحمد وغيره أما إذا كان الراوى صاحب بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه فهؤلاء ترد روايتهم ولا كرامة!!

(٣) انظر شرح البيقونية للنبهانى ص (٤٤).

أحدها: فرط الغفلة.

وثانيها: كثرة الغلط.

وثالثها: مخالفة الثقات.

ورابعها: الوهم.

وخامسها: سوء الحفظ.

أما فرط الغفلة: فهم الرواة العدول فى حد ذاتهم، إلا أن أخبارهم قد خالطها ما عابها فترك الاحتجاج بهم؛ لأنهم تشاغلوا عن محفوظهم أو كتبهم إما بالعبادة والزهد أو غيره، وقد سئل عبد الله بن الزبير الحميدى عن الغفلة التى يرد بها الحديث الراوى المرضى الذى لا يكذب فقال: هو أن يكون فى كتابه غلط، فيقال له ذلك فيترك ما فى كتابه ويحدث بما قالوا أو يغيره فى كتابه بقولهم، لا يعقل فَرْق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفًا شديدًا يقلب المعنى ولا يدريه، وهذا دليل على أن هذا الراوى لم يضبط ما كتب أو حفظ، وقد يكون ذلك من الوراقين الذى ينسخون الكتب أو يكون الراوى قد بلى بأبناء سوء أدخلوا عليه ما ليس من حديثه الذي سمعه وكتبه.

أما كثرة الغلط: «فهو تزايده، بحيث ينزع صفة الضبط عن الراوى، ومثله الغفلة بأن يسهو أو يدخل فى مسموعاته ما ليس منها ولا ينبه، فهذان لا يؤخذ بحديثهما فى مَعْرِض الاحتجاج، ولا يعتمدان فى أحاديث الأحكام، بل يستأنس بهما ويكونان شواهد تصلح للاعتبار، ويعرف أحاديث هؤلاء بالسبر والتتبع ومقارنتها بأحاديث الثقات، وعلى هذا المنوال دَرَجَ الأئمة فإنهم كانوا ينظرون فى جميع ما يرويه الراوى فإن وجدوه أكثر الغلط والغفلة تركوا الاحتجاج به وضعفوه، ومن نظر فى كتاب ابن حبان يجده كثيرًا ما يقول: كثر غلطه حتى خرج عن حد الاحتجاج، وذكر فى أنواع الضعفاء، هذا الصنف فقال: منهم من كثر خطؤه وَفَحُشَ وكاد أن يغلب صوابه فاستحق الترك من أجله، وإن كان ثقة فى نفسه صدوقًا فى روايته؛ لأن العَدْل إذ ظهر عليه أمارات الجرح استحق الترك.

وقد سئل شعبة بن الحجاج من الذى يترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين ما لا يعرف، أو أكثر الغلط، وقد كانت رواية أشخاص عن آخرين بعينهم صحيحة، فإذا رووا عن غيرهم أكثروا الغلط فلا يعتد بحديثهم هذا، ولا يحتج به، ومن هؤلاء: إسماعيل بن عياش الحمصى، فإذا حدث عن أهل بلده الشاميين فهو ثقة ضابط فى حديثه، وإن حدث عن العراقيين أو الحجازيين أو غيرهم فخلَّط ما شئت كما قال ابن معين، وعلى هذا فالجرح بالغلط أو بالغفلة يجب أن يأخذه الناظر فى الكتب على حذر وليس على إطلاقه، وفى رجال الصحيحين عدد من هذا القبيل لا بأس بهم، فإنهم كانوا ضعفاء فى رجال مخصوصين.

أما مخالفة الثقات: فيعرف ذلك بمقارنة مروياته بمرويات الثقات المتقنين فإذا كثرت المخالفات للثقات رد حديثه.

وأما الوَهْم: فهو رواية الحديث على سبيل التوهم، وقد يقع ذلك فى الإسناد، وقد يقع فى المتن، وإن كان الوهم فى الإسناد أكثر، ووقوعه فى المتن أكثر، كأن يدخل حديثًا فى آخر، والتوهم فى الإسناد برفع المرسل، أو بوصل المنقطع أو يشتبه عليه الضعيف بالثقة وهو أكثر ضررًا، ومن كثر وهمه ترك الاحتجاج بما انفرد به، ولا يكون حجة.

وأما سوء الحفظ: فهو الذى يرجح دائمًا جانب خطئه على جانب إصابته، وهو إما أن يكون ملازمًا للراوى من أول أمره، وإما أن يكون طارئًا على الراوى لكبره أو ذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو غرقها أو سرقتها، فرجع إلى حفظه، ومن أشهر من حدث له ذلك عبد الله بن لهيعة المصرى، فإنه قد احترقت كتبه فرجع إلى حفظه، وحكمه أن ما حدَّث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وسيئ الحفظ متى توبع بمثله أو فوقه ينجبر حديثه»[1].

٨١ - والضَّبْطُ ضَبْطَانِ بِصَدْرٍ وَقَلَمْ فالأولُ الذى مَتَى يَسْمَعْهُ لَمْ

(١) انظر المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل (٣٣٤، ٣٣٨) للأستاذ/ فاروق حمادة باختصار.

٨٢ - يَنْسَ فَحِينَمَا يشا أدَّاهُ مُسْتَحْضِرًا لَفْظَ الَّذِي وَعَاهُ
٨٣ - والثَّانِ مَنْ فِي سِفْرِهِ قَدْ جَمَعَهْ وَصَانَهُ لَدَيْهِ مُنْذُ سَمِعَهْ
٨٤ - حَتَى يُؤدِّي مِنْهُ أيَّ وَقْتِ وَسَمْ مَا يَجْمَعُهُ بِالثَّبْتِ

(والضبط) بالنسبة للراوة للحديث النبوى الشريف (ضبطان) أى: هما نوعان من الضبط (بصدر) أى النوع الأول: الحفظ بالصدر (وقلم) والنوع الثانى: الحفظ بالكتابة، (فـ) النوع (الأول) هو (الذى) أى الحديث (متى يسمعه) الراوى من شيخه (لم ينس) منه شيئًا بل إنه يحفظ فى صدره ويتقن حفظه له ولذا (فـ) هو (حينما) أى فى أى وقت (يشا) أى يريد (أداه) أى حدث به إذ يسمع غيره من طلاب الحديث من حفظه وهو بحفظه هذا (مستحضر اللفظ) يكون ذاكرًا لما حفظ من لفظ الحديث فى كتابه بلا تغيير أو وهم (الذى وعاه) أى الذى حفظه فى صدره ووعاة قلبه (و) النوع (الثان) من نوعى الضبط (من فى سفره) الذى فى كتابه (قد جمعه) أى: قد جمع فيه ما سمعه من شيخه ودَوَّنه مصححًا مراجعًا (وصانه) أى حفظه بعيدًا عن يد من يعبث به أو يدخل فيه ما ليس منه، (لديه منذ سمعه) أى حفظه عنده منذ سمع من شيخه وَدَوَّن فيه ذلك (حتى يؤدى منه) أى إلى أن يحدث به، إذ يسمع غيره من الكتاب قراءة وليس من حفظه، وذلك (أى وقت) شاء أن يحدث منه (وسم) وَسِّمْ يا طالب الحديث (ما يجمعه) أى الحديث الذى جمعه هذا الراوى فى كتابه (بالثَّبْت) وهو ما يجمع فيه المحدث مروياته.

٨٥ - والاتِّصَالُ كَوْنُ كُلٍّ سَمِعَا عَنْ شَيْخِهِ مِنَ الرُّوَاةِ وَوَعَى
٨٦ - وَمَا لِشَاذٍ مِنَ التَّعْرِيفِ ولِلْمُعَلِّ يأتِ فِي تَعْرِيفِ

(والاتصال) للسند أى الحكم بكونه متصلاً (كون كل) أى بتحقق أن كل راوٍ (سمعا) أى قد سمع ما يرويه من الحديث (عن شيخه من الرواة ووعى) أى عن شيخه مباشرة بلا واسطة وقد وعى ما سمعه وضبطه وحرره (وما لـ) للحديث الـ (شاذ من التعريف) فذلك سيأتى شرحه فى أقسام الحديث الضعيف (و) كذا سيأتى ما (للمعل) أى الحديث المعل (يأت فى تعريف) كل نوع على حدة مفصلاً

مبينًا فى موضعه إن شاء الله تعالى.

الشرط الرابع: عدم الشذوذ

الشذوذ فى اللغة: هو التفرد، وفى الاصطلاح: الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو لجماعة الثقات، قال ابن الصلاح (رحمه الله): «إذا انفرد الراوى بشىء نظر فيه فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذًا مردودًا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر فى هذا الراوى المنفرد فإن كان عدلاً حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده خارقًا له مزحزحًا له عن حيز الصحيح»[1].

فائدة: قال ابن حجر فى نزهته ص (٧٥): «فإن خولف» أى الراوى (بأرجح) منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات (فالراجح) يقال له (المحفوظ ومقابله) وهو المرجوح يقال: (الشاذ)».

الشرط الخامس: عدم العلة

«والعلة فى **اللغة** هى المرض، وفى **الاصطلاح**: هى أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فقدحت فى صحته، مع أن الظاهر السلامة من هذه العلة».

ما هو السبيل لمعرفة علة الحديث؟

والجواب: فيما قاله «الخطيب أبو بكر: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر فى اختلاف رواته، ويعتبر بمكنهم من الحفظ ومنزلتهم فى الإتقان والضبط، وروى عن على بن المدينى قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[2].

* *

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١٠٣، ١٠٤).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١١٦).

ملاحظات على الشروط الخمسة للحديث الصحيح لذاته

«نحن نلاحظ من خلال هذه الشرائط الخمسة التى ذكرها أئمة الحديث - عليهم رحمة الله - للحديث المقبول نلاحظ أن بعضها يتعلق بالراوى، والبعض الآخر يتعلق بالرواية.

فالشرط الأول وهو: اتصال الإسناد، يتعلق بالراوى نفسه من حيث العلاقة بينه وبين شيخه، بأن يكون قد تلقى الحديث عن شيخه بإحدى الطرق المعتمدة فى تحمل الأحاديث.

والشرطان الثانى والثالث، وهما: أن يكون الراوى عدلاً وضابطًا، أيضًا متعلقان بالراوى، أى: أن يكون الراوى نفسه عدلاً، وأن يكون أيضًا ضابطًا.

والشرطان الرابع والخامس، وهما: أن يكون الحديث نفسه سالمًا من الشذوذ سالمًا من العلة، هذان الشرطان متعلقان بالرواية نفسها، لكن من الممكن أن نردهما إلى الراوى أيضًا، أى: أن سلامة الحديث من الشذوذ والعلة معناه: أن يكون هذا الراوى لم يخطئ فى هذا الحديث بعينه، وإن كان هو فى الجملة ممن عرف بالتثبت والحفظ والإتقان.

ذلك؛ أن أئمة الحديث - عليهم رحمة الله - يعرفون أن الراوى مهما كان متثبتًا مهما كان ثقة، مهما كان حافظًا، فهو ليس معصومًا من الخطأ، وهو لا يسلم أن يعتريه الخطأ فى بعض الأوقات؛ فلهذا اشترط الأئمة فى الحديث أن يكون سالمًا من الشذوذ والعلة، لاحتمال أن يكون هذا الحديث المعين من الأخطاء القليلة التى أخطأ فيها ذلك الراوى الثقة.

يقول الإمام يحيى بن معين - عليه رحمة الله - «لستُ أعجبُ ممن يخطئ، إنما أعجبُ ممن لا يُخطئ»!.

فإن الخطأ صفة لازمة للإنسان، مهما كان من أهل التثبت، ومهما كان من أهل الإتقان وليس يُعْصَمُ من الخطأ إلا رسول الله ﷺ.

فلما كان هناك احتمال - وإن كان ضعيفًا - أن يكون الراوى الثقة أخطأ فى

الحديث اشترط الأئمة - عليهم رحمة الله - فى الحديث أن يكون سالمًا من الشذوذ سالمًا من العلة، ليطمئنوا إلى أن هذا الحديث الذى بين أيديهم ليس مما أخطأ فيه ذلك الراوى الثقة فإذا تبين لهم أنه أخطأه وأن هذا الحديث من القليل النادر الذى أخطأ فيه، حيئنذ ردوا الحديث، وجعلوه من قسم المردود، وحكموا بشذوذه أو بكونه معلولاً ولم يغتروا بحال الراوى، ولم يقولوا: إنه ثقة أو حافظ، أو: متقن متثبت فإن هذا إنما يقع الراوى فى العموم، لكن حيث يتبين خطؤه فى حديث معين، فإن هذا الحكم العام المتعلق بحفظه وإتقانه وتثبته لا ينفعه، بل يقال حينئذ، إنه حقًا ثقة، وإنه فعلاً حافظ متقن متثبت، إلا أن هذا الحديث بعينه مما أخطأ فيه هو يستثنى من أحاديثه التى أصاب فيها وأتى بها على الجادَّةِ والاستقامة»[1].

* *

(مراتب الصحيح والجزم بأصح الأسانيد)

٨٧ - وقَدْ تَفَاوَتْ رُتَبُ الصَّحِيْحِ ... بِحَسْبِ الموجبِ للتصحيحِ

(وقد تفاوت) وقد اختلفت (رتب) درجات الحديث (الصحيح) فقد يبلغ الحديث الصحيح فى أعلى درجات الصحة أو أوسطها أو أدناها، وذلك (بحسب) الشرط (الموجب) أى المقتضى (للتصحيح) من قبل أئمة الحديث ومن تعرض لتطبيق قواعد التصحيح والتضعيف ممن اشتغل بعلم الحديث.

٨٨ - من أجلِ ذا قالوا أصحُّ سَنَدِ ... أصحُّ سُنَّةٍ لأهلِ البلدِ

(من أجل ذا) أى بسبب تفاوت درجات التصحيح (قالوا) أى قال أئمة الحديث (رحمهم الله) بأن هناك أسانيد هى (أصح سند) بالنسبة للصحابى، وقالوا: (أصح سنة) أى أصح طرق السنن التى تعرف (لأهل البلد) لأصحاب البلد المعين؛ كأهل مكة، وأهل المدينة.

* **فائدة:** اعلم أن رتب الصحيح تتفاوت بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية

(١) انظر: لغة المحدث لأخينا/ طارق بن عوض (حفظه الله) ص (١٢٢: ١٢٤).

للتصحيح فى القوة، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذى عليه مدار الصحة، اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية؛ وإذا كان كذلك، فما يكون رواته فى الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات المرجحة، كان أصح مما دونه.

ويقع التفاوت فى الصحة سندًا ومتنًا، وإطلاقًا وتقييدًا، فمن الدرجة العليا فى التفاوت بحسب السند ما أطلق عليه: أصح الأسانيد، كرواية: أحمد، عن الشافعى عن مالك؛ ومالك عن نافع، عن ابن عمر[1].

قال البخارى: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وزاد ابن طاهر (رحمه الله تعالى): الشافعى، عن مالك، وزاد بعض من المتأخرين كالعراقى: أحمد عن الشافعى.

والزهرى عن سالم عن ابن عمر ﵄ أطلقه عليه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

وابن سيرين، عن عبيدة السَّلْمَانى عن على بن أبى طالب ﵁ أطلقه عليه ابن المدينى من رواية عبد الله بن عون وعمرو بن على الفلاس من رواية أيوب السَّخْتِيَانِيِّ.

والأعمش عن إبراهيم النخَعى: عن علقمة عن ابن مسعود ﵁ أطلقه عليه يحيى بن معين (رحمه الله تعالى).

ودونها: كحماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس، وبريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبى موسى ﵁.

ودونها: كالعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة ﵁ وسهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة ﵁.

فالجميع يشملهم اسم العدالة والضبط، إلا أن فى المرتبة الأولى من الصفات

---

(١) قال السيوطى فى ألفيته:

فَمَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَيِّدِه ... وزِيدَ مَا لِلشَّافِعِي فاحْمَدِه

المرجحة ما يقتضى تقديم روايتهم على التى تليها وفى - أى التى تليها - من قوة الضبط ما يقتضى تقديمها على الثالثة، ومنها - أى الثالثة - من تمام الضبط ما يقتضى تقديمها على الحسن لذاته.

وهذا التفاوت فى الإسناد بحسب الإطلاق، وقد أطلق على أسانيد كثيرة غير ما تقدم بأنها أصح الأسانيد وأقواها أو أجودها، منها: الزهرى، عن زين العابدين[1] عن أبيه عن جده، أطلق ذلك عليه ابن أبى شيبة وعبد الرزاق.

وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر ﷺ أطلقه عليه النسائى، وشعبة عن عمرو بن مرة الكوفى، عن شيخه[2] عن مرة عن أبى موسى ﷺ أطلقه عليه وكيع.

وشعبة عن قتادة بن دعامة السدوسى عن سعيد بن المسيب عن عامر أخى أم سلمة، عن أم سلمة، وهذا منقول عن حجاج ابن الشاعر.

وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة ﷺ أطلقه عليه ابن معين.

ويحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة، عن أبى هريرة ﷺ أطلقه عليه الشاذكونى.

وأيوب عن نافع عن ابن عمر، أطلقه عليه أحمد.

ومنها: ترجيح ابن أبى حاتم ترجمة يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن ابن عمر ﷺ وأما التفاوت المقيد، فيقع تقييده بالتراجم والبلدان؛ أما المقيد بالتراجم، فقال الحاكم (رحمه الله تعالى): أصح أسانيد الصديق ﷺ: إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عنه ﷺ.

---

(١) هو على بن الحسين بن على بن أبى طالب الهاشمى، زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور. قال ابن عيينة عن الزهرى: ما رأيت قرشيًا أفضل منه، أخرج له الستة.

(٢) أخطأ المحقق ابن شاكر تبعًا للسيوطى وفى الباعث الحثيث، حيث يقول: عن عمرو بن مرة عن أبيه مرة، والصواب أن مرة هذا ليس والدًا لعمرو هذا، بل هو شيخه، غايته أنه اتفق اسم شيخه ووالده. انظر شرح الأثيوبى على ألفية الحديث للسيوطى (١/ ٢٧).

وأصح أسانيد عمر ﷺ: الزهرى عن سالم عن أبيه عنه ﷺ.

وأصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ﷺ.

وأصح أسانيد أبى هريرة ﷺ: الزهرى عن سعيد بن المسيب عنه ﷺ.

وكذا: أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة ﷺ.

وكذا: حماد بن زيد عن أيوب السَّخْتِيَانِيِّ عن ابن سيرين عن أبى هريرة ﷺ.

وأصح أسانيد ابن عمر ﷺ: مالك عن نافع عنه ﷺ. وهى سلسلة الذهب المشهورة.

وأصح أسانيد عائشة ﷺ: عبيد الله بن عمر بن حفص، عن القاسم عن عائشة ﷺ.

وأصح أسانيد ابن مسعود ﷺ: سفيان الثورى، عن منصور[1] عن إبراهيم النخَعى عن علقمة عن ابن مسعود ﷺ.

وقال البزار: «رواية على بن الحسين بن على عن سعيد بن المسيب عن سعد ابن أبى وقاص ﷺ أصح إسناد يروى عن سعد».

وأما المقيد بالبلدان، فقال الإمام تقى الدين ابن تيمية (رحمه الله تعالى): «اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام».

وقال الخطيب (رحمه الله تعالى): «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين: مكة والمدينة؛ فإن التدليس فيهم قليل، والكذب ووضع الحديث فيهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضًا - ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم فى الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة

(١) هو منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة ثقة ثبت، وكان لا يدلس، أخرج له الستة.

الدَّغَل[١]، قليلة السلامة من العلل، وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات، فإنه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ، وقال هشام بن عروة: إذا حدثك العراقى بألف حديث، فألق تسعمائة وتسعين، وكن من الباقى فى شك». اهـ.

قلت[٢]: وكما فاوتوا بين البلدان فى التَّثبت، كذلك جعلوا لكل بلد سندًا هو أصح أسانيده.

فقالوا: أصح الأسانيد لمكة: سفيان بن عُيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد الأزدى عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأصح الأسانيد للمدينة: إسماعيل بن أبى حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمى عن أبى هريرة رضي الله عنه.

وأصح الأسانيد لليمن: معمر بن راشد عن همام بن منبه عن أبى هريرة رضي الله عنه.

وأثبت أسانيد المصريين: الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير[٣] عن عقبة ابن عامر رضي الله عنه.

وأثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد عن عبد الله بريدة عن أبيه بريدة ابن الحصيب رضي الله عنه.

وأثبت الأسانيد لأهل الشام: أبو عمرو الأوزاعى عن حسان بن عطية المحاربي عن الصحابة رضي الله عنهم ذكره الحاكم.

قال ابن حجر (رحمه الله تعالى): رجح بعض أئمتهم رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبى إدريس الخَوْلانى عن أبى ذرٍّ رضي الله عنه وغير ذلك من التراجم، وقد جمع الحافظ العراقى أبو الفضل العراقى فيما عد من أصح

---

(١) دَخَلٌ في الأمرِ مُفسِدٌ.

(٢) القائل العلامة حافظ بن أحمد الحكمى (رحمه الله).

(٣) أبو الخير المصرى مَرْثَد بن عبد الله اليزنى، ثقة فقيه، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الأسانيد إطلاقًا وتقييدًا كتابًا فى الأحكام، رتبه على أبواب الفقه، سماه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد»، وقد فاته جملة من الأحاديث كما قاله ابن حجر (رحمه الله تعالى).

وأما التفاوت بحسب المتن، فأصح متن على الإطلاق ما جاء فى ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد»[1].

٨٩ - وَمَا رَوَى الشَّيْخَانِ فيه قدَّموا ثُمَّ الْبُخَارِىُّ يَلِيهِ مُسْلِمُ

(وما) والحديث الذى (روى الشيخان) البخارى ومسلم (فيه قدموا) ما اتفقا على إخراجه، وذلك يكون من طريق صحابى واحد[2] (ثم) ما انفرد به (البخارى) وحده (يليه) يتلوه بعد ذلك ما انفرد به (مسلم) وحده.

٩٠ - فَمَا عَلَى شَرْطِهِمَا فَمَا عَلَىْ شَرْطِ البُخَارِي شَرطِ مُسْلِم تَلا

(فما على شرطهما) معًا ثم بعد ذلك (فما على شرط) قد شرطه (البخارى) وحده، وذلك برواية الحديث من طريق راو، ثم بعد ذلك (شرط مسلم) وحده بأن أخرج الحديث فى صحيحه من طريق راو عن راو، وشرط مسلم (تلا) شرط البخارى أى أتى بعده فى الصحة.

ما معنى كون الحديث على شرطهما؟

والجواب: كون إسناد هذا المتن عندهما، أو عند أحدهما، وعليه فعلى من يقول: إن هذا الحديث على شرطهما أو شرط واحد منهما أن يكون ذلك السند نفسه فى كتابيهما أو كتاب أحدهما.

ولذا قال الناظم: (معنى قولهم على شرط الشيخين)

٩١ - يَعنون أن يُنْقَلَ عَنْ رِجَالِ قَدْ نَقَلا لَهُمْ مَعَ اتِّصَالِ

(يعنون) بقولهم: هذا الحديث على شرط الشيخين هو (أن ينقل) الحديث

---

(١) انظر: «دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح» للحكمى ص (٢٦٢: ٢٦٧).

(٢) وقد جمع الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقى الأحاديث التى اتفق عليها الشيخان فى كتابه: «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان».

(عن رجال) هم أنفسهم (قد نقلا) لهم الشيخان في صحيحهما بالسند نفسه وذلك (مع اتصال) السند واكتمال بقية شروط الصحة.

قال ابن الصلاح في شرح مسلم: «من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأن من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك متوقف على النظر في كيفية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد عليه»[1].

الحسن لذاته، والصحيح لغيره وزيادة الثقة

٩٢ - وما يماثلُهُ وكان الضبطُ خَفْ فحسنٌ لذاته فإن يُحَفْ

٩٣ - بمثله صُحِّحَ بالمجموعِ واكتسبَ القُوَّةَ بالجموعِ

(وما يماثله) أي والحديث الذي يشبه الصحيح في الاحتجاج والعمل بل هو مثله في التعريف (و) لكن (كان الضبط) لبعض الرواة (خف) أي لم يكن في أعلى درجات الضبط (فـ) هذا يسمى حديثًا (حسن لذاته) وعليه يكون تعريفه: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة، وهو حسن لذاته لا بسبب خارج عنه؛ (فإن يحف بمثله) أي فإن جاء حديثه مثله من طريق آخر (صحح) أي ارتفع هذا الحديث الحسن لذاته إلى درجة الصحيح لغيره لا لذاته لأنه الاعتضاد جاء بسبب خارجٍ عنه وهو (بالمجموع) للطريقين يصحح (و) هو بذلك أي بالطريق الأخرى (اكتسب القوة بالجموع) أي: حصلتْ له القوةُ بمجيء مثله يعضده ويقويه.

مثال الحديث الحسن لذاته الذي ارتفع إلى درجة الصحيح لغيره:

قال الترمذي (رحمه الله): حدثنا أبو كريب حدثنا عبدة بن سليمان وعبد الرحيم ومحمد بن بشر عن محمد بن عمرو حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ١٢٩) وعليه: فمن روى إسنادًا من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ فهذا إسناد على شرطهما، بل ليس على شرط واحد منهما؛ لأن سماكًا على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفرد به البخاري، وعليه فإن هذا إسناد ملفق من رجالهما؛ ليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما.

من الجفاء، والجفاء فى النار».

قلتُ: ومحمد بن عمرو، قال فيه الحافظ ابن حجر فى التقريب: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثى المدنى: صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة خمسٍ وأربعين على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة».

فهذا الإسناد: «يكون حسنًا لذاته لو تفرد» قاله الحافظ فى «شرح النخبة» ص (٣٩) ولكن وجدنا لمحمد بن عمرو متابعًا وهو سعيد بن أبى هلال عن أبى سلمة أخرجه ابن حبان ح (١٩٣٠ - زوائد)[1] قال الحافظ ابن حجر فى التقريب: «سعيد بن أبى هلال الليثى مولاهم، صدوق، من السادسة، أخرج له أصحاب الكتب الستة» بهذا يكون محمد بن عمرو توبع بمن هو مثله فى الصدق والعدالة، وهو سعيد بن أبى هلال، والمتابعة حصلت للراوى نفسه، فهى تامَّة، وبهذا يصبح الحديث «صحيحًا لغيره» تطبيقًا عمليًا للقاعدة التى أوردها الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» ص (٢٩)، «تطلق الصحة على الإسناد الذى يكون حسنًا لذاته لو تفرد إذا تعدد» ثم يعلل ذلك قائلاً: فى «شرح النخبة» ص (٢٩) «لأن للصورة المجموعة قوة تَجْبُرُ القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح»، لذا قال الألبانى فى «الصحيحة» (١/ ٨١٣)، ح (٤٩٥): «نعم تابعه سعيد بن أبى هلال عند ابن حبان (١٩٣٠) فبه صح والحمد لله»[2].

٩٤ - ويُطْلَقُ الْوَصْفَانِ للتردُّدِ ... إن أطلقوهما معَ التفرُّدِ

٩٥ - ويُطْلَقَانِ باعْتِبَارِ الطُّرقِ ... فى غيرِ فردٍ فادْرِه وحَقِّقِ

(ويطلق) من قبل بعض أئمة الحديث (الوصفان) أى وصف الحديث بوصفين هما: حديث حسن صحيح؛ فهذا الإطلاق على الحديث إنما هو (للتردد) الحاصل من بعض أهل الحديث؛ فهو قد اجتهد فى وصف سند الحديث، فوجده

---

(١) قال ابن حبان: أخبرنا عمر بن محمد الهَمْدانى، حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد، حدثنا ابن وهب أخبرنى الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبى هلال عن أبى سلمة عن أبى هريرة - فذكر نحوه.

(٢) انظر: كتاب أخينا/ الشيخ على حشيش علم مصطلح الحديث التطبيقى ص (٢٧٧: ٢٧٨).

يتراوح بين الحسن والصحة فجمع الوصفين؛ وهذا التردد (إن أطلقوهما) أى الوصفين (مع التفرد) بتلك الرواية! «وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح، ففى الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه، ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث فى حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: «حسن أو صحيح، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا من حيث التفرد»[1].

(ويطلقان) أى ويطلق علماء الحديث الوصفين: حسن صحيح (باعتبار الطرق) أى باعتبار إسنادين لهذا الحديث: أحدهما صحيح، والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردًا؛ لأن كثرة الطرق تقوى، (فى غير) طريق (فرد) أى مفرد (فادره) أى كن على علم ودراية بذلك (وحقق) ذلك بالبحث والاستقراء والتتبع.

سؤال: كيف جمع الترمذى (رحمه الله) بين الحسن والصحة والغرابة حين خرج حديث أبى هريرة «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن» فقال: حسن صحيح غريب؟ والجواب فى النقاط الآتية:

أولاً: قال الترمذى (رحمه الله): حدثنا يوسف بن عيسى أخبرنا محمد بن فُضَيْل عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان فى الميزان حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»[2] قال - أى الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب.

---

(١) انظر: نزهة النظر ص (٦٧، ٦٨) ط. مكتبة ابن تيمية.

(٢) أخرجه البخارى (٦٤٠٦) و (٦٦٨٢) و (٧٥٦٣) ومسلم (٢٦٩٤)، والترمذى (٣٤٦٧)، والنسائى (كبرى) (١٠٦٦٦)، وابن ماجه (٣٨٠٦)، كلهم من طريق عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة عن أبى هريرة ﷺ.

أما الوصف بالغرابة، فقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٥٥٠): «وجه الغرابة فيه: ما ذكرته من تفرد محمد بن فُضَيْل، وشيخه، وشيخ شيخه، وصاحبيه.

ثانيًا: بما أن هناك تفردًا؛ إذن الجمع بين الصحة والحسن حاصل من تردد أئمة الحديث في حال ناقله: وهذا يدعونا إلى دراسة مراتب المتفردين بنقل هذا الحديث.

أبو هريرة رضي الله عنه، صحابي، فهي أعلى المراتب لشرف الصحبة.

أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، قال الحافظ في التقريب: قيل اسمه: هرم، وقيل: عبد الله، وقيل عبد الرحمن، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

عمارة بن القعقاع بن شُبْرُمة... قال الحافظ في التقريب: ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة.

محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، قال الحافظ في التقريب: صدوق رمي بالتشيع، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

قلتُ [١]: إذن موضع تردد أئمة الحديث حول ابن الفضيل وهو أحد الناقلين الذين تفردوا برواية هذا الحديث، ويتضح هذا التردد في أقوال الأئمة كما في تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن الفضيل بن غزوان.

قال حرب عن أحمد: كان يتشيع، وكان حسن الحديث.

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة.

قال أبو حاتم: شيخ[٢] (يعني دون الصدوق).

قال النسائي: ليس به بأس.

قال علي بن المديني: كان ثقة ثبتًا في الحديث.

---

(١) القائل: أخونا الشيخ/ علي بن إبراهيم حشيش (حفظه الله).

(٢) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٧): وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

قلتُ: من أجل تردد الأئمة فى حَال الناقل، اقتضى الترمذى أن يقول: «حسن صحيح، بمعنى حسن أو صحيح»[١] أما الوصف بالغرابة، فكما علمت لتفرد محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبى هريرة ﷺ.

٩٦ - واقْبَلْ زِيَادَةً بِهَا تَفَرَّدَا رَاوِيهِمَا مَا لَمْ يُنَافِ الأَجْوَدَا

(واقبل) والمعنى للقبول هنا الاعتقاد والعمل (زيادة) فى متنٍ أو إسناد (بها تفردا) أى انفرد بها (راويهما) أى الراوى لهذه الزيادة، سواءٌ كانت فى المتن أو الإسناد، وذلك إذا كان هذا الراوى ثقة، و(ما لم يناف) أى ولم يأت هذا الثقة بما يناقض ما رواه (الأجودا) أى الأوثق منه، والأعلى مرتبة، فحينئذ تقبل هذه الزيادة.

تقسيم ابن الصلاح (رحمه الله) لزيادة الثقة: قال ابن الصلاح (رحمه الله): وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفًا منافيًا لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق فى نوع الشاذ.

الثانى: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره! كالحديث الذى تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه، وسبق مثاله فى نوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظة فى حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث[٢]، هذا ولم يبين ابن الصلاح حكم هذا القسم الثالث، قال ابن حجر: «والذى يجرى على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقلٍّ من القبول والرد، بل يرجحونه بالقرائن»[٣].

---

(١) انظر كتاب علم مصطلح الحديث التطبيقى ص (٢٢٩، ٢٣٠).
(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١١٠).
(٣) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٦٨٧).

مثال تطبيقي على زيادة الثقة في المتن:

قال مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات»[١].

وقال مسلم: وحدثني علي بن حجر السعدي: حدثنا علي بن مسهر أخبرنا الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه. ثم ليغسله سبع مرار»[٢].

قال مسلم: وحدثني محمد بن الصباح. حدثنا إسماعيل بن زكرياء عن الأعمش بهذا الإسناد مثله، ولم يقل: فليرقه[٣].

وقال مسلم: وحدثنا زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب»[٤].

فهذا الحديث قد جاء من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات، وقد جاء من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات»، فهذا الحديث فيه زيادتان هما: «فليرقه» وجعل «ولغ» مكان «شرب».

---

(١) أخرجه البخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩)، والنسائي (صغرى) (٦٣)، وابن ماجه (٣٦٤)، كلهم من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٩)، والنسائي (صغرى) (٦٦)، وابن ماجه (٣٦٣)، كلهم من طريق مسعود بن مالك أبي رزين الأسدي عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر التخريج السابق.

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٩)، وانفرد به من طريق إسماعيل بن علية عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما طريق ابن سيرين عن أبى هريرة ولفظه: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب» أى بزيادة لفظة «طهور فى أوله وبزيادة الترتيب فى آخره، فهذه الزيادات لثقتين أولهما على بن مسهر ثقة، وإسماعيل بن علية ثقة ثبت، فعلى بن مسهر تفرد بهذه الزيادة «فليرقه» دون أصحاب الأعمش الذين رووا عنه هذا الحديث؛ لكنها زيادة من ثقة لم يخالف من أهو أوثق منه فهى مقبولة، وطريق إسماعيل بن علية عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة، لم يخالف فى متنه حديث مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة، بل زاد عليها بما يفيد حكمًا جديدًا، وهى زيادة من طريق كلهم ثقات أعلامٌ، وهذه الزيادة لم تخالف الثقات بل أضافت إليها كما سبق.

مثال الزيادة المقبولة من الثقة فى السند:

ما وقع فى حديث أم سلمة زوج النبى ﷺ و ﵂، عن النبى ﷺ قال: «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تكتحل»[1].

وقد رواه أبو داود والنسائى وغيرهما كلهم من حديث إبراهيم بن طهمان هكذا مرفوعًا وهو ثقة من رجال الصحيحين، وقد رواه البيهقى موقوفًا، والرفع زيادة ثقة مقبولة، وهذا مثال الزيادة فى السند برفع الموقوف.

(الحسن لغيره)

٩٧ - وَمَا رَوَى المسْتُورُ أَوْ مَنْ دَلَّسَا ... والمُرْسَلُ الْخَفِي وَمَنْ فِي الْحِفْظِ سَا

(وما) والحديث الذى رواه الراوى (المستور) أى الذى لم تتحقق أهليته فهو ضعيف، ولم يكن سبب ضعفه الفسق أو الكذب، (أو) يكون روى هذا الحديث (من دلسا) أى الراوى الذى اشتهر بالتدليس[2] وهو أن يروى الراوى عن شيخه

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٠٤)، والنسائى (صغرى) (٣٥٣٧)، كلاهما من طريق صفية بنت شيبة بن عثمان العبدرية عن أم سلمة ﵂ وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير وزيادته (٦٦٧٧/ ٢٢٨١).

(٢) سيأتى مزيد بيان إن شاء الله عند بيان أنواع التدليس.

ما لم يسمع منه، (و) أن يروى الحديث الراوى الذى يروى الحديث (المرسل الخفى) ومعناه: هو أن يروى الراوى عمن لقيه من الشيوخ أو من عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره.

وقال (ومن) والراوى الذى (فى الحفظ سا) أى: ساء حفظه فاختلطت عليه الروايات أسانيد ومتونًا.

٩٨ - عِنْدَ اجْتِمَاعِ الطُّرْقِ الْمُعْتَبَرَهْ   فَحَسَنٌ لِغَيْرِهِ فَاعْتَبِرَهْ

(عند اجتماع) تعاضد وتآزر (الطرق) الأسانيد (المعتبرة) أى التى تصلح لأن تتابع ويستشهد بها ولها، (فحسن لغيره) فهذا النوع هو الحديث الحسن لغيره (فاعتبره) فاعدده فى مراتب المقبول ولكنه فى أدناها لا فى أعلاها.

فدرجات المقبول: الصحيح لذاته؛ والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره.

قال ابن الصلاح (رحمه الله) في مقدمته ص (٤٨): «الحديث الحسن قسمان أحدهما: الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب فى الحديث أى لم يظهر منه تعمد الكذب فى الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا» من كلام ابن الصلاح (رحمه الله) نستفيد أمورًا:

أولاً: تعريف الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه، وعليه يرتقى الحديث الضعيف إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:

١ - أن يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكن الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

٢ - أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاعًا فى سنده أو جهالة فى رجاله.

ثانيًا: مرتبة الحديث الحسن لغيره أدنى من مرتبة الحسن لذاته، وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحديث الحسن لذاته مع الحسن لغير قدم الحسن لذاته.

ثالثًا: حكم الحديث الحسن لغيره هو من المقبول الذى يحتج به.

رابعًا: **مثال الحديث الحسن لغيره** هو ما رواه أحمد فى مسنده (١/ ٤٢٠)

قال: حدثنا عبد الصمد وحسن بن موسى قالا ثنا حماد عن عاصم عن زر ابن حبيش عن ابن مسعود «أنه كان يجتنى سواكًا من الأراك وكان دقيق الساقين فجعلت الريح تكفؤه فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ مم تضحكون؟ قالوا يا نبى الله من دقة ساقيه، فقال: والذى نفسى بيده لهما أثقل فى الميزان من أحد» وفى سند هذا الحديث: عاصم بن أبى النجود قال الحافظ ابن حجر عنه: صدوق له أوهام، وقال الذهبى فى الميزان (٢/ ٣٥٧)، ثَبْتٌ فى القراءة خرج له الشيخان لكن مقرونًا بغيره لا أصلاً وانفرادًا وقال يحيى القطان: ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ وقال ابن خراش: فى حديثه نكرة، وعليه نجد عاصمًا يصلح فى الاستشهاد وروى أحمد فى مسنده (١/ ١١٤) قال: حدثنا محمد بن فضيل ثنا عن أم موسى قالت: سمعت عليًا ﷺ يقول: «أمر النبى ﷺ ابن مسعود فصعد على شجرة أمرْ أن يأتيه منها بشىء فنظر أصحابه إلى ساق عبد الله بن مسعود حين صعد الشجرة فضحكوا من حُمُوْشَةَ[1] ساقيه فقال رسول الله ﷺ ما تضحكون؟ لرجل عبد الله أثقل فى الميزان يوم القيامة من أحد»، ففى سند هذا الحديث: المغيرة بن مقسم الضبى ثقة متقن إلا أنه كان يدلس روى له الستة، روى عن أم موسى وهى تابعية ثقة كما فى التقريب، والمغيرة لم يصرح بالتحديث ولكنه عنعن، ومحمد بن فضيل بن غزوان: قال ابن حجر فى التقريب: صدوق روى له الستة والحديث بمجموع الطريقين «حسن» وذلك بتطبيق القواعد المذكورة آنفًا.

---

(١) حموشة ساقيه: دقة ساقيه.

٩٩ - وَقَوْلُهُمْ أَصَحُّ شَيْءٍ فِيْهِ أَوْ   أَحْسَنُهُ لَيْسُوا ثُبُوتَهُ عَنَوْا

(وقولهم) أى: قول بعض أهل الحديث عقب الحديث الذى يوردونه (أصح شىء فيه) أى هذا الحديث أصح شىء فى هذا الباب (أو أحسنه) أى: أحسن شىء فى هذا الباب فإنهم (ليسوا ثبوته) لم يقصدوا أنه صحيح ثابت (عنوا) بعبارتهم تلك، قال النووى (رحمه الله): «قول المحدثين: أصح شىء فى الباب كذا» لا يلزم منه صحة الحديث، فإنهم يقولون: «هذا أصح ما جاء فى الباب، وإن كان ضعيفًا، ومرادهم: أرجح ما فى الباب، أو أقله ضعفًا»[1].

١٠٠ - بَلْ زَعَمُوا أَشْبَهَ شَيْءٍ وَأَشَفْ   وَأَنَّهُ أَقَلُّ ضَعْفًا وَأَخَفْ

(بل زعموا) أى: لكن أطلقوا هذا المصطلح وهو أصح شىء فى الباب زاعمين أن هذا الحديث (أشبه شىء) بالصواب وإن كان به ضعف لكنه محتمل، (وأشف) على غيره، أى فاق غيره من حيث احتمال الصواب سندًا ومتنًا، (و) كذا لـ (أنه أقل ضعفا) سندًا ومتنًا (وأخف) من حيث الطعن فى حفظ ناقليه أو بعضهم.

مثال توضيحى: «قول أبى داود (رحمه الله) عقب الحديث رقم (٢٢٠٨): وهذا أصح من حديث ابن جريج» قال ابن قيم الجوزية (رحمه الله) فى تهذيب سنن أبى داود: «إن أبا داود لم يحكم بصحته، وإنما قال بعد روايته: هذا أصح من حديث ابن جريج، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح، فإن حديث ابن جريج ضعيف، وهذا ضعيف أيضًا فهو أصح الضعيفين عنده. وكثيرًا ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين، وهو كثير فى كلام المتقدمين، ولو لم يكن اصطلاحًا لهم، لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه، فإنك تقول لأحد المريضين: هذا أصح من هذا، ولا يدل على أنه صحيح مطلقًا»[2].

---

(١) انظر: قواعد التحديث للقاسمى ص (٨٢).

(٢) انظر: تعليق ابن قيم الجوزية على سنن أبى داود (٦/ ٢٣٥) وانظر التعليق على قواعد فى علوم الحديث للتهانوى (٩١، ٩٢).

١٠١ - وَلَيْسَ فِي الْقَبُولِ شَرْطًا الْعَدَدْ   بَلِ اشْتِرَاطُ ذَاكَ بِدْعَةٌ تُرَدْ

(وليس فى القبول) أى ليس فى تلقى الحديث بالقبول علمًا وعملاً واعتقادًا (شرطا العدد) أى أن يشترط أن ينقله فى كل طبقة عدد كثير أو أكثر من واحد بل إذا رواه فى كل طبقة واحد فقط، وتوفرت فيه شروط الصحة بأن يكون الراوى فى كل طبقة عدلاً ضابطًا وأن يكون السند متصلاً دون شذوذ أو علة، فإنه حنيئذ يقبل ويفيد العلم اليقينى (بل اشتراط ذاك) اشتراط أن يرويه فى كل طبقة عدد كثير أو أكثر من واحد (بدعة) محدثة لم يقل به أحد يعتد به من أساطين علم الحديث ولذا فهو بدعة (ترد) ترفض ولا تقبل وتعد فى منكر القول.

فائدة: اشترط أبو على الجبائى[١] فى الحديث الصحيح أن لا يرويه أقل من اثنين فى كل طبقة من طبقات السند، وصرح القاضى أبو بكر بن العربى[٢] فى «شرح البخارى» بأن ذلك شرط البخارى، وأجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر؛ لأنه قال: «فإن قيل حديث»: «الأعمال بالنيات» فرد لم يروه عن عمر إلا علقمة، قال: قلنا: قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه كذا قال، وتعقب: بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا سمعوه من غيره، وبأن هذا لو سلم فى عمر، منع فى تفرد علقمة، ثم تفرد محمد بن إبراهيم به عن علقمة، ثم تفرد يحيى بن سعيد بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين، وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها، وكذا لا يسلم جوابه فى غير حديث عمر رضي الله عنه»[٣].

---

(١) هو أبو على الجبائى محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان، من المعتزلة وكان صاحب طريقة فى الاعتزال انظر الفرق بين الفرق ص (١٩٤، ١٩٥) وانظر السير (١١/ ٢٣٣).

(٢) هو القاضى أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافرى الأشبيلي المالكى، صاحب التصانيف: ملأ الدنيا علمًا وفهمًا توفى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (رحمه الله) انظر ترجمته فى السير (١٥/ ٢٩).

(٣) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص (٣٩، ٤٠).

(المحكم والمعارض)

١٠٢ - وَيُقْسَمُ الْمَقْبُولُ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلْ ... إلـى مُعَـارَضٍ ومُحْكَـم اسْـتَقَـلْ

١٠٣ - فَالْمُحْكَمُ النَّصُّ الَّذِي مَا عَارَضَهْ ... نَـصٌ كَـمِـثْـلِـهِ بِـحَـيْـثُ نَـاقَـضَـهْ

(ويقسم المقبول) أي: قسَّم العلماء الحديث المقبول (من حيث العمل)، أي: من حيث تلقى الحديث بالعمل بما يحتويه من أحكام أو عدم العمل بمقتضاه (إلى مُعَارض)، أي: ينقسم إلى حديث صحيح، لكنه قد عارضه حديث صحيح آخر (ومحكم استقل)، أي: وإلى حديث صحيح محكم لم يعارضه حديث صحيح آخر.

(ف) الحديث المحكم (النص الذى ما عارضه) هو الحديث الذى لم يعارضه حديث آخر أى (نص كمثله بحيث ناقضة) أى لم يأت هذا الحديث بما يناقض الحديث الأول؛ ولذا فالحديث المحكم السالم من المعارضة.

١٠٤- فَمَنْ أَتَتْهُ سُنَّةٌ صَحِيحَهْ ... عَنِ النَّبِي ثَابِتَةٌ صَرِيحَةْ

١٠٥- فَمَا لَهُ عَنْهَا عُدُولٌ الأَبَدْ ... لأيِّ قَوْلٍ كَانَ مِنْ أيِّ أَحَدْ

(فمن) فالذى (أتته) وصل إليه بأى طريق (سنة صحيحه) أى حديث صحيح (عن النبى) ﷺ كما أن هذه السنة (ثابتة) سندًا ومتنًا (صريحة) فى بيان الحكم الشرعى أو الأدب النبوى ولا تحتمل وجوهًا لتأويلها، (فما) يكون (له عنها) أى عن هذه السنة الثابتة الصحيحة (عدول الأبد) أى لا يعدل أو يحيد عن قبول هذه السنة الصريحة الصحيحة أبدًا؛ لأن الحيد عن قبول الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ هلاك.

فائدة: قال الله تعالى: ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ (النساء: ٦٥) «يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة، أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ فى جميع الأمور، فما حكَمَ به فهو الحق الذى يجب الانقياد له، باطنًا وظاهرًا»، ولهذا قال: «ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا» أى: إذا حكّمُوك يطيعونك فى بواطنهم فلا يجدون فى أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له فى الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليمًا كليًا من غير ممانعة ولا

مدافعة ولا منازعة»[١].

قال الحافظ ابن رجب (رحمه الله تعالى): «فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة، وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأى عظيم من الأمة، فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يعظم ويقتدى به من رأى أى معظم قد خالف أمره فى بعض الأشياء خطأ، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا فى الرد، لا بغضًا له، بل هو محبوب عندهم معظم فى نفوسهم؛ لكن رسول الله أحب إليهم، وأمره فوق أمر كل مخلوق، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره، فأمر الرسول أولى أن يقدم ويتبع، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره، وإن كان مغفورًا له، بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه»[٢].

وقد أجمع أئمة السلف على اتباع صحيح السنة، وترك أقوال من خالفها؛ وقد كان للأئمة المتبوعين كلمات نافعة فى ترك أى قول لهم فيه مخالفة للحديث الصحيح ولذا أجمعوا على أنه إذا صح الحديثُ فهو مذهبهم[٣].

١٠٦ - وَغَيْرُهُ مُعَارَضٌ إِنْ أَمْكَنَا   بَيْنَهُمَا الْجَمْعُ فَقَدْ تَعَيَّنَا

(وغيره) أى غير المحكم فهو (معارض) أى قد عارضه حديث آخر صحيح فـ (إن أمكنا بينهما الجمع) أى إذا كان فى إمكان العالم ذى الفهم الثاقب أن يجمع بين هذين الحديثين الصحيحين اللذين ظاهرهما التعارض (فقد تعينا) فقد لزم هذا الجمع.

قال ابن حجر (رحمه الله) فى «نخبة الفكر وشرحها» ص (٨٠، ٨١): «وإن عورض فلا يخلو إما أن يكون معارضه مقبولاً مثله، أو يكون مردودًا، فالثانى لا أثر له، لأن القوى لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف، وإن كانت المعارضة (بمثله) فلا يخلو إما أن يمكن الجمع بين مدلوليها بغير تعسف[٤] أو لا (فإن أمكن الجمع: فـ) هو النوع المسمى (مختلف الحديث) ومثل له ابن الصلاح بحديث:

---

(١) انظر عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (رحمه الله) للشيخ أحمد شاكر (رحمه الله) (١/ ٤٧١، ٤٧٣).
(٢) انظر: صفة صلاة النبى ﷺ ص (٥٤، ٥٥).
(٣) انظر: صفة صلاة النبى ﷺ للألبانى ص (٤٥: ٥٣).
(٤) تعسف: تكلف.

لا عدوى ولا طيرة ولا هامة، ولا صفر، ولا غول»[١] مع حديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد»[٢] وكلاهما فى الصحيح، وظاهرهما التعارض، ووجه الجمع بينهما: أن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها؛ لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببًا لإعدائه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما فى غيره، كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعًا لغيره، والأولى فى الجمع بينهما أن يقال: أن نفيه ﷺ: «لا يُعْدِى شىء شيئًا»[٣] وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون فى الإبل الصحيحة، فيخالطها فتجرب حيث رد عليه بقوله: «فمن أعدى الأول؛ يعنى الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك فى الثانى كما ابتدأه فى الأول».

وأما الأمر بالفرار من المجذوم: فمن باب سد الذرائع؛ لئلا يتفق الشخص الذى يخالطه شىء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً - لا بالعدوى المنفية - فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الحرج، فأمر بتجنبه حسمًا للمادة والله أعلم، وقد صنف فى هذا النوع الإمام الشافعى كتاب «اختلاف الحديث» لكنه لم يقصد استيعابه، وقد صنف فيه بعده ابن قتيبة[٤] والطحاوى[٥] وغيرهما».

١٠٧ - كَالأَمْرِ إِنْ عُورِضَ بِالْجَوَازِ فِي ... تَرْكٍ لِمَأْمُورٍ إِلى النَّدْبِ اصْرِفِ

(كالأمر) الذى يفيد الوجوب بالحديث الصحيح (إن عورض) أى إن خالفه حديث صحيح أيضًا (بالجواز فى ترك لمأمور) أى أفاد المعارض الجواز أى التخيير بين الفعل والترك، فصرف الأمر الذى يفيد الوجوب (إلى الندب) الذى يفيد التخيير بين الفعل أو الترك وإن كان الفعل أولى، ولذا (اصرف) بالحديث المعارض من الوجوب اللازم الفعل إلى الندب الذى يفيد التخيير بين الفعل والترك.

---

(١) خرجته فى كتابى «تهذيب معارج القبول» ط. مؤسسة قرطبة.
(٢) خرجته فى كتابى «تهذيب معارج القبول» ط. مؤسسة قرطبة.
(٣) انظر صحيح الجامع الصغير (٧٧٣٣/ ٢٨٤٤).
(٤) فى كتابه: «مختلف الحديث» مطبوع.
(٥) فى كتابه: «شرح مشكل الآثار» مطبوع.

مثال موضح للجمع بصرف المعارِض بالمعارَض من الوجوب إلى الندب: حديث «غسل الجمعة واجب على كل محتلم»[١] وهو صريح في الوجوب، فصرف إلى الندب بحديث «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[٢].

١٠٨ - وَمِثْلُهُ النَّهْيُ لِكُرْهٍ صُرِفَا ... بِحِلِّ إتْيَانٍ وَحَظْرٍ انْتَفَى

(ومثله) أى: مثل الوجوب الذى ثبت بالحديث الصحيح فصرف إلى الندب بالحديث الصحيح (النهى لكره) أى: النهى الذي يفيد الكراهة (صرفا بحل إتيان) أى صرف الحديث الصحيح الكراهة أو الكراهة التحريمية إلى حلِّ إتيان الفعل (وَحَظْرٍ انتفى) أى وانتفى بالحديث الصحيح حظر إتيان الفعل.

مثال توضيحى: ورد فى الحديث الصحيح النهى عن استقبال القبلة واستدبارها فعن أبى أيوب الأنصارى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره، شرقوا أو غربوا»[٣] فهذا الحديث يعارض حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «رقيت يومًا على بيت حفصة رضي الله عنها، فرأيت النبى ﷺ على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة»[٤].

ووجه الجمع بين هذين الحديثين المتعارضين: أن النهى عن فعل ذلك فى الصحارى، والإباحة فى العمران، لقرينة جاءت بذلك فى أحاديث الإباحة، كما هو صريح فى حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقد أفتى بذلك ابن عمر رضي الله عنهما، فعن مروان الأصفر رضي الله عنه قال: «رأيت ابن عمر رضي الله عنهما أناخ راحلته مستقبل القبلة يبول إليها، فقلتُ يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك، فقال: بلى. إنما عن هذا فى الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شىء يسترك فلا بأس»[٥].

وقد جاءت الإباحة أيضًا فى حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: نهى نبى

---

(١) خرجته فى كتابى «النفحات الإلهية شرح الدرر البهية» ط. مؤسسة قرطبة.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٤)، والترمذى (٤٩٧)، والنسائى (صغرى) (١٣٧٩)، كلهم من طريق قتادة بن دعامة عن الحسن البصرى عن سمرة رضي الله عنه وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير (٦١٨٠).

(٣) و (٤) خرجتهما فى كتابى: «النفحات الإلهية».

(٥) أخرجه أبو داود (١١)، وانفرد به من طريق مروان الأصفر، وأورده الألبانى فى صحيح سنن أبى داود.

الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببَول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها»[1] وقال الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى) «الاستقبال والاستدبار محرمان فى الصحراء لا فى البنيان».

١٠٩ - وَاخْصُصْ بِمَا خَصَّ عُمُومًا وَرَدَا   والْمُطْلَقُ احْمِلْهُ عَلَى مَا قُيِّدَا

(واخصص بما) أى وخصص الحديث الذي ورد عامًّا بالحديث الذى (خص عمومًا وردا) وبهذا تجتمع الأدلة ولا تفترق (و) كذا الحديث (المطلق احمله) أى يكون مفسرًا وذلك (على ما قيدا) أى يقيد العام بما جاء فى الحديث الصحيح فخصَّصَ عمومه.

مثال توضيحي: حديث ابن عباس رضي الله عنهما وفيه أن النبى ﷺ قال فى الميتة: «إنما حرم أكلها»[2] فظاهر إطلاقه حل ما عدا الأكل كالانتفاع بجلودها قبل الدباغ، فعورض بأحاديث الدباغ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»[3] فالأول عام يشمل جميع وجوه الانتفاع دون الأكل، والثانى قيد هذا العام بأن الانتفاع بالجلد لا يكون إلا بعد الدباغ؛ لأن الميتة نجسة ويحرم الانتفاع بشيء منها إلا الجلد، وذلك بعد دبغه كما مر.

١١٠ - وهَكَذَا فاجْمَعْ بِلا تَعَسُّفِ   بَلْ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِمَا فَألِّفِ

(وهكذا) يكون الجمع بين الأدلة الصحيحة (فاجمع) أيها العالم الربانى بين الأدلة الصحيحة (بلا تعسف) أى بلا تكلف تأباه نصوص الشرع (بل) يكون الجمع (بين مدلوليهما) أى بين ما يدلان عليه من أحكام (فألف) بين الأدلة على ما تسوغه وتحتمله النصوص العامة فى الشريعة.

١١١ - وَلا يَجُوزُ رَدُّكَ الْمُعَارِضَا   مَا أَمْكَنَ الْجَمْعُ بِوَجْهٍ يُرْتَضَى

---

(١) أخرجه أبو داود (١٣)، والترمذى (٩)، وابن ماجه (٣٢٥)، كلهم من طريق مجاهد بن جبر عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه وحسنه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه (٢٦١/ ٣٢٥).

(٢) أخرجه البخارى (١٤٩٢) و (٢٢٢١) و (٥٥٣١)، ومسلم (٣٦٣)، وأبو داود (٤١٢٠) و(٤١٢١)، والنسائى (صغرى) (٤٢٤٥) و (٤٢٤٦) و (٤٢٤٧)، وابن ماجه (٣٦١٠)، كلهم من طريق الزهرى عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) خرجته فى كتابى «النفحات الإلهية» فى كتاب الطهارة.

(ولا يجوز) بحال (ردك) أى رفضك الحديث (المعارضا) أى الحديث الصحيح الذى خالف مدلول الحديث الصحيح الأول وذلك إذا (ما أمكن) العلماء الربانيين (الجمع) وهو التأليف بينهما (بوجه) من وجوه الجمع (يرتضى) عند العلماء.

فائدة: لا بد لطالب العلم أن يجمع أقوال أهل العلم فى فقه الأحاديث، حتى يقف على الفهم الثاقب الذى قد آتاهُ الله سلفنا الصالح، حتى قال الإمام أبو بكر بن خزيمة: ليس ثَمَّ حديثان متعارضان من كل وجهٍ، ومن وجد شيئًا، من ذلك فليأتنى لأؤلف له بينهما[١].

تحذير: لا يجوز لأحد أن يرد الحديث الصحيح بدعوى أنه يخالف القياس، أو أنه يخالف حديثًا ضعيفًا لكنه عنده صحيح المعنى؛ فيأخذ به، وفى ذلك بلاءٌ كثير أحاط بكثير من مسائل الفقه، مما حدا ببعض الأفاضل أن يفرد ذلك بمصنف نافع[٢]؛ وهو جزاه الله خيرًا يتعرض للمنهج ولا يتعرض للأشخاص وجرحهم إلا ما لا بد منه للتحذير من أشخاصٍ لا بد من الحذر من كتاباتهم فى الفقه.

١١٢ - وَحَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ وَسَابِقٌ دُرِىْ عُـيِّـنَ نَسْـخُ حُكْـمِـهِ بِـالآخِـرِ

(وحيث) ما (لم يمكن) الجمع بين الأحاديث الصحيحة المتعارضة (و) قد عُلم (سابق) أى: الحديث الأول السابق (درى) أى علم سبقه للحديث الثانى المعارض (عُـيِّنَ) لزم (نسخ حكمه) رفع حكمه الشرعى (بـ) الحديث (الآخر) المتأخر عن الحديث الأول.

١١٣ - وَيُعْرَفُ النَّسْخُ بِنَصِّ الشَّارِعِ أَوْ صَـحْـبِـهِ ثُـمَّ بِـتَـارِيـخٍ فَـعِ

(و) اعلم بأنه (يعرف) النسخ وهو رفع الحكم الشرعى المتقدم بدليل شرعى متأخر عنه، (بنص الشارع) فى القرآن الكريم أو فى صحيح السنة النبوية (أو) بتصريح (صحبه) أى (ثم) اعلم أن النسخ يعلم (بتاريخ) المتأخر الناسخ والمتقدم المنسوخ (فع) أى كن على علمٍ ووَعْيٍ بذلك.

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص (٢٤٨).

(٢) هو الشيخ الفاضل مصطفى بن سلامة فى كتابه «النافع» (هذا عهد نبينا ﷺ إلينا خبر الآحاد) الجزء الأول.

مثال على ما عرف نسخه بنص الشارع:

حديث بريدة بن الحصيب ﷺ قال: «أنه كان فى مجلس فيه رسول الله ﷺ فقال: إنى كنت نهيتكم أن تأكلوا لحوم الأضاحى إلا ثلاثًا، فكلوا وأطعموا وادخروا ما بدا لكم، وذكرت لكن أن لا تنتبذوا فى الظروف[١] الدُّبَّاء[٢] والمُزفَّت[٣] والنقير[٤] والحنتم[٥] انتبذوا فيما رأيتم واجتنبوا كل مسكر، ونهيتكم عن زيارة القبور، فمن أراد أن يزور فليزر ولا تقولوا هجرًا»[٦].

مثال على ما عرف بتصريح الصحابى:

حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»[٧].

تنبيه: جاء فى الحديث الصحيح عن جابر بن سمرة ﷺ أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا توضأ، قال: أتوضأ من لحوم الإبل، قال: نعم، فتوضأ من لحوم الإبل، قال: أصلى فى مرابض الغنم؟ قال: نعم: قال: أصلى فى مبارك الإبل؟ قال: «لا»[٨] قلتُ: قال النووى (رحمه الله): «هذا الحديث - كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» ولكن هذا الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام «والله

---

(١) جمع ظَرْف، وهو الوعاء.

(٢) الدباء: القرع اليابس، والمقصود القرع الذى يفرغ من داخله ويجعل وعاءً.

(٣) المزفت: المطلى بالقار، والمقصود الوعاء المطلى بالقار.

(٤) النقير: جذع ينقر وسطه ويشرب فيه.

(٥) الحنتم: جرار خضر.

(٦) الهجُر: ما لا ينبغى من الكلام؛ فإنه ينافى المطلوب الذى هو التذكير، والحديث أخرجه النسائى (صغرى) (٢٠٣٢) وانفرد به من طريق المغيرة بن سُبَيع عن عبد الله بن بريدة عن بريدة ﷺ وأورده الألبانى فى صحيح سنن النسائى.

(٧) أخرجه أبو داود (١٩٢)، والنسائى (صغرى) (١٩٢)، كلاهما من طريق شُعيب بن أبى حمزة عن محمد ابن المنكدر عن جابر ﷺ وأورده الألبانى فى صحيح سنن النسائى.

(٨) خرجته فى كتابى «النفحات الإلهية»، ط. مؤسسة قرطبة.

أعلم»[1] وعليه فإن حديث جابر ﷺ ناسخ لفعل النبى ﷺ أنه كان يتوضأ من أَكْلِ مَا مَسَّتْهُ النَّار، وجاء حديث جابر بن سمرة ﷺ فاستثنى من ذلك لحوم الإبل فقط، فمن أكلها فلابد أن يتوضأ؛ لأن أكلها ناقض للوضوء.

مثال على ما عُرِف نسخه بالتاريخ:

حديث شداد بن أوس ﷺ عن النبى ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»[2] ذكر الشافعى (رحمه الله تعالى) أنه منسوخ بحديث ابن عباس ﷺ قال: «احتجم النبى ﷺ وهو صائم»[3] لأن ابن عباس ﷺ صحب النبى ﷺ عام حجة الوداع سنة عشر، وشَدَّاد صحبه ﷺ سنة ثمان عام الفتح. والله أعلم.

١١٤ - وَلَيْسَ الاجْمَاعُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلْ بِنَاسِخٍ لَكِنْ عَلَى النَّاسِخَ دَلْ

(و) اعلم أنه (ليس الاجماع) ليس إجماع الصحابة (على ترك العمل) بحديث ما، هو فى حد ذاته (بناسخ) لحكم شرعى؛ لأن الحكم الشرعى لا ينسخ إلا بدليل صريح أو صحيح؛ (لكن) الإجماع (على) الدليل (الناسخ) للحكم (دل) دلالة قوية على ذلك الناسخ.

مثال على أن الإجماع ليس بناسخ ولكنه دال عليه:

حديث معاوية ﷺ فى قتل شارب الخمر فى الرابعة[4]، قال الترمذى (رحمه الله تعالى): بعد كلام طويل فى نقله عدم العمل به قال: «والعمل على هذا

---

(١) انظر: شرح النووى على صحيح مسلم (٤/ ٢٧٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٦٨)، والنسائى (كبرى) (٣١٤٢) و (٣١٤٣) و (٣١٤٤)، وابن ماجه (١٦٨١)، كلهم من طريق أبى قلابة الجرمى عن شداد بن أوس ﷺ وأورده الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه (١٣٦٣/ ١٦٨١٠) وقال بعده: صحيح بما قبله.

(٣) أخرجه البخارى (١٩٣٨) و (١٩٣٩)، وأبو داود (٢٣٧٢)، والترمذى (٧٧٥)، والنسائى (كبرى) (٣٢١٨) و (٣٢١٩) و (٣٢٢٠) و (٣٢٢١) و (٣٢٢٢)، كلهم من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٤٨٢)، والترمذى (١٤٤٤)، والنسائى (كبرى) (٥٢٩٧)، وابن ماجه (٢٥٧٣)، كلهم من طريق ذكوان أبي صالح السمان الزيات عن معاوية ﷺ، وأورده الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢٠٨٦/ ٢٥٧٣)، وقال بعده: حسن صحيح.

عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافًا في القديم والحديث» إلى آخر كلامه: «والمعنى أنه لم يقض أحد بقتله، ولا فعله النبي ﷺ».

١١٥ - وَعِنْدَ فَقْدِ الْعِلْمِ بِالْمُقَدَّمِ فَأَرْجَحُ النَّصَّيْنِ فَلْيُقَدَّمِ

(وعند) أي وفي حال (فقد العلم) أي: عدم العلم اليقيني (بـ) الحديث (المقدم) الذي من حقه أن يكون ناسخًا؛ (فأرجح النَّصَّيْنِ) أي: المقدم من النَّصَّيْنِ هو النص الذي ترجحه المرجحات (فليقدم) على غيره.

١١٦ - كَكَوْنِهِ أَشْهَرَ أَوْ أَصَحَّ أَوْ نَاقِلُهُ أَجَلَّ عِنْدَ مَنْ رَوَوْا

(ككونه) أي: كون الحديث أشهر من غيره (أو) كونه (أصح) من غيره (أو) كونه قد كان (ناقله) أي رجال سنده هم (أجل) أرسخ في الضبط (عند من رووا) أي عند من روى هذا الحديث من كبار أهل الحديث الذين لهم اليد الطُّولَى في ترجيح الأسانيد والمتون.

مثال على ترجيح الحديث لقوته:

من ذلك كون رواة أحد الحديثين أكثر أو أقوى كحديث طلق بن علي في مس الذكر: «إنما هو بضعة منك»[1] مع حديث بسرة: «من مس ذكره فليتوضأ»[2] فتعارضا وكلاهما صحيح، لكن رجح حديث بُسْر عَلَى حديث طلق ابن علي لكثرة من صححه، ولكون رجاله محتجًا بهم في «الصحيحين» بخلاف حديث طلق بن علي في ذلك كله؛ ولحديث بسرة من الشواهد عن نحو سبعة عشر صحابيًا وذكره الترمذي عن ثمانية منهم بعدها.

ومن ذلك تقديم رواية الأجل: كتقديم رواية الخلفاء الأربعة على سائر الصحابة.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٨٢) و (١٨٣)، والترمذي (٨٥)، والنسائي (صغرى) (١٦٥)، وابن ماجه (٤٨٣) عن طلق بن علي بن المنذر رضي الله عنه وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٩٢/ ٤٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢) و (٨٤)، والنسائي (صغرى) (١٦٣) و (١٦٤) و (٤٤٣) و (٤٤٤) و (٤٤٥) و (٤٤٦)، وابن ماجه (٤٧٩) عن بُسْرَة بنت صفوان رضي الله عنها وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٨٨/ ٤٧٩).

١١٧ - أَوْ حُكْمُهُ فِيمَنْ رَوَاهُ قَدْ أَتَىٰ وَمَنْ نَفَى قَدْمْ عَلَيْهِ الْمُثْبِتَا

(أو) كان الحديث (حكمه) أى يثبت حكمًا (فيمن) أى فى الذى (رواه) صحيحًا أو مستوفيًا لشروط الصحة (قد أتى) أى قد ورد فى كتب الحديث (و) لكن عليك أن تعلم أن رواية (من نفى) الحكم (قدم عليه) رواية (المثبتا) أى من أثبت الحكم فالمثبت مقدم على النافى.

مثال على تقديم الحديث المثبت على الحديث النافى:

كتقديم حديث بلال فى صلاة النبى ﷺ فى جوف الكعبة، وكان يومئذ بوابه حيث قال: «جعل عمودًا عن يساره، وعمودَيْن عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءَه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى»[1].

وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنه ﷺ حين دخل الكعبة صلى ركعتين»[2] فَقُدِّمَا على حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه ﷺ دخل البيت فكبر فى نواحيه وفى زواياه ثم خرج ولم يصلِّ فيه[3] لكون النافى محتملاً لأن يكون خفى عليه الأمر وعلمه غيره، والمثبت لا يحتمل غير اليقين»[4].

١١٨ - كَذَاكَ مَا خُصَّ عَلَى الْعُمُومْ وقدِّمِ المَنْطُوقَ عَنْ[5] مَفْهُومِ

(كذاك) يقدم (ما) الحديث الذى (خص) المخصص (على العموم) أى على الحديث الذى يحمل حكمًا عامًا، وهكذا يقدم عليه الحديث الذي خصص هذا

---

(١) أخرجه البخارى (٣٩٧) و (٤٦٨) و (٥٠٤) و (٥٠٥) و (٥٠٦) و (١١٦٧) و (١٥٩٨) و (١٥٩٩) و (٢٩٨٨) و (٤٢٨٩) و (٤٤٠٠)، ومسلم (١٣٢٩)، وأبو داود (٢٠٢٣) و (٢٠٢٤) و (٢٠٢٥)، والنسائى (صغرى) (٦٩١) و (٧٤٨) و (٢٩٠٥) و (٢٩٠٦) و (٢٩٠٧) و (٢٩٠٨)، وابن ماجه (٣٠٦٣) كلهم من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٢٦)، وانفرد به من طريق عبد الرحمن بن صفوان الجمحى عن عمر رضي الله عنه وأورده الألبانى فى صحيح سنن أبى داود.

(٣) أخرجه البخارى (١٦٠١) و (٣٣٥٢) و (٤٢٨٨)، وأبو داود (٢٠٢٧)، كلاهما من طريق أيوب السختيانى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: دليل أرباب الفلاح «للناظم» ص (٢٨٨).

(٥) الفعل قدَّم يتعدى بعلى أو إلى، ولعل الناظم (رحمه الله) اضطر لذلك لضرورة الوزن.

العموم، (وقدم) دلالة (المنطوق) فى الحديث الصحيح (عن) دلالة المفهوم فى الحديث الصحيح.

المنطوق: هو دلالة اللفظ على معنى بعينه لا يتعداه إلى غيره.

المفهوم: هو ما يستنبط من النص (الحديث).

١١٩ - إن لم تجدْ مِنْ هذهِ شيئًا فقِفْ   في شأنِهِ حتَّى على الحقِّ تَقِفْ

(إن لم تجد) إذا تعارضت الأحاديث وليس لديك (من هذه شيئًا) أي: من هذه المرجحات شيئًا (فقف) عن الترجيح (فى شأنه) أى: فى شأن الترجيح (حتى) يكون بالبحث والتحقيق وحسن الفهم (على الحق تقف) والحق هو معرفة مراد الشارع فيعلم أو يعتقد أو يعمل به أو ينتهى عنه.

سؤال: ما معنى التوقف وما المراد به؟ والجواب: هو عدم الحكم على واحد من الحديثين المتعارضين بشىء من الأحكام الثلاثة السابقة عند عدم إمكان شىء منها.

والمراد به: إنما هو توقف المعتبر بالنسبة إليه فى الحالة الراهنة؛ لأن خفاء ذلك إنما هو عليه فى تلك الحالة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفى عليه، أو يظهر له فى غير تلك الحالة.

أما كون نصين شرعيين متعارضين عطلا عن العمل منهما لأجل التعارض فممنوع قطعًا؛ لأن نصوص الشارع يصدق بعضها بعضًا لا يكذبه، فإما أن يكون أحد الخبرين مكذوبًا على الشارع ﷺ وإلا لزم واحد من الأحكام الثلاثة: «الجمع، أو النسخ، أو الترجيح ولا بد، والله أعلم»[1].

١٢٠ - وَدُوْنَ بُرْهَانٍ بِنَصٍّ لا تُرُدْ   نصًّا فإنَّ بعضَهَا بَعْضًا يَشُدْ

(ودون) وبلا (برهان) حجة أو بينة (بنص لا ترد) أى لا ترد بنص معارض صحيح (نصًّا) صحيحًا (فإن) النصوص (بعضها بعضًا يشد) أى يشد بعضها بعضًا، ولا ينافر بعضها بعضًا.

---

(١) انظر: دليل أرباب الفلاح، ص (٢٩٠).

١٢١ - ولا تُسيءُ الظنَّ بالشَّرْعِ ولاْ   تُحَكِّمَنَّ العَقْلَ فيْمَا نُقلا

(ولا تُسيءُ الظن) أى لا يخطر بعقلك ظنّ سيئ (بالشرع) أى بنصوص الشرع صريح القرآن وصحيح السنة؛ لأنه قد وردت نصوص ظاهرها التعارض (ولا تحكمن العقل) أى لا تجعل العقل حاكمًا على نصوص الشرع؛ لأن حكم الشرع فوق حدود العقل القاصر؛ لأن الله تعالى هو خالق العقل، فهل يحكم المخلوق على الخالق؟! والله سبحانه هو صاحب الشرع، وله سبحانه الكمال المطلق، وكذا شرعه سبحانه له الكمال.

(فيما نقلا) والذى نقل إلينا هو القرآن والسنة[1] وآثار الصحابة.

١٢٢ - إيَّاكَ والقَوْلَ على اللهِ بلا   علمٍ فلا أعظمَ منهُ زَلَلاْ

(إياك) احذر (والقول على الله بلا علم)، أى: أن تتقوَّل على الله تعالى أو على رسوله بما لم يرد في الشرع، (فلا أعظم منه) أى فلا أكبر منه (زللا) أى خطأ وجريمة ومعصية.

قال ابن قيم الجوزية (رحمه الله) فى إعلام الموقعين (١/ ٣٩): «قد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم فى الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله فى المرتبة العليا منها، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣) فرتب المحارم أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنّى بما هو أشد تحريمًا منه؛ وهو الإثم والظلم، ثم ثلّث بما هو أعظم تحريمًا منهما، وهو الشرك به سبحانه، ثم ربَّع بما هو أشد تحريمًا من ذلك كله؛ وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم فى أسمائه وصفاته وأفعاله فى دينه وشرعه، وقال تعالى: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ (١١٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النحل: ١١٦، ١١٧) فقدم إليهم

---

(١) أى: السنة الصحيحة.

سبحانه بالوعيد على الكذب عليه فى أحكامه، وقولهم لما لم يحرمه: هذا حرام، ولما لم يحله: هذا حلال، وهذا بيان منه سبحانه أنه لا يجوز للعبد أن يقول: هذا حلال وهذا حرام إلا بما علم أن الله سبحانه أحله وحرمه.

وقال بعض السلف: ليتق أحدكم أن يقول: أحل الله كذا، وحرَّم كذا، فيقول الله له: كذبت، لم أُحل كذا، ولم أُحرم كذا، فلا ينبغى أن تقول لما لا يعلم ورود الوحى المبين بتحليله وتحريمه: أحله الله، وحرمه الله لمجرد التقليد أو التأويل».

تتمة فى بيان وجوه الترجيح بين ما ظاهره التعارض

قال القاسمى (رحمه الله): اعلم أن من نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم، وجَدَهُم متفقين على العلم بالراجح وترك المرجوح، وطرق الترجيح كثيرة جدًا، ومدار على ما يزيد الناظر قوة فى نظرة، على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية، فما كان محصلاً لذلك فهو مرجح معتبر، والترجيح قد يكون باعتبار الإسناد، وباعتبار المتن وباعتبار المدلول، وباعتبار أمر خارج، فهذه أربعة أنواع.

١ - وجوه الترجيح باعتبار الإسناد:

١ - الترجيح بكثرة الرواة: فيرجح ما رواته أكثر على ما رواته أقل، لقوة الظن به، وإليه ذهب الجمهور. قال ابن دقيق العيد: هذا المرجح من أقوى المرجحات. وقال الكرخى: إنهما سواء، ولو تعارضت الكثرة من جانب، والعدالة من الجانب الآخر، ففيه قولان: ترجيح الكثرة، وترجيح العدالة؛ فإنه رب عدل يعدل ألف رجل فى الثقة، كما قيل: إن شعبة بن الحجاج كان يعدل مائتين، وقد كان الصحابة يقدمون رواية الصديق على رواية غيره.

٢ - ترجح رواية الكبير على رواية الصغير؛ لأنه أقرب إلى الضبط، إلا أن يعلم أن الصغير مثله فى الضبط أو أكثر ضبطًا منه.

٣ - ترجح رواية من كان فقيهيًا على من لم يكن كذلك؛ لأنه أعرف

بمدلولات الألفاظ.

٤ - ترجح رواية الأوثق.

٥ - ترجح رواية الأحفظ.

٦ - أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة دون الآخر.

٧ - أن يكون أحدهما صاحب الواقعة؛ لأنه أعرف بالقصة.

٨ - أن يكون أحدهما مباشرًا لما رواه دون الآخر.

٩ - أن يكون أحدهما كثير المخالطة للنبى ﷺ دون الآخر؛ لأن كثرة الاختلاط تقتضى زيادة فى الاطلاع.

١٠ - أن يكون أحدهما قد ثبت عدالته بالتزكية، والآخر بمجرد الظاهر.

١١ - أن يكون المزكون لأحدهما أكثر من المزكين للآخر.

١٢ - ترجح رواية من يوافق الحفاظ على رواية من ينفرد عنهم فى كثير من رواياته.

١٣ - ترجح رواية من دام حفظه وعقله، ولم يختلط، على من اختلط فى آخر عمره، ولم يعرف هل روى الخبر حال سلامته أو حال اختلاطه.

١٤ - تقدم رواية من كان أشهر بالعدالة والثقة من الآخر؛ لأن ذلك يمنع عن الكذب.

١٥ - تقدم رواية من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه؛ لاحتمال أن يكون ما رواه من تقدم إسلامه منسوخًا.

١٦ - تقدم رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه.

١٧ - تقدم الأحاديث التى فى الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنهما.

١٨ - تقدم رواية من لم ينكر عليه على رواية من أنكر عليه؛ فإن وقع التعارض فى بعض هذه المرجحات، فعلى المجتهد أن يرجح بين ما تعارض منها.

٢ - وجوه الترجيح باعتبار المتن:

الأول: يُقَدَّمُ الخاصُّ على العامِّ.

الثاني: تقدم الحقيقة على المجاز، إذا لم يغلب المجاز(١).

الثالث: يُقَدَّم ما كان حقيقة شرعية أو عرفية، على ما كان حقيقة لُغوية.

الرابع: يقدم ما كان مستغنيًا عن الإضمار فى دلالته على ما هو مفتقر إليه.

الخامس: يقدم الدال على المراد من وجهين، على ما كان دالاً عليه من وجه واحد.

السادس: يُقَدَّمُ ما كان فيه الإيماء إلى علة الحكم، على ما لم يكن كذلك؛ لأن دلالة المعلل أوضح من دلالة غير المعلل.

السابع: يقدم المقيد على المطلق.

٣ - وجوه الترجيح باعتبار المدلول:

الأول: يقدم ما كان مقررًا لحكم الأصل والبراءة على ما كان ناقلاً.

الثاني: أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط فإنه أرجح.

الثالث: يقدم المُثْبت على المنفى لأن مع المثبت زيادة علم.

الرابع: يُقَدَّم ما كان حكمه أخف، على ما كان حكمه أغلظ.

٤ - وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجة

الأول: يُقَدَّمُ ما عَضَدَهُ دليل آخر على ما لم يعضده دليل آخر.

الثاني: أن يكون أحدهما قولاً، والآخر فعلاً، فيقدم القول؛ لأن له صيغة، والفعل لا صيغة له.

الثالث: يُقَدَّم ما كان فيه التصريح على ما لم يكن كذلك، كضرب الأمثال أو

---

(١) انظر: مبحث المجاز فى صواعق ابن القيم (رحمه الله) وانظر شرح نظم الورقات لابن عثيمين (رحمه الله).

نحوها؛ فإنها ترجح العبارة على الإشارة.

الرابع: يقدم ما عمل عليه أكثر السلف، على ما ليس كذلك؛ لأن الأكثر أولى بإصابة الحق.

الخامس: أن يكون أحدهما موافقًا لعمل الخلفاء الأربعة دون الآخر، فإن يقدم الأوفق.

السادس: أن يكون أحدهما موافقًا لعمل أهل المدينة.

السابع: أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن دون الآخر، فإنه يقدم، وللأصوليين مرجحات أُخَرُ فى الأقسام الأربعة منظور فيها، ولا اعتداد عندى بمن نظر فيما سقناه؛ لأن القلب السليم لا يرى مغمزًا، وبالجملة فى مثل هذه الترجيحات هو نظر المجتهد المطلق، فيقدم ما كان عنده أرجح على غيره إذا تعارضت[1].

٥ - بيان الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح المباركة[2]:

الثمرة الأولى: صحة الحديث توجب القطع به، كما اختاره ابن الصلاح فى الصحيحين، وجزم بأنه هو القول الصحيح.

قال السخاوى فى فتح المغيث: وسبقه إلى القول بذلك فى الخبر المتلقى بالقبول الجمهور من المحدثين والأصوليين، وعامة السلف، بل وكذا غير واحد فى الصحيحين.

الثمرة الثانية: قال الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة: «اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح، ولم يخرجه الشيخان».

الثمرة الثالثة: قال صديق حسن خان (رحمه الله) فى كتابه: «حصول المأمول من علم الأصول»: اعلم أنه لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه؛ لأن قول الأكثر ليس بحجة، وكذا عمل أهل المدينة بخلافه، خلافًا لمالك

---

(١) انظر: قواعد التحديث «للقاسمى» ص (٣١٣: ٣١٦).

(٢) لخصته من قواعد التحديث ص (٨٥: ١٠٢).

وأتباعه، لأنهم بعض الأمة، ولجواز أنهم لم يبلغهم الخبر، ولا يضره عمل الراوى له بخلافه، خلافًا لجمهور الحنفية وبعض المالكية، لأنا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبد بما فهمه الراوى، ولم يأت من قدم عمل الراوى على روايته بحجة تصلح للاستدلال بها، ولا يضره كونه مما تعم به البلوى، خلافًا للحنفية، وأبى عبد الله البصرى، لعمل الصحابة والتابعين بأخبار الآحاد فى ذلك، ولا يضره كونه فى الحدود والكفارات خلافًا للكرخى من الحنفية، ولا وجه لهذا الخلاف، فهو خبر عدل فى حكم شرعى، ولم يثبت فى الحدود والكفارات دليل يخصها من عموم الأحكام الشرعية، ولا يضره أيضًا كونه زيادة على النص القرآنى أو السنة القطعية خلافًا للحنفية، فقالوا إذا ورد بالزيادة، كان نسخًا لا يقبل، والحق القبول؛ لأنها زيادة غير منافية للمزيد؛ فكانت مقبولة، ودعوى أنها ناسخة ممنوعة، وهكذا إذا ورد الخبر مخصصًا للعامِّ من كتاب أو سُنَّة، فإنه مقبول، ويبنى العامُّ على الخاصِّ، خلافًا لبعض الحنفية، وهكذا إذا ورد مقيدًا لمطلق الكتاب أو السنة المتواترة، ولا يضره أيضًا كون راويه انفرد بزيادة فيه، على ما رواه غيره، إذا كان عدلاً، فقد يحفظ الفرد ما لا تحفظه الجماعة، وبه قال الجمهور، وهذا فى صورة عدم المنافاة، وإلا فراوية الجماعة أرجح، ومثل انفراد العدل بالزيادة انفراده برفع الحديث إلى رسول الله ﷺ الذى وقفه الجماعة، وكذا انفرادُه بإسناد الحديث الذى أرسلوه، وكذا انفراده بوصل الحديث الذى قطعوه، فإن ذلك مقبول منه، لأنه زيادة على ما ردوه، وتصحيح لما أعلوه، ولا يضره أيضًا كونه خارجًا مخرج ضرب الأمثال».

الثمرة الرابعة: قال الإمام شمس الدين ابن القيم الدمشقى فى كتاب «الروح»: ينبغى أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب - ما لا يعلمه إلا الله؛ بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت فى الإسلام، بل هو أصل كل خطأ فى الأصول والفروع، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم فى بعض الأشياء من المتبوع، مع حسن

قصده، وسوء القصد من التابع، فيا محنة الدين وأهله! والله المستعان، وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والروافض وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله ﷺ! حتى صار الدين بأيدى أكثر الناس، هو موجب هذه الأفهام! والذى فهمه الصحابة ﷺ ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت إليه، ولا يرفع هؤلاء به رأسًا، ولكثرة أمثلة هذه القاعدة تركناها».

الثمرة الخامسة: لزوم قبولِ الصحيح وإن لم يعمل به أحد. قال الإمام الشافعى ﷺ فى رسالته الشهيرة: «ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال، ولا يقول بما استحسن؛ فإن القول بما استحسن شىء يحدثه لا على مثالٍ سبق».

وقال أيضًا: «إن عمر بن الخطاب ﷺ قضى فى الإبهام بخمس عشرة، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «وفى كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، صاروا إليه. قال: ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ وفى هذا الحديث دلالتان: إحداهما قبول الخبر، والأخرى: أن يقبل الخبر فى الوقت الذى يثبت فيه، وإن لم يمض عمل من أحد من الأئمة بمثل الخبر الذى قبلوا، ودلالة على أنه لو مضى أيضًا عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبى ﷺ خبر يخالف عمله لخبر رسول الله ﷺ ودلالة على أن حديث رسول الله يثبت بنفسه لا بعمل غير بعده».

قال الشافعى: «ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين والأنصار، ولم تذكروا أنتم أن عندكم خلافه، ولا غيركم، بل صاروا إلى ما وجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله ﷺ وترك كل عملٍ خالفه؛ ولو بلغ عمر هذا، صار إليه إن شاء الله، كما صار إلى غيره مما بلغه عن رسول الله ﷺ بتقواه لله، وتأديته الواجب عليه، فى اتباع أمر رسول الله ﷺ، وعلمه بأن ليس لأحد مع رسول الله ﷺ أمر، وأن طاعة الله فى

اتباع أمر رسول الله ﷺ».

الثمرة السادسة: قال علم الديـن الفُلاَّني فى «إيقاظ الهمـم» نقلاً عن الإمام السندى الحنفى قدس سرُّه! ما نصه: «تقرر أن الصـحابة ما كانوا كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء، فإن فيهم القروى والبدوى، ومن سمع منه ﷺ حديثًا واحدًا أو صحبه مرة، ولا شك أن من سمع حديثًا عن رسول الله ﷺ أو عن واحد من الصـحابة ﵃ كان يعمل به حـسب فهمه، مجتـهدًا كان أو لا، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كلف بالرجـوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث، لا فى زمانه ﷺ، ولا بعـده فى زمان الصحابة ﵃، وهذا تـقرير منه ﷺ بجواز العمل بالحـديث لغير المجتهد، وإجماع من الصحـابة عليه؛ ولولا ذلك، لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم، سيمـا أهل البوادى، أن لا يعملوا بما بلغهم عن النبى ﷺ مشافهـة أو بواسطة حتى يعرضوا على المجتهـدين منهم، ولم يرد من هذا عين ولا أثر، وهذا هو ظاهر قوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ (الحشر: ٧) ونحوه من الآيات، حيث لم يـقيد بأن ذلك على فهم الفقهاء، ومن هنا عرفتَ أنه لا يتـوقف العمل بعد وصول الحديث الصحيح على معرفة عـدم الناسخ، أو عدم الإجماع على خلافـه، أو عدم المعارض، بل ينبغى العمل بـه إلى أن يظهر شيء من الموانع، فينظر ذلك، ويـكفى فى العمل كون الأصل عدم هذه العوارض المانعة عن العمل».

الثمرة السابعة: قال ابـن السمـعانى: «متـى ثبت الخـبر، صار أصـلاً من الأصول، ولا يـحتاج إلى عـرضه على أصـل آخر، لأنه إن وافقـه فذاك، وإن خالفه لم يجز رد أحـدهما؛ لأنه رد للخبر بالقياس، وهـو مردود بالاتفاق، فإن السنة مقدمة على القياس». انتهى.

ومنه يُعْـلَمُ أن من رد حديث أبى هريـرة فى المصراة[1] المتفق علـيه؛ لأنه لم

---

(١) المُصَرَّاة: الشـاة أو الناقة تترك عن الحـلب أيَّامًا حتى يعـظم ضرعها، ويخيـل للمشترى غزارة لـبنها فيغتر. وحديث أبى هريرة خرجته فى كتابى «النفحات الإلهية».

يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة؛ فلا يؤخذ بما رواه مخالفًا للقياس، فقد آذى قائله به نفسه، وفى حكايتـه غنى عن تكلف الرد عليه، ولا قول لأحد مع قول رسـول الله ﷺ كائنًا مـن كان وأيًا كان، وممن كان، و«إذا جـاء نهر الله، بطل نهر مـعقل»، وأين القياس، وإن كان جليًا، من السـنة المطهرة، وإنما يصار إليه عند فقد الأصل من الكتاب والخبر، لا مع وجود واحد منهما.

الثمرة الثامنة: لا يضر صحة الحديث تفرد صحابى به.

الثمرة التاسعة: ما كل حديث صحيح تحدث به العامة، والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عـن معاذ ﷺ قال: كنت ردف النبى ﷺ علـى حمار، فقال: «يا معاذ، هل تدرى ما حـق الله على عباده، وما حق العباد عـلى الله؟ قلتُ: الله ورسـوله أعلم» قال: «فإن حـق الله على العـباد أن يعبدوه ولا يشـركوا به شيئًا، وحق العباد على الله أن لا يعـذب من لا يشرك به شيئًا. قلتُ: يا رسول الله، أفلا أبشر به الناس؟ قال: «لا تبشرهم فيتكلوا»[1] وفى رواية لهما عن أنس أن النبى ﷺ قال لمعاذ وهو ردفه: «مـا من أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله صدقًا من قلبه إلا حرمه الله على النار» قال: «يا رسول الله، أفلا أخبر بـه الناس فيستبـشروا؟» قال: «إذًا يتكلوا» فـأخبر بها معاذ عـند موته تأثـمًا»[2] ولما كان النهى للمصلحة لا للتحريم، أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ.

قال بعضهم: «النهى فى قوله ﷺ، «لا تبشرهم» مخصوص ببعض الناس، وبه احتج البخارى على أن للعالـم أن يخص بالعلم قومًا دون قوم، كراهة أن لا يفهموا، وقد يتخذ أمـثال هذه الأحاديث البطلة[3]، والمباحية[4] ذريعة إلى ترك التكاليف ورفع الأحكام، وذلك يفضى إلى خراب الدنيا بعد خراب العُقبى».

---

(١) أخرجه البـخارى (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠) وأبو داود (٢٥٥٩) والـترمذى (٢٦٤٣) والنسائـى (كبرى) (٥٨٧٧) كلهم من طريق عمرو بن ميمون عن معاذ بن جبل ﷺ.

(٢) أخرجه البخارى (١٢٨) ومسلـم (٣٢) كلاهما من طريق هشام بن أبى عبد اللـه الدستوائى أبى بكر البصرى، عن قتادة عن أنس ﷺ.

(٣) البطلة: السحرة، وقد يقصد بهم هنا من يميلون إلى عدم العمل وترك التكاليف.

(٤) كذا بالأصل ولعلها: الإباحية.

(المردود وأسباب الرد وبيان الخبر الموضوع)

بعدما تقدم من بيان الحديث الصحيح والحسن وشروط كل، شرع الناظم فى بيان الحديث غير المقبول وأسباب عدم قبوله، فقال (رحمه الله):

١٢٣ - وَكُلَّمَا شَرْطَ القَبُولِ فَقَدَا فَهْوَ مِنَ الْمَرْدُوْدِ لَنْ يُعْتَمَدَا

(وكلما) وفى أى وقت (شرط القبول فقدا) فقد الحديث شروط الصحة والقبول (فهو) أى هذا الحديث (من المردود) من أنواع الحديث الذى لا يؤخذ به فى الأحكام ولا يحتج به مطلقًا (لن يعتمدا) فلا يعول عليه فى شىء من الاحتجاج فى الأحكام، ولا فى فضائل الأعمال.

١٢٤ - والطَّعْنُ في الرَّاوي وَسَقْطٌ في السَّنَدْ ضِدَّانِ لِلْقَبُولِ أَصْلانِ لِلرَّدْ

(والطعن فى الراوى) المراد بالطعن فى الراوى جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه (وسقط فى السند) أى لا يتصل السند فيكون فيه راو قد روى عن غيره ما لم يسمعه منه، فالطعن فى الراوى والسقط فى السند (ضدان للقبول) مخالفان لشروط القبول (أصلان) رئيسان، (للرد)، أي: لرد الحديث فلا يمكن أن يحتج به.

١٢٥ - وَجُمْلَةُ الأَسْبَابِ مِنْهَا تُحْصَرُ خمسةَ عشْرَ فادر ما أُسَطِّرُ

(وجملة الأسباب) وعدد الأسباب التى ترجع إلى الطعن فى الراوى أو السقط فى السند (منها تحصر) أى تحصى (خمسة عشر) فى خمسة عشر سببًا، (فادر ما أسطر) فاعلم ما أكتبه لك من العلم فإنه مهم.

١٢٦ - فَخَمْسَةٌ تَخْرجُ بِالْعَدَالَهْ أسوؤها الكَذْبُ بلا مَحَالَهْ

(فخمسة) أسباب (تخرج بالعدالة) تختص بعدالة الراوى (أسوؤها) فأشد الأسباب المختصة بالعدالة سوءًا هو (الكذب) وهو صفة ذميمة لا تليق بمسلم، فكيف بمن ينقل حديث رسول الله ﷺ ويكذب فيه؟! (بلا محالة) أى بلا جدال، والصحيح أن يقال: مُمَاحَلَة، ولعل ضرورة الوزن اضطرته إلى ذلك.

١٢٧ - فذاك موضوعٌ ومن به اتُّهِمْ وَلَمْ يَبِنْ عنه، فمتروكٌ وُسِمْ

(فذاك) الحديث الذى اتهم فيه راو بالكذب هو حديث (موضوع) أى حديث مختلق مصنوع مكذوب على النبى ﷺ (ومن به) والراوى الذى بالكذب (اتهم) أى نسب إلى الكذب، (ولم يَبِنْ عنه) ولم يظهر منه تحديث بالكذب، لكنه قد يكذب فى حديثه إلى الآخرين، فهذا المتهم بالكذب (فـ) هو حديث (متروك) مكذوب (وسم) ميز بهذا الاسم: الحديث المتروك.

* * *

(الحديث الموضوع)

تعريفه فى اللغة: وزان «مفعول» من وضع إذا أسقط، أو اختلق وافترى، ووضع له: حط عنه.

ويمكن تعريفه فى الاصطلاح: بأنه الحديث المختلق المصنوع والمنسوب افتراءً إلى رسول الله ﷺ وهكذا، فهو حديث منحط الرتبة؛ لأنه مفترى مكذوب، فلا ينجبر أصلاً، وقد سمى حديثًا، تجاوزًا، حسب دعوى من اختلفه[1].

رتبته: هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، وبعض العلماء يعتبره قسمًا مستقلاً، وليس نوعًا من أنواع الأحاديث الضعيفة.

حكم روايته: أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله فى أى معنى كان إلا مع بيان وضعه، ففى الحديث الصحيح: «من حدث عنى بحديث يَرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[2].

طرق الوضاعين (الكذابين) فى صياغة الحديث:

(أ) إما أن ينشئ الوضاع الكلام من عنده ثم يصنع له إسنادًا ويرويه.

---

(١) اختلقه: اخترعه وافتراه.

(٢) أخرجه مسلم فى المقدمة والترمذى (٢٦٦٢) وابن ماجه (٤١) كلهم من طريق ميمون بن أبى شبيب عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(ب) وإما أن يأخذ كلامًا لبعض الحكماء أو غيرهم ويضع له إسنادًا.

كيف يعرف الحديث الموضوع؟

يعرف الحديث الموضوع بأمور منها:

(١) إقرار الواضع بالوضع، كإقرار أبى عصمة نوح بن أبى مريم[١] بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة عن ابن عباس ﷺ.

(٢) أو ما يتنزل منزلة إقراره: كأن يحدث عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخًا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده.

(٣) أو قرينة فى الراوى: مثل أن يكون الراوى رافضيًا[٢]، والحديث فى فضائل أهل البيت.

(٤) أو قرينة فى المروى: مثل أن يكون الحديث ركيكًا، ينكر العقل أن يكون من كلام النبى ﷺ وهو سيد الحكماء والبلغاء، والمبلغ عن ربه رسالته، بيانًا للقرآن الكريم، مثل «لو كان الأرز رجلاً حليمًا ما أكله جائع إلا أشبعه»، فهذا الكلام يبلغ من السماجة حَدًا يصان عنه كلام العقلاء فضلاً عن كلام سيد الأنبياء؛ ولذا قال الربيع بن خُثَيْم [٣]: «إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمةً كظلمة الليل تنكره». وقال ابن الجوزى: الحديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم، وينفر منه قلبه على الغالب»، وهكذا تصبح للعلماء الأثبات بكثرة الممارسة والأمانة فيها موهبة يعرفون معها ما يمكن أن يكون من كلام النبى ﷺ، أو لا يكون.

ويدخل فى باب القرائن التى تحتف بالمروى، أن يكون الكلام مناقضًا لنص

---

(١) نوح بن أبى مريم يزيد بن عبد الله، أبو عصمة المروزى: قال مسلم وغيره: متروك الحديث. وانظر ترجمته فى ميزان الاعتدال ترجمة رقم (٩١٤٣).

(٢) الرافضة: طائفة من الشيعة يطعنون فى الصحابة ما عدا بعضًا منهم، وهم طوائف كثيرة.

(٣) الربيع بن خُثَيم بن عائذ بن عبد الله الثورى أبو يزيد الكوفى، ثقة، عابد، قال له ابن مسعود: لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك. انظر ترجمته فى تقريب التهذيب ترجمة رقم (١٨٨٨).

القرآن، أو السنة الصحيحة، أو الإجماع القطعى، ولم يقبل التأويل لما خالفه مثل: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه» فهو من وضع عباد الأوثان، ومخالف لكل آيات التوحيد فى القرآن.

ومن تلك القرائن أن يكون الكلام مما يدفعه الحس والمشاهدة وحقائق التاريخ مثل الحديث الذي أسند كذبًا لأنس ﷺ: «دخلت الحمام فرأيت رسول الله ﷺ جالسًا وعليه مئزر» وذلك منقوض تاريخيًا؛ لأن الثابت أن الرسول ﷺ لم يدخل حمّامًا قط، إذ أن الحمامات لم تكن معروفة فى الحجاز فى عصره عليه الصلاة والسلام، مما يدل على أن الكلام موضوع[1] على لسان أنس ﷺ.

ومنها اشتمال الكلام على معنى يرده صريح العقل، مثل: اتخذوا الحمام المقاصيص، فإنها تلهى الجن عن صبيانكم، وكالذى روى ابن الجوزى من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصلَّت عند المقام ركعتين» وقد عرف عبد الرحمن بمثل هذه الغرائب، وأحصاها عليه العلماء.

ومنها أيضًا أن يكون المروى خبرًا عن أمر عظيم من شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله؛ لأنه مع أهميته وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، مثل روايتهم: «أن الشمس ردت لعلى ﷺ والناس يشاهدونها» ولا يشتهر ذلك أعظم اشتهار ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس، وأغرب من ذلك حديث مبايعة الرسول له بعد العودة من حجة الوداع.

ومن ذلك اشتمال المروى على إفراط فى الوعيد الشديد على الأمر الصغير، مثل: «من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهو فى النار سبعين خريفًا»، أو الوعيد العظيم على الفعل القليل مثل: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبيًا»[2].

---

(١) أي: اختلقه أحد الكذابين وساقه على لسان أنس ﷺ.

(٢) انظر لمحات فى أصول الحديث ص (٣١١: ٣١٥) باختصار.

أسباب وضع الحديث:

دل استقراء العلماء على أن هنالك أسبابًا كثيرة يعود إليها وضع الحديث، ومنها ما يلى:

أولاً: إرادة السوء بالأمة فى عقيدتها ومبادئها، وكان ذلك صنيع الزنادقة والمنحرفين الذين ملأ الحقد نفوسهم وقلوبهم على الإسلام وأهله، وكانوا من أهل النفاق يظهرون غير ما يبطنون، فأرادوا - بعد أن يئسوا من إمكان الزيادة أو النقص فى القرآن المعجز - أن يفسدوا على الناس دينهم من هذه الطريق، طريق الكذب على رسول الله ﷺ ومن هؤلاء: محمد بن سعيد الأسدى الشامى المصلوب الذى قتله أبو جعفر المنصور بزندقته، ومما وضعه محمد بن سعيد هذا: حديث رواه عن أنس مرفوعًا: «أنا خاتم النبيين لا نبى إلا أن يشاء الله» فقد وضع هذا الحديث - كما يقول الحاكم - تأييدًا لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى التَّنَبِّي (أى إلى ادِّعاء النبوة) بعد أن ختمت النبوة بسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

ثانيًا: الانتصار للمذهب الذى لا دليل عليه وتأييد ما يمليه الهوى والبدع الضالة، كالذى ترى عند الخطابية[1] وأمثالهم، وقال عبد الله بن يزيد المقرى: «إن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأيًا، جعلنا له حديثًا».

ثالثًا: قصد التكسب والارتزاق والتزلف إلى العامَّة لاسترضائهم بغرائب الروايات، وكان ذلك صنيع القصاص الذين كانوا يتشبهون بأهل العلم، والعلمُ منهم براء، حتى استطاعوا الدخول إلى قلوب أولئك العامَّة بتلك الغرائب التى تخلب عقولهم، وهم لا يدرون أنهم يكذبون على رسول الله ﷺ.

---

(١) هم فرقة من الرافضة تنسب إلى أبى الخطاب الأسدى الهالك (١٤٣هـ) الذى كان يقول بالحلول، ويأمر أتباعه بشهادة الزور على مخالفيهم، وقد وصل الأمر بأبى الخطاب إلى ادعاء الألوهية لنفسه فقتل. انظر ترجمته فى مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعرى (رحمه الله) (١/ ٧٦: ٧٨).

رابعًا: التزلف إلى الحكام: أى تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، مثل قصة غياث بن إبراهيم النخعى الكوفى مع أمير المؤمنين «المهدى» حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده فى الحال إلى النبى ﷺ أنه قال: «لا سبق إلا فى نَصْلٍ أو خف أو حافر أو جناح» فزاد كلمة: «أو جناح» لأجل المهدى، فعرف المهدى ذلك، فأمر بذبح الحمام، وقال: أنا حملته على ذلك.

خامسًا: التقرب إلى الله تعالى: بوضع أحاديث ترغب الناس فى الخيرات، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعون قوم ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الوضاعين؛ لأن الناس قبلت موضوعاتهم ثقة بهم؛ من هؤلاء: ميسرة بن عبد ربه[1]، فقد روى ابن حبان فى «الضعفاء» عن ابن مهدى قال: قلتُ لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا، فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس.

سادسًا: ظهور الفرق الضالة: ومن هؤلاء الشيعة (قبحهم الله!) فهم أكذب الفرق على رسول الله ﷺ، فقد سئل مالك (رحمه الله) عن الرافضة فقال: لا تكلمهم، ولا ترد عنهم؛ فإنهم يكذبون. وقال حماد بن سلمة: حدثنى شيخ لهم - يعنى الرافضة - قال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئًا، جعلناه حديثًا.

سابعًا: الخلافات السياسية: فبعد أن قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه وظهر ما أخبر به النبى ﷺ من اختلاف الأمة، وما حدث يوم الجمل وصفين بين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان رضي الله عنهما فكان أنصار كل طائفة يخترعون من الأحاديث التى يمدحون بها إمامهم، فوضعت فى فضل على رضي الله عنه أحاديث، وفى فضل معاوية رضي الله عنه أحاديث.

ثامنًا: الخلافات الفقهية: وكان التعصب الأعمى للمذاهب الفقهية كذلك مما روَّج لوضع الأحاديث، ونسبتها ظلمًا وزورًا إلى رسول الله ﷺ فوضع

---

(١) هو ميسرة بن عبد ربه الفارسى ثم البصرى التراس الأكال قال الدارقطنى: متروك.
وقال أبو داود: أقر بوضع الحديث. انظر ترجمته فى ميزان الاعتدال ترجمة رقم: (٨٩٥٨).

المقلدون فى حق أبى حنيفة أحاديث تفضله على غيره؛ بل وتذم غيره، كحديث «سيكون فى أمتى رجل أضر عليهم من إبليس اسمه محمد بن إدريس، وأبو حنيفة سراج أمتى، وأبو حنيفة سراج أمتى، وأبو حنيفة سراج أمتى»[١].

حجة واهية وردها:

زعمت فرقة من المبتدعة سموا بالكرَّامية[٢] جواز وضع الأحاديث فى باب الترغيب والترهيب، واستدلوا بما روى فى بعض طرق حديث «من كذب عَلَىَّ متعمدًا من زيادة جملة «ليضل الناس» ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث.

وقال بعضهم: «نحن نكذب له لا عليه» وهذا استدلال فى غاية السخف، فإن النبى ﷺ لا يحتاج شرعه إلى كذابين ليروجوه، وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجوينى، فجزم بتكفير واضع الحديث.

أشهر المصنفات التى جمعت الأحاديث الموضوعة:

جمع كثير من العلماء الأحاديث الموضوعة فى مؤلفات مفردة ليسهل معرفتها والتحذير منها، من هؤلاء العلماء:

(١) ابن الجوزى (رحمه الله) فى كتابه «الموضوعات» وهو من أقدم من صنف فى هذا الباب، لكن يؤخذ عليه التساهل فى الحكم بالوضع، فمثلاً: حكم على حديث رواه مسلم متابعة بالوضع، وكذلك جملة أحاديث فى مسند الإمام أحمد

---

(١) انظر تفصيلاً أسباب الوضع فى كتاب «السنة قبل التدوين» للأستاذ/ محمد عجاج الخطيب ص (١٨٥ : ٢١٦) وكتاب الأستاذ/ مصطفى السباعى «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» (٧٨: ٨٨).

(٢) تنسب هذه الفرقة لمحمد بن كَرَّام، وهم من المرجئة الذين يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب؛ ولهم مقالات شنيعة. انظر ذلك فى كتاب مقالات الإسلاميين للأشعرى (١/ ٢٢٣ : ٢٣٤).

وتعقبه ابن حجر ودفع عن الأحاديث التى أوردها ابن الجوزى وهى فى المسند تهمة الوضع فى كتابه «القول المسدد فى الذب عن المسند» وكتاب الموضوعات مطبوع متداول.

(٢) السيوطى فى كتابه «اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة»، مطبوع، وهو اختصار لكتاب ابن الجوزى، وتعقيب عليه؛ وله زيادات لم يذكرها ابن الجوزى.

(٣) ابن عراق الكنانى فى كتابه «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» مطبوع، وهو كتاب ملخص للكتابين السابقين، وهو حافل مفيد.

(٤) والمُلا[1] على القارى فى كتابه «الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة»، وهو مطبوع.

(٥) وله أيضًا: «المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع»، مطبوع.

(٦) الشوكانى محمد بن على له كتاب «الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة»، مطبوع.

(٧) الألبانى: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، وهو يذكر الضعيف والموضوع؛ وهذا له فائدة أعظم.

* *

(الحديث المتروك)

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو التهمة بالكذب، سمى حديثه بالحديث المتروك.

المتروك لغة: اسم مفعول من ترك.

واصطلاحًا: هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ متهم بالكذب.

وسبب اتهام الراوى بالكذب أحد أمرين:

---

(١) كلمة الملا: هي كلمة فارسية معناها العالم الكبير.

أولهما: أن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد العامَّة، وهى القواعد العامَّة التى استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامَّة صحيحة، مثل قاعدة «الأصل براءة الذمة».

ثانيهما: أن يُعرف الراوى بالكذب فى كلامه العادى، لكن لم يظهر منه الكذب فى: «الحديث النبوى»[(١)].

مثال الحديث المتروك: حديث عمرو بن شَمِر الجعفى[(٢)] الكوفى الشيعى عن جابر عن أبى الطفيل عن على وعمار، قالا: «كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق» وقد قال النسائى والدارقطنى وغيرهما عن عمرو بن شمر «متروك الحديث».

رتبته: هو كالموضوع فى تركه والتحذير منه.

١٢٨ - ومَنْ على النبى تعمُّدًا كَذَبْ   فَلْيَرْتَدِ الْمقعدَ مِنْ ذَاْتِ لَهَبْ

(ومن) والذى (على النبى تعمُّدًا كذب) تعمد الكذب على النبى ﷺ تصميمًا وعزمًا واستحلالاً، (فليرتد) فليطلب مستقرًا (المقعد) منزله (من ذات لهب) من نار جهنم عياذًا بالله.

* *

شرح حديث

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتبوأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

قال النووى (رحمه الله) فى شرح صحيح مسلم (١/ ٢٩: ٣١): «اعلم أن هذا الحديث يشتمل على فوائد وجمل من القواعد:

إحداها: تقرير هذه القاعدة لأهل السنة، أن الكذب يتناول إخبار العامد

---

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (٧٠).

(٢) هو عمرو بن شَمِر الجعفى الكوفى الشيعى، أبو عبد الله، قال الجوزجانى: زائغ كذاب. وقال ابن حبان: رافضى يشتم الصحابة، ويروى الموضوعات عن الثقات. وقال النسائى و الدارقطنى وغيرهما: متروك الحديث. انظر: ميزان الاعتدال ترجمة رقم: (٦٣٨٤).

والساهى عن الشيء بخلاف ما هو.

الثانية: تعظيم تحريم الكذب عليه ﷺ وأنه فاحشة عظيمة، وموبقة كبيرة؛ ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحلَّه، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف. وقال الشيخ أبو محمد الجوينى، والد إمام الحرمين أبى المعالى من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه كان يقول فى درسه كثيرًا: من كذب على رسول الله ﷺ عمدًا كفر وأريق دمه، وضعف إمام الحرمين[1] هذا القول، وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب، وأنه هفوة عظمية، والصواب ما قدمناه عن الجمهور. والله أعلم.

ثم إن من كذب على رسول الله ﷺ عمدًا فى حديث واحد فسق وَرُدَّت رواياته كلها، وبطل الاحتجاج بجميعها، فلو تاب وحسنت توبته، فقد قال جماعة من العلماء، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى وصاحب الشافعى، وأبو بكر الصيرفى من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم فى الأصول والفروع: لا تؤثر توبته فى ذلك، ولا تقبل روايته أبدًا، بل يحتم جرحه دائمًا. وأطلق الصيرفى وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويًا بعد ذلك. قال: وذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة، ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظًا وزجرًا بليغًا عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعًا مستمرًا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامَّة.

قلتُ: وهذا الذى ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار: القطع بتوبته فى هذا، وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة؛ وهى: الإقلاع عن المعصية، والندم على فعلها، والعزم على أن لا

(١) قال الشيخ حافظ بن أحمد الحكمى (رحمه الله) فى دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح ص (٣٠٦): «ولا مانع من حمل كلام الجوينى على فعل ذلك مستحلاً».

يعود إليها، فهذا هو الجارى على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرًا فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية فى هذا والله أعلم.

الثالثة: أنه لا فرق فى تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان فى الأحكام وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك، فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح، بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم فى الإجماع، خلافًا للكرَّامية الطائفة المبتدعة فى زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث فى الترغيب والترهيب، وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد، أو ينسبهم جهلة مثلهم، وشبهة زعمهم الباطل أنه فى رواية: «من كذب على متعمدًا؛ ليضل به، فليتبوأ مقعده من النار»[1] وزعم بعضهم: أن هذا كذب له عليه الصلاة والسلام لا كذب عليه، وهذا الذى انتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة ونهاية الغفلة، وأدلُّ الدلائل على بعدهم من معرفة شىء من قواعد الشرع، وقد جمعوا فيه جُمَلاً، من الأغاليط اللائقة بعقولهم السخيفة، وأذهانهم البعيدة الفاسدة، . فخالفوا قول الله عز وجل: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً**﴾ (الإسراء: ٣٦) وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة والأحاديث المشهورة فى إعظام شهادة الزور، وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد، وغير ذلك من الدلائل القطعيات فى تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحى، وإذا نظر فى قولهم وجد كذبًا على الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ (النجم: ٣، ٤) ومن أعجب الأشياء قولهم: هذا كذب له. وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع، فإن كل ذلك عندهم كذب عليه.

وأما الحديث الذى تعلقوا به، فأجاب العلماء عنه بأجوبة، أحسنها وأخصرها أن قوله: «ليضل الناس» زيادة باطلة، اتفق الحفاظ على إبطالها، وأنها لا تعرف بحال.

---

(١) انظر السلسلة الضعيفة (١٠١١، ٢٠٣٠).

الثاني: جواب أبي جعفر الطحاوي: أنها لو صحت لكانت للتأكيد كقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ﴾ (الأنعام: ١٤٤).

الثالث: أن اللام في «ليضل» ليست لام التعليل، بل هي لام الصيرورة العاقبة، معناه: أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص: ٨) ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن يحصر، وعلى هذا، يكون معناه: فقد يصير أمر كذبه إضلالاً، وعلى الجملة مذهبهم أرك[1] من أن يعتنى بإيراده، وأبعد من أن يهتم بإبعاده، وأفسد من أن يحتاج إلى إفساده. والله أعلم.

الرابعة: يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعًا، أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثًا علم أو ظن وضعه، ولم يبين حال روايته وضعه، فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ، ويدل عليه أيضًا الحديث السابق: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين». ولهذا قال العلماء: ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر؛ فإن كان صحيحًا أو حسنًا، قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعله، أو نحو ذلك من صيغ الجزم، وإن كان ضعيفًا، فلا يقل: قال، أو فعل، أو أمر، أو نهى، وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول: روى عنه كذا، أو جاء عنه كذا، أو يروى، أو يذكر، أو يحكى، أو يقال، أو بلغنا، وما أشبهه. والله سبحانه أعلم.

قال العلماءُ: وينبغي لقارئ الحديث أن يعرف من النحو واللغة وأسماء الرجال ما يسلم به من قوله ما لم يقل؛ وإذا صح في الرواية ما يعلم أنه خطأ، فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب، ولا يغيره في الكتاب، لكن يكتب في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا، وأن الصواب خلافه وهو كذا، ويقول عند الرواية، كذا وقع كذا وقع في هذا الحديث، أو في روايتنا، والصواب كذا، فهذا أجمع للمصلحة، فقد يعتقده خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره؛ ولو فتح باب تغيير الكتاب، لتجاسر عليه غير أهله. قال

---

(١) أرَكّ: أضعف.

العلماء: وينبغي للراوى وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبه: أو كما قال، والله أعلم.

١٢٩ - ومَنْ يُحَدِّثْ بِحَدِيثٍ يَعْلَمُ تَكْذِيبَهُ عَلَيْهِ مِنْهُ قِسْمُ

(ومن يحدث) والذى ينقل إلى غيره حديثًا مكذوبًا وهو يعلم يقينًا أنه ليس (بحديث) صحيح، بل حديث مكذوب مفترى، وهو (يعلم تكذيبه) أى: يعلم كذب هذا الحديث، وأنه مختلق على رسول الله ﷺ (عليه منه قسم) أى: عليه من الكذب على رسول الله ﷺ نصيب؛ لأنه نقل الافتراء على رسول الله ﷺ دون بيان أو تحذير.

التعليق على الحديث الصحيح: «من حدث عنى بحديث يَرَى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»[1].

قال النووى (رحمه الله) فى شرحه لصحيح مسلم (١/ ٢٤، ٢٥) وأما متنه فقوله ﷺ: «يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» ضبطناه: يُرى بضم الياء، والكاذبين على الجمع، وهذا هو المشهور فى اللفظين، قال القاضى عياض: الرواية فيه عندنا (الكاذبين) على الجمع، ورواه أبو نعيم الأصبهانى فى كتابه «المستخرج على صحيح مسلم» فى حديث سمرة[2] «الكاذبَين» بفتح الباء على التثنية، واحتج به على أن الراوى له يشارك البادئ بهذا الكذب، ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة: «الكاذِبين أو الكاذِبَيْن» على الشك فى التثنية والجمع، وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من يرى، وهو ظاهر حسن؛ فأما من ضم الياء، فمعناه يظن؛ وأما من فتحها، فظاهر، ومعناه وهو يعلم، ويجوز أن يكون بمعنى يظن أيضًا، فقد حكى: رأى بمعنى ظن وقيد بذلك؛ لأنه لا يأتم إلا براويته ما يعلمه أو يظنه كذبًا، أما ما لا يعلمه، ولا يظنه، فلا إثم عليه فى

(١) سبق تخريجه.
(٢) أخرجه مسلم فى المقدمة وابن ماجه (٣٩) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن أبى ليلى عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

روايته، وإن ظنه غيره كذبًا أو علمه؛ وأما فقه الحديث، فظاهر، ففيه تغليظ الكذب والتعرض له، وأنه من غلب على ظنه كذب ما يرويه فرواه، كان كاذبًا، وكيف لا يكون كاذبًا وهو مخبر بما لم يكن».

قلتُ (وائل): إن هذا الحديث يملى ترهيبًا لمن يتعرض للتصنيف فى العلوم الشرعية ثم يحشو مصنفه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهو يعلم ذلك، ثم هو يقوم بالتعليق والشرح لها وكأنها أحاديث صحيحة يجب على القارئ أن يثق بصحتها؛ وهذا غش وتدليس وخيانة، ولقد رأيت لبعض من يتعرضون للتصنيف من ذلك كثيرًا، حتى عددت ما أورده من حديث صحيح فوجدته قليلاً، كل ذلك لجهله بأساس من أسس العلوم الشرعية ألا وهو علم مصطلح الحديث، الذى هو بمثابة الخادم للعلوم الشرعية، ولا تستغنى عنه بحال، فالفقه وأصوله والتفسير وعلوم القرآن جميعها، وعلم الأدب والأخلاق، والسيرة والمغازى كلها تفتقر إلى علم مصطلح الحديث[1].

* *

(حكم خبر الفاسق والمبتدع)

١٣٠ - والثَّالثُ الفِسْقُ بِدُونِ المعتَقَدْ والرَّابِعُ الْبِدْعَةُ عِنْدَ مَنْ نَقَدْ

(و) السبب (الثالث) للطعن فى عدالة الراوى (الفسق بدون المعتقد)؛ والفسق هو الخروج عن الطاعة بالفعل والقول مما لا يبلغ الكفر؛ ولذا قال (بدون المعتقد) أى: يكون الفسق ليس متعلّقًا بشىء من أصول العقيدة. (و) الطعن (الرابع) فى عدالة الراوى هو (البدعة عند من نقد) والبدعة: هى إحداث شىء فى الدين لم يكن منه، واعتقاده أنه منه، بِقَصْدِ التقرب إلى الله، أو بقصد تغيير الدين، فالأول بدعة غير مكفرة، والثانى بدعته مكفرة.

فائدة: يقال لحديث من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه: المنكر،

---

(١) انظر رسالة الألبانى «التحديث بفضل علم الحديث على العلوم الشرعية».

على رأى من لم يشترط قيد المخالفة.

سؤال وإجابته: ما هى البدعة[1] بتفصيل، وما حكم رواية المبتدع؟

البدعة: هى اعتقاد ما لم يكن معروفًا على عهد النبى ﷺ مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه لا بمعاندة بل بنوع شبهة.

وهى إما تكون **بمكفر** أى: باعتقاد ما يوجب الكفر، كأن ينكر أمرًا مجمعًا عليه متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة أو عكس ذلك، وإما أن تكون بمفسق وهو ما لم يوجب اعتقاده الكفر.

فالأول: لا تقبل روايته مطلقًا.

والثانى: إما أن يكون داعية، أو لا يكون، **فالأول**: لا يقبل، **والثانى**: إما أن يروى ما يوافق بدعته أو لا، فالأول: لا يقبل على المختار - وإلا قبل، قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى): «وبه صرَّح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى شيخ أبى داود، والنسائى، فى كتابه «معرفة الرجال» فقال فى وصف الرواة: «ومنهم زائغ عن الحق أى: عن السنة - صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرًا إذا لم يُقَوِّ به بدعته» أ هـ. ثم قال الحافظ: «وما قاله متجه؛ لأن العلة التى لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروى يوافق بدعته وإن لم يكن داعية» آ هـ.

فتحصل من هذا أن المبتدع إذا كان صادق اللهجة مُحَرِّمًا للكذب، حافظًا لحديثه ضابطًا له تام الصيانة، والاحتراز، ولم تكن بدعته مكفرة، ولم يكن داعيًا إليها ولم يكن مرويه مقويًا لها فإنه يقبل، قال السيوطى (رحمه الله تعالى): «ولو ردت رواية المبتدع مطلقًا، لأدى ذلك إلى رد كثير من أحاديث الأحكام مما رواه الشيعة والقدرية وغيرهم، وفى «الصحيحين» من روايتهم ما لا يحصى، ولأن بدعتهم مقرونة بالتأويل مع ما هم عليه من الدين والصيانة والتحرز».

---

(١) سبق تعريف البدعة باختصار.

ثم قال: نعم شاب الشيخين[1] والرافضة لا يقبلون كما جزم به الذهبى فى أول «الميزان» قال: «مع أنهم لا يعرف منهم صادق بل الكذب شعارهم والنقيمة والنفاق دثارهم»[2] ولذا قال الناظم (رحمه الله) فى بيان قبول خبر المبتدع.

١٣٢ - وَفِي قَبُولِ خَبَرِ الْمُبْتَدِعِ خُلاصَةُ الْبَحْثِ سَأُمْلِيهِ فَعِ

(وفى قبول) أى فى تلقى (خبر المبتدع) ما يحدث به المبتدع من أحاديث (خلاصة البحث) ما انتهى إليه بحث العلماء فى أمر قبول خبر المبتدع (سأمليه[3] فع) سأقوله بلسانى وأخطه ببنانى فاحفظه جيدًا.

١٣٣ - مَنْ لَمْ تَكُنْ بِدْعَتُهُ مُكَفِّرَةْ وَلَيْسَ دَاعِيًا لَهَا فَاعْتَبِرَهْ

(من لم تكن) فالراوى الذى لم تكن (بدعته) التى أتاها أو يعتقدها (مكفرة) أى تنكر معلومًا من الدين بالضرورة بحيث يكفر فاعلها أو معتنقها (و) كذا (ليس) هذا الراوى (داعيًا لها) بما يرويه فيؤيدها بالباطل (فاعتبره) فتعتبر روايته ويؤخذ بها.

١٣٤ - مَعْ حِفْظِ دِينِهِ وَصِدْقِ لَهْجَتِهْ لا إِنْ رَوَى مُقَوِّيًا لِبِدْعَتِهْ

(مع حفظ دينه) وهذا القبول يكون مع توفر عدالته وعدم إتيانه بما يقدح فى عدالته (و) مع توفر (صدق لهجته) وهو كونه من أهل العلم المعروفين بالصدق و (لا) تقبل مروياته (إن روى) إن حدث بما يكون (مقويًا) مؤازرًا وناصرًا (لبدعته) التى هو عليها.

فائدة: الكلام على رواية المبتدع على مقامات:

الأول: ردها مطلقًا إذا كان ممن يكفر ببدعته. قال النووى فى الإرشاد (١/ ٣٠٠): «المبتدع الذى يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق».

الثانى: قبولها إذا كان معروفًا بالصدق، وإذا لم تكن روايته مما تعضد أو تشد[4]

---

(١) الشيخان: المقصود بهما؛ أبو بكر وعمر ﷺ.

(٢) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٣٣٢، ٣٣٣) والدثار: اللباس.

(٣) أملاه: قاله ليكتب عنه.

(٤) تشد بدعته: تقويها.

بدعته.

قال الحافظ ابن حجر فى «هدى السارى» ص (٣٨٢): «اختلف أهل السنة فى قبول حديث من هذا سبيله - أى المبتدع - إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقًا، وقيل: يرد مطلقًا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته، فيقبل غير الداعية، ويرد الداعية وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن فى دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلاً، وقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرًا، فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل.

الثالث: ردها إذا كانت مما يشيد به بدعته.

الرابع: الاختلاف فى قبول رواية الروافض وردها، والعلماء فى ذلك على ثلاثة مذاهب:

قال الحافظ الذهبى فى ترجمة: إبراهيم بن الحكم بن ظهير من «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٧)[1]: اختلف الناس فى الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقًا.

الثاني: الترخيص مطلقًا إلا فيمن يكذب ويضع.

الثالث: التفصيل، فتقبل رواية الرافضى الصدوق العارف بما يحدث، وترد رواية الرافضى الداعية ولو كان صدوقًا، قال أشهب: سئل مالك عن الرافضة.

فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون.

وقال حرملة: سمعت الشافعى يقول: لم أر أشهد بالزور من الرافضة.

---

(١) ترجمة رقم (٧٢).

وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: «يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة، فإنهم يكذبون، وقال محمد بن سعيد الأصفهانى: سمعت شريكًا يقول: احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينًا» انتهى كلام الذهبى[1].

* *

(حكم رواية المجهول)

١٣٥ - خَامِسُهَا الْمَجْهُولُ وَهْوَ يُقْسَمُ مَجْهُولُ عَيْنٍ وَيُسَمَّى الْمُبْهَم

(خامسها) أى: السبب الخامس من أسباب الطعن فى عدالة الراوى (المجهول) أى الجهالة بالراوى، وهى عدم معرفة الراوى، وعليه لا يعرف فى الراوى تعديل ولا تجريح معين (و) الجهالة (يقسم) أنواعها (مجهول عين) وهو من ذكر اسمه ولكن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد (ويُسمى) مجهول العين كذلك (المبهم) وكلاهما يأتى فى ألفاظ العلماء فى الجرح والتعديل.

* **مجهول العين**: وهو من لم تعرفه العلماء فلم يسم، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد فقط، فهناك عدَّة أقوال فى شأنه، والذى عليه أكثر العلماء عدم قبول روايته؛ لأنهم أجمعوا على رد رواية غير العدل، والمجهول ليس عدلاً، ولا فى معناه من حيث حصول الثقة به، ويرى الخطيب البغدادى أن أقل ما ترتفع به الحالة عن هذا المجهول: أن يروي عنه اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك، وإن كان يرى - خلافًا لغيره - أن حكم العدالة لا يثبت له بروايتهما عنه.

وأطلق الحافظ ابن حجر على الراوى الذى لم يسم، كأن يقال: (رجل امرأة) لفظ (المبهم) ونص على عدم قبول حديثه ما لم يسمْ، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف تعرف عدالته، ولو أبهم اسم الراوى بلفظ التعديل، كأن يقولَ من يروى عنه: أخبرنى الثقة، فالأصح

(١) مستفاد من تعليق أخينا/ عمرو بن عبد المنعم على نزهة النظر ص (٩٤: ٩٥) ط. مكتبة ابن تيمية.

عدم القبول؛ لأنه قد يكون ثقة عند هذا الراوى، ولكنه مجروح عند غيره[١].

تنبيه: إن ابن حجر (رحمه الله) يفرق بين المجهول عينًا وبين المبهم من حيث الاصطلاح، فالمجهول عينًا من سمى ولكن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، والمبهم هو الذى لم يسمْ واعتبر مجهول العين كالمبهم ما لم يوثق، قال (رحمه الله) بعد أن بين حكم المبهم: «فإن سمى الراوى وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه» فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك!![٢].

سؤال: قول الراوى: حدثنى الثقة، أو من لا يتهم، هل هو تعديل له؟

والجواب: ذهب الأكثرون إلى أنه لا يكتفى به فى التعديل حتى يسميه؛ لأنه وإن كان ثقة عنده، فلعله ممن جرح بجرح قادح عند غيره، بل إضرابه عن تسميته ريبةٌ توقع ترددًا فى القلب[٣].

سؤال: ما هى أسباب الجهالة؟

والجواب: أسباب الجهالة بالراوى هى ثلاثة أسباب:

السبب الأول: كثرة نعوت الراوى من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشىء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه هو فيحصل الجهل بحاله، وصنفوا فى هذا النوع: «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» أجاد فيه الخطيب وسبقه إليه عبد الغنى بن سعيد المصرى[٤] ثم الصورى، ومن أمثلته: محمد بن السائب بن بشر الكلبى[٥] وقد نسبه بعضهم

---

(١) انظر لذلك: الكفاية للخطيب ص (٨٨، ٨٩) ونخبة الفكر ص (١٠٦، ١٠٧).

(٢) انظر: لمحات فى أصول الحديث ص (٣٢٩: ٣٣١) ونزهة النظر ص (١٠٧).

(٣) انظر: قواعد التحديث للقاسمى ص (١٩٦).

(٤) هو عبد الغنى بن سعيد بن على بن سعيد بن بشر بن مروان الإمام الحافظ الحجة النسابة محدث الديار المصرية، أبو محمد الأزدى المصرى، صاحب كتاب «المؤتلف والمختلف» انظر ترجمة هذا العالم فى سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٦٧: ١٧٠).

(٥) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبى، أبو النضر الكوفى، النسابة المفسر، متهم بالكذب ورمى بالرفض. أخرج له الترمذى وابن ماجه فى التفسير.

إلى جده، فقال: محمد بن بشر، وهو حماد السائب، الذى روى عنه أبو أسامة، وهو: أبو النضر الذى روى عنه ابن إسحاق، وهو: أبو سعيد، الذى يروى عنه عطية العوفى موهمًا أنه الخدرى، وهو: أبو هشام، الذى روى عنه القاسم بن سلام فصار يُظَنُّ أنه جماعة.

السبب الثانى: أن يكون الراوى مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه، وقد صنفوا فيه: «الوحدان»[1] فممن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما.

السبب الثالث: أن لا يسمى الراوى عنه اختصارًا، كقوله: أخبرنى فلان، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان.

سؤال: كيف يستدل على معرفة اسم المبهم؟

والجواب: يستدل على معرفة اسم المبهم، بوروده من طريق آخر مسمى فيها، وصنفوا فيها: «المبهمات» ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم لأن شرط قبول الخبر: «عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته؟! وكذا لا يقبل خبره، ولو أبهم بلفظ التعديل - على الأصح - كأن يقول الراوى عنه: أخبرنى الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحًا عند غيره»[2].

١٣٦ - وسبب الإبهام ألا يذكرا ... أو ذكره بما به اشتهرا

(وسبب الإبهام) أى سبب إبهام الراوى وعدم تعيينه يكون بـ (ألا يذكرا) الراوى باسمه ولا يعرفه أهل الجرح والتعديل (أو ذكره بما به اشتهرا) أى ذكر الراوى باسمه أو كنيته أو لقبه أو صفته أو نسبه فيشتهر بشىء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه راوٍ آخر، فيحصل الجهالة بحاله.

* **فائدة:** قد يذكر الراوى لكن ليس لأهل الجرح والتعديل فيه كلام؛ فهذا الراوى مجهول العين، مثال ذلك: حفص بن هاشم بن عتبة، فقد تفرد بالرواية عنه عبد الله بن لهيعة، ولم يذكره أحد بجرح ولا تعديل، قال الحافظ ابن حجر

---

(١) كتاب مسلم: المنفردات والوحدان، سيصدر قريبًا إن شاء الله بتعليقي، أسأل الله التوفيق.
(٢) انظر: دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح ص (٣٣١).

فى تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٨): «ليس له ذكر فى شىء من كتب التواريخ، ولا ذكر أحد أن لابن عتبة ابنًا يسمى حفصًا».

مثال على حديث مجهول العين، ما أخرجه أبو داود (١٤٩٢) فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابن لهيعة عن حفص بن هاشم بن عتبة بن أبى وقاص، عن السائب بن يزيد، عن أبيه يزيد عن سعيد الكندى ﷺ: «أن النبى ﷺ كان إذا دعا فرفع يديه مسح وجهه بيديه»[1] وحفص بن هاشم هذا مجهول كما سبق.

١٣٧ - ولا يَضُرُّ مُبْهَمُ الصَّحَابِي لِثِقَةِ الْكُلِّ بِلا ارْتِيَابِ

(ولا يضر) الحديثَ (مبهم الصحابى) أى أن يبهم الصحابى الذى رواه فلا يسمى، فيقال: عن رجل من الصحابة وذلك (لثقة الكل) أى لأنهم كلهم عدول أخيار فلا تضر جهالتهم (بلا ارتياب) أى بلا أدنى شك أو مرية.

عدالة الصحابة: قال النووى فى كتابه «التقريب والتيسير» ص (٤٨٢): «الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به».

قال السيوطى شارحًا فى تدريب الراوى ص (٤٨٢، ٤٨٣): قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (البقرة: ١٤٣) الآية أى: عدولاً، وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١١٠) والخطاب فيها للموجودين حينئذ وقال ﷺ: «خير الناس قرنى»[2] رواه الشيخان. قال إمام الحرمين: والسبب فى عدم الفحص عن عدالتهم أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت توقف فى روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار.

وقيل: يجب البحث عن عدالتهم مطلقًا، وقيل: بعد وقوع الفتن، وقالت

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٢) وانفرد به عن يزيد بن سعيد الكندى ﷺ وضعفه الألبانى فى ضعيف سنن أبى داود (٣٢٠/ ١٤٩٢).

(٢) أخرجه البخارى (٢٦٥٢) و (٣٦٥١) و (٦٤٢٩) و (٦٦٥٨) ومسلم (٢٥٣٣) والترمذى (٣٨٥٩)، والنسائى (٦٠٣١) (كبرى) وابن ماجه (٢٣٦٢) كلهم من طريق عبيدة بن عمرو السلمانى أبى مسلم الكوفى عن ابن مسعود ﷺ.

المعتزلة: عدول إلا من قاتل عليًا، وقيل: إذا انفرد، وقيل: إلا المقاتل والمقاتل، وهذا كله ليس بصواب إحسانًا للظن بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور، فيه كل منهم.

وقال المازرى فى شرح البرهان: لسنا نعنى بقولنا: «الصحابة عدول» كل من رآه ﷺ يومًا ما، أو زاره لمامًا[1]، أو اجتمع به لغرض وانصرف، وإنما نعنى به الذين لازموه وعزروه ونصروه، **قال العلائى**: وهذا قول غريب، يخرج كثيرًا من المشهورين بالصحبة، والرواية عن الحكم بالعدالة، كوائل بن حُجْر، ومالك بن الحويرث، وعثمان بن أبى العاص، وغيرهم ممن وفد عليه ﷺ ولم يقم عنده إلا قليلاً وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد، ومن لم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل، والقول بالتعميم هو الذى صرَّح به الجمهور، وهو المعتبر».

١٣٨ - ثانيهما مَنْ حَالُهُ قَدْ جُهلا ... وَذَاكَ مَسْتُورٌ وَفِي الذِّكْرِ خَلا

١٣٩ - وَأَصْلُهُ قِلَّة مَنْ عَنْهُ نَقَلْ ... لِكَوْنِهِ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَقَلْ

(ثانيهما) أى ثانى نوعى الجهالة بالراوى هو (من حاله) لم تُعْرف من الجرح والتعديل وذلك بعدم وجود كلام أهل الحديث فيه فى كتبهم لعدم العلم بحاله لأنه (قد جهلا) فلا يعلم حاله (وذاك) الراوى (مستور) أى: غير معروف الحال لأنه لم يوثق (و) لذا هو (فى الذكر خلا) أى فى كتب أهل الجرح والتعديل لم يذكروه بكلام (وأصله) أى أصل جهالة حال الراوى (قلة من عنه نقل) أى لم يرو عنه إلا اثنان فأكثر ولم يوثق (لكونه) هذا الراوى (من الروايات أقل) أى مقل من الراوية ولذا لم يرو عنه إلا قلة.

تعريف مجهول الحال (المستور):

«هو من روى اثنان فأكثر، لكنه لم يوثق»[2].

---

(١) اللمام: اللقاء اليسير.

(٢) انظر: نزهة النظر ص (١٠٧).

حكم روايته: «التحقيق: أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هى موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر»[١].

مثال حديث مجهول الحال: ممن وصف بجهالة الحال: يزيد بن مذكور، روى عنه وهب ابن عقبه، ومسلم بن يزيد - ابنه - ولم يوثقه معتبر، روى البيهقى فى سننه الكبرى (٨/ ٢٣٢) من طريق القاسم بن الوليد، عن يزيد - أراه ابن مذكور - «أن عليًا ﷺ رجم لوطيًا» ويزيد بن مذكور مجهول الحال كما مر[٢].

* *

(المعـــل)

١٤٠ - وَخَمْسَةُ تَخْرُجُ بِالضَّبْطِ وَهِي وَهْمٌ وَفُحْشُ غَلَطٍ وَغَفْلَةِ

١٤١ - وَكَثْرَةُ الْخِلافِ لِلثِّقَاتِ وَسُوءُ حِفْظٍ فَادْرِ تَفْصِيلاتِي

(وخمسة) أمور (تخرج بالضبط) والمقصود تتعلق بالْقَدْحِ فى ضبط الراوى (وهى) تتمثل فى (وهم) الراوى (وفحش غلط) فى إسماع الحديث وأدائه، (وغفلة) فى سماعه للحديث (و) كذا (كثرة الخلاف) من الراوى (للثقات) أى الرواة الذين هم فى أعلى درجات الضبط والتحرى (و) كذا (سوء حفظ) الراوى فنسى ما حفظ من الرواية التى تلقاها عن شيوخه (فادر) فاعلم هذه الوجوه الخمسة التى تقدح فى ضبط الراوى وسيأتى بيانها فى شرحى (وتفصيلاتى) الآتى ذكرها إن شاء الله.

١٤٢ - فَالْوَهْمُ أَنْ يَرْوِى عَلَى التَّوَهُّمِ وَهْوَ الْمُعَلُّ عِنْدَهُمْ فَلْيُفْهَمِ

(فالوهم) تعريفه هو (أن يروى) الراوى (على) سبيل (التوهم) والخطأ والنسيان (و) هذا (هو) الحديث (المعل) الذى احتوى علةً تقدح فى صحته وهذا اسمه (عندهم فليفهم) أى عند أهل الحديث فلتكن على علم بذلك.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: كتاب أخينا/ عمرو بن عبد المنعم: تيسير علوم الحديث ص (٦٥).

١٤٣ - عِلَّتُهُ طَوْرًا بِالاسْنَادِ تَقَعْ كَرَفْعِ مَوْقُوفٍ وَوَصْلِ مَا انْقَطَعْ

(علته) أى علة الحديث تكون (طورا) تارة (بالاسناد تقع) أى تقع العلة فى السند، (كرفع موقوف) أى جعل المتن من كلام النبى ﷺ وهو من كلام الصحابى موقوفًا عليه، (ووصل ما انقطع) أى وأن يصل الراوى السند بلفظ يوهم السماع وهو منقطع السند قد سقط راوٍ منه.

١٤٤ - وَتَارَةً فِي الْمَتْنِ حَيْثُ أُدْخِلا فِي الْمَتْنِ لَفْظٌ مِنْ سُواهُ نُقِلا

(وتارة) ومرة تقع العلة (فى المتن) أى فى نص الحديث (حيث أدخلا) من قبل أحد الراوة كلمة أو أكثر فى نص الحديث على سبيل الوهم والخطأ (فى المتنِ لفظٌ) أى: تكُونُ العلَّةُ فى المتنِ بإدخالِ لفظ (من سواه) أى: من حديث آخر وهذا وهم من الراوى (نقلا) نقله من حديث آخر على سبيل الخطأ والتوهم.

ما معنى الوهم؟

والجواب: أن يروى الحديث على سبيل التوهم.

ما حكمه؟

والجواب: إن اطلع على هذا التوهم بالقرائن الدالة على وهم راوية من رفع موقوف، أو وصل مرسل، أو منقطع، أو إدخال حديث فى حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، قدح به فى صحة الحديث بحسب تلك العلة.

كيف يعرف وهم الراوى؟ والجواب: تحصل معرفة وهم الراوى بكثرة التتبع وجمع الطرق.

ما يقال للحديث الذى فيه وهم لبعض رواته؟ والجواب: يقال له المعل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، وذلك لأن ظاهره السلامة فلا يطلع على العلة إلا بعد التفتيش، ولا يقوم بذلك إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وموهبة قوية لها دربة كبيرة بالأسانيد[1]

---

(١) هذه الدربة تتكون من خلال حفظ عدد من الأحاديث سندًا ومتنًا ومن كثرته لا يستطيعون إحصاء هذا الحفظ.

والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل الشأن كعلى بن المدينى[١]، وأحمد ابن حنبل[٢]، والبخارى[٣]، ويعقوب بن شيبة[٤]، وأبى حاتم[٥] وأبى زرعة[٦] والدارقطنى[٧] (رحمهم الله تعالى).

فائدة: العلة تقع فى السند وهو الغالب وقد تقع فى المتن.

والعلة فى السند قد تكون قادحة، وقد تكون غير قادحة.

فمثال العلة القادحة فى السند: ما أخرجه الترمذى (رحمه الله) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد السلام بن حرب الملائى عن الأعمش عن أنس قال: «كان النبى ﷺ إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض»[٨] وهذا

---

(١) هو على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدى مولاهم، أبو الحسن بن المدينى، بصرى، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخارى: ما استصغرت نفسى إلا عند على بن المدينى.

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى المروزى، نزيل بغداد، أبو عبد الله أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، له ترجمة حافلة فى سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٣٤: ٥٤٧).

(٣) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى، أبو عبد الله البخارى، جبل الحفظ وإمام الدنيا فى فقه الحديث.

(٤) يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، الحافظ الكبير العلامة الثقة، أبو يوسف، السدوسى البصرى ثم البغدادى، صاحب «المسند» الكبير، العديم النظير المعلل، الذى تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلدًا، ولو كمل لجاء فى مائة مجلد. انظر ترجمته فى السير (١٠/ ٣٢٤: ٣٢٦).

(٥) أبو حاتم الرازى محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الإمام الحافظ، الناقد شيخ المحدثين الحنظلى الغطفانى، كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع فى المتن والإسناد وجمع وصنف وجرح وعدل، وصحح وعلل، انظر ترجمته فى السير (١٠/ ٥٩٥، ٦٠٥).

(٦) أبو زرعة الرازى الإمام الحافظ الرحال الصدوق: أحمد بن الحسين بن على بن إبراهيم بن الحكم صنف التصانيف، سأله حمزة السهمى عن الجرح والتعديل انظر ترجمته فى السير (١٣/ ١٧: ١٨).

(٧) الدارقطنى الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن، على بن عمر بن أحمد ابن مهدى، كان رحمه الله فريد عصره فى معرفة علل الحديث انظر ترجمته فى السير (١٢/ ٤٨٣: ٤٩٢).

(٨) أخرجه أبو داود (١٤) عقب الحديث والترمذى (١٤) كلاهما من طريق الأعمش عن أنس ﷺ وانظر السلسلة الصحيحة (١٠٧١).

الإسناد ظاهر الصحة، ورجاله ثقات إلا أن الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال ابن المديني: «الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، وإنما رآه بمكة، يصلي خلف المقام».

ومثال علة السند التي لا تقدح في صحة المتن: حديث «البيعان بالخيار»[1] حديث رواه يعلى بن عبيد، عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر فقد صرح النقاد بوهمه على الثوري، والمعروف من حديث الثوري، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا رواه عامة أصحابه، كابن دُكين، ومخلد بن يزيد، ومحمد ابن يوسف الفريابي، وغيرهم لكنها لم تقدح لأن عمرًا وعبد الله كلاهما ثقة.

ومن أمثلة علة المتن القادحة: حديث أنس رضي الله عنه في نفي البسملة إذ ظن بعض رواته حين سَمِعَ قول أنس رضي الله عنه: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين»[2] فظن نفي البسملة بذلك الحديث، فنقلَهُ مصرِّحًا بظنه، فقال عقب ذلك: «فلم يكونوا يستفتحون بسم الله الرحمن الرحيم» فصار بذلك الحديث مرفوعًا، والراوي له واهم كما حققه ابن عبد البر (رحمه الله تعالى)، والمعنى أنهم يقرءون بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، لا أنهم يتركون البسملة.

أشهر المصنفات في علم علل الحديث:

(١) كتاب العلل لابن المديني.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم. مطبوع.

(٣) العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل. مطبوع.

---

(١) أخرجه البخاري (٢١١٣) والنسائي (كبرى) (٦٠٦٩) كلاهما من طريق سفيان الثوري عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٩)، وانفرد به من طريق عبدة بن أبي لبابة عن عمر رضي الله عنه.

(٤) العلل الكبير[١] والعلل الصغير[٢] للترمذى.

(٥) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى. مطبوع. وهو كتاب كبير حافل.

(٦) الزهر المطلول فى الخبر المعلول، لابن حجر العسقلانى، ولم أره لعله ما زال مخطوطًا.

١٤٥ - وقسَّمَ الحاكمُ عشْرًا الْعِلَلْ مَرْجِعُهَا هذين مِنْ دُوْنِ خَلَلْ

(وقسم الحاكم) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبى الطهمانى النيسابورى المعروف بابن البيع صاحب المستدرك والمصنفات النافعة البديعة (عشرًا العلل) أى قسَّم العلل إلى عشرة أجناس (مرجعها) أى مرجع هذه العلل العشر إلى (هذين) يقصد الإسناد أو المتن (من دون خلل) من دون إخلال بمعرفة مواضع هذه العلل.

فائدة: قسم الحاكم (رحمه الله) فى كتابه «علوم الحديث»[٣] علل الحديث إلى عشرة أجناس نقل تلخيص السيوطى (رحمه الله) لها فى كتابه «تدريب الراوى» (٢٢٢ : ٢٢٦):

أحدها: أن يكون السند ظاهر الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «من جلس مجلسًا، فكثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب

---

(١) لم أقف عليه مطبوعًا، وقد قال الدكتور نور الدين عتر فى مقدمة تحقيقه لشرح علل الترمذى لابن رجب (١/ ١٧): «وقد ظفرنا بنسخة خطية من هذا الكتاب بترتيب أبى طالب القاضى أتم ترتيبه على الأبواب».

(٢) وهو الذى فى نهاية السنن والذى شرحه ابن رجب (رحمه الله).

(٣) كتابه مطبوع بتحقيق الأستاذ/ السيد معظم حُسَيْن، وقد ذكر الحاكم أجناس العلل العشر فى كتابه (١١٣ : ١١٩).

إليك، غفر له ما كـان فى مجلسه»[١] فروى أن مسلمًا جاء إلـى البخارى وسأله عنه، فقال: هذا حديـث معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيـل ثنا وهيب، ثنا سهيل، عـن عون بن عبد الله قولـه: وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بـن عقبة سماع من سهيل.

الثانى: أن يذكر الحديث مـرسلاً من وجه، رواه الثقات الحفـاظ، ويسند من وجهٍ ظاهـره الصحة، كحـديث قبيصـة بن عقبة عـن سفيان عن خـالد الحذاء، وعاصم عن أبى قلابة عن أنس مرفوعًا، «أرحم أمتى أبو بكر، وأشدهم فى دين الله عمـر»، الحديثَ. قال: فلو صـح إسناده، لأخرج فى الصـحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبى قلابة مرسلاً.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابى، ويروى عن غيره، لاختلاف بلاد رواته، كروايـة المدنيين عن الـكوفيين، كحـديث موسى بن عقـبة عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن أبيه، مرفوعًا: «إنى لأسـتغفر الله وأتوب إليه فى اليوم مائة مرة»[٢].

قال: هذا إسناد لا ينظر فيه حديثيٌّ إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيـين زلقوا[٣] وإنما الحديـث محفوظ عن رواية أبـى بردة عن الأعز المزنى[٤].

الرابع: أن يكـون محفوظًـا عن صحـابى، فيـروى عن تابعـى يقع الـوهم بالتصريح بما يقتضى صحته، بل ولا يـكون معروفًا من جهته، كحديث زهير بن

---

(١) أخرجه الترمذى (٣٤٣٣) والنسائى (كبرى) (١٠٢٣٠) كلاهما من طريق موسى بن عقبة عن سهيل ابن أبى صالـح عن أبيه عن أبى هريـرة ﷺ وصححه الألبانى فى صـحيح الجامع الصغـير وزيادته (٦١٩٢/ ٢٠٧٣).

(٢) أخرجه النسائى (كـبرى) (١٠٢٧٤) وانفرد به من طريق أبى إسحاق السبيـعي عن أبى بردة عن أبى موسى الأشعرى ﷺ ثم قال المزى فى تحفـة الأشراف (٦/ ٩١١٩): «المحفوظ حديث أبى بردة عن الأعز المزنى».

(٣) زلقوا: أخطئوا، يقال زلقت القدم: زلت ولم تثبت مكانها.

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٠٢) وأبو داود (١٥١٥) والنسائى (كبرى) (١٠٢٧٦) و (١٠٢٧٩) و (١٠٢٨٠) و (١٠٢٨١) كلهم من طريق أبى بردة عن الأغر المزنى ﷺ.

محمد، عن عثمان بن سليمان، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ فى المغرب بالطور. قال: أخرج العسكرى وغيره هذا الحديث فى الوحدان، وهو معلول، أبو عثمان لم يسمع من النبى ﷺ ولا رآه، وعثمان إنما رواه عن نافع ابن جبير بن مطعم عن أبيه[١]، وإنما هو عثمان بن أبى سليمان[٢].

الخامس: أن يكون روى بالعنعنة، وسقط منه رجل، دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس، عن ابن الشهاب عن على بن الحسين، عن رجل من الأنصار، أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار... الحديث قال: وعلته أن يونس مع جلالته قصر به، وإنما هو عن ابن عباس، حدثنى رجال هكذا رواه ابن عُيينة، وشعيب، وصالح، والأوزاعى، وغيرهم، عن الزهرى.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، كحديث على بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب، قال: قلت: يا رسول الله: «مالك أفصحنا..» الحديث، قال: وعلته ما أسند عن على بن خشرم حدثنا على بن الحسين بن واقد بلغنى أن عمر... فذكره.

السابع: الاختلاف على رجل فى تسمية شيخه، أو تجهيله، كحديث الزهرى[٣] عن سفيان الثورى عن حجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعًا: «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم»[٤]

---

(١) خرجته فى «زبدة التفسير» وتهذيب معارج القبول. ط. مؤسسة قرطبة.

(٢) هو عثمان بن أبى سليمان بن جبير بن مطعم القرشى النوفلى، المكى قاضيها، ثقة.

(٣) قال أخونا الشيخ/ محمد أيمن الشبرواى فى تعليقه على تدريب الراوى ص (٢٢٤: ٢٢٥): «أخرجه الحاكم فى المستدرك ١/ ٤٣ وفى معرفة علوم الحديث ص (١١٧) من طريق أبى داود سليمان بن محمد المباركى حدثنا أبو شهاب عن سفيان الثورى به، فوهم السيوطى (رحمه الله) فى أن «أبا شهاب» هو الزهرى، وليس كذلك، إنما هو أبو شهاب عبد ربه بن نافع الكنانى الحافظ، نزيل المدائن، وهو أبو شهاب الأصغر، ولم يرو الزهرى عن سفيان الثورى، فبين سفيان والثورى والزهرى مفاوز وقفارات تنقطع دونها أعناق المطى، فالزهرى من رءوس الطبقة الرابعة، وسفيان الثورى من الطبقة السابعة، فأنى لهم اللقاء.

(٤) انظر: صحيح الأدب المفرد (٣٢٢/ ٤١٨)، والسلسلة الصحيحة (٩٣٥).

قال: وعلته ما أسند عن محمد بن كثير، حدثنا سفيان، عن حجاج، عن رجل، عن أبي سلمة - فذكره.

الثامن: أن يكون الراوى عن شخص أدركه، وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة؛ فإذا رواها عنه بلا واسطة، فعلتها أنه لم يسمعها منه، كحديث يحيى بن أبى كثير، عن أنس أن النبى ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفطر عندكم الصائمون...»[1] الحديث. قال: فيحيى رأى أنسًا، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند عن يحيى، قال: حدثت عن أنس... فذكره.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروى أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق - بناء على الجادة - فى الوهم كحديث المنذر بن عبد الله الحزامى، عن عبد العزيز الماجِشُون، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة، قال: «سبحانك اللهم...» الحديث. قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبى رافع، عن على.

العاشر: أن يروى الحديث مرفوعًا من وجه، وموقوفًا من وجه.

كحديث أبى فروة يزيد بن محمد، ثنا أبى، عن أبيه عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعًا: «من ضحك يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء» قال: وعِلَّتُهُ ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبى سفيان، قال: سئل جابر - فذكره.

قال الحاكم: «وبقيت أجناس لم نذكرها[2]، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديث كثيرة، وما ذكره الحاكم من الأجناس يشمله القسمان المذكوران فيما تقدم، وإنما

---

(١) أخرجه النسائى (كبرى) (١٠١٢٨) و (١٠١٢٩) و (١٠١٣٠) وانفرد به من طريق يحيى بن أبى كثير عن أنس ﷺ وهو ضعيف للانقطاع بين يحيى وأنس.

(٢) لفضيلة الشيخ أبى إسحاق الحوينى كتاب فى العلل سماه «جنة المستغيث بشرح علل الحديث لابن أبى حاتم» وإنى أستغيث بالله تعالى أن يَمُنّ علينا بظهوره فى عالم الطباعة، والله يوفقه لكل خير.

ذكرناه تمرينًا للطالب، وإيضاحًا لما تقدم».

١٤٦ - وفاحشُ الْغفلةِ حيثُ ينفردْ　　كفاحشِ الأغلاطِ منكرٌ يَرِدْ

(وفاحش الغفلة) والوجه الثالث من وجوه الطعن فى ضبط الراوى هو فحش الغفلة، والمقصود: عدم إتقان الراوى ما يسمعه أو ما يحدث به، وفاحش الغفلة (حيث ينفرد) برواية لا يحتمل تفرده، وبخاصة إذا خالف الثقات وهو (كفاحش الأغلاط) فيسمى حديثه (منكر يرد) شرحه وإيضاحه.

١٤٧ - وفى المخالفاتِ أقسامٌ تُعَدْ　　مِن ذاك شاذٌ ومنكرٌ يُرَدْ

١٤٨ - ومدرجُ المتنِ ومدرجُ السَّنَدْ　　والقلبُ والمزيدُ فيه قد وَرَدْ

١٤٩ - ومنه ما بالاضطرابِ يُعْرَفُ　　كَذلكَ التَّصْحيفُ والمُحَرَّفُ[١]

* *

(الشاذ والمنكر)

١٥٠ - فالشاذُ ما خالفهم به الثِّقةْ　　قَابَلَهُ مَحْفُوظُهُمْ فَحَقِّقَهْ

(فـ) الحديث (الشاذ) هو الحديث الذى خالف به الثقة من هو أوثق منه؛ ولذا قال (ما خالفهم به الثقة) وهو فحوى ما سبق (قابله) أى: عكس الشاذ هو (محفوظهم) أى: الحديث المحفوظ: وهو ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة (فحققه) أى: فتبين ذلك بما أورده أئمة الحديث من أمثلة لذلك.

تعريف الشاذ لغة: هو اسم فاعل من شَذَّ، وهو لغةً المنفرد عن الجماعة، يقال: شذ يَشُذ ويشِذ بضم الشين المعجمة وكسرها شذوذًا، إذا نفرد.

واصطلاحًا: «ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أَوْلَى منه، وهذا هو المعتمد فى تعريف الشاذِّ بحسب الاصطلاح»[٢].

شرح التعريف: «المقبول هو: العدل الذى تم ضبطه، أو العدل الذى خف

---

(١) سيأتى تفصيل بقية وجوه الطعن المتعلقة بضبط الراوي فى الأبيات الآتية إن شاء الله.

(٢) انظر: نزهة النظر، لابن حجر ص (٧٥).

ضبطه ومن هو أولى منه، أى: أرجح لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

أين يقع الشذوذ؟

والجواب: يقع الشذوذ فى السند، كما يقع فى المتن أيضًا.

مثال الشذوذ فى السند:

«ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً تُوفِّي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه»[1] وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس.

لذا قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، هذا مع كون حماد من أهل العدالة والضبط، لكنه رجح رواية من هم أكثر عددًا منه وأوثق.

مثال الشذوذ فى المتن:

ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا صَلَّى أحدكم الفجر، فليضطجع عن يمينه»[2] قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رووه من فِعْل النبى ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٠٥) والترمذى (٢١٠٦) والنسائى (كبرى) (٦٤٠٥) وابن ماجه (٢٧٤١) كلهم من طريق عوسجة المكى عن ابن عباس رضي الله عنهما وضعفه الألبانى فى ضعيف سنن ابن ماجه (٥٩٩/ ٢٧٤١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٦١) والترمذى (٤٢٠) كلاهما من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة رضي الله عنه وأورده الألبانى فى صحيح سنن أبى داود. قلتُ: وقد أورد ابن قيم الجوزية قول ابن تيمية عن هذا الحديث أنه باطل، وقد رد قول ابن تيمية المباركفورى في تحفة الأحوذى (٢/ ٤١٤).

مثال آخر: في تفرد من لا يحتمل حاله قبول تفرده بمتن:

أخرج أبو داود (١٢٩٧) وابن ماجه (١٣٨٧) وابن خزيمة (١٢١٦) والطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٤٣) من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن موسى ابن عبد العزيز القنباري، عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس: . . . بحديث صلاح التسبيح.

قلتُ [1]: موسى بن عبد العزيز القنباري هذا صدوق، إلا أنه لا يحتمل من مثله التفرد بمثل هذا الحديث، قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٧): «حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن، إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات وموسى بن عبد العزيز وإن كان صدوقًا صالحًا، فلا يحتمل منه هذا التفرد».

ما هو الحديث المحفوظ؟

والجواب: هو الحديث الذي يقابل (الشاذ)، وهو الذي رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة.

ما هو حكم الحديث الشاذ [2] والمحفوظ؟

والجواب: «الحديث الشاذ حديث مردود؛ أما المحفوظ فهو حديث مقبول»[3].

١٥١ - وَمَا يُخَالِفُهمْ بِهِ الضَّعِيْفُ فَمُنْكَرٌ قَابَلَهُ الْمَعْرُوْفُ

(وما) والحديث الذي (يخالفهم به) أي يخالف به الثقات، ويكون المخالف هو الراوي (الضعيف) وهو الذي فحش غلطه أو كثرت غفلته (فـ) هذا الحديث (منكر) لمخالفته للثقات (قابله المعروف) أي: عكسه الذي رواه الثقة مخالفًا لما

---

(١) القائل أخونا عمرو بن عبد المنعم في كتابه تيسير علوم الحديث ص (٨٢).

(٢) مبحث الشاذ مبحث دقيق؛ ولا يحكم على حديث بالشذوذ إلا بعد جمع طرق الحديث كلها والموازنة بينها، ومعرفة الأرجح من خلال دراسة الأسانيد، وهذا يستدعي جهدًا لا يستطيعه إلا العالم المثابر، وفي عصرنا من العلماء الذين تصدوا لذلك العلامة أحمد شاكر، والألباني، ومحمد عمرو بن عبد اللطيف، والحويني، ومحمد أيمن الشبراوي، وعادل بن محمد، وطارق بن عوض في سلسلة مباركة نسأل الله تعالى أن يجزيهم جميعهم عن الإسلام خيرًا، كما نسأله سبحانه أن يجزي خيرًا كل من شارك في نشر العلم النافع.

(٣) انظر: تيسير مصطلح الحديث للطحان ص (٨٧: ٨٨).

رواه الضعيف يسمى المعروف.

تعريف المنكر لغة واصطلاحًا: هو فى اللغة اسم مفعول من أنكره إنكارًا، إذا جحده أو لم يعرفه.

أما فى الاصطلاح: فالذى يؤخذ من كلام ابن حجر (رحمه الله)[1] فى هذا المبحث أن «المنكر» هو «الحديث الذى تفرد بروايته ضعيف خالف فيه الثقات» وهكذا فقد اشترط - كما نرى - لتسمية الحديث منكرًا أن يكون راويه ضعيفًا، وأن يخالف بروايته الثقات. وضعفُ الراوى يكون بسوء حفظه، أو جهالته، أو نحوهما، ويقابل الحديثَ المنكرَ «المعروفُ» وهو الذى خالفته رواية المنكر، وذلك قول الحافظ: «وإن وقعت المخالفة مع الضعف، فالراجح يقال له: «المعروف» ومقابله يقال له: «المنكر».

الفرق بين الحديث المنكر والحديث الشاذ:

أولاً: أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه.

ثانيًا: أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفة للثقة.

فيعلم من هذا أنهما يشتركان فى اشتراط المخالفة، ويفترقان فى أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف، قال ابن حجر (رحمه الله): «وقد غفل من سوَّى بينهما».

مثال الحديث المنكر: مثل شيخ الإسلام ابن حجر (رحمه الله) للحديث المنكر بما رواه ابن أبى حاتم من طريق حُبَيِّب بن حبيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبى إسحاق، عن العَيْزار بن حريث عن ابن عباس، عن النبى ﷺ قال «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضيف؛ دخل الجنة» قال أبو حاتم: «هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفًا، وهو المعروف»[2].

---

(١) انظر: نزهة النظر ص (٧٦).

(٢) قال أخونا عمر بن عبد المنعم فى تعليقه على نزهة النظر ص (٧٦): هو عند ابن أبى حاتم (٢/ ١٨٢) وليس فيه قول أبى حاتم هذا، وإنما سأل أبو زرعة عنه، فقال: «هذا حديث منكر، وإنما هو عن ابن عباس موقوف».

فائدة: لقد حكم الحافظ ابن حجر (رحمه الله) على من سَوَّى بين المنكر والشاذِّ بالغفلة، وذلك قوله: (وقد غفل مَنْ سوَّى بينهما) على أنه عنى بذلك ابن الصلاح (رحمه الله)؛ ذلك أن ابن الصلاح قد جعل المنكر بمعنى الشاذِّ وقسم المنكر إلى قسمين: مقبول، ومردود، والمقبول منه الصحيح ومنه الحسن، وقد تبع ابن حجر فيما ذهب إليه من التفريق بين المنكر والشاذ جلال الدين السيوطى، وحكم على من سَوَّى بينهما بالبعد عن التحقيق، وذلك قوله فى ألفتيه:

الْمُنْكَرُ الَّذِي رَوَى غَيْرُ الثِّقَهْ ... مُخالِفًا فِي نُخْبَةٍ قَدْ حَقَّقَهْ

قَابَلَهُ الْمَعْرُوفُ. والَّذِي رأى ... تَرادُفَ المُنْكَرِ والشَّاذِ نَأى[1]

* *

(المُدرج)

المُدْرَجُ لغة: اسم مفعول من أدرج بمعنى طوى وأدخل، تقول: أدرجتُ الشيء فى الشيء، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه، وذلك واضح فى معنى الحديث المدرج، فهو حديث ضمن فى متنه أو إسناده ما يُوهم أنه منه، مع أنه ليس كذلك؛ ولذا كان تعريفه.

اصطلاحًا: ما كانت فيه زيادة ليست منه.

والإدراج يكون فى المتن ويكون في الإسناد؟

١٥٢ - ومُدرَجُ المتنِ كلامٌ أجنبيْ ... يُدْخِلُهُ النَّاقِلُ فِي لفظِ النَّبيْ

(ومدرج المتن) أى والحديث الذى فيه إدراج فى نصه ومتنه هو (كلام أجنبى) أى كلام ليس من لفظ النبى ﷺ (يدخله الناقل) أى: يدخله الراوى (فى لفظ النبى) ﷺ وليس هذا اللفظ من كلام النبى ﷺ.

---

(١) انظر لمحات فى أصول الحديث للأستاذ/ محمد أديب صالح ص (٢٦٠: ٢٦٢)، وانظر أيضًا شرح ألفية السيوطى للعلامة محمد بن على بن آدم بن موسى الأثيوبى (١/ ١٩٦: ٢٠٠).

١٥٣ - فَغَالِبًا يكونُ فى آخرِهِ   وقلَّ فى أثنائِه أو صَدْرِهِ

(فغالبًا) أى: كثيرًا ما (يكون) الإدراج فى المتن (فى آخره) أى: فى نهاية متن الحديث (وقل) أى: وقليلاً ما يكون (فى أثنائه) أى: فى وسطه كما يقل أن يكون فى صدره؛ ولذا قال (أو صدره) أى فى بدايته؛ وصدر الشىء أوله.

تعريف مدرج المتن: هو الحديث الذى تضاف إليه زيادة من كلام بعض الرواة يتوهم سامع الحديث أنها منه، ويأتى على ثلاثة أوجه؛ لأن الزيادة قد تكون فى أول الحديث، وقد تكون فى وسطه، وقد تكون فى آخره، وهو الأغلب، ووقوعها فى الأول أكثر من الوسط.

(أ) فمن أمثلة المدرج فى أول الحديث: ما روى الخطيب من طريق أبى قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار» فقوله: «أسبغوا الوضوء» مدرج فى الحديث من كلام أبى هريرة، وليس من كلام النبى ﷺ وقد علم ذلك من رواية البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار»[1] وقد وهم أبو قطن وشبابة فروياه على ذلك الشكل مدرجًا من كلام أبى هريرة.

(ب) ومن أمثلة المدرج فى الوسط ما روى البخارى وغيره من حديث عائشة ﷺ فى بدء الوحى أنها قالت: وكانت تعنى رسول الله ﷺ - يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالى ذوات العدد»[2] فتفسير التحنث بالتعبد مدرج من كلام ابن شهاب الزهرى الذى روى الحديث عن عروة بن الزبير عن عائشة. ومثل ما أخرج النسائى من حديث فضالة مرفوعًا: «أنا زعيم: والزعيم - الحميل - لمن آمن بى وأسلم وجاهد فى سبيل الله ببيت فى ربض

---

(١) أخرجه البخارى (١٦٥) ومسلم (٢٤١) والنسائى (صغرى) (١١٠) كلهم من طريق شعبة بن الحجاج عن محمد ابن زياد عن أبى هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه البخارى (٣) و (٤٩٥٥) ومسلم (١٦٠) كلاهما من طريق عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ﷺ.

الجنة»[1] فقوله: «والزعيم الحميل» ليس من أصل الحديث، وإنما هو مدرج من تفسير ابن وهب أحد رواة الحديث.

(جـ) ومن المدرج فى آخر الحديث ما روى البخارى من طريق ابن المبارك عن يونس عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك أجران، والذى نفسى بيده، لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أمى، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»[2] فعبارة «والذى نفسى بيده إلى آخره» مدرجة من كلام أبى هريرة، إذ يستحيل بداهة أن يكون ذلك من كلام النبى ﷺ إذ يمتنع منه صلوات الله عليه ووتسليماته تسليمًا كثيرًا أن يتمنى أن يصير مملوكًا وهو أفضل خلق الله، ثم إن أمه ماتت وهو صغير، فلم تكن موجودة حتى يبرها».

١٥٤ - يُعْرَفُ بِالْبَيَانِ مِمَّنْ قَدْ نَقَلْ ... أَوِ اسْتَحَالَ أَوْ مِنَ الْمَتْنِ انْفَصَلْ

(يعرف) الإدراج فى الحديث (بالبيان) بالإيضاح (ممن) من الراوى الذى (قد نقل الحديث) أى: قد روى الحديث وأدرج فيه، أو يعرف بالتنصيص من الأئمة الكبار الذين نقلوا الحديث، (أو استحال) أى: لا يمكن وقوعه من النبى ﷺ (أو) يكون الإدراج (من المتن انفصل) أى تميز من المتن.

١٥٥ - وَمَا بِتَغْيِيْرِ سِيَاْقَاتِ السَّنَدْ ... خَالَفَهُمْ فَذَاْكَ مُدْرَجُ السَّنَدْ

(وما) والحديث الذى يقوم بعض الرواة (بتغيير سياقات السند) الواحد (خالفهم) أى: خالف رواة هذا الحديث راوٍ معين... (فذاك) الحديث (مدرج السند) وهو النوع الثانى من نوعى الإدراج.

---

(١) أخرجه النسائى (صغرى) (٣١٣٣) وانفرد به عن طريق عمرو بن مالك الجَنْبِىّ: عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه وأورده الألبانى فى صحيح سنن النسائى الصغرى.

(٢) أخرجه البخارى (٢٥٤٨) ومسلم (١٦٦٥) كلاهما من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى عن سعيد ابن المسيب عن أبى هريرة رضي الله عنه.

١٥٦ - كَأنْ يَكُوْنَ المتنُ عن جمعٍ نُقِلْ كُلٌّ لَهُ فِيْهِ طَرِيْقٌ مُسْتَقِلُّ

(كأن يكون المتن) أى: يكون نص الحديث قد روى (عن جمع نقل) قد نُقل عن عدد كثير، (كل له فيه) أى كل راوٍ قد روى الحديث بسنده، فسند كل راوٍ (طريق) أى: سندٌ (مستقل) أى: خاصٌّ به له صفة الخصوصية والاستقلال.

١٥٧ - فَيَجْمَعُ الكلَّ على طريقِ مِنْ غَيْرِ تَبْيِيْنٍ ولا تَفْرِيْقِ

١٥٨ - رَوَاْهُ بِالأوَّلِ بِالتَّمَاْمِ ثُمَّ أضافَ الزَّيْدَ لِلإتْمَاْمِ

(فيجمع) الراوى (الكل) أى: كل الطرق المختلفة (على طريق) واحدٍ منها؛ أى: إسناد واحد، وذلك (من غير تبيين) لتلك الأسانيد المختلفة (ولا تفريق) بينها، (رواه) أى روى الحديث الراوى (بـ) السند (الأول) كاملاً و (بالتمام) الذى يرويه باتفاق أئمة الحديث (ثم أضاف) الراوى (الزيد) الزيادة (للإتمام) الذى يظنه الراوى وإن كان هو صحيحًا من الطريق الأولى، وإنما زاد للفائدة.

سؤال: ما هو مدرج السند؟

والجواب: هو ما كانت المخالفة فيه بتغيير سياق الإسناد، **وهو أقسام:**

منها: أن يروى جماعةٌ الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم فيجمع الكل على إسناد واحدٍ من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

مثال ذلك: حديث الترمذى عن بندار عن ابن مهدى، عن سفيان الثورى عن واصل ومنصور والأعمش، عن أبى وائل، عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله، قال: قلتُ: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟[1]... الحديث. فرواية واصلٍ هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش، لأن واصلاً لا يذكر فيه عمرًا، بل يجعله عن أبى وائل عن عبد الله، وهكذا رواه شعبة، ومهدى بن ميمون، ومالك بن مغول، وسعيد بن مسروق، عن واصل، كما ذكره الخطيب، وقد بين الإسنادين معًا يحيى بن سعيد القطان فى روايته عن سفيان، وفصل أحدهما عن

(١) خرجته فى كتابى «تهذيب معارج القبول» ط. مؤسسة قرطبة.

الآخر، رواه البخارى فى صحيحه عن عمرو بن على عن يحيى بن سفيان، عن منصور والأعمش، كلاهما عن أبى وائل عن عمرو عن عبد الله، وعن سفيان عن واصل عن أبى وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو.

وقال عمرو بن على: فذكرته لعبد الرحمن، وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبى وائل، عن عمرو فقال: دعه دعه[1].

قال العراقى: لكن رواه النسائى عن بُندار عن ابن مهدى، عن سفيان، عن واصل وحده، عن أبى وائل، عن عمرو، فزاد فى السند عمرًا، من غير ذكر أحد، وكأن ابن مهدى لما حدث به عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل، بإسناد واحد، ظنَّ الرواة عن ابن مهدى اتفاق طرقهم، فاقتصر على أحد شيوخ سفيان.

١٥٩ - وَمِنْهُ مَتْنَانِ بِإِسْنَادَيْنِ رواهما بِوَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ
١٦٠ - مُقْتَصِرًا أو زاد مِن ذا الآخَرِ في ذاك لفظًا كانَ مِنْهُ قَدْ بري

(ومنه) أى: من أقسام المدرج أن يُروى (متنان بإسنادين) نصان للحديث بإسنادين مختلفين (رواهما) راوٍ جامعًا بينهما (بواحد) أى بإسناد واحد (من ذين) أى: من هذين الإسنادين (مقتصرًا) على إسناد واحد (أو زاد من ذا) أو زاد من متن أحد الحديثين ما ليس فى الآخر (فى ذاك) الحديث الذى يرويه بإسناده الخاصِّ (لفظًا كان منه قد بري) زاد لفظًا ليس فى الحديث الذى يرويه من الحديث الآخر.

ومن أقسام المدرج أن يكون عند الراوى متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين، أو يروى أحد الحديثين بإسناده الخاصِّ، لكن يزيد من المتن الآخر ما ليس فى الأول.

ومن أمثلته: حديث سعيد بن أبى مريم عن مالك، عن الزهرى عن أنس

(١) انظر صحيح البخارى (٦٨١١).

مرفوعًا: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تنافسوا»[١] الحديث؛ فقوله: «ولا تنافسوا» من حديث آخر لمالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج عن أبى هريرة ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا»[٢] فأدخله ابن أبى مريم فى الأول، وصيرهما بسند واحد، وهو وهم منه كما جزم به الخطيب، وصرح هو وغيره بأنه خالف جميع الرواة عن مالك.

١٦١ - وَمِنْهُ أَنْ يَعْرِضَ آخِرَ السَّنَدْ   قَوْلٌ يُظَنُّ مَتْنَ ذَلِكَ السَّنَدْ

(ومنه) أى: من الإدراج (أن يعرض) أى: يعترض (آخر السند) أى: فى آخر سند الحديث (قول) ليس من الحديث فـ (يظن) ذلك القول (متن) أى: فى نص (ذلك السند) الذى ذكر، ثم اعترض عند سوقه قول فأدخل القول فى المتن وهمًا أنه من نص الحديث.

من الإدراج: أن يحدث الراوى فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض، فيقول كلامًا من عند نفسه، فيظن بعض من سمعه أن هذا الكلام متن لذلك الإسناد، ثم يرويه عنه على أنه كذلك.

مثاله: ما روى ابن ماجه عن إسماعيل الطلحى عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش وعن أبى سفيان عن جابر مرفوعًا: «ومن كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار»[٣] فقد ذكر الحاكم أن ثابتًا - وكان زاهدًا ورعًا - دخل على شريك وهو يُمْلى ويقول: حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، وسكت ليكتب المستملى، فلما نظر إلى ثابت،

---

(١) أخرجه البخارى (٦٠٧٦)، ومسلم (٢٥٥٩)، وأبو داود (٤٩١٠)، كلهم من طريق مالك عن ابن شهاب عن أنس ﷺ.

(٢) أخرجه البخارى (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٦٣)، وأبو داود (٤٩١٧)، كلهم من طريق مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة ﷺ.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٣)، وانفرد به من طريق الأعمش عن أبى سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله ﷺ وضعفه الألبانى فى ضعيف سنن ابن ماجه (٢٨٠/ ١٣٣٣).

قال: «من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار - وقصد بذلك ثابتًا الذى تُرَى على وجهه آثار العبادة والزهد والورع، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعًا بهذا الإسناد، فكان يحدث به، وقد استطاع جهابذة المحدثين أن يعرفوا ذلك ويحكموا عليه، وعَدُّ هذا القسم من المدرج هو صنيع الحافظ ابن حجر فى نزهته ص (١٠٠)، ولعل ذلك أولى مما ذهب إليه ابن الصلاح وتبعه عليه النووى والسيوطى من جعله فى عداد الحديث الموضوع.

بم يعرف الحديث المدرج؟

والجواب: سبق أن عرفنا أن المدرج يعرف بورود الحديث منفصلاً فى رواية أخرى موثقة خالية من هذه الزيادة، أو بالنص على الإدراج من قِبَل الراوى نفسه، أو من بعض الأئمة المطلعين، وقد يعرف أيضًا باستحالة أن يصدر ذلك الكلام من النبى ﷺ وأمثلة ذلك فيما رأينا من قريب.

ما هى الأمور الداعية إلى الإدراج؟

والجواب: هى أمور كثيرة، منها رغبة الراوى فى تفسير لفظة غريبة فى الحديث، وهذا يكون فى وسط الحديث، ومنها أن يقصد بيان حكم شرعى أو نحو ذلك، ويرى الاستدلال له بحديث النبى ﷺ وهذا يكون فى أول المتن، ومنها بيانه لحكم يستنبط من الحديث، ويكون ذلك الإدراج فى وسط المتن كما يكون فى آخره.

ما هو حكم الإدراج؟

والجواب: يتمثل فى الآتى: إذا كانت الغاية من الإدراج تفسير غريب؛ ليظهر معنى الحديث، فلا بأس بذلك، سواء كان التفسير فى آخر الحديث أو فى وسطه، لذا فعله الزهرى وغير واحد من الأئمة كما رأينا فى حديث بدء الوحى المروى عن عائشة، وعلى أية حال فالأولى أن ينص الراوى على بيانه.

وإذا كانت الغاية شيئًا وراء ذلك؛ فإن وقع الإدراج من الراوى عن عمد، فهو حرام باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول مهما اختلفت الصور؛ لما فى ذلك من

التلبيس على السامع والقارئ وعزو الكلام إلى غير أهله، وفي ذلك يقول السمعاني: من تعمَّد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين[1].

أما إن وقع الإدراج خطأ من الراوي، فليس بحرام؛ لأنه لا حرج على المخطئ، لكن إذا كثر خطؤه، كان ذلك قادحًا في ضبطه وإتقانه، فيصبح غير ثقة.

ما هي أشهر المصنفات في المدرج؟

والجواب: أشهر المصنفات في المدرج كتاب للخطيب البغدادي سماه: «الفصل للوصل المدرج في النقل»، وقد لخصه ابن حجر (رحمه الله) وزاد عليه قدره مرتين وأكثر في كتاب سماه: «تقريب المنهج بترتيب المدرج»[2].

* *

(المقلوب)

تعريفه: هو لغة اسم مفعول من «القَلْب»؛ وهو تحويلُ الشيء عن وجهه.

وفي **الاصطلاح:** هو الحديث الذي حدث في سنده أو متنه قلب، وذلك بتقديم أو تأخير.

١٦٢ - وَمَا بِالانْعِكَاسِ وَالإِبْدَالِ فَذَاكَ مَقْلُوبٌ بِلا جِدَالِ

(وما) الحديث الذي يكون (بـ) نوع من (الانعكاس) بالتقديم والتأخير (و) كذا (الإبدال) في المتن والإسناد (فذاك) النوع يسمى (مقلوب) لتغير وجهه الأصلي (بلا جدال) أو اختلاف بين أئمة أهل الحديث.

١٦٣ - فَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ دُونَ مِرَا أَنْ يُبْدَلَ الرَّاوِي بِرَاوٍ آخَرَا

(فمن) المقلوب (قلب سند) أي: قلبٌ في السند (دون مرا) أي: دون جدال؛ لأنه واقع في بعض الأحاديث كما سيأتي، ومن صوره (أن يبدل الراوي)

(١) و (٢) انظر تدريب الراوي ص (٢٣١ : ٢٣٨)، وكتاب: لمحات في أصول الحديث ص (٣٠٢ : ٣٠٤).

للحديث (براوٍ آخرا) ليس هو الراوى لهذا الحديث.

١٦٤ - وَمِنْهُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي   الأَسْمَا كَجَعْلِ الأَبِ إِبْنًا فَاعْرِفِ

(ومنه) أى: من القلب فى السند صورة أخرى تكون (بالتقديم والتأخير) وذلك يكون (فى الأسما)، وذلك (كجعل الأب إبنًا) كمرة بن كعب[1] (فاعرف) هذا القسم؛ فإنه مهم.

والمقلوب ثلاثة أقسام: قلب فى السند، وقلب فى المتن، وقلب فيهما معًا.

فالقلب فى السند قسمان:

الأول: قلب بالتقديم والتأخير فى الأسماء كمرة بن كعب، وكعب بن مرة، فإن اسم أحدهما اسم أبى الآخر، و «العداء بن خالد بن هوذة»، قلبه بعضهم، فقال: «خالد بن العداء بن هوذة».

الثانى: وقلب بإبدال راوٍ براو آخر؛ مثاله: حديث رواه عمرو بن خالد الحرانى، عن حماد بن عمرو النصيبى عن الأعمش عن أبى صالح، عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين، فلا تبدءوهم بالسلام» الحديث. فهذا إسناد مقلوب، قلبه حماد بن عمرو أحد المتروكين ليغرب به، وإنما هو معروف بسهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة ﷺ كما فى «مسلم»[2] ولا يُعْرف عن الأعمش كما صرح به العقيلى (رحمه الله تعالى).

١٦٥- وَقَلْبُ مَتْنٍ وَهْوَ أَنْ يُجْعَلَ مَا   يَخْتَصُّ بِالشَّيءِ لِضِدٍّ عُلِمَا

١٦٦- كَقَوْلِهِ فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمُ   فِي أَحَدِ السَّبْعَةِ مَنْ لا تَعْلَمُ

١٦٧- يَمِينُهُ مَا بِالشِّمَالِ أَنْفَقَا   وَالْبَذْلُ مِنْ شَأْنِ الْيَمِينِ مُطْلَقَا

(و) القسم الثانى من المقلوب (قلب متن) أى: القلب فى نص الحديث وذلك

(١) هو كعب بن مرة السلمى، صحابى، سكن البصرة، ثم الأردن، مات سنة بضع وخمسين.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦٧)، والترمذى (١٦٠٢) و (٢٦٨٩)، كلاهما من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة ﷺ.

بتقديم لفظة على أخرى (وهو) أى القلب فى المتن يكون بـ (أن يجعل ما) أى: الشىء الذى (يختص بالشىء) المعين فيقلبه (لضد علما) أى: لشىء مضاد معلوم أنه مخالف لما عرف به هذا الشىء، مثال ذلك (كقوله) أى: كقول الراوى (فيما رواه مسلم) فى صحيحه (فى أحد السبعة) الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله (من لا تعلم يمينه) أى: الذى يُنفق فى سبيل الله حتى لا تعلم يمينه (ما بالشمال أنفقا) أى: الشىء الذى أنفقته يده اليسرى؛ (و) المخالفة هنا بالقلب فـ (البذل) أى: الإنفاق يكون (من شأن اليمين) أى: خاص باليد اليمنى (مطلقا) وذلك على وجه الإطلاق، لأن الشرع ندب إلى تقديم اليد اليمنى فى كل شىء سوى ما استثناه.

* القلب فى المتن: هو أن يعطى أحد الشيئين ما اشتهر للآخر.

ومن أمثلته: حديث أبى هريرة ﷺ عند مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله فى ظله، ففيه «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»[1] فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»؛ لأن الإنفاق إنما يعرف لليمين.

١٦٨ - وَمِنْهُ أَنْ يَجْعَلَ مَتْنًا لِسَنَدْ وَقَلْبُ مَتْنِهِ لِذَلِكَ السَّنَدْ

(ومنه) أى: من المقلوب (أن يجعل متنًا) أى: يجعل بعض الرواة متنًا مختلفًا (لسند) مختلف (و) أن يُجعل (قلب متنه) أى: يجعل متنًا مختلفًا (لذلك السند) الذى ليس هو سند ذلك المتن.

١٦٩ - وسَوَّغُوا هَذَا لِلاخْتِبَارِ لِحَاجَةٍ مِنْ دُونِمَا إِصْرَارْ

(وسوغوا هذا) وأباح العلماء هذا القسم من القلب وذلك (للاختبار) أى: إذا قُصِدَ به اختبار حفظ المحدث؛ وهل يفطن لما وقع فى الحديث من القلب أم لا يفطن؟! (لحاجة) معينة، وهى الإقبال على حديث المحدث إذا كان حافظًا فطنًا،

(١) أخرجه البخارى (٦٦٠) و (١٤٢٣) و (٦٤٧٩) و (٦٨٠٦) ومسلم (١٠٣١)، والترمذى (٦٨٠٦)؛ والنسائى (كبرى) (٥٩٢١)، كلهم من طريق حفص بن عاصم عن أبى هريرة ﷺ.

والإعراض عنه إن كان غير ذلك، (من دونما إصرار) أى من غير تعمد لهذا القلب بقصد الإغراب، فإنه يَحْرُم حنيئذٍ.

حكم القلب:

(أ) إن كان القلب بقصد الإغراب، فلا شك أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغيير الحديث، وهذا من عمل الوَضَّاعِيْنَ الكذابين.

(ب) وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائز للتثبت من حفظ المحدث وأهليته، وهذا بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس، حتى يعلم كل من حضر وجه الصواب، فلا يعلق بالذهن شيء خطأ.

(جـ) «إن كان عن خطأ وسهو، فلا شك أن فاعله معذور فى خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه، فإنه يخل بضبطه، ويجعله ضعيفًا.

مثال لوقاع القلب خطأ وسهوًا: حديث: «إذا أقيمت الصلاة، فلا تقوموا حتى ترونى» فهذا الحديث انقلب سنده على جرير بن حازم سهوًا، فرواه عن ثابت البنانى، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة... إلخ» إنما هو مشهور بيحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه[1] عن النبى ﷺ كما عند مسلم والنسائى وغيرهما؛ لكن جرير لما سمعه من أبى عثمان الصواف يحدث به فى مجلس ثابت ظنه عن ثابت عن أنس؛ فرواه كذلك، وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود فى «المراسيل» عن أحمد بن صالح عن يحيى بن حسان عنه، قال: كنت أنا وجرير عند ثابت، فحدث حجاج عن يحيى بن أبى كثير، عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه، فظن جرير أنه إنما حدث ثابت عن أنس.

---

(١) أخرجه البخارى (٦٣٧) و (٦٣٨) و (٩٠٩)، ومسلم (٦٠٤)، وأبو داود (٥٣٩) و(٥٤٠)، والترمذى (٥٩٢)، والنسائى (صغرى) (٦٨٦) و (٧٨٩)، كلهم من طريق يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه ﷺ.

أشهر المصنفات فى المقلوب:

أشهر المصنفات فى المقلوب هو كتاب «رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والألقاب» للخطيب البغدادى، والظاهر من اسم الكتاب أنه خاص بقسم المقلوب الواقع فى السند فقط، وللحافظ ابن حجر (رحمه الله) كتاب سماه: «جلاء القلوب فى معرفة المقلوب».

(المزيد فى متصل الأسانيد)

تعريفه:

لغة: المزيد اسم مفعول من «الزيادة»، والمتصل ضد المنقطع؛ أى: الذى فى سنده سقوط لراوٍ أو أكثر، والأسانيد جمع إسناد، وهو حكايه طريق المتن.

واصطلاحًا: هو ما كانت المخالفة فيه بزيادة فى أثناء الإسناد الذى ظاهره الاتصال.

سؤال: ما حكم الزيادة فى متصل الإسناد؟

والجواب: أنه متى كان من لم يأت بالزيادة أتقن ممن زادها، وذلك بالتصريح بالسماع فى موضع الزيادة، كان عدم ذكرها أرجح.

ومتى كان معنعنًا مثلاً، أو من زادها أتقن، ترجحت الزيادة.

وقد يستويان إذا احتمل أن يكون الراوى سمع الحديث عمن فوقه، بواسطة فرواه بتلك الواسطة، ثم سمعه منه بلا واسطة فرواه عنه.

١٧٠ - وَإِنْ يَزِدْ فِي السَّنَدِ الْمُتَّصِلِ ... رَاوٍ فَذَا الْمَزِيدُ فِيهِ فَصِّلِ

١٧١ - فَإِنْ يَكُنْ مَنْ لَمْ يَزِدْهُ أَتْقَنَا ... وَقَالَ قَدْ سَمِعْتُ أَوْ حَدَّثَنَا

١٧٢ - تَرَجَّحَ الإِسْقَاطُ لا شَكَّ ... .

(وإن يزد) الراوى زيادة (فى السند المتصل) أى: الواضح الاتصال، فليس ثمة شك فى أنه ليس بمنقطع، وذلك بزيادة (راو) فى هذا السند المتصل (فذا) النوع

يسمى (المزيد) فى متصل الأسانيد، و(فيه فَصِّل) حكم زيادة هذا الراوى؛ (فإن يكن) يقينًا (من لم يزده) أى: الذى لم يأت بزيادة هذا الراوى فى هذا السند المتصل (أتقنا) أى: أتقن ممن زاد، ووجه هذا الإتقان عدالته وضبطه، فهو من الثقات الأثبات (وقال قد سمعت أو حدثنا) وكان تحمله وأداؤه بأعلى ألفاظ التحمل والأداء، وهى سمعت وحدثنا، فهنا (ترجح الإسقاط لا شك) أى: يرجح إسقاط الراوى المزيد بلا شك.

مثال عدم أرجحية الزيادة: ما رواه النسائى (رحمه الله تعالى) قال: أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق عن عائشة ﵂: «أن النبى ﷺ كان لا يدع أربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل الفجر»[1] خالفه عامَّة أصحاب شعبة ممن روى هذا الحديث فلم يذكروا مسروقًا، أخبرنى أحمد بن عبد الحكم، قال: حدثنا محمد جعفر، قال: حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباه يحدث أنه سمع عائشة ﵂ قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعًا قبل الظهر وركعتين قبل الصبح»[2] قال أبو عبد الرحمن النسائى: هذا هو الصواب عندنا، وحديث عثمان بن عمر خطأ. والله أعلم.

١٧٢ - .... وإن كَانَ الَّذِي قَدْ زَادَهُ أَتْقَنَ مَنْ
١٧٣ - مُسْقِطِهِ لا سِيَّمَا إِنْ عَنْعَنَا فَلْيَكُ تَرْجِيحُ المَزِيدِ أَبْيَنَا

(وإن كان) الراوى (الذى قد زاده) أى: زاد فى السند هذه الزيادة (أتقن) فى حفظه (من مسقطه) أى: من الذى قد أسقط هذه الزيادة (لا سيما) وبخاصة (إن عنعنا) أى: إن ساق المسقط زيادته بقوله: عن فلان (فليك) الحكم (ترجيح المزيد) أى: رجحان السند الذى فيه الزيادة (أبينا) أوضح وأجلى ممن لم يكن فى

(١) أخرجه النسائى (صغرى) (١٧٥٦)، وانفرد به من طريق محمد بن المنتشر عن مسروق عن عائشة ﵂. وأورده الألباني في صحيح سنن النسائي الصغرى.

(٢) أخرجه البخارى (١١٨٢)، وأبو داود (١١٨٢)، والنسائى (صغرى) (١٢٥٣)، كلهم من طريق محمد بن المنتشر عن عائشة ﵂.

درجة إتقان مَنْ زاد.

مثال أرجحية الزيادة: حديث أم زرع من أن المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس عن هشام عن أخيه عن أبيهما عن عائشة ﵂ كما في البخارى وغيره[1]، وأن رواية الدراوردى عن هشام عن أبيه بدون واسطة أخيه غير محفوظة.

١٧٤ - وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ حَيْثُ احْتَمَلا ... إنْ كَانَ عَنْ كِلَيْهِمَا قَدْ نَقَلا

(ويستوى) أى: يتساوى الأمر فى إثبات الزيادة ونفيها، وذلك إذا كان (الأمران حيث احتملا) أى: حيث احتمل سماع الراوى الحديث عمن فوقه بواسطة مرة، وسماعه دون واسطة؛ ولذا قال (إن كان) الراوى للزيادة فى الإسناد (عن كليهما قد نقلا) أى عن الراوى الذى زاده مرة وعمن فوقه مرة أخرى.

مثال استواء الزيادة وعدمها: حديث ابن عباس فى قصة القبرين، وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله، هذا الحديث أخرجه البخارى فى «الطهارة» قال (رحمه الله تعالى): حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن خازم، قال: حدثنا الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: «مر النبى ﷺ بقبرين»[2] إلى آخر الحديث.

وفى «الأدب» قال: حدثنا يحيى: حدثنا وكيع، عن الأعمش... إلخ وأخرجه باقى الأئمة الستة من حديث الأعمش كذلك بواسطة طاوس بين مجاهد وابن عباس.

وأخرجه البخارى فى «الطهارة» قال: حدثنا عثمان، قال: حدثنا جرير، وفى

(١) أخرجه البخارى (٨٩/ ٥)، ومسلم (٢٤٤٨)، والترمذى (شمائل/ ٢٥٢)، والنسائى (كبرى) (٩١٣٨)، كلهم من طريق عبد الله بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة ﵂.

(٢) أخرجه البخارى (٢١٨) و (١٣٦١) و (١٣٧٨) و (٦٠٥٢)، ومسلم (٢٩٢)، وأبو داود (٢٠)؛ والترمذى (٧٠) و (٢٠٦٧) و (٢٠٦٨)، وابن ماجه (٣٤٧)، كلهم من طريق مجاهد بن جبر عن طاوس عن ابن عباس ﵄.

الأدب قال: حدثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن، وروايتهما عن منصور، عن مجاهد عن ابن عباس بدون واسطة طاوس[١].

وأخرجه أبو داود والنسائي أيضًا وابن خزيمة في «صحيحه»[٢] من حديث منصور كذلك، وقال الترمذي(رحمه الله تعالى)[٣] بعد أن أخرجه من طريق الأعمش: «وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس، ولم يذكر فيه (عن طاوس) ورواية الأعمش أصح». اهـ. يعني المتضمن للزيادة.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى): «وهذا في التحقيق ليس بعلة؛ لأن مجاهدًا لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضًا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار، دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلّسًا»[٤] اهـ.

وقال ابن حزم في المحلى (١/ ١٧٩): «أما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد عن ابن عباس، ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس، «فهذا قوة للحديث، ولا يتعلل بهذا إلا جاهل أو مكابر للحقائق، لأن كليهما إمام، وكلاهما صحب ابن عباس الصحبة الطويلة، فسمعه مجاهد من ابن عباس، وسمعه أيضًا من طاوس عن ابن عباس، فرواه كذلك، وإلا فأي شيء مما يقدح في الرواية؟! وددنا أن تبينوا لنا ذلك، ولا سبيل إلى ذلك إلا بدعوى فاسدة لهج بها قوم من أصحاب الحديث، وهم فيها مخطئون عين الخطأ، ومن قلدهم أسوأ حالاً منهم».[٥] اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٦) و (٦٠٥٥)، وأبو داود (٢١)، والنسائي (صغرى) (٣١) و (٢٠٦٦)، كلهم من طريق منصور بن المعتمر السلمي عن مجاهد عن ابن عباس ﷺ.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٥٥).

(٣) قاله الترمذي عقب الحديث رقم (٧٠).

(٤) انظر: دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح ص (٣٢٣).

(٥) قال الحويني (حفظه الله) في بذل الإحسان (١/ ٢٧٢): وهذا كلام نفيس، لولا حرارة الأنفاس!!

أشهر المصنفات فى بيان المزيد فى متصل الأسانيد:

هو كتاب مفرد للخطيب البغدادى وسماه «تميز المزيد فى متصل الأسانيد» قال ابن الصلاح: «فى كثير منه نظر».

* *

(المضطرب)[1]

المضطرب لغة: اسم فاعل من اضطرب، مأخوذ من الاضطراب بمعنى الحركة والاختلال، يقال: اضطرب الموج أى ضرب بعضه بعضًا فهو مضطرب، وفى لسان العرب: اضطرب أمره، اختل.

واصطلاحًا: الحديث الذى رُوى على أوجه مختلفة متساوية فى القوة ولا يمكن الترجيح فيها، وعليه لا يسمى الحديث مضطربًا إلا إذا تحقق فيه شرطان وهما:

(أ) اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها.

(ب) تساوى الروايات فى القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى، أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينها بشكل مقبول، فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة فى حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات فى حال إمكان الجمع بينها.

١٧٥ - وَإِنْ يَكُنْ رَاوٍ بِرَاوٍ أُبْدِلا كَذَاكَ مَرْوِيٌّ بِمَرْوِيٍّ وَلا

١٧٦ - جَمْعٌ وَلا تَرْجِيحٌ فِيهِ حَصَلا فَإِنَّهُ مُضْطَرِبٌ لا جَدَلا

(وإن يكن) الحال (راو براو أبدلا) أى قد أبدل راو براو آخر فهذا فيه اختلاف فى السند، (كذاك) يحصل الاختلاف والاضطراب بأن يبدل (مَرْوِيٌّ) أى نص

(١) ينبغى التنبيه إلى أن البعض يرى أن تسمية هذا الحديث بـ (المضطرب) على وزن اسم الفاعل، هو من باب الإسناد المجازى؛ لأن الاضطراب واقع فيه، لا منه، إذ أنه اسم مكان يظهر فيه اضطراب الراوى أو الرواة، فهو على الحقيقة «مضطرب فيه» بفتح الراء، ولو سمى كذلك لكان أظهر فى المعنى الاصطلاحى»، وانظر: «حاشية الأجهورى على شرح الزرقانى للبيقونية، وتوضيح الأفكار للأمير الصنعانى...» انظر لمحات فى أصول الحديث ص (٢٤٧).

حديث (بمروى) أى بنص آخر (ولا) يمكن (جمع) بينهما (ولا ترجيح) لأحدهما على الآخر (فيه حصلا) أى: لم يحصل الاثنان لا الجمع ولا الترجيح (فـ) هذا الحديث (إنه) حديث مضطرب (لا جدلا) أى لا جدال فى حصول الاضطراب والاختلاف فى هذا الحديث سندًا أو متنًا وقد يكون فيهما ولذا قال:

١٧٧ - فِى سَنَدٍ تُلْفِيهِ أَوْ مَتْنٍ وَقَدْ يَكُونُ فِى كِلَيْهِمَا وَهُوَ أَشَدّْ

(فى سند تلفيه) أى تجد الاضطراب حاصلاً فى السند (أو) فى (متن) بل (وقد يكون) الاضطراب حاصلاً (فى كليهما) أى السند والمتن معًا (و) هذا (هو أشد) الأقسام الثلاثة.

الحديث المضطرب ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مضطرب سندًا، ومثاله: حديث «شيبتنى هود وأخواتها» فإنه اختلف فيه على أبى إسحاق[1] فقيل: عنه، عن عكرمة، عن أبي بكر، ومنهم من زاد بينهما ابن عباس رضي الله عنهما.

وقيل: عن أبى إسحاق عن أبى جحيفة عن أبى بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن أبى إسحاق عن البراء، عن أبى بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن أبى إسحاق عن أبى ميسرة عن أبى بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن أبى إسحاق عن مسروق، عن عائشة عن أبى بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن أبى إسحاق عن علقمة عن أبى بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن أبى إسحاق عن عامر بن سعيد البجلى عن أبى بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن أبى إسحاق عن عامر بن سعيد عن أبيه عن أبى بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن أبى إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه عن أبى بكر رضي الله عنه.

---

(١) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد أبو إسحاق السبيعي ثقة مكثر عابد اختلط فى آخر عمره أخرج له أصحاب الكتب الستة.

وقيل: عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص عن ابن مسعود ﵁[١].

القسم الثاني: مضطرب متنًا: ومثاله: حديث أنس ﵁ فى استفتاح الصلاة بالبسملة الذى تفرد به مسلم فى صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعى عن قتادة «أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها»[٢].

ثم رواه مسلم أيضًا من رواية الوليد عن الأوزاعى: أخبرنى إسحاق بن عبدالله بن طلحة «أنه سمع بن مالك يذكر[٣] ذلك».

وقد روى البخارى فى صحيحه من طريق حفص بن عمر قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس «أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين»[٤]، فأنت ترى أن «عبارة كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين» متفق عليها عند البخارى ومسلم، وهى عند أحمد[٥] أيضًا، وليس فى ذلك تعرض للبسملة إذ المعنى - كما يقول الشافعى - أنهم كانو يستفتحون بسورة الفاتحة قبل ما يقرأ بعدها. غير أن عبارة «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها» هى التى تفرد بها مسلم، وقد جرى فيها الاضطراب، حيث رواها عدد من الرواة من وجوه متعددة متخالفة، ولذلك اعتبر ابن عبد البر الحديث مضطربًا[٦].

---

(١) انظر العلل للدارقطنى (١/ ١٩٣: ٢١١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٩) وانفرد به من طريق الأوزاعى عن قتادة عن أنس ﵁.

(٣) أخرجه مسلم (٣٩٩) وانفرد به من طريق الأوزاعى عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس ﵁.

(٤) أخرجه البخارى (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩) والنسائى (صغرى) (٩٠٦) كلهم من طريق شعبة عن قتادة عن أنس ﵁.

(٥) عند أحمد طرق أخرى عن قتادة انظر فى المسند (٣/ ١٠١، ١١١، ١١٤، ١٨٣).

(٦) انظر تدريب الرواى ص (٢٣١).

القسم الثالث: مضطرب سنداً ومتناً، مثاله: حديث عبد الله بن عكيم ﷺ قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته: «ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»[١]، أما اضطراب هذا الحديث سندًا فإنه روى تارة عن كتاب النبي ﷺ، وتارة عن مشايخ من جهينة عمن قرأ كتاب النبي ﷺ، وأما متنًا، «فإنه روى من غير تقييد فى رواية الأكثر، وروى التقييد بشهر، أو بشهرين، أو أربعين يومًا، أو ثلاثة، ومع ذلك فهو معل بالإرسال، فإنه لم يسمعه عبد الله ابن عكيم من النبى ﷺ، ومُعل بالانقطاع بأنه لم يسمعه عبد الرحمن بن أبى ليلى من ابن عكيم، ولذلك ترك الإمام أحمد (رحمه الله) العمل به آخرًا» اهـ. ملخصًا من «سبل السلام»[٢].

ما هو حكم الحديث المضطرب؟

والجواب: اضطراب الحديث موجب للضعف عند أهل الحديث؛ لكونه يدل على قلة ضبط الراوى.

قال ابن حجر (رحمه الله تعالى): «لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف فى المتن دون الإسناد»[٣] اهـ.

١٧٨ - وَلَيْسَ قَدْحًا خُلْفُهُمْ فِى اسْمِ الثِّقَةْ ... أَوْ فِى صَحَابِىٍّ لَهُ فَحَقِّقَهْ

(وليس قدحًا) وليس يقدح فى صحة الحديث (خلفهم فى اسم الثقة) أى اختلاف العلماء فى اسم راوٍ ثقة فهو لا يضر فى صحة الإسناد والمتن (أو) اختلافهم (فى) اسم (صحابى له) فإنَّه جهالة الصحابى لا تضر (فحققه) أى اعلم ذلك علم متحقق فعلى ذلك جماهير من أهل الحديث والفقه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤١٢٧، ٤١٢٨) والترمذى (١٧٢٩) والنسائى (٤٢٦٠، ٤٢٦١. ٤٢٦٢) وابن ماجه (٣٦١٣) كلهم عن عبد الله بن عكيم أبى سعيد الجهنى ﷺ. وصححه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه (٢٩١٠/ ٣٦١٣).

(٢) و (٣) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٣٢٦: ٣٢٧).

ما هى أشهر المصنفات فى الحديث المضطرب؟

والجواب: من أشهر المصنفات فى بيان الحديث المضطرب كتاب: «المقترب فى بيان المضطرب»[1] للحافظ ابن حجر (رحمه الله).

(معرفة المصحف)

المصحف لغة: اسم مفعول من «التصحيف»، يقال: صحف الكلمة: كتبها أو قرأها على غير صحتها لاشتباه فى الحروف.

واصطلاحًا: تغيير الكلمة فى الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظًا أو معنى.

أهمية معرفته: تتجلى أهمية معرفته فى كشف الأخطاء التى وقع فيها بعض الرواة، وإنما ينهض بأعباء هذه المهمة الحذاق من الحفاظ[2].

١٧٩ - وَمَا يَكُونُ لَفْظُهُ قَدْ غُيِّرَا ... أَوْ رَسْمًا أَوْ مَعْنًى فَتَصْحِيفٌ يُرَى

(وما) أى والحديث الذى (يكون لفظه) أى كل كلماته أو بعضها (قد غيرا) من قبل بعض الرواة (أو رسمًا أو معنى) وذلك بتغير حرف أو حروف فتغير رسم الكلمة ومعناها (فـ) هذا (تصحيف) تغيير للخطأ (يرى) من قبل الحفاظ المتقين.

١٨٠ - كَاحْتَجَرَ النَّبِيُّ قِيلَ احْتَجَمَا ... وَصَحَّفُوا مُرَاجِمًا مُزَاحِمَا

(كـ) مثل تصحيف الراوى لـ (احتجر النبى) ﷺ فـ (فقيل احتجما) وهذا تصحيف فى متن الحديث (وصحفوا) أى بعض الرواة غيروا فى السند (مراجمًا) بالراء المهملة والجيم المعجمة فقالوا (مزاحمًا) بالزاى المعجمة والحاء المهملة.

تقسيم التصحيف: قسم العلماء المصحف ثلاث تقسيمات:

أولاً: باعتبار موقعه: فينقسم المُصَحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين وهما:

(١) انظر: تدريب الراوى ص (٢٣١) وتيسير المصطلح ص (٨٤).

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (٨٤، ٨٥).

(أ) تصحيف في الإسناد: مثاله حديث شعبة عن العوام بن مراجم[١]، صحفه يحيى بن معين بن عون الإمام الجليل إمام الجرح والتعديل المتوفى سنة ٢٣٣هـ فجعله مزاحمًا.

(ب) تصحيف في المتن: ومثاله: حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ: «احتجر في المسجد....»[٢] أي اتخذ حجرة من حصير أو نحوه للصلاة، فقد روى ابن لهيعة بإسناده عن زيد بن ثابت «أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد» وهذا تصحيف.

ثانيًا: بالتصحيف باعتبار منشئه: وينقسم باعتبار منشئه إلى قسمين وهما:

(أ) تصحيف بصر: وهو أن يشتبه الخط على بصر القارىء إما لرداءة الخط أو عدم نقطه، مثاله: «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال....»[٣] فقد صحفه أبو بكر الصولي فقال: «من صام رمضان وأتبعه شيئًا من شوال....» فصحف «ستًا» إلى «شيئًا».

(ب) تصحيف السمع: أي تصحيف منشؤه رداءة السمع أو بُعْد السامع أو نحو ذلك فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونه على وزن صرفي واحد.

ومثاله: حديث مروى عن «عاصم الأحول»[٤] صحفه بعضهم فقال: «عن واصل الأحدب».

ثالثًا: التصحيف باعتبار اللفظ أو المعنى؛ وينقسم إلى قسمين وهما:

(أ) تصحيف في اللفظ: «وهو الأكثر» وذلك كالأمثلة السابقة.

---

(١) العوام بن مراجم القيسي، يروى عن أبي عثمان النهدي، روى عنه شعبة.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١) و (٦١١٣) و (٧٢٩٠) ومسلم (٧٨١) وأبو داود (١٠٤٤) و (١٤٤٧)، والترمذي (٤٥٠) والنسائي (صغرى) (١٥٩٨) كلهم من طريق بُسر بن سعيد الحضرى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٣) خرجته في «النفحات الإلهية» والحمد لله رب العالمين في كتاب الصيام.

(٤) عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(ب) تصحيف فى المعنى: أى أن يُبقى الراوى المصحف اللَّفْظَ على حاله؛ لكن يفسره تفسيرًا يدل على أنه فهم معناه فهمًا غير مرادٍ.

مثاله: قول أبى موسى العنزى: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ، يريد بذلك حديث: «أن النبى ﷺ صلى إلى عنزة»[١].

فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يدى المصلى.

١٨١ - وَاخْصُصْ مُحَرَّفًا بِشَكْلٍ أُبْدِلا نَحْوَ سَلِيْمٍ بِسُلَيْمٍ مَثَلا

١٨٢- وَمِنْهُ إِبْدَالُ أُبَيٍّ بِأَبِي وَصَامَ سِتًّا قِيلَ شَيْئًا فَانْسُبِ

(واخصص محرفا) أى: اخصص التحريف فى الحديث (بشكل أبدلا) أى تصحيف شكل الكلمة فقط (نحو سليم بسليم مثلا) وذلك مثل تغيير وتصحيف سليم بفتح السين المهملة وكسر اللام بعدها ياء وميم، إلى سليم بضم السين وفتح اللام بعدها ياء وميم، (ومنه) أى من التحريف (إبدال أبى بأبى) أى تصحيف أبى بضم الهمزة وفتح الباء بعدها ياء مشددة، إلى أبى بفتح الهمزة بعدها باء مكسورة بعدها ياء ساكنة (و) مثل (صام ستا) فقد صحفها بعض الرواة وقيل على وجه الخطأ (شيئًا) بدلاً من ستًا وهذا فيه تحريف وتصحيف. فالتحريف في شكل الكلمة والتصحيف إبدال حرف السين بالشين وإبدال التاء بالهمزة (فانسب) من حرف أو صحف إلى الخطأ.

فائدة: جرى الناظم على ما قاله ابن حجر فى النزهة[٢]: فإنه خص المصحف بما وقع فيه بالنقط والمحرف بما وقع التغيير بالشكل.

سؤال: هل يقدح التصحيف فى الراوى[٣] ؟

والجواب ينحصر فى الآتى:

(١) خرجته فى «النفحات» فى كتاب الصلاة، والحمد لله رب العالمين.
(٢) انظر: النزهة مع النخبة ص (١٠٢، ١٠٣).
(٣) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (٨٦) ولمزيد من البحث فى هذا الباب انظر ألفية السيوطى وتعليقات الشيخ شاكر - رحمة الله عليه - عليها ص (١٧٤: ١٧٦).

(أ) إذا صدر من الراوى نادرًا فإنه لا يقدح فى ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحدٌ.

(ب) وإذا كثر ذلك من الراوى فإنه يقدح في ضبطه، وهذا يدل على خفة الضبط وعدم الإتقان.

سؤال: ما هو السبب فى وقوع الراوى فى التصحيف؟

والجواب: السبب فى ذلك هو أخذ الحديث من بطون الكتب والصحف، وعدم تلقى العلم عن الأشياخ، ولذا حذر الأئمة من أخذ الحديث عمن هذا شأنهم وقالوا: «لا يؤخذ الحديث من صُحُفى ولا القرآن من مصحفى» أى لا يتلقى الحديث عمن أخذه من بطون الكتب، ولا يتعلم القرآن عمن لم يقرأه على شيخ متقن؛ لأن صوابه سيكون أقل من خطئه.

أشهر المصنفات فى بيان التصحيف:

التصحيف للدارقطنى (رحمه الله). ما زال مخطوطًا أفاده الأستاذ/ محمود ميرة.

إصلاح خطأ المحدثين. للخطابى (رحمه الله) مطبوع بتحقيق الأستاذ/ حاتم الضامن.

تصحيفات المحدثين لأبى أحمد العسكرى (رحمه الله) له عدة طبعات منها طبعة الأستاذ/ محمود ميرة فى ثلاثة مجلدات.

تحرير التحريف وتصحيح التصحيف. لصلاح الدين الصَّفَدى (رحمه الله) لعله ما زال مخطوطًا.

* *

(حكم رواية سيئ الحفظ)

١٨٣ - وَسَيئُ الْحِفْظِ الَّذِي مَا رَجَحَاْ عَنْ خَطئهِ جَانِبُ مَا قَدْ صَحَّحَا

(وسيئ الحفظ) أى الراوى الذى اتصف بسوء الحفظ هو (الذى ما رجحا)[1] أى الراوى الذى زاد (عن خطئه جانبُ ما قد صححا) أى زاد خطؤه على صوابه.

* **تعريف سيئ الحفظ**: قال ابن حجر فى النزهة ص (١٠٩): «المراد به: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه...».

١٨٤ - فَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ قَدْ لازَمَ لَهْ فَشَاذٌ فِي رَأيِ بَعْضِ النَّقَلَةْ

(فإن يكن ذلك) أى سوء الحفظ (قد لازم له) أى هو ملازم للراوى (فـ) حديثه (شاذ) لا يعتد به (فى رأى بعض النقلة) أى فى رأى بعض أئمة الحديث.

١٨٥ - وَسَمْهُ مُخْتَلِطًا حَيْثُ طَرَا وردَّ مَا بَعدَ اختلاطٍ خُبِرا

(وسمه) أى سم حديث سيئ الحفظ (مختلطًا) وذلك (حيث) سوء الحفظ لم يكن ملازمًا للراوى بل (طرا) عليه لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه، أو ضياعها (ورد ما) يرويه المختلط والمقصود الذى رواه (بعد اختلاط خبرا) لأنه لا يؤمن عليه خلط أحاديث بعضها ببعض متونًا وأسانيد.

«وسوء الحفظ على قسمين (إن كان لازمًا) للراوى فى جميع حالاته (فـ) هو (الشاذ) على رأى بعض أهل الحديث (أو) إن كان سوء الحفظ (طارئًا) على الراوى إما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها، فرجع إلى حفظه فساء (فـ) هذا هو (المختلط) والحكم فيه: أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من اشتبه فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه»[2].

---

(١) رجح: زاد.

(٢) انظر: نزهة النظر ص (١٠٩، ١١٠).

بعض التفصيل فى حكم حديث المختلط من حيث الرد والقبول:

حديث المختلط من حيث الرد والقبول على مراتب:

الأولى: قبول حديث المختلط إذا كان ثقة، وكان من روى عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط.

مثاله: ما رواه النسائى (رحمه الله) قال: أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربى قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه قال: صلى بنا عمار ابن ياسر صلاة أوجز فيها، فقال له بعض القوم: لقد خففت - أو أوجزت الصلاة - فقال: أما على ذلك، **فقد دعوت فيها بدعوات سمعتهن من رسول الله ﷺ فلما قام تبعه رجل من القوم...**»[1] الحديث وعطاء بن السائب ثقة إلا أنه اختلط فى آخر عمره، وحماد الذى روى عنه هذا الخبر هو حماد بن زيد، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط، قال يحيى بن سعيد القطان: «سمع حماد بن زيد من عطاء قبل اختلاطه» ومثله عن أبى حاتم الرازى.

المرتبة الثانية: رد حديث المختلط إذا كان ثقة، وكان من روى عنه ممن سمع منه بعد الاختلاط.

مثاله: ما رواه أبو داود والترمذى وغيرهم من طرق: **عن أبى إسحاق السبيعى** عن على بن ربيعة الوالبى، عن على بن أبى طالب رضي الله عنه - مرفوعًا: «**إن ربك يعجب من عبده إذا قال: اغفر لى ذنوبى، يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيرى**»[2].

وأبو إسحاق السبيعى مدلس، وهو لم يسمع هذا الحديث من على الوالبى، فقد نقل المزى فى تحفة الأشراف (٧/ ٤٣٦) عن عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة قال: قلتُ لأبى إسحاق: ممن سمعته؟ قال: من يونس بن خباب، فلقيت

---

(١) أخرجه النسائى (صغرى) (١٣٠٤) وانفرد به من طريق السائب الثقفى عن عمار بن ياسر رضي الله عنه وأورده الألبانى فى صحيح سنن النسائى.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٠٢) والترمذى (٣٤٤٦) والنسائى (كبرى) (٨٨٠٠) كلهم من طريق على بن ربيعة الأسدى الوالبى أبى المغيرة الكوفى عن على رضي الله عنه وأورده الألبانى فى صحيح سنن أبى داود.

يونس بن خباب قلتُ: ممن سمعته: قال: من رجل سمعه من على بن ربيعة» ولكن رواه أحمد بن منصور الرمادى، عن عبد الرزاق الصنعانى، فقال: أخبرنا معمر، عن أبى إسحاق أخبرنى على بن ربيعة به. أخرجه المحاملى فى الدعاء (١٥٠) والبيهقى فى سننه الكبرى، ولكن هذه الرواية معلولة، فعبد الرزاق ثقة حافظ، إلا أنه اختلط، وكان يلقن فيتلقن، وسماع الرمادى منه بعد الاختلاط، فلا يعول على التصريح بالسماع فى هذه الرواية، وخصوصًا وأن الإمام أحمد قد رواه عن عبد الرزاق فى «المسند» (١/ ١١٥) من غير سماع، والإمام أحمد ممن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط.

المرتبة الثالثة: رد حديث المختلط إذا كان ضعيفًا، سواء كان من روى عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، ذلك لأن حديثه رد لعلة أخرى غير الاختلاط، فإذا أضيف إليها الاختلاط كان رد حديثه أولى.

مثاله: حديث ليث بن أبى سليم[1] فهو ضعيف، مضطرب الحديث؛ ولكنه اختلط فى آخر عمره، قال ابن حبان: «اختلط فى آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتى عن الثقات بما ليس من حديثهم.

المرتبة الرابعة: التوقف فى حديث من اختلط من الثقات، إذا كان من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وبعد الاختلاط، حتى يسبر حديثه، فإذا وافق الثقات قبل حديثه، وإلا رد.

مثاله: حديث حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب، فإنه سمع منه قبل الاختلاط وبعد الاختلاط كما حققناه فى كتابنا «الضعيف من قصة الإسراء والمعراج» ص (٢٧)[2].

١٨٦ - وَحَمَلُوا مَا فِى الصَّحِيحَيْنِ أَتَى ... مِنْهُ بِأَنْ قَبْلَ اخْتِلاطٍ ثَبَتَا

(وحملوا) أى: حمل أئمة الحديث (ما فى الصحيحين أتى منه) أى ما جاء

---

(١) هو ليث بن أبى سُلَيم بن زُنَيم... صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فتُرِكَ. اخرج له البخارى تعليقًا ومسلم وأصحاب السنن الأربعة.

(٢) انظر كتاب تيسير علوم الحديث لأخينا/ عمرو بن عبد المنعم (حفظه الله) ص (٨٧: ٩٠).

فى الصحيحين ممن وصف بالاختلاط، فصاحبا الصحيحين أوردا الأحاديث التى رووها (بأن قبل اختلاط ثبتا) أى قبل أن يوصف بهذا الوصف الذى يلازمه وهو عدم الضبط والتحرى والإتقان.

قال الإمام النووى (رحمه الله): «من المختلطين: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعى وسعيد بن أبى عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودى، وربيعة - أستاذ مالك - وصالح مولى التوأمة، وحصين بن عبد الرحمن الكوفى، وسفيان بن عيينة - قال يحيى القطان: أشهد أنه اختلط سنة سبع وتسعين، وتوفى سنة تسع وتسعين - وعبد الرزاق بن همام - عَمِىَ فى آخر عمره فكان يتلقن - وعارم اختلط آخرًا.

واعلم أن ما كان من هذا القبيل محتج به فى «الصحيحين» فهو مما علم أنه أخذ عنه قبل الاختلاط» قلتُ: سفيان بن عيينة (رحمه الله تعالى) ذكروا أنه لم يحدث بعد الاختلاط. والله سبحانه وتعالى أعلم[1].

المردود بسبب سقط من الإسناد

١٨٧ - وخَمْسَةٌ تَخْرُجُ باتِّصَالِ ... وَهْيَ مُعَلَّقٌ وَذُو إرسَالِ

١٨٨ - وَمُعْضَلٌ مُنْقَطِعٌ مُدَلَّسُ ... وَالْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ عُدَّ السَّادِس

(وخمسة) أقسام من الحديث (تخرج باتصال) تحصل إذا لم يتحقق اتصال سند الحديث؛ (وهى معلق وذو إرسال) أى: الحديث المعلق والمرسل (ومعضل منقطع مدلس) أى: والحديث المعضل والمنقطع والمدلس، (والمرسل الخفى عد السادس) والنوع أو القسم السادس هو الحديث المرسل الخفى.

(المعلق)

١٨٩ - فَحَيْثُ كَانَ السَّقْطُ مِنْ أَصْلِ السَّنَدْ ... صُنْعَ مُصَنِّفٍ فَتَعْلِيقٌ يُعَدْ

(فحيث كان السقط) أى: حذف اسم الراوى (من أصل السند) أى: من مبدأ

(١) انظر: دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح ص (٣٣٣: ٣٣٤).

السند (صنع مصنف) أى: بتصرف المصنف، أى: صاحب الكتاب ومؤلفه (فـ) هذا القسم يسمى (تعليق) وهو (يعد) فى أقسام السقط فى الإسناد.

تعريف المعلق لغة: اسم مفعول من عَلَّقَ، يقال: عَلَّقَ الشىء بالشىء؛ أى: ربطه به.

واصطلاحًا: هو ما كان السقط فيه من مبادئ السند من تصرف مصنف، سواء كان الساقط واحدًا أو أكثر.

وإنما قلنا: «من تصرف مصنف»؛ لأن العادة أن التعليق إنما يُحْدِثه المؤلف للكتاب والمصنف له، فالحديث عنده مسموع، هو سمعه بإسناد لكن لغرض من أغراض التصنيف أراد المؤلف أن يختصر الإسناد وأن يكتفى ببعضه دون كله؛ وإلا، فهو عنده مسموع»[(١)].

مثال: قال البخارى: قال مالك: أخبرنى زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدرى أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا أسلم العبد فَحَسُنَ إسلامه، يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص، الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والسيئة بمثلها، إلا أن يتجاوز الله عنها»[(٢)]، فالبخارى أسقط الواسطة بينه وبين الإمام مالك.

من صور التعليق حذف وإسقاط جميع السند إلا الصحابى؛ مثاله: قال البخارى فى كتاب الصلاة باب رقم (١٢): وقال زيد بن ثابت: أنزل الله على رسوله ﷺ وفخذه على فخذى، فثقلت عَلَىَّ حتى خفتُ أن ترض فخذى».

تُرَض: أى تُكْسر، فهذا حديث معلق؛ لأن البخارى (رحمه الله) حذف جميع إسناده إلا الصحابى ﷺ وهو زيد بن ثابت.

---

(١) انظر: لغة المحدث ص (٢٠٤).

(٢) أخرجه البخارى تعليقًا (٤١)، والنسائى (صغرى) (٥٠١٣) موصولاً، كلاهما من طريق عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى ﷺ وخرجته فى كتابى «رَوْح الجنان بتخريج كتاب الإيمان».

حكم الحديث المعلق:

الحديث المعلق مردود؛ لأنه فقد شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف؛ ولكن المعلقات التي في صحيحي البخاري ومسلم لها حكم خاص سيذكره الناظم (رحمه الله) في الأبيات الآتية:

١٩٠ - فَمَا يَجِيءُ فِي كِتَابٍ يُلْتَزَمْ　　صِحَّتُهُ ثُمَّ بِهِ الرَّاوِي جَزَمْ

(فما) فالحديث المعلق عندما (يجيء في كتاب يلتزم صحته) أي: يأتي في كتاب قد التزم صاحبه إيراد الأحاديث الصحيحة فقط كالصحيحين: صحيح البخاري ومسلم (ثم به الراوي جزم) أي: قد أورده صاحب الكتاب بصيغة الجزم كـ «قال» و «ذكر» و «حكى».

١٩١ - فَاقْبَلْهُ مَعْرُوفًا كَنَحْوِ أَخْبَرَا　　وَنَحْوِ قَالَ وَرَوَى وَذَكَرَا

(فاقبله معروفًا) أي فاقبل هذا الحديث، واجعله معروفًا بالصحة، وصيغ الجزم التي يوردها المصنف (كنحو أخبرا) مثل أخبر (ونحو قال وروى وذكرا) ومثل قال وروى وذكر.

١٩٢ - وَمَا كَقِيلَ وَكَيُرْوَى قَدْ ذُكِرْ　　مُمَرَّضًا فَفِيهِ فَتِّشْ وَاخْتَبِرْ

(وما) والحديث الذي عُلِّق بصيغة (كقيل وكيروى قد ذكر) مثل: قيل ويروى، وهما من صيغ التمريض التي توحي بضعف المروي، ولذا قال: (ممرضا ففيه) أي: في الحديث المعلق بصيغة التمريض ففي هذا الحديث (فتش واختبر) أي: لابد من البحث والتحري؛ لأن صيغة التمريض توحي بأن الذي أسقط ضعيف.

فائدة: اعلم أن معلقات الصحيحين لها حكم خاص؛ لأنها متضمنة في كتاب التزم صاحبه «تجريد الصحيح، وقد أكثر البخاري (رحمه الله) في صحيحه من إيراد المعلَّقات التي يستأنس بها في تراجمه، وهو (رحمه الله) قد أورد المعلقات أحيانًا بصيغة الجزم، وأحيانًا أخرى بصيغة التمريض، كرُوِي

وحُكى، ويُروى ويُحكى؛ ومعلقاته (رحمه الله) على ضربين:

منها: ما أورده فى موضع آخر مسندًا فى صحيحه، فلا شك فى صحته، حتى وإن أورده بصيغة التمريض؛ لاختصاره له، أو لذكره بالمعنى.

ومنها: ما أتى معلقًا ولم يأت موصولاً فى صحيحه، فما ذكره بصيغة الجزم كقال أو روى أو حكى، فهو صحيح إلى من جزم بالرواية عنه، ولكن ينظر فى بقية السند، فقد روى فى كتاب الزكاة، باب العرض فى الزكاة[1]: «وقال طاوس: قال معاذ ﷺ لأهل اليمن: ائتونى بعض ثياب خميص أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبى ﷺ بالمدينة» قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (٣/ ٣٦٦): «هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس، لكن طاوس لم يسمع من معاذ، فهو منقطع».

وما ذكره البخارى (رحمه الله) بصيغة التمريض، ففيه الصحيح والحسن والضعيف، ولكن ليس فيه الضعيف جدًا لوجوده فى كتاب تعهد بتجريد الصحيح، وقد ألف الحافظ ابن حجر (رحمه الله) كتابًا سماه «تغليق التعليق»[2] وأورد فيه معلقات البخارى التى لم ترد فيه مسندة، وكذلك الموقوفات والمتابعات ومن وصلها.

وأما المعلقات التى فى صحيح مسلم (رحمه الله) فهي قليلة جداً بالنسبة للمعلقات فى صحيح البخارى! وقد حصرها العلماء فى أربعة عشر موضعًا، وقد قام أخونا على بن حسن بن على بن عبد الحميد بوصل هذه المعلقات التى فى صحيح مسلم فى رسالته تغليق التعليق على صحيح مسلم، فجاءت فريدة فى بابها، فجزاه الله خيرًا.

١٩٣ - وَمِثْلُهُ مَا جَا بِكُتْبٍ جَامِعَهْ ۞ لِذِي قَبُولٍ وَلِمَرْدُودٍ مَعَهْ

---

(١) باب رقم (٣٣).

(٢) وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ الفاضل/ سعيد بن عبد الرحمن القزقى (حفظه الله).

(ومثله) أى: مثـل الكتب الصحيحة الـتى ورد فيها الحديث المعلـق، فحكمه حكم ما فى الصَّحيحين؛ لكنها تفترق عنهما فى أنه يبحث فى السند، سواء كان التعليق بصيغة الجزم أو التمريض؛ (ما جـا بكتب جامعه) للحديث، ولم تشترط الصحة فقط، بل فيها الصحيح والحسن والضعيف (لذى قبول) أى: المعلق يكون فيها مقبولاً؛ لأنـه قد يكون موصولاً صحيحًا فى داخلـها أو خارج هذه الكتب (ولمردود مـعه) وقد يكـون المعلق مـردودًا؛ لكون السـند موصولاً فـيها، لكـنه ضعيف، بالنسبة لمن أسقط من السنـد، ولكون السند غير موصول لا فى داخلها ولا فى خارجها، فهو منقطع، وعليه فـإن الحديث المعلق لا بد أن ينظر فيه بدقة وتحرٍ، حتى يحكم عليه الحكم المناسب.

(المرسـل)

١٩٤ - وَمَا يَكُونُ السَّقْطُ فَوْقَ التَّابِعي   مَـعَ رَفْـعِ مَـتْـنِـهِ فَـمُـرْسَـلٌ فَـعِ

(وما) والحديث الذى (يكون السقط) فـى سنده (فوق التابعى) أى: من هو دون التابعى، أو هو ما رواه التابعى عن رسول الله ﷺ ولم يذكر من حَدَّثه (مع رفع متنه) أى: مع قول التابعى أو مـن هو دونه: قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل رسول الله ﷺ كذا، أو أقر ﷺ كذا؛ أو من وَصْفه ﷺ كذا (فـ) هذا القسم يسمى (مرسل فع) هذه الأقسام، فمعرفتها مهمة للتمييز بينها.

تعريف المرسل لغة: هو اسم مفعول من «أرسل» بمعنى «أطلق»، يقال: أرسل الشيء: أطلقه وأهمله، ويجمع على مراسيل.

واصطلاحًا: ما نسبه التـابعى - الذى سمع من الصحابـة - إلى النبى ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفةٍ.

وصورته: أن يقول التابعى: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرتـه كذا، أو يخبر عن صفـة من صفاته، فكـأن التابعى المُرْسل لـلحديث أطلق الإسناد، ولم يقيده بجميع رواته حـين أسقط اسم الصحابى الذى بلغ عن رسول الله ﷺ .

هل هناك فرق بين ما يرسله التابعى الكبير[١] أو الصغير[٢]؟

والجواب: لا فرق بين ما أرسله التابعى الكبير أو الصغير، فما يرسله سعيد ابن المسيِّب، وعبيد الله بن عدى بن الخيار، وقيس بن أبى حازم، وغيرهم من كبار التابعين متساوٍ مع مَا يُرْسِلُهُ أبو حازم سلمة بن دينار، ويحيى بن سعيد، وغيرهم من صغار التابعين، فكلاهما مُرْسل لا يحتج به.

مثال المرسل: ما رواه عبد الرزاق فى المصنف (٥٢٨١) عن ابن جريج عن عطاء أن النبى ﷺ كان إذا صعد المنبر، أقبل بوجهه على الناس، فقال: «السلام عليكم»، فعطاء بن أبى رباح تابعى كبير، سمع من جماعة من الصحابة، ولكن روايته عن النبى ﷺ مُرْسَلة.

المرسل عند الفقهاء والأصوليين:

ذهب الفقهاء والأصوليون فى تعريف المرسل إلى التعميم، ولم يخصوه بما أرسله، إذ جعلوا «المرسل»: هو ما رفعه إلى النبى ﷺ غير الصحابى، سواء كان تابعيًا أو غير تابعىٍّ. وما قالوه هو ما ذهب إليه الخطيب البغدادى أيضًا وجماعة من المحدثين، فهو عندهم بمعنى المنقطع[٣].

إلا أن الخطيب البغدادى قرر أن أكثر ما يُوصفُ بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبى ﷺ[٤].

١٩٥ - فَبَعْضُهُمْ لِلاحْتِجَاجِ أَطْلَقَا وَالْبَعْضُ لِلرَّدِّ وَبَعْضٌ حَقَّقَا

(فبعضهم) أى: بعض الأئمة (للاحتجاج أطلقا) أى: أطلق الاحتجاج بالحديث المرسل (والبعض) من الأئمة أطلق القول (للرد) للمرسل فلا يحتج به (وبعض) الأئمة من المحدثين كالشافعى (رحمه الله) (حققا) القول فى المرسل،

---

(١) التابعى الكبير: هو الذى جُل روايته عن الصحابة ﷺ لتقدم مولده.

(٢) التابعى الصغير: هو الذى قَلَّ سماعه وروايته عن الصحابة لتأخر مولده.

(٣) المنقطع: هو الذى سقط من سنده راوٍ أو أكثر فى أى موضع من السند.

(٤) انظر: الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص (٣٨٤).

فقبله بشروط.

سؤال: هل الحديث المرسل حجة فى دين الله؟ والجواب: لقد ذهب جمهور المحدثين ونقاد الأثر وجماعة من الفقهاء والأصوليين فيهم الإمام الشافعى إلى الحكم بضعف الحديث المرسل وعدم الأخذ به، وذلك ما قرره الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه حين قال: «والمرسل من الروايات فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[1].

وإنما ذهب هؤلاء هذا المذهب؛ لأن من شروط الحديث الصحيح - كما تقدم - ثقة رجاله، والمرسل سقط من رواته رجل لا يعلم حاله؛ لأنه يحتمل أن يكون الذى سقط من السند غير صحابى، بأن يكون تابعيًا، وإذا كان كذلك، فيحتمل أن يكون ضعيفًا، فأصبحنا على غير معرفة بعدالة ذلك الراوى، وإن اتفق أن المرسل لا يروى إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كَافٍ.

١٩٦ - فَقَبِلُوهُ إِنْ يَكُنْ قَدْ أُسْنِدَا ... مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى كَذَا إِنْ عُضِّدَا

١٩٧ - بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلِ صَحْبٍ أَوْ سَلَفْ ... عَلَيْهِ إِفْتَاءُ جَمَاهِيرِ السَّلَفْ

(فقبلوه) أى: قبل بعض أهل الحديث المرسل بشروط منها (إن قد أسندا من جهة أخرى) أى: أن يروى من وجه آخر مسندًا (كذا إن عضدا) قوى المرسل (بمثله) أى بمرسل مثله (أو) قُوِّى بـ (فعل صحب) أى: بفعل الصحابة بما نقل عنهم بالسند الصحيح، (أو سلف عليه إفتاء جماهير السلف) أى: مضى على القول به والإفتاء به جمهرة عظيمة من سلفنا الصالح، حينئذٍ يؤخذ بالمرسل.

فائدة: هذه الشروط التى أوردها الناظم هى من قول الإمام الشافعى (رحمه الله تعالى) فلقد ذكر (رحمه الله) فى كتابه «الرسالة» شروط قبول مراسيل كبار التابعين وحجيتها، وهى:

أن يروى الحديث المرسل من وجه آخر مسندًا.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (٧٤، ٧٥).

أو يروى الحديث المرسل بطريق أخرى مرسلة ممن قُبل العلم عنه.

أو يوافق المرسل قول بعض الصحابة.

أو يفتى عوام مِنْ أَهْلِ العلم بمثل معنى ما رُوى عن النبى ﷺ.

أو يكون الراوى المرسل إذا سمى من روى عنه لم يسمٌ مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنه، بمعنى أن يكون ثقة مأمونًا.

أن يكون هذا الراوى الُمرْسل إذا شرك أحدًا من الُحفَّاظِ فى حديث لم يخالفه، فإن خالفه، وجد حديثه أنقص.

وأما مراسيل غير كبار التابعين، فقد قال الشافعى فى ذلك: «ولا أعلم منهم واحدًا يقبل مرسله»[1].

ما مثال المرسل المقبول على ما اشترطه الإمام الشافعى (رحمه الله)؟

والجواب: مثاله: ما رواه الإمام الشافعى (رحمه الله تعالى) فى مختصر المزنى، قال: أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيِّب أن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع اللحم بالحيوان»[2] وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن جزورًا[3] نُحِرَتْ على عهد أبى بكر رضي الله عنه فجاء رجل بعناق[4] فقال: أعطونى جزءًا بهذه العناق؛ فقال أبو بكر: لا يصلح هذا، وكان القاسم بن محمد وابن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان. قال: وبهذا نأخذ ولا نعلم أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبا بكر الصديق رضي الله عنه وإرسال ابن المسيِّب عندنا حسن. انتهى.

* وروى البيهقى من طريق الشافعى، عن مُسْلِم بن خالد عن جريج عن القاسم ابن أبى بزة قال: قدمت المدنية، فوجدت جزورًا قد جزرت[5]؛ فجزئت

---

(١) انظر: الرسالة ص (٤٦١: ٤٦٥).

(٢) انظر: إرواء الغليل (١٣٥١)، وقد حسنه هناك.

(٣) الجزور: ما يصلح لان يذبح من الإبل.

(٤) العناق: الأنثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة إلى تمام الحول.

(٥) جزرت: نحرت.

أربعة أجزاء، كل جزء بعناق، فأردت أن ابتاع منها جزءًا، فقال لى رجل من أهل المدينة: «إنه ﷺ نهى أن يباع حى بميت، فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيرًا»[1]، ورواه من حديث الحسن عن سمرة عنه ﷺ فقد اجتمعت فى هذا الحديث جميع الأمور التى قيدوا قبول المرسل بوجود واحد منها؛ فصلح مثالاً للكل، ولله الحمد والمنة[2].

١٩٨ - وَغَيْرُهُ رُدَّ بِلا ارْتِيَابِ وَلا يضرُّ مُرْسَلُ الصَّحَابِي

(وغيره) أى: المرسل الذى لم تتوفر فيه الشروط السابقة، فهو (رد بلا ارتياب) فقد رده الأئمة بلا شك كالشافعى وغيره (ولا يضر) أى: لا يقدح فى صحة سند الحديث ومتنه (مرسل الصحابى) أى ما يرسله الصحابى عن النبى ﷺ لأن الصحابة كلهم عدول.

ما هو مرسل الصحابى؟

والجواب: هو ما يخبر به الصحابى رضي الله عنه عن شىء فعله النبى ﷺ أو نحوه مما يُعْلَم أنه لم يحضره لصغر سنه كعبد الله بن عباس وغيره من صغار الصحابة، أو لتأخر إسلامه، أو غير ذلك.

مثاله: ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: «أول ما بُدِئ به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصالحة فى النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، وحُبِّبَ إليه الخلاء، فكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالى ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله...» الحديثَ. فأين عائشة من زمن بدء الوحى؟!

قال ابن الصلاح (رحمه الله): «ثم إنا لم نَعُدَّ فى أنواع المرسل ونحوه ما يسمى فى أصول الفقه مرسل الصحابى، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث[3] الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك فى حكم

---

(١) انظر إرواء الغليل (١٣٥٠)، وقد حسنه هناك.

(٢) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٢٩٤).

(٣) الحدث: الصغير: السن، وجمعه أحداث.

الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول والله أعلم»[١].

أشهر المصنفات فى قسم المرسل:

(أ) المراسيل لأبى داود. وهو مطبوع.

(ب) المراسيل لابن أبى حاتم. وهو مطبوع.

(جـ) جامع التحصيل لأحكام المراسيل للحافظ العلائى. مطبوع[٢]

(المعضل والمنقطع)

١٩٩ - وَسَاقِطُ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وِلاَ مِنْ وَسَطِ الإِسْنَادِ سَمْ مُعْضَلاَ

(وساقط اثنين) والحديث الذى سقط راويان من إسناده (فصاعدا) أى: أو أكثر بشرط أن يكون السقط (ولا) بكسر الواو والقصر للضرورة الشعرية مصدر «وَالَى» بمعنى «تابع»، أى: حيث وجد «ولاء». أى: تتابع بين الساقطين[٣] (من وسط الإسناد) أى: ليس من أول الإسناد أو آخره وإنما يكون السقط على التوالى من وسط الإسناد، فهذا الحديث (سم معضلا) أى: أطلق عليه اسم المعضل.

تعريف المعضل لغة: اسم مفعول من أعضله الأمر: بمعنى أعياه وأتعبه، وعليه فالأمر المعضل: هو الأمر الشديد الذى لا يقوم له صاحبه[٤].

واصطلاحًا: هو ما سقط من إسناده فى أى موضع كان راويان فأكثر على التوالى.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (٧٥).

(٢) تنبه القارئ الكريم إلى ضرورة اقتناء الكتب المعتنى بها، من حيث تحقيقها على مخطوط لضرورة ضبط النص؛ وكذا الاعتناء بتخريج الآيات والأحاديث وشرح الغريب.

(٣) انظر: شرح ألفية السيوطى فى الحديث للشيخ/ محمد بن على بن آدم الأثيوبى (حفظه الله) (١/ ١١٣).

(٤) انظر شرح ألفية السيوطى فى الحديث للشيخ/ محمد بن على بن آدم الأثيوبى (حفظه الله) (١/ ١١٣).

مثاله: ما روى الأعمش عن الشعبى قال: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا. فيختم على فِيه...» فقد أعضله الأعمش، فلم يذكر فى السند الصحابى الذى رواه ولا رسول الله ﷺ، فالشعبى (رحمه الله) قد رواه عن أنس عن رسول الله ﷺ[1].

٢٠٠ - وَمِنْهُ حَذْفُ صَاحِبٍ وَالْمُصْطَفَى   وَمَتْنُهُ عَنْ تَابِعِيٍّ وُقِفَا

(ومنه) أى: من صور المعضل حذف ذكر اسم الصحابى، وكذا حذف ذكر اسم المصطفى؛ ولذا قال: (حذف صاحب والمصطفى) ﷺ (ومتنه) أى: ونص الحديث (عن تابعى) الذى ساق الحديث (وقفا) عليه؛ فلا يمكن رفعه إلى النبى ﷺ إلا فى حال إسناد الحديث، أى ذكر الراويين الساقطين مع توفر شروط الصحة، والمثال السابق يوضح ما ذكره الناظم (رحمه الله تعالى).

٢٠١ - إنْ مِنْ طَرِيقِ وَاقِفٍ قَدْ أُسْنِدَا   وَجَازَ غَيْرُ رَفْعِهِ عَنْ أَحْمَدَا

(إن) حدث أنه أى: الحديث (من طريق) أى بسند (واقف قد أسندا) أى: بسند موصول من طريق الواقف نفسه، كما فى حديث الشعبى السابق، (وجاز غير رفعه) أى: لم يجز رفعه إلى النبى ﷺ والحال أنه غير موصول وهو الصواب، وقد روى ذلك (عن أحمدا) أى: عن الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى (رحمه الله).

٢٠٢ - لِيُخْرِجَ الْمَوْقُوفَ قَيْدُ الأوَّلِ   كَذَاكَ بِالثَّانِي خُرُوجُ الْمُرْسَلِ

(ليخرج الموقوف) أى: ليخرج الحديثُ المسندُ الحديثَ (الموقوفَ) على التابعى بـ (قيد الأول)؛ وهو ذكر الصحابى مع ذكر النبى ﷺ فيصح رفعه إلى النبى ﷺ (كذاك بالثانى)؛ وهو ذكر النبى ﷺ فبذلك يصح (خروج) الحديث (المرسل) وهو الذى قال فيه التابعى: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِل بحضرته كذا، أو من صفته كذا.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٦٩)، والنسائى (كبرى) (١١٦٥٣)، كلاهما من طريق الشعبى عن أنس رضي الله عنه.

تنبيه وفائدة: يجتمع الحديث المعضل مع الحديث المعلق في صورة واحدة وهي:

إذا حذف من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو معضل ومعلق في آن واحد.

ويفارق المعضل المعلق في صورتين هما:

أولاً: إذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلق.

ثانيًا: إذا حذف من مبدأ الإسناد راو فقط فهو معلق وليس بمعضل.

سؤال: ما هو حكم الحديث المعضل؟

والجواب: الحديث المعضل حديث ضعيف وهو أسوأ حالاً من المرسل؛ لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء.

*** ما هي مظان الحديث المعضل؟**

والجواب: قال السيوطي (رحمه الله) في تدريب الراوي ص (١٧٩)، «من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كتاب السنن لسعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبي الدنيا».

قلتُ (وائل): ينبغي على طالب العلم أن يحقق الأسانيد والمتون، وعليه سيظهر له أقسام الحديث كلها من خلال التحقيق والتدقيق والدراسة؛ فعليه حينئذ أن يُفْرد كل صنف على حدة بحيث يستطيع أن يستشهد به حينما يتعرض لمسائل مصطلح الحديث، وبالله التوفيق.

فائدة: صنف ابن عبد البر كتابه الكبير «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»[1] وفي هذا الكتاب الفريد وصل ابن عبد البر ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل وقال: وجميع ما في الموطأ من قول مالك: بلغني، وعن الثقة عنده، مما لم يسنده أحد وستون حديثًا، كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث.

---

(١) وقد أخرجت دار الفاروق هذا الكتاب في طبعة بديعة أنصح باقتناء طلاب العلم الشرعي لها.

٢٠٣ - وَوَاحِدٌ مِنْ مَوْضِعٍ أو أَكْثَرَا ... بِـلا وِلا مُـنْـقَـطِـعٌ دُونَ مِـرَا

(وواحد) قد سقط أو أسقط (من موضع) قبل الصحابى (أو) سقط أو أسقط فى (أكثرا) من موضع ولكن (بلا ولا) بكسر الواو والقصر للضرورة مصدر وَالَى. بمعنى تابع أى بحيث لا يوجد ولاء أى تتابع بين الساقطين؛ لأنه بالتوالى يكون معضلاً كما علمت، ولكن إذا كان السقط فى موضعين مختلفين فهذا يسمى (منقطع دون مرا) أى دُون جدال.

تعريفُ المنقطع لغة: هو اسم فاعل من الانقطاع وهو ضد الاتصال.

واصطلاحًا: الحديث الذى سقط من إسناده راو قبل الصحابى أو ذكر فيه رجل مبهم، ويشترط أن يكون الساقط واحدًا فقط أو اثنين لا على التوالى، ويكون الحديث فى هذه الحالة الثانية منقطعًا فى موضعين، وهذا يميزه عن المرسل، فالمنقطع أعم لاختصاص المرسل بالتابعين، وعن المعضل الذى هو ما سقط من سنده اثنان فصاعدًا على التوالى من موضع أو مواضع.

مثال المنقطع فى موضع واحد: ما رواه أبو داود بسنده عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر: «يا أيها النَّاس إن الرأى إنما كان من رسول الله ﷺ مصيبًا؛ لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف»[1] فهذا الحديث منقطع ، لأن ابن شهاب الزهرى لم يدرك عمر رضي الله عنه فلم يتصل السند، فهذا مثال للانقطاع فى موضع واحد.

مثال للمنقطع فى موضعين: ما رواه عبد الرزاق قال: ذكر الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة قال: «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين....» الحديث وقد لاحظ نقاد الأثر أن هذا الحديث منقطع فى موضعين.

أحدهما: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثورى، وإنما سمعه من أبى شيبة الجندى.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٨٦) عن ابن شهاب عن عمر رضي الله عنه وأورده الألبانى فى ضعيف سنن أبى داود (٧٦٨/ ٣٥٨٦).

والموضع الثانى: أن الثورى أيضًا لم يسمعه مـن أبى إسحاق، وإنما سمعه عن شريك عن أبى إسحاق.

حكم الحديث المنقطع: الحديث المنقطع حديث ضعيـف بالاتفاق بين العلماء؛ وذلك للجهل بحال الراوى المحذوف.

كيف يدرك انقطاع السند؟

والجواب: يدرك انقطاع السند بأشياء منها:

* الجهالة بحال الراوى فيما دون الصحابى.

* جمع طرق الحديـث فيبين بعد سبرهـا وتمحيصها سقوط أو إسـقاط بعض الرواة.

(التدليس)

٢٠٤ - وَحَذْفُهُ وَاسِطُهُ عَمَّنْ لَقِي   بِصِيغَةٍ ذَاتِ احْتِمَالٍ لِلُّقِي

(وحذفه واسطة) أى وحذف الـراوى واسطة بينه وبين شيخـه (عمن لقى) أى عمن أخذ عنه من الـشيوخ (بصيغة) أى بلفظ خاص (ذات احتـمال للُّقى) يوهم القارىء للإسناد أن الإسناد متصل قد لقى كل واحد من رواته من أخذه عنه.

٢٠٥ - كَعَنْ وَأَنْ مُوهِمًا وَقَالا   تَدْلِيسُ إِسْنَادٍ يُرَى اتِّصَالا

(كعن وأن) مـثل صيغة عن وأن (مـوهمًا)[1] لمن يسـمع أو يقرأ الإسـناد إنه سمعه ممن ذكره (وقالا) ومثل قال فلان فهو مـوهم للسماع وهذا يسمى (تدليس إسناد) أى هذا النوع من التدليس خاص بالإسناد (يرى اتصالاً)، أي: يراه الذي لا يحقق ويدقق أن الإسناد متصل وهو ليس كذلك.

تعريف المدَّلس لغة: هو اسم مفعـول من «التدليس»، ومعناه: إخـفاء العيب وكتمانه، وأصله مـن الدَّلَس وهو الظلمة، فمن دَلَّسَ الحديـث: فقد جعل أمره مظلمًا على الواقـف عليه بما أخفى من حاله كما تخفى الأشـياء على البصر من

(١) أوهم فلانًا: أى أوقعه فى الوهم؛ وهو ذهاب الذهن إلى أمر وهو يريد سواه.

الظلمة.

واصطلاحًا: إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره[١].

والتدليس على قسمين:

القسم الأول: تدليس الإسناد:

وتعريفه: كما قال البزار وابن القطان (رحمهما الله): هو أن يروى الراوى عمن سَمِعَ منه ما لم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه، ويرد بصيغة تحتمل اللقى وعدمه: كـعن، وقال، وأن، ومتى ورد بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذبًا.

مثاله: قول على بن خَشْرَم: كُنَّا عند سفيان بن عينية، فقال: «قال الزهرى كذا»، فقيل له: حدثكم الزهرى، فسكت ثم قال: «قال الزهرى فقيل له: سمعته من الزهرى، فقال: لا، لم أسمعه من الزهرى، ولا ممن سمعه من الزهرى، حدثنى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى»[١] فابن عيينة - كما ترى قد عاصر الزهرى ولقيه ولكنه لم يسمع منه، وإنما سمع من عبد الرزاق، وعبد الرزاق سمع من معمر، ومعمر هو الذى أخذ عن الزهرى وسمع منه.

وهذا القسم من التدليس قد ذَمَّه كثير من العلماء، ونقلت عن العديد منهم شدة كراهيته، وكان شعبة أشد النَّاس إنكارًا له، حتى نقل الشافعى عنه أنه قال: «التدليس أخو الكذب»[٢].

٢٠٦ - وَمِنْهُ أَنْ يَقْطَعَ صِيغَةَ الأَدَا بِالسَّكْتِ عَنْ مُحَدِّثٍ ثُمَّ ابْتَدَا

(ومنه) أى: ومن تدليس الإسناد (أن يقطع) الراوى (صيغة الأدا بالسكت) أي: يسكت الراوى بين صيغة الأداء في الرواية وبين المروى عنه؛ ولذا قال الناظم (عن محدث ثم ابتدا) أى: أن يقطع الراوى بسكوته بين صيغة الأداء فى الرواية وبين

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث ص (١٠٥).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (٩٧).

المحدث المروى عنه، ثم يبتدئ التحديث عمن يدعى موهمًا أنه أخذ عنه.

مثاله: قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): وفاتهم فرع آخر أيضًا وهو: «تدليس القطع» مثاله ما رويناه فى الكامل لأبى أحمد بن عدى وغيره عن عمر ابن عبيد الطنافسى أنه كان يقول: «حدثنا»، ثم يسكت وينوى القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة»[1].

٢٠٧ - وَمِنْهُ أَنْ يَعْطِفَ شَيْخًا مَا سَمِعْ　　　مِنْهُ عَلَى الشَّيْخِ الَّذِي مِنْهُ سَمِعْ

(ومنه) أى: من تدليس الإسناد (أن يعطف) الراوى (شيخًا ما سمع منه) أى: أن يورد الراوى شيخًا ما سمع منه بأداة عطف (على الشيخ الذى منه سمع) أى: على الشيخ الذي سمع منه وأخذ عنه؛ فهذا تدليس يسمى تدليس العطف.

تعريف تدليس العطف: هو أن يقول المدلس: حدثنا فلان وفلان، ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول ويعطف الثانى عليه.

مثاله: ما نقل الحاكم والخطيب عن هُشَيم بن بشير أن أصحابه قالوا له: نريد أن تحدثنا شيئًا لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملى عليهم مجلسًا، يقول فى كل حديث منه: حدثنا فلان وفلان، ثم يسوق السند والمتن؛ فلما فرغ، قال: هل دلست لكم اليوم شيئًا. قالوا: لا. قال: بلى، كل ما قلتُ: «وفلان» فإنى لم أسمعه منه»[2].

٢٠٨ - وَحَذْفُهُ الضَّعِيفَ بَيْنَ الثِّقَتَيْنِ　　　وَسَمُهُ تَسْوِيَةً بِدُونِ مَيْنِ

(وحذفه الضعيف) أى: ومن صور التدليس أن يحذف المدلس الراوى الضعيف الذى يقع (بين الثقتين) أى: يكون ما قبل الضعيف، وهو تلميذه، ثقة، ويكون ما بعده، وهو شيخه، ثقة، فيأتى المدلس فيسقط هذا الضعيف (وسمه تسوية) أى: وسم هذا النوع من التدليس تدليس التسوية (بدون مين) أى: من غير كذب.

---

(١) انظر: توضيح الأفكار للصنعاني ص (١/ ٣٧٦).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص (١٠٥).

تعريف تدليس التسوية: تدليس التسوية من تـدليس الإسناد، وهو أن يجيء الراوى إلى حديث قد سمـعه من شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويـه عن ضعيف عن ثقة، فيأتى المدلس الذي سمع من الثقة الأول، فيسقط الضعيف فى السند بصيغة محـتملة، فـيصير الحـديث ثقة عـن ثقة، وقد اعـتبر العـلماء ذلك شـرًّ أنواع التدليس[1].

مثاله: روى بقيـة بن الوليد حـديثًا عن عبـيد الله بـن عمرو بن أبى الـوليد الأسدى الجزرى الرقى، عن إسحاق بن أبى فـروة عن نافع عن ابن عمر، وكل هؤلاء ثقات إلا إسحاق بن عبد الله ابن أبى فروة، فإنه ضعيف جدًا، فجاء بقية فقال: حدثنى أبو وهب الأسدى عن نافع عن ابن عمر. وأبو وهب الأسدى هو عبيد الله بن عمرو؛ لأنه يكنى أبا وهب، ويـنسب لبنى أسد، فَغَيَّرَهُ بهذه الصفة كيلا يفطن لـه؛ وحذف من الإسناد إسحاق بن أبى فروة، وجـعل ظاهر الإسناد الصحة، فلا يفطن له إلا دقيق النظر من الحفاظ[1].

(رسم توضيحى)

«أصـل السـند»

(١) عبيد الله بن عمرو بن أبى الوليد الأسدى الجزرى الرقى.	(ثقة)
(٢) إسحاق بن أبى فروة.	(ضعيف جدًا)
(٣) نافع.	(ثقة إمام)
(٤) ابن عمر.	(صحابي)

«السند بعد تدليس بقية بن الوليد»

(١) أبو وهب الأسدى هو عبيد الله بن عمرو.	(ثقة)
(٢) نافع.	(ثقة إمام)
(٣) ابن عمر.	(صحابي)

(١) انظر تعليق الشيخ شاكر على ألفية السيوطى ص (٣٤).

يتبين لنا ما فعله بقية من حذف إسحاق بن أبى فروة، وهو ضعيف جدًا حتى يُوهم من ينظر إلى السند أنه صحيح.

أقوال العلماء فى هذا النوع من التدليس:

* قال شعبة بن الحجاج: «التدليس أخو الكذب».

* وقال العلائى: «هذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقًا وشرُّها».

* قال العراقى: «وهو قادح فيمن تعمَّد فعله».

* قال ابن حجر: «لا شك أنه جرح»[١].

أشهر من عرف بتدليس التسوية:

(١) بقية بن الوليد: قال الحافظ ابن حجر فى التقريب: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[٢].

وقال أبو مسهر: «أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية»[٣].

(٢) الوليد بن مسلم: قال فيه ابن حجر في التقريب: «ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية»[٤].

٢٠٩ - وَالثَّانِ تَدْلِيْسُ الشُّيُوْخِ إِنْ ذَكَرْ شَيْخًا لَهُ بِاسْمٍ سِوَى الَّذِي اشْتَهَرْ

(والثان) أى: القسم الثانى من قسمى التدليس هو (تدليس الشيوخ) وهو خاص بشيوخ الراوى، ويكون هذا النوع أو القسم من التدليس (إن ذكر) الراوى (شيخًا له) أى: شيخه الذى يورده فى السند ويسميه (باسم سوى الذى اشتهر) أى: باسم غير الذى عرف به.

وتعريف تدليس الشيوخ: «هو أن يروى عن شيخ حديثًا سمع منه فيسميه أو

---

(١) انظر: شرح وتعليق الشيخ شاكر على الفية السيوطى ص (٣٣، ٣٤).

(٢) انظر: تقريب التهذيب ترجمة رقم (٧٣٤).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٣٢).

(٤) انظر: تقريب التهذيب ترجمة رقم (٧٤٥٦).

يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كى لا يعرف.

مثاله: ما روى لنا عن أبى بكر بن مجاهد الإمام المقرئ أنه روى عن أبى بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى، فقال حدثنا عبد الله بن أبى عبد الله[١] يريد به عبد الله بن أبى داود السجستانى، وفى هذا النوع من التدليس تضييع للمروى عنه بعدم معرفة حاله وأهليته، وكذلك للحديث المروى، إذ يصير بعض راويه مجهولاً، وهذا أمر مستنكر[٢].

حكم تدليس الشيوخ: جزم ابن الصلاح (رحمه الله) بأن الأمر فى تدليس الشيوخ أخف من سابقه، وهو تدليس الإسناد.

ويختلف الحكم عليه باختلاف المقصد الحامل للمدلس على ذلك التدليس، فتارة يَحْرُمُ، كما إذا كان من يأخذ عنه غير ثقة، فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنيته، فهذا كذب صُرَاح[٣] وغش للأمة، ومن الطبيعى أن يحكم على التدليس فى مثل هذه الحال بالحرمة[٤].

وتارة يكره؛ إذا حصل منه توعير معرفة من أخذ عنه، والأفضل تركه.

أسباب ذم المدلس: هى ثلاثة أسباب:

أولاً: إيهام السماع ممن لم يسمع منه.

ثانيًا: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال

ثالثًا: علمه بأنه لو ذكر الذى دَلَّسَ عنه لم يكنْ مرضيًا[٥].

٢١٠ – وَكُلُّهُ غِشٌ شَدِيدٌ وَغَرَرْ   وَضِدُّ نُصْحٍ عِنْدَ نُقَادِ الأَثَرْ

(وكله) أى: التدليس كله فيه (غش شديد) لمن يقرأ الإسناد لأول وهلة (و) فيه أيضًا (غرر) تعرض للهلكة؛ لأنه أخو الكذب؛ وفيه تعريض لدارس الإسناد

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٦، ٩٧).

(٢) انظر: لمحات فى أصول الحديث (٢٤١).

(٣) الصُرَاح: الخالص مما يشوبه.

(٤) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص (٧٧).

(٥) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (٦٢)؛ والكفاية للخطيب ص (٣٥٨).

لأن يخطأ ويحيد عن الصواب في حكمه على الإسناد (و) هذا (ضد نصح) وهذا النصح يتأتى من البيان والإفصاح، وما في التدليس هو ضد ذلك (عند نقاد الأثر) أي عند أئمة أهل الحديث الذين ميزوا الصحيح من الضعيف.

٢١١ - وَحَيْثُ كَانَ ثِقَةً مَنْ فَعَلَهْ فَحُكْمُهُ رَدُّ الَّذِي قَدْ نَقَلَهْ

٢١٢ - مَا لَمْ يَقُلْ سَمِعْتُ أَوْ حَدَّثَنَا أَوْ جَاءَ بِاسْمِ شَيْخِهِ مُبَيَّنَا

(وحيث كان ثقة) أي: إذا كان من دلَّس ثقة ثبتًا (من فعله) أي: من فعل التدليس (فحكمه) أي: حكم حديثه (رد الذى قد نقله) أي: هو الرد وعدم القبول لما رواه، وذلك في حال (ما لم يقل) في أدائه: (سمعت أو حدثنا) وهما صيغتان تدلان يقينًا على السماع، (أو جاء) في السند (باسم شيخه مُبيَّنًا) أي أتى باسم شيخه واضحًا، فهو عندئذ يعرف حاله؛ فيتيسر الحكم عليه بما يليق به.

* حكم المدلس إذا كان ثقة أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع.

وقال الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى): «من عرف بالتدليس مرة واحدة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصحية في الصدق حتى يقول: حدثني أو سمعت». اهـ.

قلتُ [1]: وهذا في تدليس الإسناد؛ وأما في تدليس الشيوخ، فيكون رواية عن مجهول، فحكمه أن لا يقبل خبره حتى يعرف من روى عنه، فإن كان ثقة، فحكمه أن لا يقبل خبره حتى يعرف من روى عنه؛ فإن كان ثقة، قبل؛ وإلا، رد. والله تعالى أعلم.

فائدة: اعلم «أن ما جاء في الصحيحين من المدلسين بعن ونحوها، فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وإنما اختار صاحب طريقه العنعنة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون تلك. وقال القطب الحلبي في القدح المعلى: أكثر العلماء أن المعنعنات التي في الصحيحين منزلة منزلة

(١) القائل: هو الناظم في كتابه: دليل أرباب الفلاح ص (٢٩٨).

السماع.

قال السخاوى: يعنى إما لمجيئها من وجه آخر بالتصريح، أو لكون المعنعن لا يدلس إلا عن ثقة أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها؛ ولذا استثنى من هذا الخلاف الأعمش وأبو إسحاق وقتادة بالنسبة لحديث شعبة خاصة عنهم؛ فإنه قال: كفيتكم تدليسهم؛ فإذا جاء حديثهم من طريقه بالعنعنة، حمل على السماع جزمًا، وأبو إسحاق فقط بالنسبة لحديث القطان عن زهير عنه، وأبو الزبير عن جابر بالنسبة لحديث الليث خاصَّة، والثورى بالنسبة لحديث القطان عنه، بل قال البخارى: لا يعرف لسفيان الثورى عن حبيب بن أبى ثابت ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، ولا عن كثير من مشايخه تدليس، ما أقل تدليسه! اهـ.

* قال ابن حجر (رحمه الله): «ليست الأحاديث التى فى الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها فى الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها فى الاحتجاج فقط؛ وأما ما كان فى المتابعات، فيحتمل التسامح فى تخريجها كغيرها».

٢١٣ - وَيُعْرَفُ التَّدْلِيسُ بِالإِقْرَارِ أَوْ جَزْمِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالآثَارِ

(ويعرف التدليس) فى الحديث (بالإقرار) من المدلس أنه فعل هذا التدليس، (أو جزم أهل العلم بالآثار) أى: قطع أئمة أهل الحديث بأن هذا الراوى مدلس، وذلك بناء على معرفتهم بالبحث والتتبع.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) فى رسالته «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»: هم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرًا، كيحيى بن سعيد الأنصارى.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له فى الصحيح لإمامته وقلة

تدليسه في جنب ما روى، كالثورى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم كأبى الزبير المكى.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشىء من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرَّحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرًا كابن لهيعة[١].

فائدة أخرى: قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): «ويلحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد كما قال إذا قال المصرى: حدثنى فلان بالأندلس فأراد موضعًا بالقرافة، أو قال بزقاق حلب، وأراد موضعًا بالقاهرة، أو قال البغدادى: حدثنى فلان بما وراء النهر، وأراد نهر دجلة، أو قال بالرقة وأراد بستانًا على شاطئ دجلة، أو قال الدمشقى: وحدثنى بالكرك، وأراد كرك نوح، وهو بالقرب من دمشق، ولذلك أمثلة كثيرة، وحكمه الكراهة؛ لأنه يدخل فى باب التشبع[٢]، وإبهام الرحلة فى طلب الحديث إلا أن تكون هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثر، فلا كراهة. انتهى كلام الحافظ»[٣].

سؤال: من أشهر من صنف فى المدلسين؟

---

(١) انظر: رسالة ابن حجر تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص (٧، ٨)، وابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمى أبو عبد الرحمن المصرى القاضى، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله فى مسلم بعض شىء مقرون. انظر تقريب التهذيب لابن حجر ترجمة رقم: (٣٥٦٣) وللحوينى (حفظه الله) رسالة فى بيان حاله سماها: «كشف الوجيعة فى بيان حال ابن لهيعة». ذكرها فى بذل الإحسان المجلد الأول.

قلتُ: ورسالة ابن حجر في طبقات المدلسين ستصدر قريبًا - إن شاء الله تعالى - بتعليقي.

(٢) أي: التشبع بما لم يعط من رحلة فى طلب الحديث.

(٣) انظر: شرح ألفية السيوطى للأثيوبى (١/ ١٨١).

والجواب فيما ذكره الحافظ ابن حجر (رحمه الله) فى رسالته سالفة الذكر ص (٨، ٩): وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدماء الحسين بن على الكرابيسى صاحب الإمام الأعظم الشافعى، ثم النسائى، ثم الدارقطنى، ثم نظم شيخ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذهبى فى ذلك أرجوزة، وتبعه بعض تلامذته، وهو الحافظ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المقدسى، فزاد عليه من تصنيف العلائى شيئًا كثيرًا مما فات الذهبى ذكره، ثم ذيل شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين فى هوامش كتاب العلائى أسماء وقعت له زائدة، ثم ضمها ولده العلامة قاضى القضاة ولى الدين أبو زرعة الحافظ إلى من ذكر العلائى وجعله تصنيفًا مستقلاً، وزاد من تبعه شيئًا يسيرًا جدًا وعلَّم بما زاده على العلائى (ز)، وأفرد المدلسين بالتصنيف من المتأخرين المحدث الكبير المتقن برهان الدين الحلبى سبط ابن العجمى، غير متقيد بكتاب العلائى، فزاد عليهم قليلاً. . .

قلتُ (وائل): قد أغفل الحافظ ابن حجر (رحمه الله) ذكر مصنفات الخطيب البغدادى فى أسماء المدلسين وأنواع التدليس، وقد ذكرها الخطيب فى الكفاية ص (٣٥٧) وص (٣٦١) وقد جمع الحافظ ابن حجر (رحمه الله) ما تفرق فى التصانيف المذكورة آنفًا فى رسالته التى سبق ذكرها، وقد نظم هذه الرسالة العلامة محمد بن على بن آدم بن موسى الأثيوبى الوَلَّوِي[1] فى أرجوزة سماها «الجوهر النفيس فى نظم أسماء ومراتب ذوى التدليس» وعدتها مائة وثمانية عشر بيتًا، وللشيخ حماد بن محمد الأنصارى كتاب سماه «إتحاف ذوى الرسوخ بمن رمى بالتدليس من الشيوخ».

* *

---

(١) وهو من علماء الحديث المعاصرين الذين يدرسون الحديث فى دار الخيرية بمكة المكرمة، وله شرح فريد على ألفية السيوطى سماه: «إسعاف ذوى الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر».

(المرسل الخفي)

٢١٤ - وَالنَّقْلُ عَنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يُعْرَفِ لِقَاؤُهُ إِيَّاهُ مُرْسَلٌ خَفِي
٢١٥ - كَالرَّفْعِ مِنْ مُخَضْرَمٍ قَدْ عَاصَرَا نَبِيَّنَا دُونَ لِقَاءٍ أُثِرَا

(والنقل) أى: والرواية (عن) شيخ (معاصر) للراوى، ولكن (لم يعرف لقاؤه إياه) أى: لم يعرف قط أخذ الراوى عن هذا الشيخ المعاصر للراوى، فهذا الحديث (مرسل خفى) أى حديث مرسل، وهذا الإرسال خفى، وليس جليًا (كالرفع من مخضرم) وذلك مثل أن يرفع مخضرم - وهو الذى عاصر النبى ﷺ ولم يلقه - إلى النبى ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريرًا أو صفة، (قد عاصرا نبيَّنا دون لقاء أثرا) أى: قد عاصر هذا المخضرم النبى ﷺ ولم يؤثر له لقاء به ﷺ.

تعريف المرسل الخفى لغة: المرسل لغة اسم مفعول من الإرسال بمعنى الإطلاق، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يصله، والخفى ضد الجلى؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر؛ فلا يدرك إلا بالبحث.

واصطلاحًا: إن يروى الراوى عن شيخ عاصره ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه، حديثًا بصيغة تحتمل السماع كـ «عن» أو «قال».

مثاله: رواية سليمان بن مهران الأعمش، عن أنس بن مالك رضي الله عنه فالأعمش قد رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ولكنه لم يسمعه، وإنما يروى عن أنس ما سمعه من يزيد الرقاشى وأبان بن أبى عياش عن أنس رضي الله عنه قال على بن المدينى: «الأعمش لم يحمل[1] عن أنس، وإنما رآه يخضب[2] ورآه يصلى، وإنما سمع من يزيد الرقاشى، وأبان عن أنس»، فرواية الأعمش عن أنس بن مالك مرسلة، وليست مدلسة، وإن كان الأعمش موصوفًا بالتدليس فى روايته عن شيوخه الذين سمع منهم.

---

(١) لم يحمل: لم يروِ، والتحمل: الرواية.
(٢) يخضب: يضع الحناء على شعر رأسه أو لحيته.

ومثله الحسن البصرى، فإنه رأى عثمان بن عفان - فيما روى عنه - وسمع خطبته فى قتل الحمام والكلاب، إلا أنه لم يسمع منه حديثًا مسندًا، فروايته عن عثمان رضي الله عنه مرسلة. والله أعلم. وعليه فالفرق بين التدليس والإرسال: سماع المحدث من الشيخ الذى روى عنه؛ فإن كان روى عن شيخ سمعه وتحمل عنه ما لم يسمعه منه، وإنما تحمله عنه بواسطة، فهو التدليس؛ وإن كان روى عن شيخ عن شيخ لم يره، أو رآه ولم يسمع منه، فروايته عن هذا الشيخ مرسلة. والله أعلم[1].

فائدة: «رواية المخضرمين[2] كأبى عثمان النَّهْدِيِّ، وقيس بن أبى حازم عن النبى ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس؛ ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به فى التدليس، لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبى ﷺ قطعًا، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ؟»[3].

كيف يعرف المرسل الخفى؟ والجواب: فيما ذكره الحافظ العلائى (رحمه الله):

أولاً: أن يعرف عدم اللقاء بين الراوى والمروى عنه، ويكون ذلك بمعرفة التاريخ، أو بنص أحد الأئمة على ذلك، مثل قول أبى زرعة الرازى وغيره فى الحسن البصرى بأنه لم يلق عليًا رضي الله عنه.

ثانيًا: أن يعرف عدم السماع بين الراوى والمروى عنه مطلقًا، بأن يصرح الراوى عن نفسه بعدم السماع، أو بنص أحد الأئمة على ذلك، كما وقع لأبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود من تصريح بأنه لم يسمع من أبيه شيئًا، فأحاديثه عن أبيه من قبيل المرسل الخفى.

---

(١) انظر تيسير علوم الحديث ص (٥٦، ٥٧).

(٢) المخضرمون واحدهم «مخضرم» وهو الذى أدرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره، وأسلم، ولا صحبة له. انظر تعليق الشيخ شاكر على ألفية السيوطى ص (٢٠٣).

(٣) انظر نزهة النظر ص (٩٢).

ثالثًا: أن يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط وإنما سمع منه غيره إما بنص إمام أو إخباره عن نفسه بذلك فى بعض طرق الحديث أو نحو ذلك، ومثال هذا النوع من وسائل معرفة الإرسال الخفى ما رواه ابن شهاب الزهرى عن أبى سلمة عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا نذر فى معصية، وكفارته كفارة يمين» قال الإمام الترمذى: هذا حديث لا يصح لأن الزهرى لم يسمع هذا الحديث من أبى سلمة أ هـ.

الرابع: أن يرويه عن راو ثم يجىء فى بعض طرق الحديث بزيادة راو أو أكثر بينهما كالحديث الذى رواه الإمام الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» حيث قال: حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه حدثنا محمد بن سليمان الحضرمى حدثنا محمد بن سهل حدثنا عبد الرزاق قال ذكر الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين، لا تأخذه فى الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًا فهاد مهدى يقيمكم على طريق مستقيم». قال الحاكم هذا إسناد لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده، فإن الحضرمى ومحمد بن سهل بن عسكر ثقات، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثورى واشتهارُهُ به معروف، وكذلك سماع الثورى من أبى إسحاق واشتهاره به معروف، وفيه انقطاع فى موضعين، فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثورى، والثورى لم يسمعه من أبى إسحاق، أخبرناه أبو عمرو بن السماك حدثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضى حدثنا محمد بن أبى السرى حدثنا عبد الرزاق أخبرنى النعمان بن أبى شيبة الجندى عن سفيان الثورى عن أبى إسحاق فذكره نحوه، حدثنا أبو بكر بن أبى دارم الحافظ بالكوفة حدثنا الحسن بن علوية القطان حدثنى شريك عن أبى إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة قال: ذكروا الإمارة والخلافة عند النبى ﷺ فذكر الحديث بنحوه[1].

حكم المرسل الخفى: هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع؛ فإذا ظهر انقطاعه

(١) انظر: جامع التحصيل للعلائى (١٤٥، ١٤٨) ومعرفة علوم الحديث (٢٨، ٢٩).

فحكمه حكم المنقطع.

أشهر المصنفات فى المرسل الخفى: أشهر المصنفات فى المرسل الخفى كتاب «التفصيل لمبهم المراسيل» للخطيب البغدادى[1].

(حكم العمل بالحديث الضعيف)

٢١٦ - وَقَدْ أَتَى أَوْهَى الأَسَانِيد كَمَا أَصَحُّهَا فِيمَا مَضَى تَقَدَّمَا

(وقد أتى) جاء عن كبار المحدثين ذكرهم لـ (أَوْهَى الأسانيد) أى أضعف الأسانيد التى لا يعتد بها (كما أصحها) أى كما ذكروا أصح الأسانيد (فيما مضى تقدما) وقد مضى ذكر ذلك فى مبحث الصحيح.

* **فائدة:** كما أن الصحيح تتفاوت رتبه؛ فهناك أصح الأسانيد كما ذكرها الأئمة وقد مر ذكرها فى مبحث الصحيح؛ فإن الضعيف تتفاوت رتبه؛ فهناك حديث ضعيف وحديث ضعيف جدًا، وقد ذكر الأئمة مجموعة من الأسانيد هى أضعف الأسانيد وأوهاها، قال الحاكم: فأوهى الأسانيد الصديق: صدقة الدقيقى[2] عن فرقد السبخى[3]، عن مرة الطيب[4] عنه ﷺ، وأوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر[5] عن جابر الجعفى[6]، عن الحارث الأعور[7] عن

---

(١) انظر: شرح ألفية السيوطى للأثيوبى (١/ ١٩٠).

(٢) هو صدقة بن موسى الدقيقى، أبو المغيرة، أو أبو محمد، السلمى، البصرى، صدوق له أوهام، أخرج له البخارى تعليقًا وأبو داود والترمذى.

(٣) هو فرقد بن يعقوب السبخى، أبو يعقوب البصرى، صدوق عابد لكنه لين الحديث، كثير الخطأ، أخرج له الترمذى وابن ماجه.

(٤) مرة بن شراحيل الهمدانى، أبو إسماعيل الكوفى، يقال له: مرة الطيب، ثقة عابد أخرج له الستة.

(٥) عمرو بن شمر الجعفى الكوفى الشيعى، أبو عبد الله، قال يحيى بن معين: ليس بشىء، وقال الجوزجانى. زائغ كذاب. (انظر ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٨).

(٦) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى، أبو عبد الله الكوفى، ضعيف رافضى أخرج له أبو داود والترمذى وابن ماجه.

(٧) الحارث بن عبد الله الأعور الهمدانى، الحوتى، الكوفى، أبو زهير، صاحب على، كذبه الشعبى فى رأيه، ورمى بالرفض، وفى حديثه ضعف، أخرج له أصحاب السنن الأربعة.

على ﷺ.

* وأوهى أسانيد أبى هريرة ﷺ: السَّرى بن إسماعيل[١] عن داود بن يزيد الأودى[٢] عن أبيه[٣] عنه.

* وأوهى أسانيد أنس ﷺ: داود بن المحَبَّر بن قَحْدَم[٤] عن أبيه[٥] عن أبان ابن أبى عياش[٦] عنه.

* وأوهى أسانيد ابن عباس مطلقًا: فالسدى الصغير محمد بن مروان[٧] عن الكلبى[٨] عن أبى صالح[٩] عنه[١٠].

٢١٧ - وَبِالضَّعِيفِ لا بِتَرْكٍ وُصِفَا ... وَلا لِمَدْلُولِ الصَّحِيحِ قَدْ نَفَى

٢١٨ - يُؤْخَذُ فِي فَضَائِلِ الأَعْمَالِ ... لا الْفَرْضِ وَالْحَرَامِ وَالْحَلالِ

(وبالضعيف) أى بالحديث الضعيف (لا بترك وصفا) أى: لا يُوصف الحديث الضعيف بالرد والترك (ولا) أى بحيث لا (لمدلول الصحيح) أى لمدلول الحديث الصحيح (قد نفى) أى قد جاء بما ينافى ويخالف الحديث الصحيح وما يدل عليه، فالحديث الضعيف حينئذ يترك، ولكن (يؤخذ) بالحديث الضعيف (فى) باب

(١) السرى بن إسماعيل الهمدانى الكوفى ابن عم الشعبى، متروك الحديث. أخرج له ابن ماجه.

(٢) داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودى الزعافرى، أبو يزيد الكوفى، الأعرج، عم عبد الله بن إدريس، ضعيف، أخرج له البخارى فى الأدب المفرد والترمذى وابن ماجه.

(٣) يزيد بن عبد الرحمن الأسود الأودى، أبو داود، مقبول. أخرج له البخارى فى الأدب المفرد والترمذى وابن ماجه.

(٤) داود بن المُحَبَّر بن قحدم، الثقفى البكراوى، أبو سليمان البصرى، نزيل بغداد، متروك، أخرج له أبو داود فى القدر وابن ماجه.

(٥) المحبر بن قحدم يروى عن أبيه ضعيف (انظر ميزان الاعتدال (٣/ ١٤١).

(٦) أبان بن أبى عياش، فيروز البصرى، أبو إسماعيل العبدى، متروك، أخرج له أبو داود.

(٧) هو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل السدى، ويطلق عليه السدى الصغير، كوفى، متهم بالكذب.

(٨) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبى، أبو النضر الكوفى، متهم بالكذب، ورمى بالرفض.

(٩) أبو صالح هو ذكوان السمان الزيان، ثقة ثبت، أخرج له الستة.

(١٠) قال شيخ الإسلام: هذه سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب!! انظر تدريب الراوى ص (١٤٢).

(فضائل الأعمال) أى الأعمال التى ندب إليها الشرع وحث على فعلها وليس فيها وجوب و **(لا)** يؤخذ به فى **(الفرض)** أى: الأعمال والأقوال التى فرضها الله، ولابد أن تؤدى، **(و)** لا يؤخذ بالحديث الضعيف فى **(الحرام)** أى الأعمال والأقوال التى حرمها الله ولابد أن تترك، **(و)** لا يؤخذ بالحديث الضعيف فى **(الحلال)** أى الأعمال والأقوال التى خير الله بين فعلها وتركها والمقصود بالحلال والحرام هنا: الأحكام الشرعية.

سؤال: ما حكم رواية الحديث الضعيف؟ **والجواب:** يجوز رواية الحديث الضعيف لسبب من الأسباب الآتية:

أولاً: التدوين، فقد دون أهل العلم فى كتبهم الأحاديث الضعيفة ولكن مع سندها، فبذلك برئت ذمتهم، وعلى من له دراية البحث والحكم على كل خبر بما يليق به.

ثانيًا: التعليم، فقد يروى المعلم الحديث بسنده الضعيف، وذلك لاستقصاء أسباب الضعف، وتنبيه الطالب عليها.

ثالثًا: للتنبيه: وذلك عند التحقيق فى المسائل الفقهية، والتوصل لحكم شرعى، ووجد حديثًا ضعيفًا فيه حكم يخالف هذا التحقيق الذى بنى على أحاديث صحيحة، فيقوم العالم برواية الحديث وبيان ضعفه.

سؤال: ما حكم رواية الحديث الضعيف فى المواعظ، والترغيب والترهيب والقصص؟

والجواب: لقد انقسم الناس فيه على مذهبين:

المذهب الأول: يرى جواز ذلك إذا كان للتدوين أو التعليم أو التنبيه.

والمذهب الثاني: يرى جواز ذلك مطلقًا؛ ولكن بشرطين وهما:

أ - أن لا تتعلق بالعقائد كصفات الله عز وجل.

ب - أن لا تكون فى باب الأحكام العملية، فلا تتعلق بالحلال والحرام.

قلت[1]: المذهب الأول هو الصواب الذى لا يجوز خلافه، وذلك لأنه لا يوجد وعظ أو ترغيب أو ترهيب أو قصص لا يتعلق بالأحكام العملية أو الأحكام العلمية؟! فما خرج عنهما فليس من الدين قولاً واحدًا.

* هب[2] أن مثاله موجود، هل هذان الشرطان يستطيع عوام الناس تطبيقهما؟! بل ولا كثير من طلاب العلم والدعاة.

تنبيه: يجب الالتزام فى المذهبين السابق ذكرهما، أن يُروى الحديث الضعيف بصيغة التمريض، كرُوى أو حُكى.

تنبيه آخر: ما رُوى عن سفيان الثورى، وعبد الرحمن بن مهدى، وأحمد بن حنبل بالتساهل فى رواية الأحاديث الضعيفة، فهذا غير مراد؛ لأن الحديث عند المتقدمين كأحمد ينقسم إلى صحيح وضعيف، فكان الحسن يدخل تحت الضعيف، فالتساهل ينصب على الحسن قطعًا لا على المردود إذا كان لإثبات عمل، فإنه لا يحل إثبات عمل بغير الحديث الصحيح أو الحسن وَقَدْ ينصب التساهل على الحديث الضعيف المثبت لفضل العمل لا المثبت لنفس العمل، قال شيخ الإسلام (١/ ٢٥٠، ٢٥١): «ولا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة، ولكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يُرْوى فى فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب، وذلك أن العمل إذا عُلم أنه مشروع بدليل شرعى، وروى فى فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقًا ولم يقل أحد من الأئمة إنه جوز أن يجعل الشىء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع وهذا كما إنه لا يجوز أن يحرم شىء إلا بدليل شرعى، لكن إذا علم تحريمه، وروى فى وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه فيجوز أن يروى فى الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رَهّب فيه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول الحال» اهـ.

---

(١) القائل فضيلة الشيخ/ مصطفى بن سلامة (حفظه الله) فى كتابه «صقل الأفهام الجلية بشرح المنظومة البيقونية» ص (٧١: ٧٥) وقد نقلت هذا المبحث كاملاً من كتابه هذا.

(٢) هَبْ: افرض.

سؤال: ما حكم العمل بالحديث الضعيف؟ والجواب: انقسم العلماء على ثلاثة مذاهب فى حكم العمل بالحديث الضعيف.

المذهب الأول: قال أصحابه: إنه لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقًا، وقال به يحيى بن معين، وابن العربى، والبخارى، ومسلم، وهو مذهب أحمد عند التحقيق، وهو مذهب ابن تيمية، وابن حزم، وغيرهم.

قال الحافظ ابن رجب فى شرح علل الترمذى: «وظاهر ما ذكره مسلم فى مقدمة كتابه، يقتضى أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام» اهـ.

وقال ابن العربى: «إن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا» اهـ.

وقال ابن تيمية: «وما كان أحمد بن حنبل، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث فى الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن، فقد غلط عليه» اهـ.

وقال ابن تيمية: «ولا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة» اهـ.

* وقال ابن حزم فى «الملل والنحل»: «ما نقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ إلا أن فى الطريق رجلاً مجروحًا بكذب أو غفلة، أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشىء منه» اهـ.

المذهب الثانى: يقول أهله بأنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقًا، ويروى ذلك عن أبى داود وأحمد، وسبق نسبته إلى أحمد نسبة باطلة.

المذهب الثالث: يقول أهله بأنه يعمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال بشروط وهى:

أولاً: أن يكون الضعف غير شديد، بمعنى أن سبب الضعف يكون بسبب

انقطاع فى الإسناد، أو الجهالة بالراوى، أو سوء حفظه.

ثانيًا: أن يندرج الحديث تحت أصلٍ معمولٍ به.

ثالثًا: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

قلتُ [١]: المذهب الأول هو الصواب، والذى لا يجوز خلافه لأسباب منها:

السبب الأول: أن الحديث الضعيف، يفيد الظن المرجوح بلا خلاف بين أهل العلم والظن المرجوح هو الوهم المذموم من الشارع، قال تعالى: ﴿**إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾ (النجم: ٢٨)، وقال تعالى: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ**﴾ (النجم: ٢٣)، وقال ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث» متفق عليه عن أبى هريرة رضي الله عنه.

السبب الثانى: أن العمل بالحديث الضعيف دعوة خفية، بأن الدين غير كاملٍ وذلك لأن الجزئية التى تناولها الحديث الضعيف، لو كانت من الدين للزم أن تنقل بسندٍ صحيح، وإلا لانتفت صفة الكمال، حيث إن الكمال ثبت بما صح فقط.

السبب الثالث: «أن الشروط الثلاثة المعتمدة فى المذهب الثالث، تدل على فساد العمل بالحديث الضعيف، لا على جواز العمل به، فالشرط الثانى وهو: أن يندرج الحديث تحت أصلٍ معمولٍ به» إذن: العمل بالنص [٢]، فكون الحديث الضعيف موافقًا للأصل فهو من باب توارد الأدلة فحسب، وأما الشرط الثالث وهو: «أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته» فإن كان من الدين وجب اعتقاد ثبوته، فلما اشترط عدم الاعتقاد دلَّ على أنه ليس من الدين، وما كان كذلك لا يجوز العمل به ولا كرامة.

السبب الرابع: «أننى أتصور لو أن أعبد الناس أعطاه الله عز وجل عمر نوح وصبر أيوب، وجلد موسى، ما استطاع أن يقوم بكل ما نُدب إليه، فكيف يترك

(١) القائل فضيلة الشيخ/ مصطفى بن سلامة (حفظه الله).

(٢) أى بالأصل المعمول به.

الصحيح الغير معمول به، ويعمل بالضعيف؟!!»[1] اهـ.

(المرفوع)

٢١٩ - ثُمَّ انْتِهَا الإِسْنَادِ إِنْ كَانَ إِلَى نَبِيِّنَا فَذَاكَ مَرْفُوعٌ عَلا

(ثم انتها الإسناد) أى: إذا كان انتهاء سند الحديث (إن كان إلى نبينا) إن كان هذا الانتهاءُ إلى النبى ﷺ (فذاك) حديث (مرفوع) إلى النبى ﷺ وقد (علا) الراوى بإسناد الحديث ورفعه إلى النبى ﷺ.

تعريفُ المرفوع لغة: اسم مفعول من الفعل «رفع الشىء: أى أعلاه؛ وهو ضده وضع» كأنه سمى بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبى ﷺ.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى النبى ﷺ من قولٍ أو فعل أو تقرير أو صفة.

ولذا قال الناظم:

٢٢٠ - مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَمِنْ تَقْرِيرِ تَصْرِيحًا أَوْ حُكْمًا بِلا نَكِيرِ

(من قول) منسوب للنبى ﷺ (أو فعل) منسوب للنبى ﷺ، (ومن تقرير) له على قولٍ أو فعلٍ (تصريحًا) بالنسبة للقول أو الفعل أو الإقرار للنبى ﷺ (أو حكما بلا نكير) كقول الصحابى كنا نفعل كذا أو كنا نقول كذا مضيفًا ذلك إلى زمان النبى ﷺ؛ لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وأقرَّه عليه، وتقريره ﷺ أحد وجوه السنن المرفوعة؛ فإنها أنواع منها أقواله ﷺ، ومنها أفعاله، ومنها تقريره وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه، ومن هذا القبيل قول الصحابى: كنا لا نرى بأسًا بكذا ورسول الله ﷺ فينا، أو كان يقال كذا وكذا على عهده، أو كانوا يفعلون كذا وكذا فى حياته، فكل ذلك مرفوع مسند مخرج فى كتب المسانيد.

---

(١) ولمزيد البحث انظر «الظل الوريف فى حكم العمل بالحديث الضعيف» للحوينى؛ وللأخ/ أشرف بن سعيد رسالة باسم «حكم العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال».

مثال المرفوع من القول تصريحًا: أن يقول الصحابى: سمعت النبى ﷺ يقول كذا وكذا، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا.

مثال المرفوع من القول حكمًا: وهو ما يقوله الصحابى فيما يتعلق بالأمور الماضية، كبدء الخلق وأخبار الأنبياء، أو المستقبلة، كأشراط الساعة - وهى علامات القيامة، والملاحم، والفتن، وأحوال الآخرة. . . إلخ، فمثل هذا لا يقوله الصحابى إلا عن توقيف من النبى ﷺ، وإن كان يشترط فى هذه الأمور وأمثالها، أن لا يكون الصحابى قد أخذ عن الإسرائيليات التى يرويها ويقصها أهل الكتاب؛ فإن عددًا من الصحابة كان يروى الإسرائيليات عن أهل الكتاب لا اعتقادًا بصحتها ومضمونها، ولكن على سبيل الموعظة والذكرى.

ومن ذلك قول الصحابى: كنا نقول كذا، ويضيفه إلى زمن النبى ﷺ أو كانوا يقولون كذا فى حياته عليه الصلاة والسلام، فهذا مشعر بأنه أقرهم عليه.

ومنه أيضًا: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، فمن الطبيعى أن تنصرف كل عبارة إلى من يجب اتباعه ولكلامه طبيعة الإلزام وهو الرسول ﷺ.

كما أن من ذلك أيضًا: بيان الصحابى سبب نزول آية من آيات القرآن فيما لا مجال للاجتهاد فيه، كالذى روى البخارى من قول عائشة ﵂: أنزلت هذه الآية: ﴿**لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ**﴾ فى قول الرجل: «لا والله، بلى والله»[1]؛ كذلك إخباره عما بذلك لابد أن يكون عن توقيف من النبى ﷺ، إذ مثل هذه الأمور لا يقال من قبل الرأى، وبشكل عام قول الصحابى فيما لا دخل فيه للاجتهاد ولا يقال من قبل الرأى له عند الأكثرين - حكم الحديث المرفوع.

مثال المرفوع من الفعل تصريحًا: قول الصحابى مثلاً: فعل النبى ﷺ كذا،

---

(١) خرجته فى النفحات الإلهية شرح الدرر البهية «فى كتاب الايمان».

أو رأيته يفعل كذا... إلخ، كما فى الحديث الذى رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربعًا ويزيد ما شاء الله»[١].

مثال المرفوع من الفعل حكمًا: هو أن يفعل الصحابى فعلاً لا مجال فيه للرأى والاجتهاد، فينزل على أن ذلك ليس من عنده، وإنما هو عن النبى ﷺ، وذلك كما فى رواية البخارى: «كان ابن عمر وابن عباس يفطران ويقصران فى أربعة بُرُد»[٢] أى يعتبران مسافة أربعة بُرُد - جمع بريد - صالحة لرخصة الفطر فى رمضان، وقصر الصلاة الرباعية من أربع ركعات إلى اثنتين.

مثال المرفوع من التقرير صريحًا: من ذلك ما روى خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ عند عمته حين قُدِّم لهما «الضب» طعامًا، فلما عرف رسول الله ﷺ ذلك رفع يده ولم يأكل، فقال خالد: أحرام الضب يا رسول الله؟! قال: لا ولكن لم يكن بأرض قومى فأجدنى أعافه؛ فقال خالد: فاجتررته فأكلته، ورسول الله ﷺ ينظر، فلم ينهنى[٣].

مثال المرفوع من التقرير حكمًا: كما فى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «إن أبواب النبى ﷺ كانت تقرع بالأظافير»[٤] فقد ابن الصلاح أنه من المرفوع خلافًا لما ذهب إليه الحاكم والخطيب اللذان اعتبراه موقوفًا.

مثال المرفوع من الصفة صريحًا: كأن يذكر الصحابى صفة من صفات الرسول الخلقية أو الخُلُقية، كما فى حديث على رضي الله عنه: «لم يكن النبى ﷺ بالطويل ولا بالقصير»[٥].

---

(١) أخرجه مسلم (٧١٩) والترمذى فى الشمائل (٢٨٧) والنسائى (كبرى) (٤٧٩) وابن ماجه (١٣٨١) كلهم من طريق معاذة العدوية عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر صحيح البخارى تقصير الصلاة باب رقم (٤).

(٣) أخرجه البخارى (٥٣٩١) و (٥٤٠٠) و (٥٥٣٧) ومسلم (١٩٤٦) وأبو داود (٣٧٩٤) والنسائى (صغرى) (٤٣٢٧) وابن ماجه (٣٢٤١) كلهم عن خالد بن الوليد رضي الله عنه.

(٤) انظر السلسلة الصحيحة (٢٠٩٢) وصحيح الأدب المفرد (٨٢٤/ ١٠٨٠).

(٥) أخرجه الترمذى (٣٦٤٦) وانفرد به من طريق نافع بن جُبير بن مُطعم عن على رضي الله عنه وأورده الألبانى فى صحيح سنن الترمذى.

مثال المرفوع من صفة رسول الله ﷺ حكمًا: وقد اعتبروا من ذلك قول الصحابى: (أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا. . .) وعللوا ذلك بأن كلا من هذه العبارات يُظهر أن النبى ﷺ فعل ما ذكر - لأنه هو الواجب اتباعه والفعل صفة لفاعله، وإن كان فى هذه التسمية - كما يلاحظ - نوع من التجوز، وعلى كلٍّ فذلك على الراجح من المرفوع، وذلك قول ابن كثير: (وقول الصحابى: «أمرنا بكذا» أو «نهينا عن كذا» مرفوع مسند عند أصحاب الحديث وقول أكثر أهل العلم)، ولا شك أن أقوى منه قول الصحابى: «أحلَّ لنا كذا» أو «حُرِّم علينا كذا»، فإنه ظاهر فى الرفع حكمًا ولا يحتمل غيره.

فائدة: قد ترد بعض الأحاديث التى يقال فى أسانيدها عند ذكر الصحابى (يرفع الحديث) أو (يبلغ به أو ينميه) قال ابن الصلاح: «فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابى الحديث إلى رسول الله ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحًا»[1].

قلتُ (وائل): ويلتحق بهذه الألفاظ فى ثبوت الرفع قول الصحابى: من السنة كذا، مثاله: حديث أبى قلابة عن أنس رضي الله عنه: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب قام عندها سبعًا[2]، قال أبو قلابة: لو شئت لقلتُ: «إن أنسًا رفعه إلى النبى ﷺ. أى: لو قلتُ: لم أكذب؛ لأن قوله من السنة هذا معناه، ولكن إيراده بالصيغة التى ذكرها الصحابى أولى»[3].

سؤال: هل يلتحق بالمرفوع قول الصحابى على فعل من الأفعال أنه طاعة لله ولرسوله أو معصية؟ والجواب: أن له حكم الرفع؛ لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عن النبى ﷺ، ومثاله: قول عمار بن ياسر رضي الله عنه: «من صام اليوم الذى يشك فيه، فقد عصى أبا القاسم»[4].

---

(١) انظر: لمحات فى أصول الحديث ص (٢١٤: ٢٢٠) ومراجعه مع بعض تصرف واختصار.

(٢) خرجته فى «النفحات» فى كتاب النكاح.

(٣) انظر دليل أرباب الفلاح ص (٣٣٨).

(٤) أخرجه البخارى (١٩٠٦) وأبو داود (٢٣٣٤) والترمذى (٦٨٦) وابن ماجه (١٦٤٥) كلهم من طريق صلة ابن زفر عن عمار رضي الله عنه. وصححه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه (١٣٣٤/ ١٦٤٥).

١٢١ - نَحْوَ سَمِعْتهُ يَقُولُ أوْ فَعَلْ أوْ فِعلَ شَخْص مِنْ حُضُورِهِ حَصَلْ

(نحو) أى كمثل قول الصحابى ﷺ (سمعته) أى سمعت النبى ﷺ (يقول) كذا (أو فعل) كذا (أو) قد حدث من (فعل شخص) ما (من حضوره حصل) أى حدث هذ الفعل فى حضرته ﷺ فأقره؛ فهذا من قبيل المرفوع.

(المرفوع حكمًا)

٢٢٢ - وَألْحِقَنْ يَنْميه أوْ يَبْلُغُ بِهْ كَذا مِنَ السُّنَّة أَطْلَقُوا انْتَبِهْ

٢٢٣ - كَذا أُمِرْنَا أوْ نُهِينَا إنْ صَدَرْ مِنَ الصَّحَابِيِّ كَذا كُنَّا نُقَرْ

(وألحقن) أى: اجعل من المرفوع لفظ (ينميه) أى يرفعه إلى قائله، وهو النبى ﷺ (أو يبلغ به) النبى ﷺ (كذا) قول الصحابى: (من السنة) كذا، فقد (أطلقوا) القول بأنه من المرفوع؛ ولذا (انتبه) لهذه الألفاظ جيِّدًا، فهى من قبيل المرفوع، و (كذا) قول الصحابى: (أمرنا أو نهينا) فهو من قبيل المرفوع، وكذا (إن صدر) قول (من الصحابى كذا) بأنه (كنا نقر) من قبل النبى ﷺ على الفعل أو القول، فهو من قبيل المرفوع.

وقد سبق شرح ذلك، ولله الحمد والمنة.

(الموقوف والمقطوع)

٢٢٤ - وَحَيْثُ يَنْتَهِي إلَى الصَّحَابِي فَذَاكَ مَوْقُوفٌ بِلا ارْتِيَابِ

(وحيث ينتهى) الحديث (إلى الصحابي) فقط، ولم يرفعه إلى النبى ﷺ (فذاك) الحديث يسمى (موقوف) على الصحابى (بلا ارتياب) أى: بلا شك فى ذلك.

تعريف الموقوف لغة: اسم مفعول من «الوقف» كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى ولم يتابع سرد باقى سلسلة الإسناد[1].

---

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (٩٥).

واصطلاحًا: فهو ما أضيف إلى الصحابى من قول أو فعل أو تقرير متَّصلاً كان إسناده إليه أو غير متَّصل.

مثال الموقوف القولى: قول الراوى: قال على بن أبى طالب ﷺ: «حدثوا النَّاس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله»[١].

مثال الموقوف الفعليّ: قول البخارى (رحمه الله): «وأمَّ ابن عباس وهو متيمم»[٢].

مثال الموقوف التقريرىّ: كقول بعض التابعين مثلاً: فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علىَّ.

استعمال آخر للموقوف: يستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصحابة لكن مقيَّدًا، فيقال مثلاً: «هذا حديث وقفه فلان على الزهرى، أو على عطاء، ونحو ذلك».

اصطلاح فقهاء خراسان:

اصطلاح خاص بفقهاء خراسان: يسمى فقهاء خراسان الموقوف «أثرًا»، والمرفوع «خبرًا»، وإن كان المحدثون يسمون كل هذا «أثرًا»؛ لأنه من: أثرت الحديث، أى: رويته[٣].

سؤال: ما هو الحديث الموقوف الذى له حكم المرفوع؟

والجواب: هو الحديث الموقوف لفظًا المرفوع حكمًا؛ كأن يخبر الصحابى الجليل عن الأمور الماضية كبدء الخلق، أو يخبر عن الأمور الآتية كالملاحم والفتن وأحوال القيامة، أو يخبر عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص؛ وكل

---

(١) انظر صحيح البخارى كتاب العلم فى ترجمة الباب رقم: (٤٩).

(٢) انظر صحيح البخارى كتاب التيمم فى ترجمة الباب رقم: (٦).

(٣) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص (٦٤)؛ وقال ابن كثير فى الصفحة نفسها: «ومن هذا يسمى كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا وهذا (أى: للمرفوع والموقوف) بالسنن والآثار، ككتابى «السنن والآثار» للطحاوى والبيهقى وغيرهما والله أعلم.

هذه الأشياء لا مجال لاجتهاد الصحابى فيها، أو أن يفعل الصحابى ما لا مجال للاجتهاد فيه، أو يخبر أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأسًا بكذا، أو يقول الصحابى: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، كما سبق شرحه تفصيلاً فى باب المرفوع، فهذا موقوف لفظًا مرفوع حكمًا.

حكم الحديث الموقوف: الحديث الموقوف فيه الصحيح والحسن والضعيف؛ ولكن لو ثبت صحته فهل يحتج به؟ والجواب: قول الصحابى الذى ثبت بالسند الصحيح يعتبر حجة شرعية إذا حصل الاتفاق على قوله؛ لأنه يكون إجماعًا، وكذلك قول الصحابى الذى ثبت بالسند الصحيح ولا يعرف له مخالف يكون من قبيل الإجماع السكوتى.

سؤال: إذا ورد حديثان موقوفان بالسند الصحيح، لكن قد تعارض ما يدلان عليه، فبم نأخذ؟

والجواب: أن «قول الصحابى ليس حجة ملزمة، ولكن نميل إلى الأخذ به حيث لا نص فى الكتاب ولا فى السنة ولا فى الإجماع، ولا يوجد فى المسألة دليل آخر معتبر، ففى هذه الحالة نرى الأخذ بقول الصحابى»[1] فإذا اختلفت أقوال الصحابة فى المسألة؛ وكلها قد صح سندها، فإنه يؤخذ بقول الصحابى الذى لا يبعد عن روح القرآن وصحيح السنة والإجماع، ويكون قد كثر فى أقوال الصحابة بالسند الصحيح ما يوافق ويؤيد قول هذا الصحابى، وعليه يقدم قول الصحابى الذى احتفت به هذه الأمور؛ ويترك الأخذ بما خالفه من قول الصحابى الآخر الذى ثبت بالسند الصحيح[2].

٢٢٥ - وَهْوَ الَّذِي لَقِيَ النَّبِيَّ مُؤْمِنا بِـهِ وَمَاتَ مُسْلِمًا مُتَيقِّنا

(وهو) أى الصحابى (الذى لقى النبى) قابله ورآه (مؤمنًا به) وحاله أنه قد آمن بالنبى ﷺ (ومات) على ذلك (مسلمًا متيقنًا) أى: مات مسلمًا ثابتًا على هذا

---

(١) انظر الوجيز فى أصول الفقه ص (٢٥٩).

(٢) هى مسألة حديثية أصولية فقهية تُطَالعُ لَهَا مَبْسُوطَاتُها.

الإسلام والإيمان.

قال ابن حجر فى نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص (١١٧، ١١٨):

«الصحابى»: هو من لقى النبى ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة[1] على الأصح.

والمراد باللقاء: ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهم إلى الآخر وإن لم يكالمه، وتدخل فيه رؤية أحدهما الآخر، سواء كان ذلك بنفسه أو بغيره.

والتعبير: باللّقى أَوْلى من قول بعضهم؛ الصحابى من رأى النبى ﷺ لأنه يخرج ابن أم مكتوم ونحوه من العميان، وهم صحابة بلا تردد، واللقى فى هذا التعريف كالجنس.

وقولى: «مؤمنًا»: كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن فى حال كونه كافرًا.

وقولى: «مؤمنًا» كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن فى حالة كونه كافرًا.

وقولى: «به» فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنًا لكن بغيره من الأنبياء، لكن هل يخرج من لقيه مؤمنًا بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة؟ فيه نظر.

وقولى: «ومات على الإسلام»: فصل ثالث يُخرج من ارتدَّ بعد أن لقيه مؤمنًا به، ومات على الردة كعبد الله بن جحش، وابن خَطَل.

وقولى: «ولو تخللت ردة» أى بين لقيه له مؤمنًا به وبين موته على الإسلام، فإن اسم الصحبة باق له، سواءٌ أرجع إلى الإسلام فى حياته أم بعده، وسواءٌ ألقيه ثانيًا أم لا.

وقولى: «فى الأصح» إشارة إلى الخلاف فى المسألة، ويدل على رجحان

---

(١) الردة: الارتداد عن الدين.

الأول قصة الأشعث بن قيس، فإنه كان ممن ارتَّد، وأُتى به إلى أبى بكر الصديق أسيرًا فعاد إلى الإسلام، فقبل منه ذلك وزوجه أخته، ولم يتخلف أحد عن ذكره فى الصحابة، ولا عن تخريج أحاديثه فى المسانيد وغيرها.

«تنبيهان»:

أحدهما: لا خفاء برجحان رتبة من لازمه ﷺ وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلازمه ولم يحضر معه مشهدًا، وعلى من كلمه يسيرًا، أو ماشاه قليلاً، أو رآه على بعد، أو فى حال الطفولية، وإن كان شرف الصحبة حاصلاً للجميع، ومن ليس له منهم سماع منه، فحديثه مرسل من حيث الرواية، وهم مع ذلك معدودون فى الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية.

ثانيهما: يُعْرف كونه صحابيًا بالتواتر، أو الاستفاضة، أو الشهرة، أو بإخبار الصحابة بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو بإخبار عن نفسه بأنه صحابى إذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان، وقد استشكل هذا الأخير جماعة من حيث إن دعواه ذلك نظير دعوى من قال: «أنا [1] عدل ويحتاج إلى تأمل».

٢٢٦ - أوِ انْتَهَى للتَّابِعِي وَهْوَ الَّذِي لَقِي الصَّحَابِيَّ فَمَقْطُوعٌ خُذِ

(أو انتهى) الحديث (للتابعى) (رحمه الله) (و) التابعى (هو الذى لقى) أى: رأى وأخذ عن الصحابى، ولذا قال: (لقى الصحابى) وأصل اللقى هو هذا، (فـ) هذا حديث (مقطوع خذ) هذا التعريف للتابعى والحديث المقطوع.

تعريف المقطوع لغة: اسم مفعول من «قطع» ضد «وصل».

واصطلاحًا: ما أضيف إلى التابعى أو من دونه من قول أو فعل[1].

شرح التعريف: أى: هو ما نسب أو أسند إلى التابعى أو تابع التابعى فمن دونه من قول أو فعل، والمقطوع غير المنقطع؛ لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، أى: أن الحديث المقطوع من كلام التابعى فمن دونه، وقد يكون السند متَّصلاً إلى ذلك التابعى، على حين أن المنقطع يعنى أن إسناد ذلك الحديث غير متَّصل، ولا تعلق له بالمتن.

(١) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (٩٨).

سؤال: من هو التابعي؟

والجواب: هو من لقى الصحابى مؤمنًا بالنبى ﷺ ومات على الإسلام، وهم طبقات، ومنهم الثقات وغيرهم[١].

مثال المقطوع القولى:

* روى مسلم فى صحيحه بسنده عن محمد بن سيرين (رحمه الله) قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم[٢].

مثال المقطوع الفعلى:

روى ابن نعيم الأصبهانى (رحمه الله) فى حلية الأولياء (٢/ ٩٦): بسنده عن مسروق (رحمه الله) أنه كان يقوم فيصلى كأنه راهب، وكان يقول لأهله: هاتوا كل حاجة لكم فاذكروها لى قبل أن أقوم إلى الصلاة.

حكم الاحتجاج بالمقطوع: «المقطوع لا يحتج به فى شىء من الأحكام الشرعية؛ أى: ولو صحت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة - عند ذكر التابعى - «يرفعه» مثلاً فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل، إذ المرسل ما سقط منه اسم الصحابى عند الأكثرين كما سبق الإشارة إلى ذلك»[٣].

تنبيه مهم: أطلق بعض المحدثين كالشافعى والطبرانى لفظ «المقطوع» وأرادوا به «المنقطع»؛ أى: الذى لم يتصل إسناده، وهو اصطلاح غير مشهور، وقد يعتذر عنهما بأنهما قالا ذلك قبل استقرار الاصطلاح[٤].

من مظان الحديث الموقوف والمقطوع:

قال السيوطى فى تدريب الرواى ص (١٥٨): «من مظان الموقوف والمقطوع

---

(١) نزهة النظر ص (١١٩)، ولغة المحدث ص (٢٨٧).
(٢) انظر: مقدمة صحيح مسلم باب رقم: (٥).
(٣) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (٩٩).
(٤) انظر: لمحات فى أصول الحديث ص (٢٢٣).

مصنف ابن أبى شيبة، وعبد الرزاق، وتفاسير ابن جرير وابن أبى حاتم وابن المنذر وغيرهم»[١].

(المسند)

٢٢٧ - وَمَا الصَّحَابِي بِاتِّصَالِ السَّنَدِ   يَرْفَعُهُ فَسَمِّهِ بِالْمُسْنَدِ

(وما) أى: والحديث الذى رواه (الصحابى باتصال السند) أى: بسند فيه اتصال؛ أى: كل راوٍ سمعه ممن روى عنه، وهذا المروى (يرفعه) الصحابى إلى النبى ﷺ.

تعريف السند لغة: اسم مفعول من أسند، بمعنى أضاف؛ فيقال: أسند القول إلى قائله؛ أى نسبه له[٢].

واصطلاحًا: الحديث المرفوع بإسناد متصل إلى النبى ﷺ.

وهذا التعريف هو ما ذهب إليه الحاكم النيسابورى[٣]، وجزم به الحافظ ابن حجر[٤].

وعلى هذا يكون المسند أخص من المرفوع؛ لأن كل مسند مرفوع، وليس كل مرفوع مسندًا، فقد يكون المرفوع منقطعًا أو معضلاً... وهكذا فلا بد للمسند من توفر شرط الرفع والاتصال؛ فإذا لم يكن المرفوع متصل الإسناد لا يسمى مُسْنَدًا؛ ولذا ذكر الحاكم أن من شرائط المسند أن لا يكون موقوفًا ولا مُرْسلاً ولا معضلاً ولا فى روايته مدلس[٥].

---

(١) قلتُ (وائل): معظم هذه المصنفات مطبوع بفضل الله، وقد تعرض ثلة من المحققين لإخراج تراث السلف الصالح؛ فى حُلَّة قشيبة تتهلل لها سُبُحات وجوه أهل العلم، وإن كنا نعانى من بعض التصحيف فى الطباعة بسبب التسرع لإخراج الأعمال العلمية، وهذا خطأ شائع؛ فينبغى التريث لإخراج العمل فى أبهى صورة وأنقاها وأصحها. والله الموفق.

(٢) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (١٠٠)؛ والمعجم الوسيط.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص (١٧).

(٤) انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص (١٢٠، ١٢١).

(٥) انظر: معرفة علوم الحديث ص (١٨، ١٩).

فائدة: تعريف المسند السابق «هو أصح التعاريف وهو المعتمد، وهذا نلاحظه فى تصرف أهل العلـم، فإن علماءَ الحديث، لا سيما فى «كتـب العلل» نجدهم يقابلون بين «الـمُرسل» و «المسند» فيقولون: «اختُلِـف فيه: فرواه فلان مرسلاً، ورواه فلانٌ مسندًا، فيجعلون «المسند» فى مقابلة «المرسل» فعلم بذلك أن «المسند» هو المتصل إلى رسول الله ﷺ لأن المرسل هو بـطبيعته مرفوع إلى رسول الله ﷺ، ولكـنه ليـس متصـلاً إلى رسول اللـه ﷺ وقد يكـونون فى بـعض الأحايين عند الحديث على الموقوفات يـريدون «المسند» حيث قابلوه بـ «المرسل» يريدون أنه متصل، يعنى: أنه رواه بعضـهم مرسلاً؛ أى: غير متصل، وبعضهم رواه مسندًا؛ أى: مـتصلاً، ولكن الغالب فـى استعمالهم أن هذه المـقارنات إنما تكون فى الأحاديث المرفوعة، ولا تكون فى غير المرفوعة. والله أعلم».

مثال المسند: قال البخارى فى صـحيحه: حدثنا عبد الله بـن يوسف أخبرنا مالك عـن نافع عن ابـن عمر رضي الله عنهما أن رسول الـله ﷺ: «فرض زكاة الـفطر صاعًـا من تمر أو صـاعًا من شـعير عـلى كـل حر أو عبـد، ذكر أو أنثـى من المسلمين»(١).

وبدراسة سند هذا الحديث نجد الآتى فيه:

* البخارى محمد بن إسماعيل جبل الحفظ إمام الدنيا فى الجرح والتعديل.

* وشيخ البخارى عبـد الله بن يوسف التِّنِّيسيُّ أبو محمـد محمد الكلاعى، ثقة متقن من أثبت الناس فى الموطأ.

* وشيخ عبد الله بن يوسف هو مالك الإمام العلم الثقة.

---

(١) أخرجه البخارى (١٥٠٤)، ومسـلم (٩٨٤)، وأبو داود (١٦١١)، والترمذى (٦٧٦)، والنسـائى (صغرى) (٢٥٠١) و (٢٥٠٢)، وابن ماجه (١٨٢٦)، كلهم من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

* وشيخ مالك هو نافع أبو عبد الله المدنى، ثقة فقيه مشهور، وهو مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

* وابن عمر رضي الله عنهما شيخ نافع هو صحابى جليل إمام.

فالمسند كما ترى متصل صحيح، بل فى أعلى درجات الصحة.

(الإسناد العالى وأقسامه والإسناد النازل)

٢٢٨ - وَمَا يَقِلُّ عَدَدُ الرِّجَالِ ... فِيهِ أَوِ الْمُدَّةُ فَهْوَ الْعَالِي

(وما) والسند الذى فيه (يقل عدد الرجال فيه) أى: يقل عدد رواته بين المصنف وبين النبى ﷺ؛ (أو) قربت (المدة) الزمنية بين المصنف والنبى ﷺ فيكون عدد الرواة قليلاً لقرب العهد؛ ولذا (فـ) هذا الإسناد (هو) الإسناد (العالى) فى اصطلاح أهل الحديث؛ وأصله من الارتفاع بالقرب من النبى ﷺ.

تعريف الإسناد العالى: أما الإسناد، فهو نسبة القول إلى قائلة؛ والعالى: اسم فاعل من «العلو»؛ وهو الارتفاع، وهو ضد النزول.

واصطلاحًا: الإسناد العالى: هو الذى قَلَّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.

٢٢٩ - فَمُطْلَقٌ إِنْ كَانَ لِلنَّبِيِّ ... وَغَيْرُهُ سَمُّوهُ بِالنِّسْبِيِّ

(فـ) الإسناد العالى ينقسم إلى قسمين: القسم الأول يسمى (مطلق) وذلك (إن كان) الإسناد قريبًا (للنبى) ﷺ (وغيره) أى: غير هذا القسم (سموه بالنسبى) أى: سموه بالعلو النسبى.

تعريف العلو المطلق: هو القرب من النبى ﷺ بإسناد صحيح، وهو أجلُّ أقسام العلوِّ.

تعريف العلو النسبى: هو القرب من إمام من أئمة الحديث: وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ مثل القرب من الأعمش أو ابن جريج أو مالك، أو غيرهم مع الصحة؛ أو القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من

الكتب المعتمدة[1].

٢٣٠ - وَفِي الأَخِيرِ تُوجَدُ الْمُوَافَقَهْ   وَبَدَلٌ كَذَا التَّسَاوِي لاحِقَهْ

(وفى) القسم (الأخير) وهو العلو النسبى (توجد الموافقة) وهى الوصول إلى شيخ أحد المصنفين ومن غير طريقه؛ أى الطريق التى تصل إلى ذلك المصنف المعين (و) فى العلو النسبى يوجد (بدل) والبدل: هو الوصول إلى شيخ شيخ المصنف (كذا) يوجد فيه (التساوى) التساوى أو المساواة، هى استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين (لاحقه) أى: تلحق هذه الأقسام بالعلو النسبى.

مثال الموافقة: قال ابن حجر (رحمه الله) فى النزهة ص (١٢٢، ١٢٣): «مثاله: روى البخارى عن قتيبة عن مالك حديثًا؛ فلو رويناه من طريقه، كان بيننا وبين قتيبة ثمانية؛ ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبى العباس السراج عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه الإسناد على الإسناد إليه».

مثال البدل: قال ابن حجر فى النزهة ص (١٢٣): «كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعنبى عن مالك، فيكون القعنبى بدلاً فيه من قتيبة.

مثال المساواة: قال ابن حجر (رحمه الله) فى النزهة ص (١٢٣): «كأن يروى النسائى مثلاً حديثًا يقع بينه وبين النبى ﷺ فيه أحد عشر نفسًا، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبى ﷺ يقع بيننا فيه وبين النبى ﷺ أحد عشر نفسًا تساوى النسائى من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص».

٢٣١ - تَصَافُحٌ وَسَابِقٌ وَلاحِقُ   فَالأَوَّلُ الرَّاوِي بِهِ يُوَافِقُ

٢٣٢ - مُصَنِّفًا فِي شَيْخِهِ أَيْ مِنْ سِوَى   طَرِيقِهِ أَوْ عَنْ سِوَاهُ قَدْ رَوَى

---

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص (١٢١، ١٢٢)، وتيسير مصطلح الحديث ص (١٤١، ١٤٢).

ومن العلو النسبى (تصافح) والتصافح أو المصافحة: هى الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف (و) من العلو النسبى (سابق ولاحق) وهو أن يشترك اثنان فى الأخذ عن شيخ من الشيوخ ويتقدم موت أحدهما، (فالأول) من العلو النسبى وهو الموافقة فيه (الراوى فيه يوافق) أى: فى الموافقة يوافق الراوى (مصنفًا) فى الحديث كالبخارى ومسلم وغيرهما (فى شيخه) أى يلتقى معه (أى من سوى طريق) أى: من غير طريقه؛ أى: من غير طريق المصنف (أو عن سواه قد روى) أى: أو عن طريق غير طريق المصنف المهم أن يلتقى معه فى شيخه[1] وهذا سمى كما سبق الموافقة، وهى من العلو النسبى.

٢٣٣ - أَوْ شَيْخُ شَيْخِهِ فَصَاعِداً بَدَلْ ثُمَّ التَّسَاوِي إِنْ إِلَى مَتْنٍ وَصَلْ

٢٣٤ - بِسَنَدٍ كَسَنَدِ الْمُصَنِّفِ أَوْ مَنْ رَوَى عَنْهُ تَصَافُحٌ يَفِي

(أو) يوافق الراوى المصنف فى (شيخ شيخه فصاعدًا) فذلك يسمى (بدل) وقد سبق إيضاحه بالمثال (ثم التساوى) أو المساواة (إن إلى متن وصل) أى: إن وصل الراوى إلى متن حديث (بسند كسند المصنف) أى: بسند مماثل لسند صاحب التصنيف، فهذا يسمى مساواة، (أو) أن يتساوى فى السند مع (من روى عنه) أى: التلميذ الذى روى عن صاحب التصنيف فهذا سمى (تصافح يفى) وسميت مصافحة؛ لأن العادة جرت فى الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا ونحن فى هذه الصورة كأنا لقينا النسائى فكأنا صافحناه» انظر النزهة للحافظ ابن حجر ص (١٢٤).

تنبيه: لم يشرح الناظم السابق واللاحق؛ وعليه نوضحه بالمثال بعد أن عرفناه قبل قليل.

مثاله: «روى البخارى عن محمد بن إسحاق السراج، وروى عن السراج أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف النيسابورى، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون

[1] أو شيخ شيخه على أساس أن الموافقة والبدل يتوسع العلماء فى إطلاق أحدهما على الآخر؛ لأن كليهما فيه طلب العلو، ولقرب مفهوميهما.

سنة، فإن البخارى توفى سنة ست وخمسين ومائتين، وتوفى الخفاف سنة أربع أو خمس وتسعين وثلاثمائة، كذا قال ابن الصلاح»[١] قال ابن حجر (رحمه الله) فى النزهة ص (١٢٦): «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه فى الوفاة مائة وخمسون سنة، وذلك أن الحافظ السلفى سمع منه أبو على البردانى أحد مشايخه حديثًا ورواه عنه، ومات على رأس الخمسمائة، ثم كان آخر أصحاب السلفى بالسماع سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكى، وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة». وهذا يسمى «العلو بتقدم السماع، فمن سمع من الشيخ قديمًا كان أعلى ممن سمع منه أخيرًا، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين، فالأول أعلى من الثانى، قال فى التدريب ص (٤٣٨، ٤٣٩): «ويتأكد ذلك فى حق من اختلط شيخه أو خرف» يعنى: «أن سماع من سمع قديمًا أرجح وأصح من سماع الآخر»[٢].

أشهر المصنفات فى بيان الإسناد العالى: «لا توجد مصنفات خاصة فى الأسانيد العالية أو النازلة بشكل عام لكن أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم «الثلاثيات»، ويعنون بها الأحاديث التى فيها بين المصنف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص فقط، وفى ذلك إشارة إلى اهتمام العلماء بالأسانيد العوالى فمن تلك الثلاثيات: ثلاثيات البخارى لابن حجر، وثلاثيات أحمد بن حنبل»[٣].

(الإسناد النازل)

٢٣٥ - وَمَا بِضِدِّ ذَاكَ فَهْوَ النَّازِلُ   وَهْوَ لأَقْسَامِ الْعُلُو مُقَابِلُ

(وما) أى والإسناد العالى (بضد ذاك) وما يضاده (فهو) الإسناد (النازل) أى

(١) انظر اختصار علوم الحديث لابن كثير ص (٢٨٩).

(٢) انظر الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر (رحمه الله) ص (٢٣٢).

(٣) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (١٤٤).

المنخفض وهذا معناه فى اللغة؛ وفى الاصطلاح: هو الذى كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به الحديث بعدد أقل (وهو) أى الإسناد النازل يقسم أقسامًا هى (لأقسام) الإسناد (العلو) أى: العالى (مقابل) مضاد، فكل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول.

سؤال: هل العلو أفضل أم النزول؟

والجواب: «العلو أفضل من النزول على الصحيح الذى قاله الجمهور؛ لأنه يبعد كثرة احتمال الخلل عن الحديث، والنزول مرغوب عنه، قال ابن المدينى: «النزول شؤم» وهذا إذا تساوى الإسناد فى القوة؛ ولكن يكون قد يكون النزول أفضل إذا تميز الإسناد بفائدة، كأن يكون رجاله أوثق من رجال الإسناد العالى أو أحفظ أو أفقه، أو كونه متصلاً بالسماع، وفى العالى حضور أو إجازة، أو مناولة، أو تساهل بعض رواته فى الحمل ونحو ذلك.

قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال وقال السِّلفى: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق، قال ابن الصلاح: ليس هذا من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى»[1].

(رواية الأكابر عن الأصاغر)

٢٣٦ - وَهَاكَ أَنْوَاعَ لَطَائِفِ السَّنَدْ ... وَهْوَ جَلِيلٌ عِلْمُهُ فَلْيُسْتَفَدْ

(وهاك) أى: خذ (أنواع لطائف السند) ولطائف السند: هى الأشياء الدقيقة الغريبة التى تقع فى الأسانيد (وهو جليل علمه) وهذا العلم بلطائف الأسانيد هو علم جليل (فليستفد) هذا العلم من كلام أهل الحديث مما هو مبثوث فى بطون الكتب.

---

(١) انظر تدريب الراوى ص (٤٤١، ٤٤٢)، وتيسير مصطلح الحديث ص (١٤٣، ١٤٤).

٢٣٧ - مِنْهَا عَنِ الأَصْغَرِ يَرْوِي الأَكْبَرُ كَالأَبِ عَنْ ابنٍ لَهُ قَدْ يُخْبِرُ

(منها) أى من لطائف الإسناد (عن الأصغر يروى الأكبر) أى يروى الأكبر سنًا وقدرًا عن الأصغر سنًا وقدرًا، (كالأب عن ابن له) أى: مثل رواية الأب عن ابنه (قد يخبر) أى قد يروى الحديث بهذا السند اللطيف.

فائدة: هذا النوع من الحديث يسمى رواية الأكابر عن الأصاغر[1]، والأكابر جمع أكبر، وهو المتقدم فى السن والقدر، والأصاغر: جمع أصغر، وهو الأقل سنًا وقدرًا، ومعناه في الاصطلاح: رواية الشخص عمن هو دونه فى السن والطبقة أو فى العلم والحفظ.

أقسام رواية الأكابر عن الأصاغر:

القسم الأول: أن يكون الراوى أكبر سنًا، وأقدم طبقة كالزهرى عن مالك، وكالأزهرى أبى القاسم عبيد الله بن أحمد فى روايته عن تلميذه الخطيب وهو إذ ذاك شاب.

القسم الثانى: أن يكون الراوى أكبر قدرًا لا سنًا؛ كحافظ عالم روى عن شيخ مسن لا علم عنده، كمالك فى روايته عن عبد الله بن دينار؛ فمالك إمام جبل الحفظ، وعبد الله بن دينار شيخ راو فقط ولا يبلغ فى الحفظ والإتقان والإمامة مبلغ مالك وإن كان عبد الله بن دينار أكبر سنًا.

القسم الثالث: أن يكون الراوى أكبر من المروى عنه من الوجهين معًا، سنًا وعلمًا كعبد الغنى بن سعيد الحافظ فى روايته عن محمد بن على الصورى تليمذه، وكالبرقانى[2] فى روايته عن الخطيب البغدادى.

---

(١) الأصل فيه ما رواه النبى ﷺ عن تميم الدارى فى حديث الجساسة انظر صحيح مسلم حديث رقم (٢٩٤٢).

(٢) البرقانى هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمى ثم البرقانى الإمام العلامة الفقية الحافظ الثبت وهو شيخ الخطيب البغدادى؛ وأعظم منه قدرًا وعلمًا؛ وقد روى عنه انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢٩: ٣٠٢).

ومن القسم الثالث من رواية الأكابر عن الأصاغر: رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وهم عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ عن كعب الأحبار[1]؛ ومنه أيضًا، رواية التابعي عن تابعي التابعي كرواية الزهري عن مالك.

من فوائد معرفة هذا النَّوع من السَّنَد:

* ألا يتوهم أن المروي عنه أفضل وأكبر من الراوي لكونه الأغلب.

* ألا يظن أن في السند انقلابًا؛ لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.

أشهر المصنفات في هذا النوع:

* كتاب: «ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء» للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الوراق المتوفى سنة ٤٠٣هـ[2].

قال الناظم:

٢٣٨ - وَالشَّيْخِ عَنْ تِلْمِيذِهِ وَالصَّحْبِ عَنْ ... تَابِعِهِمْ وَعَكْسُ ذَا الأَكْثَرُ عَنْ

(و) من هذا النوع - وهو رواية الأكابر عن الأصاغر - رواية (الشيخ) أي الأستاذ (عن تلميذه) كرواية البرقاني عن الخطيب البغدادي (والصحب) أي الصحابة (عن تابعهم) أي: عن التابعين؛ كرواية العبادلة عن كعب الأحبار؛ (وعكس ذا) أي عكس هذا وهو رواية التلميذ عن الشيخ والتابعي عن الصحابي (الأكثر عن)[3] الكثير الواضح.

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، ثقة مخضرم، كان من أهل اليمن، فسكن الشام، مات في آخر خلافة عثمان وقد زاد على المائة، وليس له في البخاري إلا حكاية لمعاوية فيه، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه عن طريق الأعمش عن أبي صالح. انظر تهذيب التهذيب.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (١٤٨).

(٣) عَنَّ: أي ظهر؛ وسكن النون لضرورة الوزن.

(رواية الأبناء عن الآباء)

٢٣٩ - وَمَنْ رَوَى عَنْ أَبِهِ عَنْ جَدِّهِ   فَصَاعِدًا أَرْبَعَةَ عَشْرِ يَنْتَهِي

(ومن) أي: ورواية الذى (روى عن أبه)[1] أى: أبيه (عن جده فصاعدًا) إلى منتهى السند وهو النبى ﷺ (أربعة عشر ينتهى) أى: أكثر ما وقع من هذا النوع هو أربعة عشر أبًا.

*** مثال لرواية من روى عن أبيه عن جده:**

قال أبو داود (رحمه الله): حدثنا سليمان بن داود المهرى أخبرنا ابن وهب قال أخبرنى أسامة بن زيد الليثى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لرجل أن يفرق بين اثنين إلا بإذنهما»[2].

فائدة: رواية عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده له هكذا نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جياد، واحتج به هكذا أكثر المحدثين إذا صح السند إليه، قال البخارى: رأيت أحمد بن حنبل، وعلى ابن المدينى، وإسحاق ابن راهويه، وأبا عبيدة، وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين، قال البخارى: من الناس بعدهم؟[3]؛ وزاد مرة: والحميدى، وقال: اجتمع على، ويحيى بن معين، وأحمد، وأبو خيثمة، وشيوخ من أهل العلم فتذاكروا حديث عمرو بن شعيب فثبتوه، ذكروا أنه حجة، وقال أحمد بن سعيد الدارمى: احتج أصحابنا بحديثه.

---

(١) هذه لغة النقص؛ وهى إعراب «الأب، والأخ والحم» بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: هذا أبه وأخه وحمها، ورأيت أبه، وأخه، وحمها، ومررت بأبه، وأخه، وحمها» وهذا الإعراب لهذه الأسماء وهى من الأسماء الستة له شواهد منها قول رؤبة بن العجاج:

بأبه اقتدى عدى فى الكرم   ومن يشابه أبه فما ظلم

انظر شرح ابن عقيل (١/ ٤٩، ٥٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٤٥) والترمذى (٢٧٥٣) كلاهما من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير (٧٦٥٦).

(٣) معناه: ليس لأحد بعد هؤلاء أن يتكلم؛ لأن كلامهم حجة.

* يشبه رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، رواية بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده، فقد صحح هذه الرواية ابن معين، واستشهد بها البخارى فى الصحيح[1].

أشهر المصنفات فى هذا النوع:

* جزء من روى عن أبيه عن جدِّه، لابن أبى خيثمة.

* كتاب: «الوَشْيُ المُعْلَمُ فى من روى عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ» للحافظ العلائى.

٢٤٠ - وَامْرَأَةٌ عَنْ أُمِّهَا عَنْ جَدَّةٍ ... لَهَا وَذَا النَّوعُ قَلِيلُ الجِدَّةِ

(و) رواية (امرأة عن أمها عن جدة لها) فهذا السند موجود (و) لكن (ذا النوع قليل الجدة) أى: نادر وقليل.

مثال: ما رواه أبو داود (رحمه الله) قال: حدثنا محمد بن بشار: حدثنى عبد الحميد بن عبد الواحد، حدثتنى أم جنوب بنت نُميلة عن أمها سويدة بنت جابر عن أمها عقيلة بنت أسمر ابن مضرس، عن أبيها أسمر بن مضرس قال: أتيت النبى ﷺ فبايعته فقال: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له»، قال: «فخرج الناس يتعادَوْن يُتَخَاطُّوْن»[2].

(الأقران والمدبج)

٢٤١ - وَمَا رَوَى الْقَرِينُ عَنْ قَرِينِهِ ... شَرِيْكِهِ فِي شَيْخِهِ وَسِنِّهِ

(وما) والحديث الذى (روى القرين عن قرينه) أى: رواه القرين عن قرينه؛ والقرينان: هما المتقاربان فى السن والإسناد، والقرين (شريكه) أى شريك قرينه (فى شيخه وسنه) أى فى التلقى عن شيخ واحد وهما متقاربان فى السن.

---

(١) انظر تدريب الراوى ص (٥١٩، ٥٢٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٧١) عن أسمر بن مضرس ﷺ وضعفه الألبانى فى ضعيف سنن أبى داود (٦٧٢/ ٣٠٧١).

٢٤٢ - مِثْلُ الصَّحَابِي عَنْ صَحَابِيٌّ نَمَا كَذَاكَ مَنْ بَعْدُ فَأَقْرَانٌ سَمَا

(مثل الصحابى) أى مثل رواية الصحابى (عن صحابى نما) أى ورد هذا المثال، و(كذاك) رواية (من بعد) الذى جاء بعد الصحابى وكلاهما متقارب فى السن (فـ) هذا يسمى (أقران) أى رواية أقران (سما)(1) أى: سماه العلماء بهذا الاسم وجعلوه علمًا عليه.

٢٤٣ - فَإِنْ رَوَى عَنْهُ وَذَا عَنْهُ رَوَى فَذَا مُدَبَّجٌ وَأَقْرَانٌ حَوَى

(فإن روى) القرين (عنه) أى عن قرينه (وذا عنه روى) والقرين الآخر عن القرين الأول، (فذا) فهذا النوع يسمى (مدبج وأقران حوى) ولكل منهما أمثلة مبثوثةٌ فى كتب العلماء.

تعريف الأقران لغة: الأقران جمع: «قرين» بمعنى المصاحب.

واصطلاحًا: هو رواية المتقاربين فى السن والإسناد.

فائدة هذا العلم: الأمن من ظن الزيادة فى الإسناد أو إبدال «عن» بـ «الواو».

مثال لرواية الأقران:

* مثل رواية أبى هريرة عن عمر بن الخطاب ﷺ: فقد روى أبو هريرة عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: «ألم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول: «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل»»(2).

مثال آخر لرواية الأقران:

قال السخاوى (رحمه الله) فى فتح المغيث (٣/ ١٤٠، ١٤١) وقد يجتمع جماعة من الأقران فى سلسلة كرواية أحمد عن أبى خيثمة زهير بن حرب عن ابن معين عن على بن المدينى عن عبيد الله بن معاذ لحديث أبى بكر بن حفص

---

(1) يقال: سَمَا فلانٌ فلانًا محمدًا: أى جعله اسمًا له وعلمًا عليه انظر المعجم الوسيط ص (٤٦٩).

(2) أخرجه البخارى (٨٨٢) ومسلم (٨٤٥) وأبو داود (٣٤٠) كلهم من طريق أبى هريرة عن عمر بن الخطاب ﷺ.

عن أبى سلمة عن عائشة ﵂: «كان أزواج النبى ﷺ يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة»[١] فالخمسة كما قال الخطيب أقران، ورواية ابن المسيب عن ابن عمر عن عمر عن عثمان عن أبى بكر ﵃: «ما نجاة هذا الأمر» ففيه أربعة من الصحابة فى نسق، وكذا اجتمع أربعة من الصحابة فى عدة أحاديث بعضها فى الصحيحين وغيرهما».

تعريف المدبج لغة: «اسم مفعول من التدبيج» بمعنى التزيين، والتدبيج مشتق من ديباجتى الوجه أى الخدين، وكأن المدبج سمى بذلك لتساوى الراوى والمروى عنه؛ كما يتساوى الخدان.

واصطلاحًا: «هو أن يروى القرينان كل واحد منهما عن الآخر»[٢].

أمثلة للمدبج:

* «كرواية أبى هريرة عن عائشة، وعائشة عنه؛ وهما من الصحابة».
* ورواية الزهرى عن أبى الزبير[٣] عنه، وهما من التابعين.
* ومالك، عن الأوزاعى، والأوزاعى عنه، وهما من أتباع التابعين.
* وأحمد عن ابن المدينى، وابن المدينى عنه؛ وهما من أتباع الأتباع.

فائدة: يتبين لنا من تعريف رواية الأقران والمدبج؛ أن كل مدبج أقران، ولا عكس.

ومن فائدة معرفة هذا النوع: «التمييز بين الراويين، وتنزيل الناس منازلهم، وأن لا يتوهم كونه من نوع المزيد والله أعلم»[٤].

---

(١) لم أقف على هذا الحديث بهذا السند فى مسند أحمد؛ وانظر مسند عائشة من «المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى» لابن حجر بتحقيق فضيلة العلامة المدقق أبى مطيع عطاء الله بن عبد الله بن عبد الغفار السندى (حفظه الله)؛ والحديث أخرجه البخارى (٢٥١) ومسلم (٣٣٠) والنسائى (صغرى) (٢٢٧) كلهم من طريق أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة ﵂.

(٢) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (١٥٠، ١٥١).

(٣) محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكى، صدوق إلا أنه يدلس أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٤) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٣٦٠).

أشهر المصنفات فى الأقران والمدبج[1]:

* «المدبج» للدارقطنى.
* «رواية الأقران» لأبى الشيخ الأصبهانى.
* «التعريج على التدبيج» لابن حجر.
* «الأفنان فى رواية الأقران» لابن حجر.

(رواية الإخوة عن بعضهم)

٢٤٤ - وَإِخْوَةٌ وَالأَخَوَاتُ فَلْيُعَدْ ... لا سِيَّمَا عِنْدَ اجْتِمَاعٍ فِي سَنَدْ

(و) من لطائف الإسناد معرفة الـ (إخوة والأخوات) ورواية بعضهم عن البعض وهذا النوع (فليعد) من لطائف السند (لا سيما) وبخاصة (عند اجتماع) الإخوة والأخوات (فى سند) واحد.

فائدة معرفة الإخوة والأخوات:

* من فوائد معرفة هذا النوع ألا يظن من ليس بأخ أخًا عند الاشتراك فى اسم الأب مثل: «عبد الله بن دينار»[2] و«عمرو بن دينار»[3] فالذى لا يدرى يظن أنهما أخوان مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدًا.

مثال الأخوين فى الصحابة:

* عُمر وزيد ابنا الخطاب، وعبد الله وعتبة ابنا مسعود، وزيد ويزيد ابنا ثابت، وعمرو وهشام ابنا العاص رضى الله عن الصحابة أجمعين.

---

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوى (١/ ١٤٠) وتيسير مصطلح الحديث ص (١٥١).

(٢) عبد الله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبد الرحمن المدنى، مولى ابن عمر، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) عمرو بن دينار المكى، أبو محمد الأثرم الجمحى مولاهم؛ ثقة ثبت. أخرج له أصحاب الكتب الستة.

مثال الأخوين فى التابعين:

* عمرو وأرقم ابنا شرحبيل كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

مثال الإخوة الثلاثة فى الصحابة:

* على وجعفر وعقيل بنو أبى طالب رضي الله عنهم.

*** مثال الإخوة الثلاثة فى التابعين:**

* أبان وسعيد وعمرو أولاد عثمان بن عفان رضي الله عنهم.

* عمرو وعُمَر وشعيب أبناء شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

*** مثال الإخوة الأربعة فى الصحابة:**

* عبد الرحمن ومحمد وعائشة وأسماء أولاد أبى بكر الصديق.

*** مثال الإخوة الأربعة فى التابعين:**

* عروة، وحمزة، ويعقوب، والعفار، أولاد المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

* سُهيل وعبد الله، ومحمد، وصالح بنو أبى صالح ذكوان السمان.

مثال الإخوة الخمسة فى الصحابة:

* قال السيوطى فى تدريب الراوى ص (٥١٣): «لم أقف عليه فى الصحابة».

مثال الإخوة الخمسة فى التابعين:

* موسى، وعيسى، ويحيى، وعمران، وعائشة، أولاد طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

* سفيان[1]، وآدم، وعمران، ومحمد وإبراهيم بنو عيينة، (رحمهم الله).

(١) كلهم حدثوا لكن أجلهم سفيان بن عيينة (رحمه الله) انظر تدريب الراوى ص (٥١٣).

مثال الإخوة الستة فى الصحابة:

* قال السيوطى فى التدريب ص (٥١٣): «لم أقف عليه فى الصحابة».

مثال الإخوة الستة فى التابعين:

* محمد وأنس ويحيى ومَعْبد، وحفصة، وكريمة بنو سيرين (رحمهم الله).

*** مثال الإخوة السبعة فى الصحابة:**

* معاذ، ومعوذ، وأنس، وخالد، وعاقر، وعامر، وعوف أولاد معاذ بن الحارث ابن رفاعة الأنصارى رضي الله عنه.

مثال الإخوة السبعة فى التابعين

* سالم، وعبد الله، وعبيد الله، وحمزة، granted وورش، وواقد، وعبد الرحمن أولاد عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

*** مثال الإخوة الثمانية فى الصحابة:**

أسماء، وحمران، وخراش، وذؤيب، وسلمة، وفضالة، ومالك، وهند، بنو حارثة بن سعد رضي الله عنه.

مثال الإخوة الثمانية فى التابعين:

مصعب، وعامر، ومحمد، وإبراهيم، وعمرة، ويحيى، وإسحاق، وعائشة أولاد سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه.

مثال الإخوة التسعة فى الصحابة:

* بشر، وتميم، والحارث، والحجاج، والسائب، وسعيد، وعبد الله، ومعمر، وأبو قيس أولاد الحارث بن قيس السهمى رضي الله عنه.

مثال الإخوة التسعة فى التابعين:

* عبد الله، وعبيد الله، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، ومسلم، ورواد، ويزيد، وعتبة، وكبشة أولاد أبى بكرة.

مثال الإخوة العشرة فى الصحابة:

عبد الله، وعبيد الله، وعبد الرحمن، والفضل، وقثم، ومعبد، وعون، والحارث، وكثير، وتمام، أولاد العباس ﵃.

مثال الإخوة العشرة فى التابعين:

النضر، وموسى، وعبد الله، وعبيد الله، وزيد، وأبو بكر، وعمر، ومالك، وثمامة، ومعبد، أولاد أنس ﵃[1].

لطيفة إسنادية: ثلاثة إخوة اجتمعوا فى حديث يرويه بعضهم عن بعض وهم: محمد بن سيرين عن أخيه يحيى، عن أخيه أنس، عن مولاه أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لبيك حَجًّا حَقًّا تعبُّدًا ورِقًّا» أخرجه الدارقطنى فى العلل»[2].

أشهر المصنفات فى هذا النوع:

كتاب «الإخوة» لأبى المطرف بن فطيس الأندلسى.

كتاب «الإخوة» لأبى العباس السراج[3].

(المسلسل)

٢٤٥ - هَذَا وَمِنْ أَلْطَفِهَا الْمُسَلْسَلُ ... وَهْوَ الَّذِي بِصِفَةٍ يَتَّصِلُ

(هذا) إشارة إلى ما تقدم (ومن ألطفها) أى: من ألطف وأطرف الأسانيد هو (المسلسل وهو الذى) أى: الحديث الذى جاء سنده (بصفة) واحدة (يتصل) هذا السند على هذه الصفة.

---

(١) هؤلاء من أولاد أنس ﵃ الذين رووا أي: لهم رواية.

(٢) انظر تدريب الراوى ص (٥١٢: ٥١٥).

(٣) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (١٥٩) وقال ابن الصلاح فى المقدمة ص (٣١٩) «وذلك إحدى معارف أهل الحديث المفرد بالتصنيف، صنف فيها على بن المدينى، وأبو عبد الرحمن النسوى...».

تعريف المسلسل لغة: هو اسم مفعول من «يُسَلْسِلُ»، يقال: سلسل الأشياء: وصل بعضها ببعض، كأنها سلسلة؛ وهى حَلْقات يتصل بعضها ببعض؛ وكأن الحديث المسلسل سمى بذلك بشبهه بالسلسلة من ناحية الاتصال.

واصطلاحًا: «هو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدًا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة. . .»[1].

أنواع المسلسل: المسلسل تسعة أنواع؛ ثلاثة منها ترجع إلى ذوات الرواة.

وهى الاتفاق فى التسمية، كالمسلسل بالمحمدين، أو الصفات كالمسلسل بالحفاظ، أو النسب كالمسلسل بأهل البيت؛ ولذا قال الناظم:

٢٤٦ - نَحْوَ اتِّفَاقِ الاسْمِ فِي الرُّوَاةِ أَوْ فِي انْتِسَابِهِمْ أَوِ الصِّفَاتِ

(نحو) مثل (اتفاق الاسم فى الرواة) أى: اتفاق الرواة فى التسمية كالمسلسل بالمحمدين (أو) اتفاق الرواة (فى انتسابهم) كالمسلسل بأهل البيت (أو) المسلسل بـ (الصفات) كالمسلسل بالحفاظ.

وثلاثة أنواع ترجع إلى ذات الرواية، وهى: الاتفاق فى صيغة التحمل، كالمسلسل بالسماع، أو التحديث، أو زمنها سواء بوقت معين كالمسلسل بيوم العيد، أو مؤرخًا بغير وقت معين كحدثنى فلان بكذا، وهو أول ما سمعته منه، ويقال: المسلسل بالأولية، ومثله المسلسل بالآخرية كحدثنى فلان وأنا آخر من حدث عنه، وهذا مشترك بين الراوى والرواية، بل والمروى عنه؛ ومكانها كحدثنى وهو على المنبر ونحو ذلك.

ولذا قال الناظم:

٢٤٧ - أَوْ بِاتِّفَاقِ صِيَغِ التَّحَمُّلِ أَوْ زَمَنٍ أَوْ بِمَكَانٍ فَاعْقِلِ

(أو) يكون التسلسل (باتفاق صيغ التحمل) كالتحمل بصيغة «سمعت» أو «حدثنى» (أو) التسلسل فى (زمن) كالمسلسل بوقت معين؛ كالمسلسل بيوم العيد،

(١) انظر: شرح ألفية السيوطي للعلامة أحمد شاكر. ص (١٧١).

(أو) المسلسل (بمكان) معين كحدثني وهو على المنبر ونحو ذلك (فاعقل) أي: افهم هذه الأنواع وميز بينها.

٢٤٨ - أَوْ صِفَةٍ قَارَنَتِ الأَدَا مَعًا مِنْ قَوْلٍ اوْ فِعْلٍ كَذَا إِنْ جُمِعَا

(أو) كان التسلسل بـ (صفة قارنت) شاركت وارتبطت بـ (الأدا) أي: التحديث؛ (معًا) أي: تصحب الصفة صيغة التحديث؛ وذلك إذا كان صيغة الأداء (من قول أو فعل كذا إن جمعا) أي: من قول فقط؛ أو فعل فقط؛ أو قول وفعل.

فائدة: هذه ثلاثة أنواع، وكلها يرجع إلى اقتران المسلسل بصفة تقارن التحديث، من قول أو فعل أو هما جميعًا.

مثال: المسلسل الذي يرجع إلى صفة تقارن التحديث من قول: كحديث معاذ رضي الله عنه حيث قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني أحبك فَقُلْ دبر كل صلاة: اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»[١] فإنه مسلسل بقول كل من الرواة لمن يحدثه: إنه إني أحبك فقل، إلى آخره.

* **مثال:** المُسَلْسَلُ الذي يرجع إلى صفة تقارن التحديث من فعل، كحديث أبي هريرة رضي الله عنه أشبك بيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت»[٢] الحديث؛ وهكذا كل من روى عن أبي هريرة رضي الله عنه يشبك من يحدثه.

مثال: المسلسل الذي يرجع إلى صفة تقارن التحديث من قول وفعل، كحديث أنس رضي الله عنه: «لا يَجِدُ العبد حلاوة الإيمان حَتَّى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره» قال: «وقَبَضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته» وقال: «آمنت بالقدر»[٣] إلخ فإنه مسلسل يقبض كل من الرواة على لحيته مع قوله ذلك. اهـ.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (كبرى) (٩٩٣٧)، كلاهما من طريق عبد الرحمن ابن عسيلة أبي عبد الله الصنابحي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه وأورده الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٩)؛ والنسائي (كبرى) (١١٠١٠)، كلاهما من طريق عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم ص (٣١، ٣٢).

٢٤٩ - وَأَفْضَلُ الْمُسَلْسَلاتِ مَا أَتَى بِصِيغَةٍ تَحْوِي اتِّصالاً ثَبَتَا

(وأفضل) أنواع (المسلسلات) مطلقًا (ما أتى) المسلسل (بصيغة تحوى) أى: تتضمن (اتصالاً ثبتا) أى: ثبت بها اتصال السند مع عدالة الرواة وضبطهم وعدم العلة وعدم الشذوذ.

فائدة: وأحسن المسلسلات ما ورد بصيغة مشعرة بالاتصال قالوا: ومن أصحها المسلسل بقراءة سورة الصف. قلتُ: وعزاه ابن كثير فى «تفسيره» إلى أحمد وأبى حاتم وغيرهما، وهذا سياق أبى حاتم، قال: حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد البيروتى قراءة، قال: أخبرنى أبى، سمعت الأوزاعى: حدثنى يحيى بن أبى كثير: حدثنى أبو سلمة بن عبد الرحمن: حدثنى عبد الله بن سلام: «أن أناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: لو أرسلنا إلى رسول الله ﷺ نسأله عن أحب الأعمال إلى الله عز وجل، فلم يذهب إليه أحد منا، وهِبْنا أن نسأله عن ذلك، فدعا رسول الله ﷺ أولئك النفر رَجُلاً رَجُلاً حتى جمعهم ونزلت فيهم هذه السورة: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾ (الصف: ١) قال عبد الله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ كلها. قال أبو سلمة: وقرأها علينا عبد الله بن سلام كلها. وقال يحيى بن أبى كثير: وقرأها علينا أبو سلمة كلها. قال الأوزاعى: وقرأها علينا يحيى بن أبى كثير كلها. قال أبى: وقرأها علينا الأوزاعى كلها»[1].

٢٥٠ - وَقَدْ يَعُمُّ السَّنَدَ التَّسَلْسُلُ وَتَارَةً أَثْنَاؤُهُ قَدْ يَحْصُلُ

(وقد يعم) يشمل (السند التسلسل) أى: قد يكون التسلسل فى السند كله من أوله إلى آخره (وتارة) ومرة يكون (أثناؤه قد يحصل) أى: قد يكون فى أثنائه ولا يشمله كله.

* **فائدة:** باعتبار موضع التسلسل فإما أن يكون فى السند كله أو فى بعض، وهذا الثانى قسمان:

القسم الأول: إما أن يكون التسلسل فى بعض الأصل كالمسلسل بالأولية،

(١) انظر تفسير ابن كثير (٨/ ٧٧)؛ وانظر الصحيح المسند من أسباب النزول للوادعى (رحمه الله) ص (٢١٢).

وهو حديث «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من فى الأرض، يرحمكم من فى السماء»[1] فإنه ينتهى صفة التسلسل فيه إلى ابن عيينة، وانقطعت فى سماع ابن عيينة من عمرو بن دينار، وفى سماع عمرو من أبى قابوس، وفى سماع أبى قابوس من عبد الله بن عمرو بن العاص، وفى سماع عبد الله من النبى ﷺ.

القسم الثانى: أن يكون فى البعض الأعلى، كالحديث الذى فى كتاب «التوحيد» لابن خزيمة (رحمه الله تعالى) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد الحلبى، قال: ثنا عبد الله بن داود أبو عاصم، عن إسماعيل بن عبد الملك، عن على بن ربيعة، قال: أردفنى على - رضوان الله عليه - خلفه، ثم خرج إلى ظهر الكوفة، ثم رفع رأسه إلى السماء، فقال: «لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين، فاغفر لى»، قال: ثم التفت إلى فضحك: فقال: ألا تسألنى مما ضحكت. قال: قلتُ: مِمَّ ضَحِكْتَ يا أمير المؤمنين؟ قال: أردفنى رسول الله ﷺ خلفه، ثم خرج بى إلى حرة المدينة، ثم رفع رأسه إلى السماء، فقال: «لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين، فاغفر لى» ثم التفت إلى فضحك، فقال: ألا تسألنى مما ضحكت، «قال: قلت: ممن ضحكت يا رسول الله؟ قال: ضحكتُ من ضحك ربى، وتعجبه من عبده أنه لا يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيره[2] فابتدأ ذكر صفة التسلسل فى هذا الحديث من عند على بن ربيعة، فَصَعْدًا بهذه الصفات، وهى: الإرداف، والخروج، ورفع الرأس إلى السماء، وقول هذه الكلمة العظيمة والالتفات والضحك والعرض، وانتهت صفة الضحك إلى الله عز وجل كما يشاء على الوجه الذى أراده وأراده رسول الله

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذى (١٩٢٤)، كلاهما من طريق أبى قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄ وأورده الألبانى فى صحيح سنن أبى داود.

(٢) أخرجه ابن خزيمة فى كتاب التوحيد (٣٤١) وأبو داود (٢٦٠٢)، والترمذى (٣٤٤٦)، والنسائى (كبرى) (٨٧٩٩) و (٨٨٠٠)، كلهم من طريق على بن ربيعة الأسدى عن على ﵁ وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير (٢٠٦٩).

ﷺ وناهيك بسلسلة تنتهى إلى رب العزة ذى الملكوت والجبروت والعظمة والكبرياء بصفة من صفاته العلى المنزهة عن التشبيه والتمثيل، المقدسة عن التحريف والتعطيل، والمتعالية عما انتحله أهل الإلحاد والتأويل»[1].

أشهر المصنفات فى بيان الحديث المسلسل:

* المسلسلات الكبرى. للعلامة السيوطى.
* المناهل السلسلة فى الأحاديث المسلسلة. لمحمد بن عبد الباقى الأيوبى[2].

(طرق التحمل وصيغ الأداء)[3]

التحمل: معناه تلقى الحديث وأخذه عن الشيوخ.

الأداء: رواية الحديث وتبليغه طلاب العلم.

٢٥١ - وَصِيَغُ الأدَا ثَمَانٍ فَاعْتَنِ   سَمِعْتُهُ حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي

(وصيغ الأدا)، أى: ألفاظ الأداء (ثمان فاعتن) أى: ثمانية ألفاظ، فكن شديد العناية بها؛ فهى مهمة لمن يتعرض لدراسة سند الحديث ومتنه؛ أولها: (سمعته)، وثانيها: (حدثنى)، وثالثها: (أخبرنى) الشيخ.

٢٥٢ - قَرَأْتُهُ قُرِي عَلَيْهِ وأَنَا   أَسْمَعُ ثُمَّ أَنْبَانِي وَالْجَمْعُ نَا

ورابعها: (قرأته) على الشيخ، وخامسها: (قرى عليه وأنا أسمع) أى: قرئ على الشيخ وأنا أسمع هذه القراءة (ثم أنباني) أى: وسادسها: أنبأني الشيخ إذا سمعت من الشيخ وحدى (والجمع نا) أى: ومن صيغ الأداء أنبأنا إذا سمعت من الشيخ فى جمع.

فائدة: اعلم أن مراتب صيغ الأداء ثماني مراتب، وهى:

---

(١) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٣٦٢: ٣٦٥)؛ وكتابنا «تهذيب معارج القبول» ط. مؤسسة قرطبة؛ وكتابنا صحيح الأسماء والصفات. ط. مؤسسة قرطبة.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (١٤٦).

(٣) إذا لوحظ فيها جانب الشيخ، كانت طرقًا للأداء، وإذا لوحظ فيها جانب الطالب، كانت طرقًا للتحمل. انظر لمحات فى أصول الحديث للأستاذ/ محمد أديب صالح ص (٣٤٤).

الأولى: سمعتُ، وهى أصح الصيغ فى سماع قائلها، ولا تحتمل الواسطة، وأرفعها ما وقع فى الإملاء الذى يمليه الشيخ من كتابه؛ لأن الإملاء فيه شدة تحر من الشيخ، وكذا الطالب الذى يأخذ عنه، وهذه الصيغة لمن سمع وحده من لفظ الشيخ.

الثانية: حدثنى، وهى كذلك لمن سمع وحده من لفظ الشيخ؛ فإن جمع بأن قال: سمعنا فلانًا، أو حدثنا فلان، فمع غيره.

الثالثة: أخبرنى، وهى لمن قرأ بنفسه على الشيخ، وأخبرنا إن جمع.

الرابعة: قرأت عليه، لمن قرأ بنفسه على الشيخ.

الخامسة: قرئ على الشيخ وأنا أسمع.

السادسة: أنبأني؛ وهو عند المتقدمين بمعنى الإخبار، وكل هذه الصيغ وردت فى السمع لا تحتمل غيره، وعلى ذلك بَوَّب البخارى (رحمه الله تعالى) فى كتاب العلم[1] من «جامعه» فقال: باب قول المحدث حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبانا. وقال الحميدى: كان عند ابن عيينة «حدثنا» و«أخبرنا» و«أنبأنا» و«سمعت» واحدًا.

٢٥٣ - وَرَمَزُوا (ثَنَا) إِلَى حَدَّثَنَا وَ(نَا) وَبِالْهَمْزِ إِلَى أَخْبَرَنَا

(ورمزوا) أى جعل المحدثون إشارة (ثنا) وهو اختصار بالرمز إشارة (إلى حدثنا) أى إشارة للفظ حدثنا؛ وهو اختصار اتفق عليه أهل الحديث (و) أشاروا بـ (نا) إلى حدثنا على وجه الاختصار (و) أشاروا (بالهمز) أنا (إلى أخبرنا) إلى صيغة أخبرنا.

٢٥٤ - وَعَنْ عَلَى السَّمَاعِ مِمَّنْ عَاصَرَا لا مِنْ مُدَلِّسٍ فَلَنْ تُعْتَبَرَا

(و) المرتبة السابعة هى لفظ (عن) الشيخ، وهى تُحمل (على السماع) من الشيخ (ممن عاصرا) أى: إذا كان الطالب ممن عاصر الشيخ؛ (لا من مدلس)، وهى لا تحمل على السماع (من) راوٍ (مدلس) وقد سبق معرفة هذا النوع (فلن تعتبرا) فلن تعتبر العنعنة؛ لأنها حينئذٍ تدخل الريب والشك من المدلس الذى

---

(١) انظر صحيح البخارى كتاب العلم باب رقم (٤).

عنعن؛ فهى لا تحمل على السماع حتى يصرح المدلس بذلك.

المرتبة السابعة: هى عن؛ وهى من الطالب المعاصر للشيخ محمولة على السماع إلا من مدلِّس، وبه قال الإمام مسلم (رحمه الله تعالى) وغيره.

قلت[1]: وقد أطنب[2] الإمام مسلم (رحمه الله تعالى) فى مقدمة صحيحه فى الانتصار لهذا القول ورد خالفه، وجعل اشتراط اللقاء بدعة، وألزم مشترطه أن لا يقبل حديثًا معنعنًا حتى يطلع على التلاقى فى ذلك كله.

وقيل: يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة؛ ليحصل الأمن فى باقى العنعنة عن كونه من المرسل الخفى، وبه قال أمير هذا الفن محمد بن إسماعيل البخارى وشيخه على بن المدينى وغيرهما، واختاره كثير من الأئمة، ونصره ابن حجر».

٢٥٥ - وَاشْتَرَطَ الجُعْفِي لُقِيًّا يُعْلَمُ وَشَيْخُهُ وَرَدَّ ذَاكَ مُسْلِمُ

(واشترط الجعفى) أى: اشترط محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى أبو عبد الله البخارى جبل الحفظ وإمام الدنيا فى فقه الحديث - لقبول عنعنة الراوى حتى وإن غير مدلس (لقيا يعلم) أى: اللقاء بشيخه الذى أخذ عنه، ولو كان هذا اللقاء مرة (و) كذا اشترط هذا الشرط لقبول عنعنة الراوى (شيخه) أى: شيخ البخارى على بن المدينى (رحمه الله) إمام الجرح والتعديل؛ (و) لكن (رد ذاك) الشرط (مسلم) الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى فى مقدمة صحيحه، وإنما قال البخاري وشيخه بذلك؛ وهو شرط ثبوت لقاء المعنعن بشيخه ولو مرة، ليحصل الأمن فى باقى العنعنة عن كونه من المرسل الخفى. وقد سبق ذكر ذلك.

* **فائدة:** قدم العلماء صحيح البخارى[3] على صحيح مسلم؛ لكون شرط

---

(١) القائل هو الناظم فى كتابه، دليل أرباب الفلاح ص (٣٦٧).

(٢) أطنب فى الكلام: بالغ وأكثر.

(٣) اسم صحيح البخارى الذى وسمه به هو «الجامع المسند الصحيح المختصر فى أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

البخارى أشد من شرط مسلم (رحمهما الله)؛ فالبخارى اشترط المعاصرة وثبوت اللقاء، ومسلم اكتفى بالمعاصرة فقط.

فائدة أخرى: قال ابن حجر (رحمه الله) فى نكته على ابن الصلاح (٢/ ٥٩٥): ادعى بعضهم أن البخارى إنما التزم ذلك[١] فى «جامعه» لا فى أصل الصحة، وأخطأ فى هذه الدعوى، بل هذا شرط فى أصل الصحة عند البخارى، فقد أكثر من تعليل الأحاديث فى «تاريخه» بمجرد ذلك».

٢٥٦ - ثُمَّ إِجَازَةٌ مَعَ الْمُنَاوَلَهْ أَوْ دُونَهَا كِتَابَةٌ أَوْ قَاوَلَهْ

(ثم) المرتبة الثامنة فهى (إجازة) وهى إذن الشيخ للطالب بالرواية عنه، (مع المناولة) وهى إعطاء الشيخ الطالب شيئًا من مروياته بيده، وإخباره أنه من مروياته، وصيغة الأداء بها: ناولنى إجازة (أودونها) أى: أو تكون الإجازة مجردة عن المناولة، وهى نوعان: (كتابة) أى: النوع الأول منها: المكاتبة إلى الطالب (أو قاوله)[٢]. والنوع الثانى: المشافهة بها، وهو الأرفع، والمكاتبة دونه.

الإجازة: إذن الشيخ لطالب بالرواية عنه، ومن صيغ الأداء بها: أجازنى، أنبأني، وهى نوعان:

النوع الأول: أن تكون مع المناولة[٣] كأن يدفع الشيخ أصل سماعه أو فرعًا مقابلاً به، أو يحضر الطالب الأصل للشيخ، ويقول له فى الصورتين: هذا روايتى عن فلان، فاروه عنى، وهى أرفع الإجازة؛ لما فيها من التعيين، وشرطه أن يمكن الشيخ الطالب من مرويه إما بالتمليك له، وإما أن يعيره إياه لينقل منه، ويقابل[٤] عليه؛ وإلا، إن ناوله واسترده فى الحال، لم يكن لها مزيّة.

---

(١) إشارة إلى شرط البخارى فى وجود اللقاء مع المعاصرة بقبول الراوى.

(٢) قاوله: أى شافهه بها، وهو من القول.

(٣) يقال: ناوله الشىء: أعطاه إياه، والمقصود هنا: إعطاء الشيخ الطالب شيئًا من مروياته بيده، وإخباره أنه من مروياته.

(٤) المقابلة: أى تصحيح الكتاب على الأصل المصحح المدقق، والمُعتنى به.

النوع الثاني: الإجازة المجردة عن المناولة، وهي من حيث الكيفية نوعان:

الأول: المشافهة بها وهو الأرفع، والثاني: المكاتبة إلى الطالب وهو دونه.

٢٥٧ - وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الإِجَازَهْ إِنْ عَيَّنَ الشَّخْصَ الَّذِي أَجَازَهْ

(وإنما تعتبر الإجازة) أي: إنما يعتد علماء بالإجازة بوصفها من طرق التحمل والأداء؟ (إن عين) الشيخ الطالب أو (الشخص الذى أجازه) بمرويه.

٢٥٨ - أَمَّا عُمُومًا أَوْ لِمَنْ لَمْ يُوجَدِ تَوَسُّعًا فَلَيْسَ بِالْمُعْتَمَدِ

(أما) أن تكون الإجازة (عمومًا) أي: عامة، وليست خاصة بشخص معين، (أو) تُطْلَقَ الإجازة فيجعلها الشيخ (لمن لم يوجد توسعًا) أى: لمن لم يولد بَعْدُ، وهذا توسع فى الإجازة (فـ) هذا (ليس بـ) المذهب (المعتمد) عند المحققين من علماء الحديث.

فائدة: اعلم أن الإجازة من حيث الصيغة أنواع، أعلاها:

أن يُجيز الشيخ لطالب معين بمروى معين، كأجزتك أن تروى عنى «صحيح البخارى».

ويليه: الإجازة لطالب معين بعموم مرويات الشيخ، كأجزت لك رواية جميع مسموعاتى.

ويليه الإجازة العامَّة بعموم مرويات الشيخ لفئة عامَّة، نحو: أجزت لمن أدركنى جميع مسموعاتى.

ثم يليه الإجازة للمعدوم تبعًا للموجود، كأجزت لفلان ومن يوجد بعد ذلك من نسله، وقد فعل ذلك أبو بكر بن أبى داود، فقال: أجزتُ لك ولولدك ولحبل الحبلة، يعنى الذى لم يولد بعدُ، وبعده الإجازة لمعدوم استقلالاً كأجزت لمن يولد لفلان.

وأقول[1]: المقبول من ذلك عند جمهور المحققين هى الإجازة للخاص المعين

---

(١) القائل الشيخ حافظ بن أحمد الحكمى فى كتابه «دليل أرباب الفلاح».

الموجـود، سواء فى خـاص أو عام، إلا أنهـا فى الخـاص أعلى، وأمـا الإجازة العامـة، وللمجـهول، وللمـعدوم، فمختـلف فيهـا، ورجح الحافظ ابـن حجر (رحمه الله تعالى) المنع فى ذلك»[1].

٢٥٩ - وَالْخُلْفُ فِي مُجَرَّدِ الْمُنَاوَلَةْ ... كَذَاكَ فِي الإِعْلامِ وَالإِيصَاءِ لَهْ

(والخلف) أى: والاختلاف بين أهل الحديث (فى مجرد المناولة) دون إجازة، (كذاك) الاختـلاف بينهم فـى (الإعلام) وهو: أن يخبـر الشيخ الطـالب أن هذا الحديث أو الجزء أو كتاب سماعه، وإن لم يجزه له (و) كذا الاختلاف بينهم فى (الإيصاء له) أى: الـوصية: وصورتها أن يوصـى الشيخ عند مـوته أو سفره أو غيابه لشخص بكتاب من كتبه التى يرويها.

فائدة: المناوله المجردة عن الإجازة، الصحيـح أنها لا تجوز الرواية بها، على الراجح من كلام أهل العلم.

أما الوصية: فلم يجزها البعـض، وأجازها آخرون، وغلطهم ابن الصلاح فى جوازها، وأنـكر عليهـم. وممن قال بجوازهـا الشيخ أحـمد شاكر فى الـباعث الحثيث ص (١٧٩).

أما الإعلام: وهـو أن يُخبر الشـيخ الطالـب أن هذا الحديث أو هذا الـكتاب سماعه، فـاختلف العلـماء فى حكمه؛ فـقال بعضهم بـالجواز، وقال الآخرون بعدمـه، وهو الصحيح؛ لأنـه قد يعلم الشـيخ أن هذا الحديث روايتـه، لكن لا تجوز روايته لخلل فيه، نعم لو أجازه بروايته، جازت روايته[2].

تنبيه: لم يتعرض الناظم للوجادة، وحكمها.

أما الوجادة، فهى أن يـجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويـها، يعرفه ذلك الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.

---

(١) انظر: المصدر السابق ص (٣٦٧، ٣٦٨).

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (١٢٥).

حكمها: فيه خلاف، وقد قال الشيخ أحمد شاكر فى الباعث ص (١٨٥): «ووجوب العمل بالوجادة مناط وجوبه إنما هو البلاغ وثقة المكلف بأن ما وصل إلى علمه صحت نسبته إلى رسول الله ﷺ والوجادة الجيدة التى يطمئن إليها قلب الناظم لا تقل فى الثقة عن الإجازة بأنواعها. . . . والكتب الستة وغيرها تواترت روايتها إلى مؤلفيها بالوجادة، ومختلف الأصول العتيقة الخطية الموثوق بها، ولا يتشكك فى هذا إلا غافل عن دقة المعنى فى الرواية والوجادة، أو مُتَعَنِّتٌ لا تقنعه حجة». اهـ.

ألفاظ الأداء بالوجادة: يقول الواجد: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، ثم يسوق الإسناد والمتن.

٢٦٠ - وَحَذَفُوا قَالَ بِصِيغَةِ الأَدَا كَتَابَةً وَلْيَتْلُهَا مَنْ سَرَدَا

(وحذفوا) أى: من عادة المحدثين أن يحذفوا كلمة (قال) عندما يسوق الراوى السند، وهى كلمة تكون (بصيغة الأدا) لكنها تحذف (كتابة) لكنها تقال (وليتلها) أى: على الراوى أن يتلوها (من سردا) أى من ساق السند.

قال ابن الصلاح فى مقدمته ص (٢١٧): «جرت العادة بحذف «قال» ونحوه فيما بين رجال الإسناد خَطًّا ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظًا».

٢٦١ - وَكَتَبُوا الْحَاءَ لِتَحْوِيلِ السَّنَدْ وَالْفِظْ بِهَا إِذَا قَرَأْتَ دُونَ مَدْ

(وكتبوا الحاء) أى: كتب المحدثون حاء (ح) (لتحويل السند) أى: عند إرادة تكرير سند للحديث الواحد، وهى فى كتب المتأخرين كثيرة، وفى صحيح مسلم أكثر منها فى صحيح البخارى (والفظ بها) أى انطق بهذه الحاء (إذا قرأت) السند وجاءت لتحويل السند ولكن ليكن النطق بها (دون مد) أى: قل: حا، ولا تقل بالمد: حاء.

مثال:

* قال الإمام مسلم (رحمه الله): حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا أبو خالد

الأحمر ح[١] وحدثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبى معاوية، كلاهما عن الأعمش عن أبى ظَبْيَان عن أسامة بن زيد، وهذا حديث ابن أبى شيبة[٢] قال: بعثنا رسول الله ﷺ فى سرية، فصبَّحنَا الحُرُقَات من جهينة، فأدركت رَجُلاً، فقال: «لا إله إلا الله فطعنته فوقع فى نفسى من ذلك»[٣] الحديث.

(أسماء الرواة وأنسابهم وطبقاتهم)

٢٦٢ - ثُمَّ بِأَسْمَاءِ الرُّوَاةِ وَالْكُنَى   أَلْقَابِهِمْ أَنْسَابِهِمْ فَلْيُعْتَنَى

(ثم) اعتنى المحدثون (بأسماء الرواة) بضبطها وتمييزها (و) كذا (الكنى) أى: كناهم، أى: ما كُنُّوا به، والكنية ما صُدِّر بأب وأم، (ألقابهم) أى: واعتنوا المحدثون بألقاب الرواة، واللقب: اسم وضع بعد الاسم الأول، للتعريف، أو التشريف، أو التحقير، والأخير منهى عنه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ (الحجرات: ١١)، (أنسابهم) أى: وكذا اعتنوا - أى المحدثون - ببيان أنساب الرواة، أى: قرابتهم، (فليعتنى) بذلك، فهو مهم لطالب الحديث.

فوائد فى إجابة سؤال: والسؤال: كم أنواع أسماء الرواة على انفرادها؟

والجواب: هى أنواع كثيرة نذكر منها ثلاثة عشر نوعًا:

الأول: من وافق اسمه اسم أبيه: كَكَثِير بن كَثِير[٤] بن المُطَّلب بن أبى وداعة المكى، وهو ثقة، أخرج له البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه.

الثانى: من وافق اسمه اسم جده كخارجة[٥] بن مصعب بن خارجة[٦].

---

(١) عند قراءة السند تقرأ حا دون مد.

(٢) هذا يدل على دقه الإمام مسلم فى تحديد الألفاظ التى فى سياق السند ونسبة اللفظ لصاحب السند.

(٣) أخرجه البخارى (٤٠٢١) و (٦٤٧٨)، ومسلم (٩٦) وأبو داود (٢٦٤٣)، والنسائى (كبرى) (٨٥٩٤)، كلهم من طريق حصين بن جُنْدُب أبى ظبيان الجنبى الكوفى عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٤) كثير بن المطلب بن أبى وداعة أبو سعيد المكى مقبول، أخرج له أبو داود والنسائى وابن ماجه.

(٥) خارجة بن مصعب بن خارجة بن مصعب، حفيد الذى قبله، صدوق، لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة.

(٦) هو خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السَّرَخْسى، متروك، وكان يدلس عن الكذابين.

الثالث: من وافق اسمه اسم أبـيه وجده: كالحسن[١] بن الحسن[٢] بن الحسن ابن على بن أبى طالب رضي الله عنه.

الرابع: من اتفق اسمـه واسم أبيه مع اسم جده، واسم أبيه فـصاعدًا، كأبى اليمن الكنـدى، هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيـد بن الحسن (رحمه الله).

الخامس: من وافق اسمه اسم شيخه، كعبد الله بن بريدة بن الحُصَيْب[٣]: عن عبد اللـه بن عباس، وعبد الله بـن مسعود، وكمحمد بـن المثنى[٤] ومحمد بن بشار[٥] عن محمد بن جعفر[٦].

السادس: من وافق اسمـه اسم شيخ شيخـه، كمحمد بن أبـى عتاب[٧] عن عفان[٨] عن محمد بن دينار الأزدى[٩].

السابع: من وافق اسمه اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدًا، كعمران القصير[١٠]،

---

(١) الحسن بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب مقبول، أخرج له ابن ماجه.

(٢) الحسن بن الحسن بن على والد الذى قبله، صدوق، أخرج له النسائى.

(٣) عبد الـله بن بريدة بن الحُـصَيْب الأسلمى، أبـو سهل المروزى، قاضـيها، ثقة، أخرج لـه أصحاب الكتب الستة.

(٤) محمد بن المثنى بن عبـيد العنزى أبو موسى البصرى، المعروف بالزمن، مشهور بـكنيته وباسمه، ثقة ثبت، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٥) محمد بن بشار بن عثمان العبدى، البصرى، أبو بكر، بندار، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٦) محمد بن جعفر الهذلى أبو عبد الله البصرى المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب، إلا أنه فيه غفلة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٧) محمد بن أبى عتاب البغدادى أبو بكر الأعين، واسم أبيه طريف، وقيل: حسن بن طريف صدوق، أخرج له مسلم والترمذى.

(٨) عفان بن مـسلم بن عبد الـله الباهلى، أبو عـثمان الصفار البـصرى، ثقة ثبت، أخـرج له أصحاب الكتب الستة.

(٩) محمد بن دينار الأزدى، ثم الطاحى، أبو بكر بن أبى الفرات البصرى، صدوق سىء الحفظ، ورمى بالقدر، وتغير قبل موته. أخرج له أبو داود والترمذى.

(١٠) عمران بن مسلم المنـقرى، أبو بكر القصير البصري، صدوق ربما وَهِم، أخـرج له البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى.

عن عمران أبى رجاء العطاردى[١]، عن عمران بن حصين[٢] الصحابى.

الثامن: من وافق اسمه واسم أبيه اسم شيخه واسم أبيه فصاعدًا: كأبى العلاء الهمذانى العطار مشهور بالرواية عن أبى على الأصبهانى الحداد وكل منهما اسمه الحسن بن أحمد.

التاسع: من وافق اسم شيخه اسم أبيه: كالربيع بن أنس[٣]، عن أنس ﷺ.

العاشر: من وافق اسمه اسم أبى شيخه: كـيحيى بن سعيد الأنصارى[٤] عن محمد بن يحيى بن حبان[٥].

الحادى عشر: من اتفق اسم شيخه والراوى عنه: وفائدته رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكرارًا، أو انقلابًا، كمثل. مسلم بن الحجاج القشيرى يروى عن مسلم بن إبراهيم[٦] الفراهيدى البصرى.

الثانى عشر: من وافق اسمه نسبته: كحميرى بن بشير الحميرى[٧].

الثالث عشر: من وقع اسمه بلفظ النسبة وليس بنسبة له: كمكى بن إبراهيم البلخى[٨]، وكحضرمي بن عجلان مولى الجارود[٩].

---

(١) عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردي، مشهور بكنيته، مخضرم ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعى، أبو نُجيد، أسلم عام خيبر، وصحب النبى ﷺ وكان فاضلاً، وقضى بالكوفة أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) الربيع بن أنس البكرى ويقال: الحنفى البصرى، ثم الخراسانى، صدوق له أوهام رمى بالتشيع أخرج له أصحاب الكتب الأربعة «السنن».

(٤) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى المدنى، أبو سعيد القاضى، ثقة ثبت أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٥) محمد بن يحيى بن حبان بن منقد الأنصارى، المدنى، ثقة، فقيه. أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٦) مسلم بن إبراهيم الأزدى الفراهيدى، أبو عمرو البصرى، ثقة مأمون مكثر عمى بأخرة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٧) حميرى بن بشير الحميري: البصرى أبو عبد الله الجسرى ثقة يرسل أخرج له البخارى فى الأدب المفرد ومسلم والترمذى والنسائى.

(٨) مكى بن إبراهيم بن بشير التميمى البلخى، أبو السكن، ثقة ثبت أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٩) حضرمى بن عجلان مولى الجارود، مقبول أخرج له الترمذى.

فوائد فى سؤال وإجابته:

كم أنواع الأسماء مع الكُنى؟

والجواب: هى أنواع كثيرة نذكر منها سبعة عشر نوعًا:

النوع الأول: من اسمه كنيته، وليس له كنية أخرى: كأبى بلال الأشعرى[١].

النوع الثانى: أن يكون كذلك لكـن له كنية أخرى، كأبى بكر بـن محمد بن عمرو بن حزم ويكنى: بأبى محمد[٢].

النوع الثالث: مَنْ عُرِف بكنيتـه ولم نَقِفْ على اسمه، كأبى الأبـيض العنسى الشامى[٣].

النوع الرابع: من لُقب بكنيته: كأبى الشيخ بن حيان[٤]. اسمه عبدالله وكنيته أبو محمد وأبو الشيخ لقب له.

النوع الخامس: من تعـددت كناه: كابـن جريج[٥] يكنـى بأبى خالـد، وبأبى الوليد.

السادس: من اتفق على اسمه واختلف فى كنيته، كأسامة بن زيد الحِب، قيل يكنى: بأبى زيد، أو بأبى محمد، أو بأبى عبد الله.

السابع: من اتفق على كـنيته واختلف فى اسمه: كأبـى هريرة، قال النووى (رحمه اللـه) فى شرح مسلم: «اخـتلفوا فى اسمـه على نحو من ثـلاثين قولاً أرجحها عبد الرحمن بن صخر».

---

(١) أبو بلال الأشعرى الكوفى، ضعفه الدارقطنى، انظر ميزان الاعتدال (٤/ ٥٠٧) ترجمة رقم (١٠٠٤٠).

(٢) أبو بكر بن مـحمد بن عمرو بن حزم الأنصارى الـنجّارى، المدنى، اسمه وكنيتـه واحد، وقيل: إنه يكنى بأبى محمد، ثقة عابد. أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) أبو الأبيض العنسى، ثقة، أخرج له النسائى.

(٤) أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبى الشيخ، ثقة ثبت، انظر تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٥: ٩٤٧).

(٥) عبد الملـك بن عبد العزيز بن جـريج الأموى، أبو الوليد، وأبو خـالد المكى، ثقة فقيـه فاضل وكان يدلس ويرسل أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الثامن: من اختلف فى اسـمه وكنيته معًا: كسفينـة مولى رسول الله ﷺ، وهو لـقبه، واسمـه: صالح، أو مـهران، أو عميـر، أقوال، وكنـيته أبو عـبد الرحمن، وقيل أبو البخترى.

التاسع: من لم يختلف فى اسمه ولا كنيته: كأئمة المذاهب الأربعة.

العاشر: من اشتهر باسمـه دون كنيته: كطلحة أبى محمـد، والزبير أبى عبد الله.

الحادى عشر: من اشتهـر بكنيته دون اسـمه: كأبى سعيـد الخدرى، واسمه: سعد بن مالك، ابن سنان الخدرى.

الثانى عشر: من وافقت كنيتة اسمه: كالقاسم أبى القاسم.

الثالث عشر: من وافقت كنيـته اسم أبيه: كأبى إسحاق إبراهـيم بن إسحاق المدنى.

الرابع عشر: من وافق اسمه كنية أبية؛ كإسحاق بن أبى إسحاق السبيعى.

الخامس عشر: من وافق كنيتـه كنية زوجته: كأبى سلمـة، وأم سلمة، وأبى أيوب وأم أيوب.

السادس عشر: من وافقت كنيته اسم شيخه: كأبى عبد الله البخارى عن عبد الله بن مسلمة القعبنى، وعبد الله بن يوسف التنيسي.

السابع عشر: من وافق اسمه كنية شيخه، كالإمام أحمد عن أبى أحمد الزُّبَيْرى.

فوائد فى سؤال وإجابته:

بم تقع الألـقاب، وما أسبابهـا؟ والجواب: تقع الألقاب بـأسـباب كثـيرة، منهـا: الخِلْـقة: كالطـويل[1]، والقصـير[2] والأحـدب[3] ومنـها: العلـة:

(١) كحميد بن أبى حميد الطويل، أبي عبيدة البصرى، ثقة، مدلس، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) كعمران بن مسلم المنقري، أبي بكر القصير، البصرى، صدوق ربما وهم. أخرج له البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى.

(٣) كواصل بن حيان الأحدب الأسدى، الكوفى بياع السابرى، ثقة ثبت، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

كالأعور[١] والأعرج[٢]، والأعمش[٣].

ومنها: المزية، كُبْندار[٤]، والبهيُّ[٥]، لبهائه.

ومنها: القصة: كذات النطاقين: أسماء بنت أبي بكر.

والضال: معاوية بن عبد الكريم[٦] ضل فى طريق مكة.

وتقع الألقاب فى باب الأضداد:

كالصدوق: يونس بن محمد[٧] وهو كذوب، ويونس الكذوب[٨] وهو ثقة عاصر أحمد بن حنبل، قيل له: الكذوب لحفظه وإتقانه اهـ، نقلاً عن «التدريب» إلى غير ذلك.

* **وقد يقع اللقب بلفظ الكنية**: كأبى تراب لقب على بن أبى طالب ﷺ، وبلفظ النسبة: كخالد بن مخلد الكوفى لقبه[٩] القطوانى.

فوائد فى إجابة سؤال:

إلى من تقع الأنساب، وما أنواعها؟

---

(١) كالحارث بن عبد الله الأعور الهمدانى، الحوتى، الكوفى أبي زهير، صاحب على ﷺ، كذبه الشعبى فى رأيه ورمى بالرفض، وفى حديثه ضعف. أخرج له أصحاب السنن الأربع.

(٢) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدنى، ثقة ثبت عالم، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) سليمان بن مهران الأسدى، أبو محمد الكوفى الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٤) سبقت ترجمته: لقب بذلك لكونه مكثرًا من الحديث.

(٥) عبد الله البهى، مولى مصعب بن الزبير، يقال اسم أبيه يسار صدوق يخطئ أخرج له البخارى في الأدب المفرد، ومسلم وأصحاب السنن الأربع.

(٦) معاوية بن عبد الكريم الثقفى أبو عبد الرحمن البصرى، المعروف بالضال، صدوق أخرج له البخارى تعليقًا.

(٧) يونس بن محمد الصدوق كذاب انظر التقريب (٧٩١٥).

(٨) انظر: تدريب الراوي ص (٥٤٨).

(٩) خالد بن مخلد القَطَوَانى أبو الهيثم البَجَلى مولاهم، الكوفى صدوق يتشيع. أخرج له البخارى ومسلم وأبو داود فى مسند مالك والترمذى والنسائى وابن ماجه.

والجواب: ينسب الراوى إلى ما يميزه من غيره من أب: كابن عباس، أو أم،: كابن عُلَيَّة[١]، وابن الحنفية[٢]، أو إقليم أو ناحية أو بلدة: كالشامى، والدمشقى، والغوطى، وقال ابن المبارك: من أقام فى بلد أربع سنين نسب إليها.

أو قبيلة: كالقرشى، أو بطن: كالهاشمى، فإن جمع بينهما بدأ بالأعم، ثم الأخص.

أو واقعة: «كالبدرى، أو صناعة: كالحداد، أو حرفة: كالبزار[٣]، أو مذهب: كالحنفى والمالكى والحنبلى، والشافعى، والظاهرى، وإلى غير ذلك»[٤].

فوائد فى إجابة سؤال:

كم أنواع الأعلام المفردة: وما أمثلتها؟

والجواب: الأعلام المفردة أربعة أنواع وهى:

النوع الأول: من سمى باسم لم يسم به غيره، مثاله فى الصحابة: سَنْدَر[٥]، وكَلَدَة بن الحنبل[٦]، ووابصة بن معبد[٧].

النوع الثانى: من كُنّى بما لم يُكَن به غيره: كأبى العُبَيْدَيْن واسمه: معاوية بن سَبْرة[٨]

---

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدى مولاهم أبو بشر البصرى، المعروف بابن عُلَيَّة ثقة حافظ أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) هو محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى، أبو القاسم بن الحنفية، المدنى، ثقة عالم، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) البزار: هو بائع البزر، وهو الحب يلقى فى الأرض للإنبات انظر المعجم الوسيط ص (٥٦).

(٤) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٣٦٩: ٣٧٣).

(٥) سندر الخصى مولى زنباع الجذامي له صحبة انظر مقدمة ابن الصلاح ص (٣٤٤).

(٦) كَلَدَة بن الحنبل ويقال: ابن عبد الله بن الحنبل الجُمَحى، المكّى، صحابى، له حديث، وهو أخو صفوان بن أمية لأمه أخرج له البخارى فى الأدب المفرد وأبو داود والترمذى والنسائى.

(٧) وابصة بن معبد بن عتبة الأسدى، صحابى، أخرج له أبو داود والترمذى وابن ماجه.

(٨) معاوية بن سَبْرة: أبو العُبَيْدَيْن، ثقة، أخرج له البخارى فى الأدب المفرد.

وأبو العُشَرَاء، واسمه أسامة بن مالك[(١)].

النوع الثالث: من لقب بما يلقب به غيره: ومثاله في الصحابة سفينة مولى رسول الله ﷺ: ومن غير الصحابة: مِنْدل بن على العنزى[(٢)] واسمه فيما قيل: عمرو مُشْكُدَانة ومعناه: وعاء المسك؛ واسم صاحب هذا اللقب! عبد الله ابن عمر[(٣)].

النوع الرابع: من نسب إلى ما لم ينسب إليه غيره. كاللبقى واسمه: على بن سلمة[(٤)]، [(٥)].

(مواليد الرواة ووفياتهم[(٦)] وطبقاتهم)

٢٦٣ - وَالْوَفَيَاتِ وَالْمَوَالِيدِ لَهُمْ ... وَطَبَقَاتِهِمْ كَذَا أَحْوَالِهِمْ

(و) كذا الاعتناء بمعرفة (الوفيات) أى تأريخ الوفاة للرواة (و) كذا (المواليد لهم) أى معرفة تأريخ ولادتهم (و) كذا معرفة (طبقاتهم) والطبقة: جماعة اشتركوا فى السن وفى لقاء الشيوخ و (كذا) ينبغى الاعتناء بمعرفة (أحوالهم) جرحًا وتعديلاً وذلك بمراجعة كتب الجرح والتعديل.

معرفة تواريخ الرواة:

التأريخ: هو التعريف بالوقت الذى تضبط به الأحوال من المواليد والوفيات

---

(١) أبو العشراء الدارمى: قيل: اسمه أسامة بن مالك بن قِهطم، وقيل عطارد، وقيل: يسار، وقيل: سنان بن بَرْز وقيل غير ذلك: وهو أعرابى «مجهول أخرج له أصحاب السنن الأربعة.

(٢) مندل. مثلث الميم - أى تضم وتفتح وتكسر - بن على العنزى، أبو عبد الله الكوفى، يقال: اسمه عمر، ومندل لقب، ضعيف، أخرج له أبو داود وابن ماجه.

(٣) عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير الأموى، أبو عبد الرحمن الكوفى، مشكُدانه، وهو وعاء المسك، بالفارسية، صدوق فيه تشيع، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائى.

(٤) على بن سلمة بن عقبة القرشى، اللبقى، صدوق، أخرج له ابن ماجه.

(٥) انظر: دليل أرباب الفلاح ص (٣٧٣، ٣٧٤).

(٦) الوفيات: جمع وفاة، وينطقها بعض المتعلمين: وَفِيَّات، وهو خطأ؛ لأن وَفِيَّات جمع مؤنث سالم لوفِيَّة، وشتان ما بين الوفاة والوفاء وجر هذا الخطأ إلى نطق كتاب ابن خلِّكان «وَفَيَات الأعيان» هكذا «وَفِيَّات الأعيان» فاعلم هذا جيدًا تسلم من الخطأ.

والوقائع وغيرها، والمراد بتاريخ الرواة: هو معرفة تاريخ مواليد الرواة وسماعهم من الشيوخ، وقدومهم لبعض البلاد ووفياتهم.

أهميته وفائدته: هو فن مهم، قال سفيان الثورى: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ»، ومن فوائده معرفة اتصال السند أو انقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر فى التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية بعد وفاتهم بسنين، كما سأل إسماعيل بن عياش رجلاً - اختباراً - أى سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال: أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين!!

أشهر المصنفات فى تواريخ الرواة:

* كتاب «الوفيات» لابن زبر محمد بن عبيد الله الربعى محدث دمشق المتوفى سنة ٣٧٩ هـ، وهو مرتب على السنين.

* تذييل[1] على الكتاب السابق منها للكتانى، ثم للأكفانى، ثم للعراقى وغيرهم[2].

معرفة طبقات العلماء والرواة

تعريف الطبقة لغة: الطبقة هم القوم المتشابهون.

وفى الاصطلاح: جماعة اشتركوا فى السن، ولقاء المشايخ.

من فوائد معرفة هذا النوع:

* من فوائد معرفته الأمن من تداخل المتشابهين فى اسم أو كنية ونحو ذلك؛ لأنه قد يتفق اسمان فى اللفظ فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما.

* إمكان الاطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة.

---

(١) التذييل: هو الإضافة للكتاب.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث، ص (١٧٦) ولغة المحدث ص (٤٤١).

فائدة: قد يكون الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار آخر: مثل أنس بن مالك وشبهه من أصاغر الصحابة، فهم مع العشرة المبشرين بالجنة فى طبقة واحدة، باعتبار أنهم كلهم صحابة، وعلى هذا فالصحابة كلهم طبقة واحدة، وباعتبار السوابق إلى الدخول فى الإسلام، تكون الصحابة بضع عشرة طبقة فلا يكون أنس بن مالك وشبهه فى طبقة العشرة من الصحابة.

سؤال: ما ينبغى على الناظر فى هذا النوع؟

والجواب: ينبغى على الناظر فى علم الطبقات أن يكون عارفًا بمواليد الرواة ووفياتهم، ومن رووا عنه، ومن روى عنهم.

أشهر المصنفات فى هذا النوع:

* كتاب: «الطبقات الكبرى» لابن سعد.

* كتاب: «طبقات القراء» لأبى عمرو الدانى.

* كتاب: «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب السبكى.

* كتاب: «تذكرة الحفاظ» للذهبى[١].

* قال ابن حجر (رحمه الله): «ومن المهم أيضًا معرفة أحوالهم[٢] تعديلاً وتجريحًا وجهالة، لأن الراوى إما أن تعرف عدالته أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شىء من ذلك»[٣].

٢٦٤ - وَكُلُّ هَذِى مَحْضُ نَقْلٍ فَاعْرِفِ فَرَاجِعِ الْكُتْبَ الَّتِي بِهَا تَفِي

(وكل هذى) الأنواع (محض نقل) عن العلماء وقد دونت فى الكتب (فاعرف) هذا ولذا (فراجع) لمعرفتها (الكتب التى بها تفى) أى: الكتب التى حوت هذه الأنواع فهى عُدَّة طالب علم الحديث.

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث ص (١٧٩).
(٢) أى أحوال الرواة.
(٣) انظر: نزهة النظر ص (١٤٠).

٢٦٥ - كَطَبَقَاتِهِمْ وَكَالتَّذْهِيبِ وَمَا حَوَى التَّهْذِيبُ مَعْ تَقْرِيبِ

(كـ) مثل (طبقاتهم) أى الكتب المصنفة فى طبقات الرواة مثل الطبقات الكبرى لابن سعد (وكالتذهيب) وهو كتاب تذهيب التهذيب للإمام الذهبى وهو مختصر لكتاب تهذيب الكمال للإمام المزى، (و) كذا (ما حوى التهذيب) وهو كتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلانى (رحمه الله) وهو كتاب مختصر لكتاب «تهذيب الكمال» للإمام المزى أبى الحجاج، (مع التقريب) أى مع اقتناء كتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر (رحمه الله) فهو كتاب مهم جدًا لطالب الحديث.

«كلمة مبسوطة[1] فى الكتب المؤلفة فى الرجال»

سنذكر إن شاء الله تعالى أشهر أنواع المصنفات فى علم الرجال التى تهمنا فى دراسة الأحاديث سندًا ومتنًا، ثم نذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها؛ لأنه الذى يمكن الاستفادة منه، ثم أعرف بأهم هذه المصنفات، وأُبيّن قيمتها ومنهج مؤلفيها بإيجاز والله الموفق.

أشهر أنواع المصنفات فى الرجال:

أولاً: المصنفات فى معرفة الصحابة ﷺ.

ثانيًا: المصنفات فى الطبقات.

ثالثًا: المصنفات فى رواه الحديث عامة.

رابعًا: المصنفات فى رجال كتب مخصوصة.

خامسًا: المصنفات فى الثقات خاصة.

سادسًا: المصنفات فى الضعفاء والمتكلم فيهم.

سابعًا: المصنفات فى رجال بلاد مخصوصة.

---

(١) مبسوطة: مفصلة.

أولاً - المصنفات فى معرفة الصحابة

لا شك أن التصنيف فى معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواحٍ كثيرة؛ لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول؛ لأن من لا يعرف الشخص الذى يضيف الكلام إلى النبى ﷺ فى منتهى الإسناد أهو صحابى أم تابعى، لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل.

والمصنفات المفردة فى تراجم الصحابة كثيرة أشهرها:

أ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب: لابن عبد البر الأندلسى القرطبى المالكى ٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ (رحمه الله) صاحب التصانيف النافعة[1]، ومنها هذا الكتاب الذى هو من أجل كتب معرفة الصحابة، وعدد تراجم الصحابة التى أوردها فيه بلغت أربعة آلاف ومائتين وخمسًا وعشرين ترجمة[2]، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم؛ وذكر بعد انتهائه من الأسماء من اشتهر بكنيته، ورتب الكُنَى على الحروف أيضًا، ثم ذكر أسماء الصحابيات ثم من اشتهرت منهن بكنيتها.

ب - أُسْدُ الغابة فى معرفة الصحابة: لعز الدين أبى الحسن على بن محمد بن الأثير الجزرى[3] (٥٥٥هـ - ٦٣٠هـ) (رحمه الله)، هذا الكتاب فى معرفة أسماء الصحابة نفيس جدًا[4]، بذل مؤلفه جهدًا كبيرًا فى جمعه وتهذيبه وترتيبه، واشتمل الكتاب سَبْعَةَ آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفسًا، وقد رتب الأسماء ترتيبًا دقيقًا، فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثانى إلى آخر الاسم، وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد والقبائل أيضًا، قال (رحمه الله) فى المقدمة: «وأما ترتيبه ووضعه فإننى جعلته على حروف: أ، ب، ت،

---

(١) انظر: ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٤: ٥٢٩).

(٢) وذلك بترقيم العلامه/ على محمد البجاوى فى تحقيقه للكتاب.

(٣) انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٨٥ - ٢٨٧).

(٤) طبع هذا الكتاب طبعة لا بأس بها فى مكتبة كتاب الشعب، بتحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور.

ث ولزمت فى الاسم الحرف الأول والثانى والثالث، وكذلك إلى آخر الاسم، وكذلك أيضًا فى اسم الأب والجد، ومن بعدهما، والقبائل أيضًا»، وبعد ترتيب الأسماء، ذكر الكنى مرتبة ثم النساء كذلك وذكر فى أول كل ترجمة حروفًا منقطعة رموزًا لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابى فى مصنفاتهم، وهذه الرموز أربعة وهى:

(د) لابن مَنْده، أبو عبد الله محمد بن يحيى (٢٢٠هـ - ٣٠١هـ).

(ع) لأبى نُعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهانى (٣٣٦هـ - ٤٣٠هـ).

(ب) لابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبى (٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ).

(س) لأبى موسى، محمد بن عمر المدينى (٥٠١هـ - ٥٨١هـ).

ثم ذكر فى نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة.

جـ - الإصابة فى تمييز الصحابة[1]: للحافظ ابن حجر العسقلانى (رحمه الله) (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ)، وهذا الكتاب هو أجمع كتاب فى أسماء الصحابة وأشمله، وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه فى هذا النوع من التصنيف واستفاد منها، فهذبها ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام، وزاد عليها زيادات رآها فى بعض طرق الحديث أو المصنفات الأخرى فجاء كتابًا حافلاً نافعًا.

وقد رتبه ترتيبًا دقيقًا على حروف المعجم، كما فعل ابن الأثير ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناهن إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف فى الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهى:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأى طريق كان.

---

(١) طبع طبعة جيدة بتحقيق الأستاذ/ على محمد البجاوى.

القسم الثانى: فيمن ذكر فى الصحابة من الأطفال الذين ولدوا فى عهد النبى ﷺ لبعض الصحابة ممن مات ﷺ وهو فيمن دون سن التمييز.

القسم الثالث: فيمن ذكر فى الكتب المتقدمة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد فى خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبى ﷺ ولا رأوه، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق، وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع: فيمن ذكر فى الكتب المتقدمة فى أسماء الصحابة على سبيل الوهم والغلط مع بيان ذلك الوهم والغلط، وعليه فينبغى التنبه إلى كل قسم عند البحث عن اسم أى صحابى؛ ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابى أم ليس بصحابى، وينبغى أن يعلم أن القسم الأول هو أكبر الأقسام.

ثانيًا - كتب الطبقات

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة، وعصرًا بعد عصرٍ إلى زمن المؤلف، ومنها فى طبقات الرجال عامَّة، ومنها فى طبقات أناس مخصوصين، كطبقات الحافظ الذهبى، وطبقات القراء لأبى عمرو الدانى، وطبقات الشافعية للسبكى وغيرها، وسنذكر هنا أشهر كتب الطبقات فى الرجال عامَّة، وفى الحديث خاصة؛ لأنها هى التى تهمنا فى مجال البحث فى أسانيد الرواة أكثر من غيرها، فمنها:

أ - الطبقات الكبرى: لأبى عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدى (١٦٨هـ - ٢٣٠هـ).

جمع المؤلف فى هذا الكتاب تراجم الصحابة والتابعين، فمن بعدهم إلى زمنه فأجاد وأفاد، وقد طبع الكتاب فى ثمانية مجلدات.

وقد خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة.

وخصص المجلد الثانى لغزوات النبى ﷺ وذكر مرض موته ووفاته، ثم ذكر من كان يُفتى بالمدينة، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ

على عهده وبعده، ثم ذكر من كان يُفتى بالمدينة بعد أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرًا، ولهم إسلام قديم، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة.

وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة فى تلك المدن من التابعين فمن بعدهم.

وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة، ثم من كان فى الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه.

وخصص المجلد السابع لمن نزل بلادًا كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه، لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة، والشام، ومصر؛ وأما باقى البلاد، فذكر منها عددًا قليلاً.

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط.

ب - تذكرة الحفاظ[1]: لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (٦٧٣هـ - ٧٤٨هـ) هذا الكتاب خصصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط، فترجم للحفاظ ومن يُرجع إليهم فى التوثيق والتضعيف، فقال (رحمه الله) فى مقدمته: «هذه تذكرة بأسماء مُعَدِّلى حملة العلم النبوى، ومن يرجع إلى اجتهادهم فى التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف»، وقد ذكر فى هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد فى الجرح والتعديل، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، قسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة، وبلغ عدد

(١) وقد طبع هذا الكتاب طبعة بديعة بتصحيح العلامة/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى (رحمه الله).

التراجم فى هذا الـكتاب/ ١١٧٦/ ترجمة، وهذا الكتاب مفيـد جدًا فى معرفة مشاهير حملة السنة فى كل طبقـة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبى، أى إلى منتصف القرن الثامن، وقد ذيل على هذا الكتاب تتميمًا للفائدة ثلاثة من العلماء الكبـار، وهم الحسيـنى (٧٦٥هـ)، وابن فهـد المكى (٨٧١هـ)، وجـلال الدين السيوطى (٩١١هـ) فجمع فى هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر.

ثالثًا - كتب رواة الحديث عامة

هذه الكتب اشتـملت على تراجم رواة الحديث عامَّة، أى لم تـختص بتراجم رجال كتب خـاصَّة، كما أنها لـم تختص بتراجـم الثقات وحدهم أو الـضعفاء وحدهـم، وإنما كـانت عـامَّة فـى تراجم رواة الحـديث، وأشـهر هـذه الكـتب المطبوعة:

أ - التاريخ الكبير[1]: للإمام البخارى (١٩٤هـ - ٢٥٦هـ) هذا الكتاب كبير فعلاً، فقد اشتمل على اثنى عشر ألفًا وثلاثمائة وخمس عشرة ترجمة، وقد رتبه البخارى على حـروف المعجم، لكن بالنسبة لـلحرف الأول من الاسم، والحرف الأول من اسم الأب، لـكنه بدأ الكتـاب بأسماء المحمديــن لشـرف اسم الـنبى ﷺ.

ويذكر الـبخارى ألفاظ الجرح والـتعديل، لكـنه يستعـمل عبارات لطيـفة فى الجرح، فيقول مثلاً: «فيه نظر» أو «سكتـوا عنه» وأشد ما يقوله من العبارات فى الجرح:

«منكر الحديث» واصطلاح البخارى فـى هذه العبارات هو: أنه يقول: «فلان فيه نظر»، أو «فلان سكتوا عنه» فيمـن تركوا حديثه؛ وأما إذا قال: «فلان منكر الحديث»، فلا تحـل الرواية عنه، وكثيرًا مـا يسكت عن الكلام فـي الرجل، فلا

(١) حققه العلامة عبد الرحمن بن يحيى المُعلِّمي اليماني - رحمه الله - إلا الجزء الثالث.

يذكر فيه توثيقًا ولا تجريحًا[١].

ب - **الجرح والتعديل**[٢]: لابن أبى حاتم عبد الرحمن بن محمد إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الإمام، الحافظ، الناقد (٢٤١هـ - ٣٢٧هـ) هذا الكتاب اقتص فيه أثر البخارى فى «التاريخ الكبير» وقد أجاد فيه كل الإجادة، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل فى كل راو من الجرح والتعديل، ولخص تلك الأقوال، وبين ما أدى إليه اجتهاده فى كثير منها، والكتاب يعتبر بحق، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه، وهو كتاب كبير طبع فى ثمانية مجلدات مع مقدمته، وتراجمه قصيرة غالبًا؛ إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر.

وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب، لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد، وكذلك يقدم الاسم الذى يتكرر كثيراً.

ويذكر فى كل ترجمة اسم الراوى واسم أبيه وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وقليلاً ما يورد حديثًا من مرويات صاحب الترجمة، ويذكر بلد الراوى ورحلاته والبلد التى نزل فيها واستقر، كما يذكر شيئًا عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا. . . ويشير أحيانًا إلى سنة وفاته، وقد قدم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هى (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل) وهى عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثًا مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل[٣].

---

(١) قال الأخ الشيخ حسن المندوه (حفظه الله) فى حاشيته على كتاب «التوبيخ والتنبيه» لأبى الشيخ ص (١٧٨ - ١٧٩): ولقد سألت الشيخ الألبانى (حفظه الله) عن سكوت البخارى عن بعض الرواة فى الكبير، فقال: إذا لم يتكلم البخارى عن راو فى (التاريخ الكبير) فليس معناه أنه ثقة عنده، ولكن ليس للبخارى رأى فيه «كما سأله عن سكوت أبى حاتم عن بعض الرواة فى «الجرح والتعديل» فقال: إذا لم يتكلم أبو حاتم عن راو من الرواة، فمعناه أنه عنده: مجهول، إلا أن تجده فى كتاب آخر محكومًا عليه، فيرد كلام أبى حاتم، حينئذ». اهـ.

(٢) طبع بتحقيق العلامة/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى (رحمه الله).

(٣) وفى الحق نحن بحاجة ماسة إلى موسوعة حديثية كبيرة لجمع كل رجال الأسانيد، وجمع أقوال =

رابعًا - المصنفات فى رجال كتب مخصوصة

هناك بعض المصنفات عمد إلى تراجم رواة فى كتب مخصوصة، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط، من أشهر هذه المصنفات:

أ - الهداية والإرشاد فى معرفة أهل الثقة والسداد[١]: لأبى نصر أحمد ابن محمد الكلاباذى (٣٢٣هـ - ٣٩٨هـ)، وهذا الكتاب خاصٌّ برجال صحيح البخارى.

ب - رجال صحيح مسلم[٢]، لأبى بكر أحمد بن على الأصبهانى المعروف بابن منجويه (٣٤٧هـ - ٤٢٨هـ).

جـ - الجمع بين رجال الصحيحين[٣]، لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى المعروف بابن القسيراني (توفى سنة ٥٠٧هـ) وقد جمع فى هذا الكتاب بين كتابى الكلاباذى وابن منجويه، واستدرك ما أغفلاه، وحذف بعض الاستطرادات، وما يمكن الاستغناء عنه. والكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد ذكر المؤلف طريقته فى مقدمة الكتاب، فبين أنه جمع بين رجال صحيحى البخارى ومسلم، وأشار إلى الرواة الذين انفرد بهم كل واحد منهما.

د - التعريف برجال الموطأ. لمحمد بن يحيى الحزاء التميمى القرطبى المالكى[٤] ابن الحذاء (٤١٦هـ).

هـ - كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة، وبعض مصنفات لمؤلفيها، لقد صنف العلماء عددًا من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة، مع

= العلماء فى الرواة من حيث الجرح والتعديل؛ فهذا سيسهل على الدارس جهدًا كبيرًا، وأسأل الله أن يوفق علماء الحديث فى عصرنا إلى هذا العمل الرائد، والله يهدى إلى أقوم العمل.

(١) طبع حديثًا، والحمد لله.

(٢) طبع حديثًا، والحمد لله.

(٣) مطبوع، والحمد لله.

(٤) انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٨٦) وممن اهتم برجال الموطأ ابن عبد البر فى كتابه «التمهيد».

تراجم لرجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة.

ومن هذه الكتب كتاب: «**الكمال فى أسماء الرجال**» للحافظ عبد الغنى المقدسى، وحيث إن هذا الكتاب أشهر الكتب التى جمعت تراجم رجال الكتب الستة، وبما أنه لقى عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتعليق والإضافة والاختصار، ولذا سنتكلم على الكتاب وتهذيباته ومختصراته، وإليك أشهر أسماء العلماء الذين هَذَّبُوا هذا الكتاب، أو استدركوا عليه، أو اختصروه، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمنى.

أولاً: تهذيب الكمال لأبى الحجاج يوسف بن الزكى المزى (٦٥٤هـ - ٧٤٢هـ).

ثانيًا: تذهيب التهذيب للذهبى (رحمه الله).

ثالثًا: الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة للذهبى أيضًا.

رابعًا: تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلانى (رحمه الله).

خامسًا: تقريب التهذيب. لابن حجر أيضًا.

سادسًا: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال. للخزرجى (توفى ٩٢٤هـ).

تفصيل الكلام على هذه المؤلفات

أولاً: الكمال فى أسماء الرجال[1]: من أقدم الكتب الخاصة بتراجم رجال الكتب الستة، للحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى الجماعيلى المتوفى سنة ٦٠٠هـ، ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده فى هذا الباب، غير أنه أطال فيه، مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم، وتحرير لبعض المسائل، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة، وهو مع ذلك، كما قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة التهذيب: «من أجل المصنفات فى معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات فى بصائر ذوى الألباب وقعًا».

(١) لم أره مطبوعًا حتى الآن.

ثانيًا: تهذيب الكمال[1]: للحافظ المزِّى (رحمه الله)؛ وقد قام (رحمه الله) بتهذيب كتاب الكمال وإكماله فى كتابه هذا؛ وقد أجاد فى هذا الكتاب وأحسن، وهو - كما وصفه الحافظ ابن حجر (رحمه الله) - فى مقدمة تهذيبه، لكنه أطال فيه أيضًا، ويقول ابن السبكى فى وصفه: «أجمع على أنه لم يصنف مثله ولا يستطاع»، وقد سار المزى فى كتابه «تهذيب الكمال» على النهج الآتى:

أولاً: ترجم لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفات التى صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ؛ لأن الأحاديث التى تورد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

ثانيًا: رمز فى كل ترجمة رموزًا تدل على المصنفات التى روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة.

وهذه الرموز التى ذكرها المزى فى كتابه: وعددها سبعة وعشرون رمزًا:

ع	للستة	عخ	للبخارى فى كتاب خلق أفعال العباد
٤	للأربعة أصحاب السنن	ز	للبخارى فى جزء القراءة خلف الإمام
خ	للبخارى	مق	لمسلم فى مقدمة صحيحه
م	لمسلم	مد	لأبى داود فى المراسيل
د	لأبى داود	قد	لأبى داود فى القدر
ت	للترمذى	خد	لأبى داود فى الناسخ والمنسوخ
س	للنسائى	ف	لأبى داود فى كتاب التفرد
ق	لابن ماجه	صد	لأبى داود فى كتاب فضائل الأنصار
خت	للبخارى تعليقًا	ل	لأبى داود فى كتاب المسائل
بخ	للبخارى فى الأدب المفرد	كد	لأبى داود فى كتابه مسند مالك
ي	للبخارى فى جزء رفع اليدين	تم	للترمذى فى كتابه الشمائل

(١) طبع طبعتين جيدتين، إحداهما فى مؤسسة الرسالة، وثانيهما فى دار الفكر.

سي للنسائى فى عمل اليوم والليلة
كن للنسائى فى مسند مالك
ص للنسائى فى خصائص على ﷺ
عس للنسائى فى مسند على ﷺ
فق لابن ماجه فى التفسير

ثالثًا: ذكر فى ترجمة كل راو شيوخه وتلاميذه على وجه الاستيعاب قدر ما تيسر له، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم؛ لأنه يتعذر أو يتعسر استيعابهم تمامًا.

رابعًا: رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

خامسًا: ذكر سنة مولد ووفاة الراوى، وذكر الخلاف وأقوال العلماء في ذلك تفصيلاً.

سادسًا: ذكر عددًا من التراجم ولم يعرف بأحوالهم، أو لم يزد على قوله «روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان» وهذا قليل جدًا.

سابعًا: أطال الكتاب بإيراده كثيرًا من الأحاديث التى يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو.

ثامنًا: رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم، إلا أنه ابتدأ فى حرف الهمزة بمن اسمه أحمد وفى حرف الميم بمن اسمه «محمد».

تاسعًا: نسب بعض الأقوال فى الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند، وهذه الأقوال التى بلا سند فيها نظر.

عاشرًا: نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكناة وما أشبه ذلك.

حادى عشر: ذكر ثلاثة فصول أحدها فى شروط الأئمة الستة، والثانى فى

الحث على الرواية عن الثقات، والثالث فى الترجمة النبوية.

ثانى عشر: حذف عدة تـراجم من أصل «الكمـال» ممن ترجم لهـم صاحب الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهـم، لكنه لم يقف هو على روايتهم فى شىء من الكتب الستة.

إكمال تهذيب الكمال[1]: وذيل على كتاب المزى وأكمله الحافظ علاء الدين مُغَلْطـاى المتوفى سنة ٧٦٢هــ وسمى تذييله هـذا «إكمال تهذيب الـكمال» وهو كتاب كبـير جليل نافـع وقد انتفع به ابـن حجر العسقـلانى فى كتابه «تـهذيب التهذيب».

رابعًا: تذهيب التهذيب: صنفه الإمام الذهبى (رحمه الله) على كتاب شيخه المزى، وهو كتاب كبير، وهذا الكتاب قال عـنه ابن حجر العسقلانى: «إنه أطال فيه العبارة، ولم يعْدُ ما فى تهذيب الـكمال غالبًا، وإن زاد ففى بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجـريح اللذين علـيهما مدار التـضعيف والتصـحيح» وقد زاد الذهبـى بعض التراجم التى استدركها على شيخه المزى.

خامسًا: الكاشف: صنَّفه الإمام الذهبى (رحمه الله)، وقد اختصره من كتاب «تهذيب الـكمال» للإمام المزى، وفـيه اقتصر المؤلـف فى كل ترجمة عـلى اسم الراوى واسم أبيه، وجده أحيانًا وكنيته ونسـبته، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه، وذكر كلمة أو جملـة لخص فيها حال الراوى من حيث التوثـيق أو التجريح، ثم ذكر سنة وفاته، وذكر فوق اسم صاحب الـترجمة الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة، ورموزه: (خ) للبخارى و (م) لمسلم و (د) لأبى داود و (ت) للـترمـذى و (س) للـنسائـى و (ق) لابن مـاجه و (ع) لـلسـتة و (٤) لأصحاب السنن الأربعة.

---

(١) وقد طبع هذا الكتاب محقَّقًا فى دار الفاروق، والحمد لله.

سادسًا: تهذيب التهذيب: هذا الكتاب للحافظ ابن حجر العسقلانى (رحمه الله)، وقد اختصره من كتاب «تهذيب الكمال» للمزى، وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالى:

أولاً: اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل.

ثانيًا: حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التى يخرجها المزى من مروياته العالية.

ثالثًا: حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزى استيعابهم، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوى مكثرًا.

رابعًا: لم يحذف شيئًا من التراجم القصيرة فى الغالب.

خامسًا: لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف، وإنما رتبهم على التقدم فى السن والحفظ والإسناد والقرابة وما إلى ذلك.

سادسًا: حذف كلامًا كثيرًا أثناء بعض التراجم؛ لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح.

سابعًا: زاد فى الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة فى التجريح والتوثيق من خارج الكتاب.

ثامنًا: أورد فى بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة.

تاسعًا: حذف كثيرًا من الخلاف فى وفاة الرجل إلا فى مواضع تقتضى المصلحة عدم حذف ذلك.

عاشرًا: لم يحذف من تراجم رجال «تهذيب الكمال» أحدًا.

حادى عشر: زاد بعض التراجم التى رأى أنها على شرطه.

ثانى عشر: زاد فى أثناء بعض التراجم كلامًا ليس فى الأصل، لكن صدَّره بقوله: (قلتُ): فلينتبه القارئ إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلتُ) فهو من زيادة

ابن حجر إلى آخر الترجمة.

ثالث عشر: التزم الرموز التى ذكرها المزى، لكنه حذف منها ثلاثة رموز، وهى: (مق - سى - ص) كما التزم إيراد التراجم فى الكتاب على الترتيب ذاته الذى التزمه المزى فى تهذيبه.

رابع عشر: حذف الفصول الثلاثة التى ذكرها المزى فى أول كتابه، وهى ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية؛ أى: السيرة النبوية.

خامس عشر: زاد بعض الزيادات التى التقطها من كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبى وكتاب «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مُغْلَطاى.

وقد لخصنا طريقة اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب «تهذيب الكمال» من مقدمة كتابه، فليراجعها من له شوق لقراءة كلام الأئمة، ففيها فوائد كثيرة[1].

سابعًا: تقريب التهذيب[2]: وهو كتاب مختصر جدًا، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه «تهذيب التهذيب» فى نحو سدس حجمه، وقد اتبع فيه المنهج الآتى:

أولاً: ذكر جميع التراجم التى فى «تهذيب التهذيب»، ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة، كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذى مشى عليه فى «التهذيب».

ثانيًا: رمز بالرموز التى ذكرها فى «تهذيب التهذيب» نفسَها.

ثالثًا: ذكر مراتب الرواة فى المقدمة، وجعلهم محصورين فى اثنتى عشرة مرتبة، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة، فعلى المراجع فى هذا

---

(١) فى الحق لا غناء لطالب العلم عن كتاب «تهذيب الكمال» للمزى (رحمه الله) ومن بحث فى الأسانيد، عرف صدق هذا الكلام.

(٢) هناك بعض التعليقات لبعض العلماء فى عصرنا على كتاب الحافظ ابن حجر «تقريب التهذيب» منها منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للأستاذ وليد العانى (رحمه الله)، وإمعان النظر فى تقريب الحافظ ابن حجر للشيخ/ عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد (حفظه الله).

الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع فى لبس أو خطأ؛ لأنه ربما اصطلح فى بعضها اصطلاحًا خاصًا به فى هذا الكتاب.

رابعًا: ذكر فى مقدمة الكتاب أيضًا طبقات الرواة المترجمين وجعلهم اثنتى عشرة طبقة أيضًا، وينبغى لزامًا معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة فى الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاصّ لابن حجر فى هذا الكتاب.

خامسًا: زاد على «التهذيب» فصلاً فى آخر الكتاب يتعلق ببيان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً.

ثامنًا: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: وهو للحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، الساعدى (رحمه الله)، اختصر فيه مصنفه كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبى، وقد طبع فى مجلد كبير، وهو كتاب نافع؛ لكن يؤخذ عليه أمران جديران بالاهتمام.

الأول منهما: عدم ذكره ما قيل من جرح أو تعديل فى كثير من التراجم، وهذا قصور واضح، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية؛ لأن من الغايات الرئيسة للمراجع فى هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق.

وأما الأمر الثاني: فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة فى كثير من التراجم أيضًا، وهذا النقص وإن لم يكن مثل الأمر الأول إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم؛ لذا فإن كتاب «الكاشف» للذهبى، وتقريب التهذيب لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق وذكر سنة الوفاة، هذا بالإضافة إلى أن الذهبى وابن حجر يلخصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التى قيلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطى هذا الشخص المرتبة التى يريان أنها تناسبه، فهمًا كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص على حين أن الخزرجي ناقل فقط.

هناك كتب اهتم أصحابها بترجمة أصحاب الكتب الستة وغيرهم، منها:

كتاب التذكرة برجال العشرة: لأبى عبد الله محمد بن على الحسينى الدمشقى (٧٦٥هـ) هذا الكتاب يشمل تراجم رواة عشرة كتب من كتب السنة، وهى الكتب الستة التى هى موضوع كتاب «تهذيب الكمال» للمزى، بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهى «الموطأ»، و «مسند الشافعى» و «مسند أحمد» و «المسند الذى خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث أبى حنيفة» لكنه لم يفعل كما فعل المزى من ذكر بعض المصنفات التى لأصحاب الكتب الستة، ورموزه هى رموز المزى نفسها لكنه أضاف رموزًا لأصحاب الكتب الأربعة فرمز لمالك (ك) وللشافعى (فع) ولأبى حنيفة (فه) ولأحمد (أ) ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب)، وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة فى القرون الفاضلة الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ ابن حجر (رحمه الله) العسقلانى هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين فى المصنفات الحديثية المشهورة التى لأصحاب المذاهب الأربعة؛ ممن لم يترجم لهم المزى فى تهذيبه، وقد اطلع مؤلفه على كتاب «التذكرة» للحسينى واستفاد منه، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزى فى تهذيبه، لكنه تعقبه فى بعض أوهام وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب «الغرائب عن مالك» الذى جمعه الدارقطنى و كتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقى، وكتاب «الزهد» لأحمد، وكتاب «الآثار لمحمد بن الحسن»، والتى ليست فى كتب أصحاب المذاهب الأربعة التى ذكرها الحسينى، وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسينى فى كتابه «التذكرة» وزاد رمزًا واحدًا هو «هب» وهو رمز لكل راو استدركه نور الدين الهيثمى[1] على الحسينى فى كتابه «الإكمال عمن فى مسند

(١) هو الإمام على بن أبى بكر بن سليمان بن أبى بكر بن عمر بن صالح المصرى الشافعى الإمام الأوحد الزاهد الحافظ نور الدين أبو الحسن الهيثمى ولد فى شهر رجب سنة ٧٣٥هـ وتتلمذ للإمام العراقى (رحمه الله) ولازمه إلى أن مات وله مصنفات بديعة وتوفى (رحمه الله) ٨٠٧هـ بالقاهرة انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين السيوطى (ص/ ٢٤٠).

أحمد من الرجال ممن ليس فى تهذيب الكمال» وقد قال مؤلفه فى مقدمته: «. . . وبانضمام هذه المذكورات يصير و«تعجيل المنفعة» إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاويًا إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث فى القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة»، رحم الله علماء المسلمين وأثابهم عما قدموه من خدمات جليلة تبقى لهم ذخرًا عظيمًا فى دار الآخرة.

خامسًا - المصنفات فى الثقات خاصة

هذا النوع من المصنفات فى الرجال، أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من رواة الحديث ولم يذكروا فى هذه المصنفات غير الرواة الثقات، وإفراد الثقات من الرواة فى مصنف مستقل عمل جيد من علماء الجرح والتعديل ييسر على الباحث معرفة الراوى الثقة من أقرب طريق، والمصنفات فى هذا النوع متعددة أشهرها:

أ - **كتاب الثقات**[(١)]: لأبى الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجلى (٢٦١هـ).

ب - **كتاب الثقات**: لمحمد بن أحمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ) وقد رتبه مؤلفه على الطبقات ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة، وقد جعله في ثلاثة أجزاء، جعل الجزء الأول لطبقة الصحابة، والجزء الثانى لطبقة التابعين، والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين، وينبغى التنبه إلى أن

---

(١) اشتهر هذا الكتاب باسم الثقات، وقد حقق الأستاذ/ عبد العليم البستوى الكتاب على نسخ خطية فأثبت أن عنوان الكتاب من خلال هذه المخطوطات هو «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث، ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم» وعنوان الكتاب يبين أن كتاب العجلى ليس مختصًا بـ (الثقات) ففيه جماعة جرحهم العجلى نفسه، بالضعف تارة، وبالترك أخرى، وبالكذب أحيانًا، وبالزندقة أيضًا. . . ولم يصف أحد من الأقدمين العجلى بالتساهل فى الجرح والتعديل؛ ولكن وجد هذا الوصف فى كتاب المُحْدَثين، من أولهم العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى فى طليعة التنكيل لما ورد فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل، فقال: «والعجلى قريب من ابن حبان فى توثيق المجاهيل من القدماء» وتابعه على هذا الوصف العلامة الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢/ حديث رقم ٦٣٣) وانظر لمناقشة خطأ وصف العجلى بالتساهل مقال أخينا/ الشريف بن عارف العوفى تحت عنوان «توثيق العجلى» فى مجلة (المشكاة) عدد رجب ١٤١٦هـ.

توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق[١].

جـ - تاريخ أسماء الثقات ممن نُقِل عنهم العلم: لعمر بن أحمد بن شاهين (٣٨٥هـ) وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم، واقتصر فى الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة.

سادسًا - المصنفات فى الضعفاء خاصة

هذا النوع من التصنيف فى تراجم الرواة، أفرده مؤلفوه للضعفاء خاصة، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات فى تراجم الثقات خاصة، وذلك لأن كثيرًا من المصنفات فى الضعفاء قد اشتملت على كل من تكلم فيه، وإن لم يكن ضعيفًا حقًا، وما أكثر من تكلم فيه، ومن هذه المصنفات:

أ - الضعفاء الكبير: للبخارى.

ب - الضعفاء الصغير[٢]: للبخارى أيضًا، وهو مرتب على حروف المعجم، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط.

جـ - الضعفاء والمتروكون[٣] للنسائى، وهو مرتب على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط، هذا ويعد النسائى من المتشددين فى جرح الرجال.

د - كتاب الضعفاء[٤]: لأبى جعفر محمد بن عمرو العقيلى (٣٢٣هـ) وهو كتاب كبير، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء والمنسوبين إلى الكذب والوضع.

هـ - معرفة المجروحين من المحدثين[٥]: لأبى حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ).

---

(١) انظر تمام المنة للألبانى ص (٢٠: ٢٦).

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) هذه الكتب كلها مطبوعة ولم أقف على كتاب الضعفاء الكبير للبخارى. وكتاب المجروحين لابن حبان، أسأل الله أن أنتهى من التعليق عليه قريبًا.

وهو مرتب على حروف المعجم، وقد قدم له مؤلفه بمقدمة نفيسة، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء، وجواز الجرح، وما يتعلق بذلك... كما بين طريقته فى تصنيف كتابه، ويعتبر ابن حبان من المتشددين فى الجرح.

و - الكامل فى ضعفاء الرجال[1]: لأبى أحمد عبد الله بن عدى الجُرْجانى (٣٦٥هـ) وهو كتاب كبير واسع، ذكر فيه مؤلفه كل من تكلم فيه، وإن كان الكلام مردودًا، وقدم للكتاب بمقدمة طويلة جيدة، ورتب التراجم على حروف المعجم.

ز - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال[2]: للذهبى، وهذا الكتاب من أجمع الكتب فى تراجم المجروحين، كما قال الحافظ ابن حجر، وقد اشتمل على/ ١١٠٥٣/ ترجمة كما هو فى النسخة المطبوعة التى رقمت تراجمها، وقد رتب الكتاب على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، ورمز على اسم الرجل من أخرج له فى كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز له (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو)، وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم، ثم كنى الرجال، ثم من عرف بأبيه ثم من عرف بالنسبة أو اللقب، ثم مجاهيل الاسم، ثم فى النسوة المجهولات، ثم كنى النسوة، ثم فيمن لم تُسَمَّ، والكتاب مفيد جدًا، وهو من أجود الكتب والمصادر فى معرفة الرواة المتكلم فيهم.

ح - لسان الميزان[3]: للحافظ ابن حجر العسقلانى؛ هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب «ميزان الاعتدال» التراجم التى ليست فى كتاب «تهذيب الكمال» وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها، فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من «ذيل الحافظ العراقى على الميزان» رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقى، ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات فى أثناء

---

(١) و (٢) كلاهما مطبوع والثانى منهما مطبوع بتحقيق الأستاذ/ على محمد البجاوى.

(٣) طبع أكثر من طبعة. آخرها طبعة مكتبة ابن تيمية، وهي طبعة جيدة.

بعض التراجم التى التقطها من «ميزان الاعتدال» للذهبى، حتى ختم كلام الذهبى بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه. ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التى حذفها من «الميزان» ثم سردها فى فصل ألحقه فى آخر الكتاب؛ ليكون الكتاب مستوعبًا لجميع الأسماء التى فى الميزان، كما قال وقد رتب التراجم على حروف المعجم، ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر الكنى ورتبها على الحروف أيضًا، ثم المبهمات، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول، الأول: المنسوب، والثانى: من اشتهر بقبيلة أو صنعة، والثالث: من ذكر بالإضافة.

سابعًا - المصنفات فى رجال بلاد مخصوصة

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والفكر ومشاهير الرجال فى بلدة أو مدينة بعينها، سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها، وأقام فيها، ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث فى هذه الكتب الحظ الأكبر، لذا تعتبر مرجعًا من المراجع فى تاريخ، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف، وقد صنفت كتب كثيرة فى هذا، منها:

أ - تاريخ واسط[(١)]: لأبى الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ (بَحْشل) الواسطى (٢٨٨هـ).

ب - مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس[(٢)]: صاحب الأصل أبو العرب محمد بن أحمد القيروانى (٣٣٣هـ) وقد اختصره أبو عمر أحمد بن محمد المعافرى الطلمنكى (٤٢٦هـ).

جـ - تاريخ الرقة[(٣)]: لمحمد بن سعيد القشيرى (٣٣٤هـ).

د - تاريخ داريا[(٤)]: لأبى عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولانى الدارانى (٣٧٠هـ).

---

(١): (٤) كل هذه الكتب مطبوع والحمد لله رب العالمين.

هـ - **ذكر أخبار أصبهان**[1]: لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى (٤٣٠هـ).

و - **تاريخ جرجان**[2]: لأبى القاسم حمزة بن يوسف السهمى (٤٢٧هـ).

ز - **تاريخ بغداد**[3]: لأحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى (٤٦٣هـ).

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم[4].

(المتفق والمفترق)

٢٦٦ - وَمَا بِلَفْظٍ أَوْ بِرَسْمٍ يَتَّفِقْ ... وَاخْتَلَفَ الأَشْخَاصُ فَهْوَ الْمُتَّفِقْ

٢٦٧ - نَحْوُ ابنِ زَيْدٍ في الصِّحَابِ ... رَاوِي الْوُضُو وَصَاحِبِ الأذانِ

(وما بلفظ) أى: والاسمان أو أكثر قد اتفقا أو اتفقوا فى اللفظ أى: الحروف هى نفسها كمن أسماؤهم حُمَيْد، (أو) تتفق أسماؤهم (برسم) أى: فى الشكل نفسه أى: فى ضبط أحرف الاسم. . (و) لكن (اختلف) الأشخاص المسمون بالاسم نفسه (فـ) معرفة هذا النوع (هو المتفق) والمفترق؛ أى تتفق أسماء الرواة خطًا ولفظًا وتختلف أشخاصهم. (نحو) مثل عبد الله (ابن زيد) فى (الصحاب اثنان) أى من الصحابة ﷺ اثنان اسمهما عبد الله بن زيد وهما (راوى) حديث (الوضو[5] وصاحب الأذان[6]) أى: وراوى حديث الأذان.

تعريف المتفق والمفترق لغة: المتفق اسم فاعل من الاتفاق وهو الاجتماع على أمر واحد، والمفترق: اسم فاعل من «الافتراق» وهو الاختلاف والتباين.

---

(١): (٣) كل هذه الكتب مطبوع والحمد لله رب العالمين.

(٤) إلى هنا انتهى ما لخصته من كتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للأستاذ/ محمود الطحان (١٦٩: ٢٠٦) مع بعض تصرف واختصار والحمد لله رب العالمين.

(٥) هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصارى المازنى، أبو محمد، صحابى شهير، روى صفة الوضوء وغير ذلك، ويقال: إنه هو الذى قتل مسليمة الكذاب، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٦) عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة الأنصارى الخزرجى، أبو محمد المدنى، أُرِىَ الأذان، صحابى مشهور، أخرج له البخارى فى كتاب خلق أفعال العباد وأصحاب السنن الأربع.

واصطلاحًا: وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خطًا ولفظًا وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم ونحو ذلك[1].

فائدة معرفة هذا النوع: تتمثل فائدة معرفة هذا العلم فى:

* عدم ظن المشتركين فى الاسم واحدًا، مع أنهم جماعة.

* التمييز بين المشتركين فى الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا، فيُضعف ما هو صحيح أو بالعكس.

سؤال: ما هى أنواع المتفق والمفترق؟ والجواب: المتفق والمفترق ثمانية أنواع وهى:

النوع الأول: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم: كالخليل بن أحمد، وقد اتفق فى هذا الاسم، واسم الأب، ستة: أولهم شيخ سيبويه[2].

النوع الثانى: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم: كأحمد بن جعفر ابن حمدان أربعة متعاصرون فى طبقة واحدة.

النوع الثالث: أن تتفق الكنية والنسبة معًا: كأبى عمران الجوني رجلان[3].

النوع الرابع: أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة: كمحمد بن عبد الله

---

(١) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (١٦٠).

(٢) الخليل بن أحمد الأزدى الفراهيدى شيخ سيبويه: اللغوى، صاحب العروض والنحو، صدوق عالم عابد أخرج له ابن ماجه فى التفسير.

* وسيبوية هو إمام النحو، حجة العرب أو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسى ثم البصر وقد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر وألف فيها كتابه الكبير الذى لا يدرك شأوه فيه انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (٧/ ٥٨٣).

(٣) الأول: عبد الملك بن حبيب الأزدى، أو الكندى، أبو عمران الجونى مشهور بكنيته، ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة.

والثانى: أبو عمران الجونى الحافظ، ويقال: الجوينى: متأخر، سكن بغداد، وهو ثقة. لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة.

الأنصارى[١] اثنان فى الطبقة وهذا قريب مما قبله.

النوع الخامس: أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم كأبى بكر بن عياش[٢].

النوع السادس: عكسه وهو أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم: كصالح بن أبى صالح أربعة من التابعين[٣].

النوع السابع: أن تتفق أسماؤهم غير منسوبة نحو: عبد الله إذا أطلق فإن كان بمكة فابن الزبير أو بالمدينة فابن عمر، أو بالكوفة فابن مسعود، أو بالبصرة فابن عباس، أو بخراسان فابن المبارك أو: بالشام فابن عمرو بن العاص.

النوع الثامن: أن يتفقا فى الكنية فقط، كأبى حمزة[٤] ستة كلهم يروون عن ابن عباس رضي الله عنهما، أو فى النسبة فقط، وهذا يصلح أن يعد تاسعًا، كالحنفى جماعة منهم أبو بكر[٥]، وأبو على[٦] وآخرون، وقد يفترقان فيما تقع النسبة

---

(١) **الأول:** محمد بن عبد الله بن زياد الأنصارى، أبو سلمة البصرى، مشهور بكنيته، كذبوه أخرج له ابن ماجه فى التفسير.

الثانى: محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصارى، المدنى، ثقة، أخرج له البخارى فى جزء خلق أفعال العباد ومسلم وأصحاب السنن الأربع.

(٢) الأول: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدى، الكوفى المقرىء، الحناط، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الثانى: أبو بكر بن عياش السلمى، فاضل، له كتاب فى غريب الحديث، مقبول، لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة.

(٣) **الأول:** صالح بن أبي صالح أبو عبد الرحمن، واسم أبيه ذكوان، ثقة، أخرج له مسلم والترمذى.

الثانى: صالح بن أبى صالح الكوفى، مولى عمر بن حريث، واسم أبيه مهران، ضعيف أخرج له أبو داود فى المراسيل.

الثالث: صالح بن أبى صالح الأسدى، صاحب الشعبى، مقبول، أخرج له النسائى.

الرابع: صالح بن أبى صالح مولى التوأمة واسم أبيه نبهان، صدوق اختلط، قال ابن عدى: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبى ذئب وابن جريج، أخرج له أبو داود والترمذى وابن ماجه.

(٤) منهم أبو حمزة عمران بن أبى عطاء القصاب الواسطى، صدوق له أوهام، أخرج له البخارى فى جزء رفع اليدين ومسلم.

(٥) عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصرى، أبو بكر الحنفى، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٦) عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى، أبو على البصرى، صدوق أخرج له أصحاب الكتب الستة.

إليه، فمنهم من ينسب إلى مذهب كأبى حنيفة ومنهم من ينسب إلى قبيلة بنى حنيفة، والله أعلم[١].

فائدة: قد «يتفق اسم أب الراوى واسم شيخه مع مجيئهما معًا مهملين من نسبة يتميز أحدهما بها عن الآخر كالربيع بن أنس عن أنس هكذا يأتى فى الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه، كما وقع فى الصحيح عن عامر بن سعد، عن سعد وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، بل أبوه بكرى وشيخه أنصارى، وهو أنس بن مالك الصحابى الشهير، وليس الربيع المذكور من أولاده»[٢].

أشهر المصنفات فى هذا النوع:

* كتاب «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادى، وهو كتاب حافل نفيس[٣].
* كتاب «الأنساب المتفقة» للحافظ محمد بن طاهر المتوفى سنة (٥٠٧هـ) وهو لنوع خاص من المتفق.

(المهمل)

٢٦٨ - وَإِنْ عَنِ اثْنَيْنِ رَوَى وَاتَّفَقَا ... فِي الاسْمِ وَاسْمِ الأَبِ ثُمَّ أَطْلَقَا

٢٦٩ - بِدُونِ تَمْيِيزٍ فَمُهْمَلٌ وَلا ... يَضُرُّ إِنْ كِلاهُمَا قَدْ عُدِلا

(وإن عن اثنين روى) أى: وإن روى الراوى عن راويين (و) كان الراويان (اتفقا) أى: متفقين (فى الاسم واسم الأب) أى: فى الاسم نفسه واسم الأب نفسه مثل أن يكون كلاهما اسمه أحمد واسم أبيهما محمد، (ثم أطلقا بدون تمييز) أى ثم أطلق الاسمان ولم يأت الراوى بما يميزهما (فـ) هذا النوع يسمى

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (٣٨٦: ٣٩٥) ودليل أرباب الفلاح ص (٣٧٥).

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوى (٣/ ٢١٨).

(٣) قال السخاوى (٣/ ٢٠٨): «شرع شيخنا - أى ابن حجر (رحمه الله) - فى تلخيصه - أى كتاب المتفق والمفترق) فكتب منه حسبما وقفت عليه يسيرًا مع قوله فى شرح النخبة: إنه لخصه وزاد عليه أشياء كثيرة، وقد شرعت فى تكملته مع استدراك أشياء فاتته وفائدة ضبطه الأمن من اللبس».

(مهمل) لأنه لم يتميز أحدهما بشيء فاختلط الأمر على دارس سند الحديث (و) هذا (لا يضر) سند الحديث (إن) كان (كلاهما) أى كلا الراويين (قد عدلا) أى قد وثقا من قبل أئمة الجرح والتعديل.

تعريف المهمل لغة: هو اسم مفعول من «الإهمال» بمعنى «الترك» كأن الراوى ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره.

واصطلاحًا: أن يروى الراوى عن شخصين متفقين فى الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهما[1].

فائدة: إن كان أحد الراويين ثقة والآخر ضعيفًا، فيضر عدم تمييز الراوى فى حال الضعف، ويكون السند ضعيفًا، أما إذا كانا ثقتين فلا يضر الإهمال بصحة الحديث.

٢٧٠ - وَفِي الْبُخَارِي مِنْهُ جَا كَمْ تَرْجَمَهْ أَوْضَحَهَا الْحَافِظُ فِي الْمُقَدِّمَهْ

٢٧١ - وَيُعْرَفَانِ بِاخْتِصَاصِ النَّاقِلِ وَحَيْثُ لا فَبِالْقَرَائِنِ ابْتَلِ

(وفى) صحيح (البخارى منه جا كم ترجمة) أى جاءت تراجم كثيرة، أى: أسماء كثيرة مهملة غير مميزة وقد (أوضحها الحافظ) ابن حجر العسقلانى (فى المقدمة) أى فى مقدمة شرحه لصحيح البخارى المسماه «هدى السارى مقدمة فتح البارى بشرح صحيح البخارى»، (ويعرفان) الاسمان المهملان أى: غير المميزين؛ (باختصاص الناقل) أى: بأن يختص كل راو منها بأن يروى عن راو معين لا يروى عنه غيره (وحيث لا) أى إذا اشتركا فى الراوى عنه (فـ) هناك أشياء أخرى تعرف (بالقرائن ابتلى)[2] وهذه القرائن التى تحف السند، وترجع أيضًا إلى الظن الغالب.

مثال: إذا كان الراويان ثقتين: ما وقع للبخارى من روايته عن أحمد -

(١) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (١٦٤: ١٦٥).

(٢) ابتلِ: اختبر.

غير منسوب - عن ابن وهب[١] فإنه إما أحمد بن صالح[٢] أو أحمد بن عيسى[٣]، وكلاهما ثقة.

مثال: إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا: «سليمان بن داود» وسليمان بن داود، فإن كان «الخولانى»[٤] فهو ثقة، وإن كان «اليمامى»[٥] فهو ضعيف.

ما الفرق بين المهمل والمبهم؟

والجواب: الفرق بينهما أن المهمل قد ذكر اسمه ولكن التبس تعينه، والمبهم من لم يذكر اسمه.

أشهر المصنفات فى المهمل[٤]:

* كتاب: «المكمل فى بيان «المهمل» للخطيب البغدادى (رحمه الله).

(المؤتلف والمختلف)

٢٧٢ - وَمَا يَكُونُ النُّطْقُ فيه يَخْتَلِفْ	مَعَ اتِّفَاقِ الاسْمِ فَهْوَ المؤْتَلِفْ
٢٧٣ - نَحْوُ شُعَيْث بِشُعَيب يَشْتَبِهْ	وَكَالنَّشَائي بِالنَّسَائي فَانْتَبِهْ

(وما) أى والاسم الذى (يكون النطق فيه يختلف) أى يختلف الاسم مع غيره (مع اتفاق الاسم) مع غيره فى الرسم لكنهما يختلفان فى النطق (فـ) هذا النوع

---

(١) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشى مولاهم أبو محمد المصرى، الفقيه. ثقة حافظ عابد، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) أحمد بن صالح المصرى، ثقة حافظ، أخرج له البخارى وأبو داود والترمذى فى الشمائل.

(٣) أحمد بن عيسى بن حسان المصرى، يعرف بابن التسترى: صدوق، أخرج له البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه.

(٤) سليمان بن داود الخولانى أبو داود الدمشقى سكن داريا، صدوق أخرج له أبو داود في المراسيل والنسائى.

(٥) سليمان بن داود اليمامى، أبو الجمل صاحب يحيى بن أبى كثير، قال ابن معين: ليس بشىء وقال البخارى: منكر الحديث، ومن قال فيه البخارى: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه: انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٢).

(٤) هناك رسالة نافعة للشيخ محمد بن عبد الله الصومالى فى معرفة الأسماء المهملة والمشتبة فى صحيح البخارى جمعها عنه أخونا فهد بن على الكشى وهى مطبوعة فى مكتبة ابن تيمية.

(هو المؤتلف) في الخط المختلف في النطق (نحو) مثل (شعيث بشعيب يشتبه) فالأول بالثاء والثاني بالباء (و) مثل (النسائي) بالسين يشتبه (بالنسائي) بالسين (فانتبه) لهذا فإنه مهم.

تعريف المؤتلف والمختلف لغة: المؤتلف: اسم فاعل من «الائتلاف» بمعنى الاجتماع والتلاقي، وهو ضد التنافر، والمختلف: اسم فاعل من «الاختلاف» وهو ضد الاتفاق.

واصطلاحًا: هو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكُنَى أو الأنساب خَطًا، وتختلف لفظًا، سواء أكان مرجع الاختلاف في اللفظ النقط أو الشكل.

فائدة معرفة هذا النوع: هو الأمن من التحريف والتصحيف وهو نوعان:

أحدهما: وهو الأكثر ما لا ضابط له يرجع إليه لكثرته: وإنما يعرف بالنقل والحفظ كأسيد[1] - بالفتح مكبرًا - وأُسَيْد بالضم مصغرًا هو ابن حضير[2].

ومثله: سُلَيم - بضم السين - هو ابن أخضر البصري[3]؛ وسَليم - بفتح السين - وهم جماعة[4].

وكحيَّان[5] - بمهملة مفتوحة ومثناة تحتية مشددة، وحَبَّان[6] - بفتح الحاء المهملة وموحدة تحتية.

وحِبَّان[7] مثله لكن - بكسر الحاء.

---

(١) أسيد بن صفوان: مذكور في الصحابة روى عن علي رضي الله عنه أخرج له ابن ماجه في التفسير.

(٢) أسيد بن حضير بن سماك بن عتيك الأنصاري، أبو يحيى، صحابي جليل أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) سُليم بالتصغير ابن أخضر البصري، ثقة ضابط. أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

(٤) منهم: سَليم بفتح أوله ابن حيان الهذلي، البصري، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٥) كحيان بن عمير القيسي، الجريري، بضم الجيم، أبي العلاء البصري، ثقة، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي.

(٦) كحَبان بن هلال، أبي حبيب البصري، ثقة ثبت، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٧) كحِبان بن موسى بن سوَّار السلمي، أبو محمد المروزي، ثقة، أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي.

النوع الثانى: ما ينضبط لقلته: وهو قسمان:

الأول: ما يُراد فيه التعميم. بأن يُقال: ليس لهم فلان إلا فلان، كسلام - كله مثقل - إلا عبد الله بن سلاّم الصحابى[١].

الثانى: ما يراد فيه التخصيص وهو تارة بكتب مخصوصة: كقولهم ليس فى الصحيحين «والموطأ» خازم - بالمعجمة - إلا محمد بن خازم أبو معاوية[٢]، ومن عداه مما فى الكتب الثلاثة: فحازم بمهملة كأبى حازم الأعرج[٣] وجرير بن حازم[٤].

ومن هذا النوع فى الكنى: أبو نصر الضبى[٥]، وأبو النضر - بالضاد البغدادى[٦].

ومنه فى **الألقاب:** مسلم بن عمران البطين[٧] على وزن كريم.

ومنه فى **الأنساب:** السيبانى[٨]، بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة، والشيبانى - بالمعجمة المفتوحة - أبو عمرو وأبو إسحاق[٩].

---

(١) عبد الله بن سَلاَم بالتخفيف الإسرائيلى، أبو يوسف، حليف بنى الخزرج، صحابى. أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) هو محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفى، عمى وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم فى حديث غيره. أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج، الأقرز، التمار، المدنى، القاص، ثقة، عابد، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٤) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدى، أبو النضر البصرى، ثقة، لكن فى حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٥) هو عبد الله بن عبد الرحمن الضبى، أبو نصر الكوفى، ثقة، أخرج له الترمذى وابن ماجه.

(٦) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثى مولاهم، البغدادى، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة، ثبت، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٧) هو مسلم بن عمران البطين، ويقال ابن أبى عمران، أبو عبد الله الكوفى، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٨) كيحيى بن أبى عمرو السيبانى بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة، أبي زرعة الحمصى، ثقة، روايته عن الصحابة مرسلة، أخرج له البخارى فى الأدب المفرد، وأبو داود والنسائى وابن ماجه.

(٩) سليمان بن أبى سليمان أبو إسحاق الشيبانى، الكوفى، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
وأبو عمر الشيبانى الكوفى سعد بن إياس، ثقة، مخضرم، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

ومنه: النسائى بالمهملة - صاحب السنن[١] والنشائى - بالمعجمة - محمد بن حرب[٢].

والخزّاز - براءٍ وزاى - عبد الله بن عون[٣]، وخالد بن حيان[٤]، والخزاز - بزايين - أبو عامر صالح بن رستم[٥].

أشهر المصنفات فى هذا النوع:

«المؤتلف والمختلف» لعبد الغنى بن سعيد[٦] (رحمه الله).

«الإكمال» لابن ماكولا[٧]، وذيله لأبى بكر بن نقطة.

(المتشابه)

٢٧٤ - وَمَا بِهِ الاسْمَا تَتَّفِقْ	فِي الرَّسْمِ والآبَاءُ فِيهِ تَفْتَرِقْ
٢٧٥ - فِي النُّطقِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَهْو الْمُشْتَبِهْ	وَهْوَ بِالاعْتِنَا جَدِيرٌ فَاعْنِ بِهْ

(وما) والسند الذى (به الاسما تتفق) يكون فيه اتفاق أسماء الراويين (فى الرسم) أى: فى الحروف نفسها (و) لكن (الآباء فيه تفترق) أى: أسماء الآباء بالنسبة لمن اتفقت أسماؤهم تختلف فى الشكل (فى النطق) أى: فى شكل

(١) أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائى، الحافظ صاحب السنن.

(٢) هو محمد بن حرب الواسطى، النشائى، صدوق، أخرج له البخارى ومسلم وأبو داود.

(٣) هو عبد الله بن عون بن أبى عون بن يزيد الهلالى الخراز، ثقة، عابد، أخرج له مسلم والنسائى.

(٤) هو خالد بن حيان الرقى، أبو يزيد الكندى، مولاهم، الخراز، صدوق، يخطئ أخرج له ابن ماجه.

(٥) هو صالح بن رستم المزنى، مولاهم، أبو عامر الخزاز، صدوق، كثير الخطأ، أخرج له البخارى تعليقًا ومسلم وأصحاب السنن الأربع.

(٦) هو عبد الغنى بن سعيد بن على بن سعيد بن بشر بن مروان الإمام الحافظ الحجة النسابة محدث الديار المصرية، أبو محمد الأزدى صاحب كتاب «المؤتلف والمختلف» ولد سنة ٣٣٢هـ وتوفى سنة ٤٠٩هـ انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٦٧: ١٧٠).

(٧) هو أبو نصر على بن هبة الله بن على بن جعفر الإمام الحافظ الناقد النسابة صاحب كتاب «الإكمال فى مشتبه «النسبة» مولده سنة ٤٢٢هـ وتوفى سنة ٤٧٠هـ انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٠: ٨٦).

الحروف بالضم والكسر والفتح، (أو بالعكس) (فـ) هذا النوع (هو المشتبه) أى: الذى يحصل فيه التشابه بين الأسماء؛ (و) لذا (هو) أى: هذا النوع (بالاعتنا جدير فاعن به) أى: هو حقيق أن يعتنى به، فالزم الاعتناء به والاهتمام بمعرفته.

تعريف المتشابه لغة: اسم فاعل من «التشابه» بمعنى «التماثل»، والمقصود بالتشابه هنا الالتباس وعدم تمييز الرواة لتشابه أسمائهم.

واصطلاحًا: أن تتفق أسماء الرواة لفظًا وخَطًّا، وتختلف أسماء الآباء لفظًا لا خَطًّا، أو بالعكس، كأن تختلف الأسماء نطقًا مع ائتلافها خَطًّا وتتفق خَطًّا ونطقًا.

مثال توضيحى: أيوب بن بشير[1]، وأيوب بن بُشَيْر[2] مصغر، فهنا اتفقت أسماء الرواة واختلفت أسماء الآباء.

ومثال عكسه: سريج بن النعمان[3]، وشريح بن النعمان[4]، وكلاهما مصغر، فهنا اختلف أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء.

فائدة معرفة هذا النوع: تكمن فائدة معرفة هذا النوع، فى ضبط أسماء الرواة، وعدم الالتباس فى النطق بها، وعدم الوقوع فى التصحيف[5] والوهم.

٢٧٦ - كَابْنِ عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ وُجِدَا   كِلاهُمَا كَانَ اسْمُهُ مُحَمَّدَا

٢٧٧ - وَمَثَلُ الْعَكْسِ ابْنَي النُّعْمَانِ   سُرَيْجُ فَاعْلَمْ وَشُرَيْحُ الثَّانِي

(كابن عقيل) مثل ابن عقيل بفتح العين (و) مثل (عقيل وجدا) بضم العين؛ فقد اختلف اسم الآباء فى الشكل، أما اسم كلا الراويين أو الابنين متفق؛ ولذا

---

(١) أيوب بن بَشير العجلى، شامى، صدوق، أخرج له ابن ماجه فى التفسير.

(٢) أيوب بن بُشَيْر بن كعب العدوى، البصري، مستور أخرج له أبو داود.

(٣) سريج بن النعمان بن مروان الجوهرى، أبو الحسن البغدادى، أصله من خراسان، ثقة، يهم قليلاً أخرج له البخارى وأصحاب السنن الاربع.

(٤) شريح بن النعمان الصائدى، الكوفى، صدوق، أخرج له أصحاب السنن الأربع.

(٥) التصحيف: يقال صحف الكلمة: كتبها أو قرأها على غير صحتها، لاشتباه فى الحروف.

قال (كلاهما كان اسمه محمدا) أى: كلا الراويين اسمه محمد، (ومثل العكس) أى: اختلاف اسمى الراويين واتفاق اسمى أبيهما، وذلك مثل (ابنى النعمان) أى: اتفق اسم الأب عند كلا الراويين مثل (سُرَيْج) بالسين مصغرًا (فاعلم اختلافه (وشريح الثانى) أي: مثل بالشين مصغرًا، فالثانى اختلف مع الأول، فالأول سريج والثانى شريح.

فوائد فى إجابة سؤال:

كم نوعًا يتركب من المتشابه، ومما قبله (أى: المؤتلف والمختلف)؟

والجواب: يتركب منهما أنواع منها:

أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه فى الاسم واسم الأب، إلا فى حرف أو حرفين أو أكثر، من أحدهما أو منهما، وهو على قسمين:

أولهما: أن يكون بالتغيير مع أن عدد الحروف ثابت: مثاله: محمد بن حنين[١]، ومحمد بن جبير[٢].

ويتركب من هذا القسم نوع آخر، وهو: إذا وجد فى أحد المتشابهين صورة عدد حروف الآخر دون حقيقته؛ كحفص بن ميسرة[٣]، شيخ مشهور من طبقة مالك، وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفى.

ثانيهما: أن يكون الاختلاف بالتغيير من نقصان بعض الأسماء كعبد الله بن زيد، منهم جماعة، ففى الصحابة صاحب الأذان، واسم جده عبد ربه، وراوى حديث الوضوء، واسم جده عاصم، وهما أنصاريان، وعبد الله بن يزيد[٤]، وهم جماعة، منهم فى الصحابة الخطمي كنيته أبو موسى.

---

(١) محمد بن حنين المكى، مقبول، أخرج له النسائى.

(٢) محمد بن جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل، ثقة، عارف بالنسب، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) حفص بن ميسرة العَقَيلى، أبو عمر الصنعاني، نزيل عسقلان، ثقة، ربما وهم، أخرج له البخارى ومسلم وأبو داود فى المراسيل، والنسائى وابن ماجه.

(٤) عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين الأنصارى الخطمى، صحابى صغير، ولى الكوفة لابن الزبير ﷺ أخرج له أصحاب الكتب الستة.

ومنها: أن يحصل الاتفاق مع التقديم والتأخير، وهو نوعان:

أحدهما: أن يقع التقديم والتأخير فى الاسمين جملة: كالأسود بن يزيد[١] ويزيد بن الأسود[٢].

ثانيهما: «أن يقع التقديم والتأخير فى حروف الاسم نفسها بالنسبة إلى ما يشتبه به، كأيوب بن سيّار، وأيوب بن يسار، الأول: مدنى مشهور ليس بالقوى، والثانى: مجهول»[٣].

أشهر المصنفات فى هذا النوع:

«تلخيص المتشابه فى الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»[٤] للخطيب البغدادى.

«تالى التلخيص»[٥] - للخطيب أيضًا، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق، وهما كتابان نفيسان، لم يصنف مثلهما فى هذا الباب.

٢٧٨ - وَفِيهِ مَعْ مَا قَبْلَهُ أَنْوَاعُ فِيهَا افْتِرَاقٌ فَادْرِ وَاجْتِمَاعُ

(و فيه) أى: فى المتشابه (مع ما قبله) أى: المؤتلف والمختلف، (أنواع) لا بد من معرفتها حتى لا يقع الخطأ فى دراسة الأسانيد (فيها افتراق) بين الأشخاص وإن تشابه اسماهما، لكن يختلفان فى الأب باختلاف يسير فى الحروف (فادر) الاختلاف فإنه لا بد من معرفته (و) ادر أيضًا الأسماء التى فيها (اجتماع) أى: قد يجتمع الاسمان، ولكن يختلفان فى تقديم وتأخير كالأسود بن يزيد، ويزيد ابن الأسود، وقد سبق ذكر ذلك كله.

---

(١) الأسود بن يزيد بن قيس النخعى، أبو عمرو أبو عبد الرحمن، مخضرم، ثقة، مكثر، فقيه، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) يزيد بن الأسود، أو ابن أبى الأسود الخزاعى، ويقال: العامرى، صحابى، نزل الطائف، ووهم من ذكره فى الكوفيين، أخرج له أبو داود والترمذى والنسائى.

(٣) انظر نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر ص (١٣٦ : ١٣٨).

(٤) طبع بفضل الله بتحقيق الأستاذة/ سكينة الشهابى.

(٥) طبع بفضل الله بتحقيق الأستاذ/ مشهور حسن وأحمد الشقيرات، وللخطيب البغدادى أيضًا: «رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب».

(الوحدان)

٢٧٩ - وَلْيُعْرَفُ الْوُحْدَانُ وَهْوَ مَنْ رَوَى　　عَنْ وَاحِدٍ وَعَنْهُ راوٍ لا سِوَى

(وليعرف) أي: وينبغي على طالب الحديث أن يعرف (الوحدان) أي: نوع الوحدان (وهو من) أي: هو الراوى الذى (روى عن واحد) أي: روى عن واحد فقط، (و) هذا الراوى روى (عنه راو لا سوى) أى روى عن هذا الراوى راوٍ فقط.

تعريف الوحدان لغة: الوحدان بضم الواو جمع واحد، وهو المفرد.

واصطلاحًا: هم الرواة الذين لم يرو عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحد[1].

فائدة معرفته: معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيًا، فلا يقبل[2].

٢٨٠ - وَمَنْ كِلا هَذَيْنِ فِيهِ وُجِدَا　　أَوْ مَا رَوَى إلا حَدِيثًا وَاحِدًا

(ومن كلا هذين) والذى كلا هذين الشرطين (فيه وجدا) أي: قد توفرا فيه فهو من الوحدان أيضًا، والمقصود: من روى عن واحد فقط، ومن روى عنه واحد فقط، (أو ما روى) أي: الذى ما روى (إلا حديثًا واحدًا) يُعدُّ أيضًا فى الوحدان.

أمثلة على هذا النوع (الوُحْدَانُ):

(أ) **من الصحابة**: عروة بن مُضَرِّس[3] لم يرو عنه غير الشعبى[4]، والمسيب ابن حَزْن[5] لم يرو عنه غير ابنه سعيد[6].

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص (٣٣٣)، وتيسير مصطلح الحديث ص (١٦٧).

(٢) انظر تدريب الراوى ص (٥٢٥).

(٣) عروة بن مضرس، الطائى، صحابى، له حديث واحد فى الحج، أخرج له أصحاب السنن الأربع.

(٤) عامر بن شراحيل الشعبى، ثقة، مشهور، فقيه، فاضل، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٥) المسيب بن حزن بن أبى وهب المخزومى، أبو سعيد، له ولأبيه صحبة، عاش إلى خلافة عثمان، أخرج له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى.

(٦) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشى المخزومى، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(ب) من التابعين: أبو العشراء، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

سؤال: هل أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن الوُحْدان؟

والجواب: نعم، لقد أخرج الشيخان فى صحيحيهما عن الوُحْدان من الصحابة من ذلك:

* حديث «المسيب فى وفاة أبى طالب»[١]. أخرجه الشيخان.

* حديث «قيس بن أبى حازم» عن مرداس الأسلمى: يذهب الصالحون الأول فالأول، ولا راوى «عرداس» غير قبيس. والحديث أخرجه البخارى[٢].

٢٨١ - وَمَنْ لَهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ أَوْ لَقَبُ أَوْ كُنْيَةٌ مُفْرَدَةٌ أَوْ نَسَبُ

٢٨٢ - كَسَنْدَرٍ أَوْ كَسَفِينَةَ التَّقِي أَبُو العُبَيْدَيْنِ وَنَحْوُ اللَّبَقِي

(ومن له) أى: والراوى الذى له (اسم مفرد) لا يشاركه فيه غيره (أو لقب) مفرد لا يشاركه فيه غيره (أو) الراوى الذى له (كنية مفردة) كذلك (أو نسب) مفرد لا يشركه فيه غيره (كسندر) فهذا اسم مفرد (أو كسفينة التقى) وهذا لقب مفرد، وسفينة هذا هو مولى رسول الله ﷺ وكنيته أبو عبد الرحمن، يقال: كان اسمه مهران أو غير ذلك، (أبو العُبَيْدَيْن) هذه كنية معاوية بن سَبْرة[٣] ولا يشاركه فى هذه الكنية أحد (ونحو اللَّبَقى) فهذه نسبة على بن سلمة بن عقبة[٤]، لا يشاركه أحد غيره، فكل هؤلاء يعدون فى نوع الوُحْدان.

أشهر المصنفات فى هذا النوع «الوُحْدان»:

كتاب «المنفردات والوحدان»[٥] للإمام مسلم بن الحجاج القشيرى (رحمه الله).

---

(١) أخرجه البخارى (١٣٦٠) و (٣٨٨٤) و (٤٦٧٥) و (٤٧٧٢) و (٦٦٨١)، ومسلم (٢٤)، والنسائى (صغرى) (٢٠٣٤)، كلهم عن المسيب بن حزن المخزومى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخارى (٤١٥٦) و (٦٤٣٤)، وانفرد به عن مرداس بن مالك الأسلمى رضي الله عنه.

(٣) معاوية بن سبرة السوائى أبو العُبَيْدَيْن، ثقة، أخرج له البخارى فى الأدب المفرد.

(٤) على بن سلمة بن عقبة القرشى اللبقى، النيسابورى، صدوق، أخرج له ابن ماجه.

(٥) وأسأل الله أن أوفق لإخراجه قريبًا بتعليقي. اللهم آمين.

(طبقات الرواة)

٢٨٣ - وَلاشْتِرَاكٍ يُطْلِقُونَ الطَّبَقَهْ   فِي السِّنِّ مَعْ لِقَا الشُّيُوخِ حَقَّقَهْ

(ولا شتراك) بين الراوة (يطلقون) أى: يطلق العلماء على هذا الاشتراك بين الرواة (الطبقة) الواحدة، كطبقة الصحابة مثلاً، وهذا الاشتراك بين الرواة (فى السن مع لقا الشيوخ) أى: تقاربهم فى سن واحدة، مع اجتماعهم فى التلقى على المشايخ (حققه) أى: تحقق من ذلك بالأمثلة الكثيرة؛ ليتبين لك تعريف الطبقة.

٢٨٤ - وَاخْتَلَفَ اصْطِلاحُ مَنْ قَدْ صَنَّفَا   فِي الطَّبَقَاتِ وَهْوَ عُرْفٌ لا خَفَا

(و) قد (اختلف اصطلاح) الطبقة فى كلام (من قد صنفا) فى معرفة (الطبقات) (و) هذا (عرف) اصطلاح خاص بهم لا يؤثر على التعريف الذى سبق للطبقة و (لا خفا) فى ذلك على من قد عرف حقيقة اصطلاحات العلماء فى كتبهم.

٢٨٥ - وَقَدْ يَكُونُ الشَّخْصُ أَيْضًا عِنْدَهُمْ   مِنْ طَبَقَاتٍ بِاعْتِبَارَاتٍ لَهُمْ

(وقد يكون الشخص) أى الراوى (أيضًا عندهم) أى: عن من صنَّف فى الطبقات (من طبقات) أى: من أكثر من طبقة، وذلك (باعتبارات لهم) أى: بالنظر إلى أمور، منها السن وغير ذلك[1].

سؤال: كم طبقات الرواة إجمالاً؟

والجواب: حصر الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) طبقات الرواة فى اثنتى عشرة طبقة:

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، قال: فإن كان مخضرمًا صرَّحتُ بذلك.

---

(١) سبق تعريف الطبقة وما يتعلق بها.

الثالثة: الطبقة الوسطى بين التابعين: كالحسن (البصرى)، وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين: كالزهرى، وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة: كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

السابعة: كبار أتباع التابعين: كمالك والثورى.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم: كابن عُيينة.

التاسعة: الطبقة الصغرى منهم، أى: من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون، والشافعى، وأبي داود الطيالسى، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوُسْطى من ذلك: كالذهلى، والبخارى.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذى، قال: وألحقت بها باقى شيوخ الأئمة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائى.

وذكرت وفاة من عُرِفَتْ سنةُ وفاته منهم؛ فإن كان من الأولى والثانية، فهم قبل المائة؛ وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة، فهم بعد المائة؛ وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات، فهم بعد المائتين؛ ومن ندر عن ذلك، بيَّنته[1].

(مراتب التعديل)

٢٨٦ - وَالْعِلْمُ بِالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ مِنْ ... أَهَمِّهِ فَهْوَ بِتَحْقِيقٍ قَمِنْ

(والعلم) أى: علم طالب الحديث (بـ) أصول (التعديل) للرواة؛ وهو إثبات عدالتهم وضبطهم إذا كانوا أهلاً لذلك (والتجريح) للرواة؛ وهو إظهار عيب

(١) انظر: مقدمة تهذيب التهذيب لابن حجر ص (٧٥).

الرواة، كالفسق أو البدعة، إذا كان فيهم هذه المعايب والقوادح (من أهمه) أى: من أهم مباحث علم مصطلح الحديث (فهو بتحقيق قمن) أى: هو جدير بالتحقيق والبحث و التتبع والمعرفة التامة لقواعده وكل ما يتعلق به.

معنى التعديل لغة: التعديل فى اللغة من مادة «عدل»، والعَدْل خلاف الجور (الظلم) يقال: عدل عليه فى القضية. وقال الفرّاء: العَدْل بالفتح: ما عادل الشىء من غير جنسه، وتعديل الشىء: تقويمه، وتعديل الشهود: أن تقول: إنهم عدول.

واصطلاحًا: هو إظهار عدالة الراوى: والمراد العدالة المشتملة على الضبط، فمتى أطلق، شمل الضبط، ولا يستعمل فى العدالة دون الضبط.

معنى الجرح فى اللغة: يقال: جَرَحَه جَرْحًا: شَقَّ فى بدنه شَقًّا، فهو جريح، والاسم منه الجُرح بالضم، وهو الشقُّ فى البدن، والجمع جُرُوح.

واصطلاحًا: هو إظهار عيب فى الراوى، سواء تعلق بعدالته، كفسقه، أو بدعته، أو تعلَّق بضبطه، كسوء حفظه[1].

ما هى شروط قبول الراوى؟

والجواب: أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فى الراوى شرطان أساسيان، هما:

(أ) العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوى مسلمًا بالغًا عاقلاً سليمًا من أسباب الفسق سليمًا من خوارم المروءة.

(ب) الضبط: ويعنون به أن يكون الراوى غير مخالف للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط به ولا مُغَفَّلاً، ولا كثير الأوهام.

بم تثبت عدالة الراوى؟

والجواب: تثبت العدالة بأحد أمرين:

---

(١) انظر: مباحث في علم الجرح والتعديل، للأستاذ/ مصطفى بن سلامة ص (١).

(أ) إما بتنصيص معدلين عليها؛ أى: أن ينص علماء التعديل، أو واحد منهم عليها.

(ب) وإما بالاستفاضة والشهرة؛ فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه؛ كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدل ينص عليها.

كيف يعرف ضبط الراوى؟

والجواب: يعرف ضبط الراوى بموافقته الثقات المتقنين فى الرواية؛ فإن وافقهم فى روايتهم غالبًا، فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم إلا اختل ضبطه، ولم يحتج به العلماء.

هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان؟

والجواب على ذلك يتلخص فى:

(أ) أما التعديل، فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها؛ إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذا وكذا...

(ب) أما الجرح، فلا يقبل إلا مفسرًا؛ لأنه لا يصعب ذكره، ولأن النَّاس يختلفون فى أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم ما ليس بجارح. قال ابن الصلاح (رحمه الله): «وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل: البخارى ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيره الجرح لهم؛ كعكرمة[1]، وعمرو بن مرزوق[2]، واحتج مسلم بسويد بن سعيد[3] وجماعة

(١) عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله بربرى، ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولم تثبت عنه بدعة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) عمرو بن مرزوق الباهلى، أبو عثمان البصرى، ثقة، فاضل، له أوهام أخرج له البخارى وأبو داود.

(٣) سويد بن سعيد بن سهيل الهروى أبو محمد، صدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه؛ فأفحش فيه ابن معين القول، أخرج له مسلم وابن ماجه.

اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود، وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه»[١].

ما حكم رواية مجهول العدالة؟

والجواب: أن مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا لا تقبل روايته عند جماهير العلماء؛ أما مجهول العدالة مع كونه عدل الظاهر، ويَدْعُونَهُ المستور، فقد قيل: تقبل روايته؛ لأن الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى، واختار ذلك ابن الصلاح، أما من مجهول العين؛ وهو من لم تعرفه العلماء، فلم يسم، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد فقط، فهناك عدة أقوال فى شأنه، والذى عليه أكثر العلماء عدم قبول روايته؛ لأنهم أجمعوا على رَدِّ رواية غير العدل، والمجهول ليس عدلاً، ولا فى معناه من حيث حصول الثقة به.

ويرى الخطيب البغدادى أن أقل ما ترتفع به الحالة عن هذا المجهول أن يروى عنه اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك، وإن كان يرى - خلافًا لغيره - أن حكم العدالة لا يثبت له بروايتهما عنه.

وأطلق الحافظ ابن حجر على الراوى الذى لم يسم، كأن يقال: (رجل، امرأة) لفظ (المبهم) ونص على عدم قبول حديثه ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف تعرف عدالته؟! ولو أبهم اسم الراوى بلفظ التعديل؛ كأن يقول من يروى عنه: أخبرنى الثقة، فالأصح عدم القبول، لأنه قد يكون ثقة عند هذا الراوى، ولكنه مجروح عند غيره»[٢].

٢٨٧ - مَرَاتِبَ التَّعْدِيلِ سَبْعًا رَتِّبِ ... أَوَّلُهَا ثُبُوتُ صُحْبَةِ النَّبِي

(مراتب التعديل) أى درجات التوثيق التى اتفق عليها علماء الجرح والتعديل (سبعًا رتب) أى: هى سبع مراتب (أولها) أى: أول هذه الدرجات أو هى (ثبوت صحبة النبى) ﷺ.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١٣٣: ١٣٦)؛ وتيسير مصطلح الحديث ص (١٠٩: ١١١).

(٢) انظر: لمحات فى أصول الحديث للأستاذ/ محمد أديب صالح ص (٣٢٩: ٣٣١) ومراجعه.

فائدة: ترتب مراتب التعديل بحسب الأقوى فالأقوى؛ أما مراتب التجريح، فترتب من الأسوأ إلى الأقل سوءًا.

– أول مراتب التعديل ثبوت صحبة النبى ﷺ فمن ثبتت صحبته للنبى ﷺ فلا مجال للبحث فى عدالته؛ لأن الطعن فى الصحابة طعن فى الدين، فهم حاملوه ومبلِّغوه إلى من بعدهم، وهم الواسطة بين بقية الأمة وبين رسول الله ﷺ كما أن الرسول ﷺ هو الواسطة بيننا وبين ربنا عز وجل، فالطاعن فى أحدهم طاعن فى دينه فى الحقيقة، لكنك لا تجد الطعن فيهم إلا عمَّن لا دين له[1].

٢٨٨ – فَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ أَوْ كجبل أَشْبَهَا   كَجَبَلِ الْحِفْظِ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى

(فأفعل التفضيل) أى المرتبة الثانية: هى الصفة التى جاءت على أفعل التفضيل؛ كأوثق الناس حفظًا وعدالة، (أو ما أشبها) ذلك كأثبت الناس، و (كجبل الحفظ إليه المنتهى) فكلها ألفاظ تعنى بلوغ الراوى المرتبة العليا فى الإتقان للحفظ والعدالة.

٢٨٩ – ثُمَّ مُؤَكَّدٌ بِتَكْرِيرِ الصِّفَهْ   كَثِقَةٍ ثِقَهْ كَذَا مَا رَادَفَهْ

(ثم) المرتبة الثالثة ما الوصف فيها (مؤكد بتكرير الصفة) أى: يكون يؤكد التعديل بتكرار الوصف بهذا التعديل (كثقة ثقه) أى: مثل الوصف بكون الراوى ثقة ثقة (كذا ما رادفه) أى: كذلك ما أكد الصفة ليس بالتكرار ولكن بالترادف بما هو مؤكد لهذه الصفة، كثقة ثبت، أو ثقة حافظ، أو ثقة حجة، أو ثقة متقن.

٢٩٠ – ثُمَّ بِوَصْفٍ وَاحِدٍ مَا أُكِّدَا   كَحَافِظٍ ثَبْتٍ قَدْ أُفْرِدَا

(ثم) المرتبة الرابعة هى التى جاءت (بوصف واحد ما أكدا) أى: حملت صفة لم تؤكد بالتكرار باللفظ نفسه أو بمرادفه، لكنها جاءت مفردة لم تؤكد. (كحافظ) كمثل الوصف بكون الراوى حافظًا، وكمثل (ثبت) أى: وصف بكونه ثبتًا (قد

(١) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (رحمه الله).

أفردا) أى: قد أفرد الوصف بـهما، ولم يكرر أىٌّ منهما: يلـحق بذلك الوصف المفرد غير المؤكد بالتكرار باللفظ نفسه أو بمرادفه، كحجة، متقن، ثقة، ضابط.

٢٩١ - ثُمَّ صَدُوقٌ أَمِنُوا لا بَأْسَ بِهْ   فَصَالِحُ الْحَدِيثِ مَعْ مُقَارِبِهْ

(ثم) المرتبة الخـامسة هى (صدوق أمنوا) أى: هى الوصف بـكونه صدوقًا أو أمنوا روايته أى الوصـف بكونه مأمونًا، أو (لا بأس به) أى يعـتبر به ولا يترك، (فصالـح الحديث مع مقاربـه) أى: المرتبة السادسـة هى الوصف للراوى بـكونه صالح الحـديث أو مقارب الحديـث - بفتح الراء وكسـرها، ويلحق بـه: جيد، حسن الحديث.

٢٩٢ - ثُـمَّ صُـوَيْـلِـحٌ وَمَا مَاثَـلَـهَـا   مِنَ الصِّفَاتِ قِسْ بِتَـرْتِيبٍ لَـهَا

(ثم) المرتبة السابـعة وصف الراوى بأنه (صويلح) تصغير صـالح (وما ماثلها) أى: يلحـق بهذه المرتبـة ما شابه هذا الوصـف (من الصفات) كـصدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بـأس به، و(قس) على هذه الـصفات (بترتيـب لها) وإن كان كلهـا فى مرتبة واحـدة؛ أى: المرتبة السابـعة، وكن على عـلم بمراتب التـعديل وترتيبها، فهذا مهم لدارس الحديث.

٢٩٣ - والْخُلْفُ فِي التَّعْدِيلِ مَعْ إِبْهَامِ   وَالـرَّدُّ قَـوْلُ أَكْـثَـرُ الأَعْـلامِ
٢٩٤ - كَقَوْلِهِ أَخْبَرَنِي الْعَدْلُ الثِّقَهْ   مَا لَمْ يَكُنْ عُرْفًا لَهُ فَحَقِّقَهْ

(والخلف) أى: وقع الاختلاف بين العلمـاء (فى التعديل) للراوى (مع إبهام) له، فلا يعـرف اسمه، ولا أى شىء عنه (والرد) لـلتعديل مع الإبـهام هو (قول أكثر الأعلام) أى: هو القول الراجح المقبول الذي قال به الأئمة الأثبات من أهل الحديث، والإبهام (كقوله) أى: قول الراوى (أخبرنى العدل الثقة) فهو قد يكون عدلاً عنـد الراوى، وليس كذلـك عند أهل الحديـث، فضلاً عن أن يكـون ثقة ضابـطًا؛ (ما لـم يكن) أى: إذا لـم يكـن هذا (عرفـا له) للـراوى؛ أى: شىء متعارف عـليه أنه يروى عن فـلان الثقة المعروف، وهـو لا يسميه لكـنه معروف (فحققه) بـالتتبع للأسانيـد التى أطلق فيها بـالتوثيق للراوى، ولماذا لا يـسميه؟!

فبالبحث والاستقراء تتضح أمور كثيرة، وهو جهد المحقق المدقق.

٢٩٥ - وَالْجَرْحُ عِنْدَ الدَّاعِي نُصْحٌ فَاعْلَمَهْ صِيَانَةً لِلشَّرْعَةِ الْمُكَرَّمَهْ

(والجرح) للرواة؛ أى: إظهار عيوبهم (عند الداعى نصح) أى: الجرح للرواة ممن يقوم به من علماء الحديث هو نصح يثابون عليه، وليس هو بغيبة يذمُّون على فعلها (فاعلمه) أى: فاعلم ذلك جيِّدًا فإن من لا فهم لهم ولا علم يظنون أن ذلك مما لا يليق بمسلم، وهو فى الحق (صيانه للشرعة المكرمه) أى: بيان وكشف الرواة الذين ليسوا بأهل للرواية هو فى حقيقته صيانة للدين أن يزاد فيه أو ينقص.

فوائد فى إجابة سؤال رائد: ما حكم الجرح؟ ولمن يجوز؟ وممن يقبل؟

والجواب: قال النووى (رحمه الله تعالى) فى «شرح مسلم»: «اعلم أن جرح الراوة جائز، بل واجب بالاتفاق؛ للضرورة الداعية إليه، لصيانه الشريعة المكرمة - أى: من أن يدخل فيها ما ليس منها - وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ولرسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم وأهل الورع يفعلون ذلك».

قال: «وعلى الجارح تقوى الله عز وجل فى ذلك، والتثبت فيه، والحذر من التساهل بَجرْح سليم من الجرح، أو بنقص من لم يظهر نقصه، فإن مفسدة الجرح عظيمة، فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديثه مسقطة لسنة عن النبى ﷺ رادة لحكم من أحكام الدين، ثم إنما يجوز الجرج لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة، أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه، فلا يجوز له الكلام فى أحد؛ فإن تكلم كان، غيبة محرمة»، وعزاه إلى القاضى عياض (رحمه الله تعالى) ثم قال: «الجرح لا يقبل إلا من عَدْل عارف بأسبابه».

«وهل يشترط فى الجارح والمعدل العدد، فيه خلاف للعلماء، والصحيح أنه لا يشترط، بل يصير مجروحًا أو عدْلاً بقول واحد؛ لأنه من باب الخبر؛ فيقبل فيه الواحد.

«وهل يشترط ذكر سبب الجرح أم لا، اختلفوا فيه؛ فذهب الشافعي وكثيرون إلى اشتراطه؛ لكونه قد يعده مجروحًا بما لا يجرح لخفاء الأسباب ولاختلاف العلماء فيها. وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني في آخرين إلى أنه لا يشترط أي مطلقًا. وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه، ويشترط من غيره.

وعلى مذهب من اشترط في الجرح التفسير نقول: فائدة الجرح فيمن جرح مطلقًا أن يتوقف عن الاحتجاج به إلى أن يبحث عن ذلك الجرح، ثم من وجد في «الصحيحين» ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسَّرًا بما يجرح.

«قال: ولو تعارض جرح وتعديل، قدم الجرح على المختار الذي قاله المحققون والجماهير، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل، وقيل: «إذا كان المعدلون أكثر، قدم التعديل، والصحيح الأول؛ لأن الجارح اطلع على أمر خفي جهله المعدل»[1] والله أعلم. قال الناظم مؤكدًا لما مضى في كلام الإمام النووي (رحمه الله):

٢٩٦ - وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِنْ عَدْلٍ فَقِيهْ مُطَّلِعٍ يُقْبَلُ مِنْهُ الْقَوْلُ فِيهْ

(وإنما) الحال أنه (يجوز) الجرح (من عدل فقيه) أي: ممن اتصف بالعدالة والورع والفقه والحفظ والاطلاع على أحوال الرواة (مطلع يقبل منه القول فيه) أي: لسعة علمه واطلاعه، ورحلته في طلب الحديث، وحفظه الواسع لجمهرة عظيمة من الأحاديث، كل ذلك يؤهله لأن يقبل منه القول في الرواة من جرح أو تعديل.

٢٩٧ - وَالرَّاجِحُ اشْتِرَاطُ أَنْ يُفَسَّرَا وَكَوْنُهُ مِنْ وَاحِدٍ مُعْتَبَرَا

(والراجح) والغالب (اشتراط أن يفسرا) أي: اشتراط العلماء أن يكون الجرح معللاً مصحوبًا ببيان أسبابه؛ (وكونه) أي كون الجرح (من واحد معتبرا) أي: من

---

(١) انظر: دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح ص (٣٨٣: ٣٨٤).

عالم واحد فهو معتبر ويؤخذ به؛ لأن العالم العدل الضابط لا يجرح إلا بما لديه من زيادة علم.

(الحذر من التساهل فى التجريح)

٢٩٨ - وَلْيَحْذَرِ الْعَبْدُ مِنَ التَّسَاهُلِ   فِيهِ وَمِنْ خَوْضٍ بِلا تَأَهُّلِ

(وليحذر العبد) حذرًا شديدًا (من التساهل فيه) أى من التساهل فى التجريح؛ لأنه إذا لم يكن لدى المجرح أسباب تدفعه بترك رواية المجروح فهذا باب من الغيبة والعيب للناس بما ليس فيهم وهو بهتان وكل ذلك محرم (و) ليحذر العبد كذلك (من خوض بلا تأهل) أى: من الخوض فى التجريح للرواة دون علم وافر يؤهل لذلك، فمن فعل فقد فتح على نفسه بابًا من الشر عظيمًا.

فوائد فى إجابة سؤال رائد: ما هى الشروط التى يجب توافرها فيمن يتصدى للجرح والتعديل؟

والجواب: يشترط فيمن يتصدى للجرح والتعديل أن يكون متصفًا بما يأتى:

أولاً: العدالة.

ثانيًا: أن يكون عالمًا بأسباب الجرح والتعديل.

ثالثًا: أن يكون حسن العبارة، متيقظًا، عالمًا بمدلولات ألفاظ الجرح والتعديل المعتبرة عند العلماء[1].

رابعًا: أن يكون ضابطًا لما يصدر عنه من الأحاديث بحيث يكون بارعًا فى تقويم الراوى بعبارة لا تزيد ولا تنقص منه، أو يحكم بالشىء ونقيضه.

خامسًا: أن يكون على علم بالأحكام الشرعية، فرب جاهل ظن الحلال حرامًا فجرح به.

سادسًا: أن يكون ورعًا تقيًا صادقًا يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على الإصابة فى حكمه.

---

(١) وقد أحسن الأستاذ/ يوسف بن صديق فى كتابه «الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل» فى بيان مدلولات عبارات العلماء فى ألفاظ الجرح والتعديل، وقد أوصى بهذا الكتاب خيرًا فضيلة الشيخ/ محمد عمرو بن عبد اللطيف (حفظه الله).

سابعًا: أن يكون منصفًا، فلا يكون متعنتًا ولا متشددًا ولا معجبًا، فيصدر حكمه عن عداوة أو تعصب.

ثامنًا: أن يكون أمينًا فى نقله صفات الجرح والتعديل عن الأئمة بألفاظها بالغ . الدقة فى تحريها إن كان يستمدها من غيره.

تاسعًا: أن لا يكون قرينًا منافسًا، فإن المعاصرة تورث المنافرة، وهو فى المتأخرين أكثر منه فى المتقدمين، قال ابن حجر (رحمه الله): إن كلام الأقران غير معتبر فى حق بعضهم بعضًا إذا كان غير مفسر.

عاشرًا: أن يكون حليمًا صبورًا حتى لا يدفعه الغضب إلى رَمْى النَّاس بما لا يستحقونه.

الحادى عشر: أن لا تحمله القرابة عن العدول عن الحق فى الحكم على الراوى، فعن على بن المدينى قال: أبى ضعيف، وهذا منه إنصاف وعدل، فلم تحمله صلته بأبيه على التنصل من قول الحق، وبمدى التزام علماء الجرح والتعديل بتطبيق هذه الشروط تكون جودة أحكامهم أو ضعفها على رواة الحديث، كما تتحدد بتفاوت تطبيقها بين الأئمة معظم أسباب اختلافهم فى الجرح والتعديل[١].

سؤال: اذكر أمثلة لبعض علماء الجرح والتعديل الذين كان لهم الفضل الكبير فى تنقية السنة من الدخيل؟

أمثلة لهؤلاء العلماء:

* **شعبة بن الحجاج** بن الورد العتكى. الواسطى، ثم البصرى، ثقة حافظ متقن كان الثورى يقول: هو أمير المؤمنين فى الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدًا، أخرج له أصحاب الكتب الستة، قال ابن رجب فى شرح العلل: «شعبة ابن الحجاج هو أول من وسع الكلام فى الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم

(١) انظر رسالة: «علم الجرح والتعديل دراسة وتطبيق» ص (٣٩: ٤٢) للأستاذ/ عبد الموجود بن محمد ابن عبد اللطيف جزاه الله خيرًا.

العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له فى هذا العلم» اهـ.

* **ثم تبع شعبة، عبد الرحمن بن مهدى، ويحيى بن سعيد القطان**، أما عبدالرحمن بن مهدى بن حسان العنبرى، أبو سعيد البصرى، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المدينى: ما رأيت أعلم منه، أخرج له أصحاب الكتب الستة، ويحيى بن سعيد بن فروخ التميمى، أبو سعيد القطان البصرى، ثقة متقن حافظ إمام قدوة أخرج له أصحاب الكتب الستة، قال الذهبى (رحمه الله): ابن مهدى والقطان، قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلمًا وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندمل[1] جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد فى أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن...».

* **ثم تبعهما يحيى بن معين[2]، وأحمد بن حنبل[3]**.

* **ثم تبعهما البخارى[4]، وأبو حاتم الرازى[5]، وأبو زرعة الرازى[6]**.

فهؤلاء وغيرهم (رحمهم الله) أيد الله بهم هذا الدين، فكانوا حصنًا منيعًا كشفوا تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، فكلامهم فى راو وصمة عارٍ عليه، وتوثيقهم لراو بشرى خير له، فكانوا (رحمهم الله) أفذاذًا جهابذة، ونقادًا ومصححين للرواة والروايات فهم كما قال الذهبى (رحمه الله): «فوالله لولا

(١) اندمل الجُرْح: أخذ فى البرء.

(٢) يحيى بن معين بن عون الغطفانى، أبو زكريا البغدادى، ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى المروزى، نزيل بغداد، أبو عبد الله أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة. أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٤) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى، أبو عبد الله البخارى، جبل الحفظ وإمام الدنيا فى فقه الحديث أخرج له الترمذى والنسائى.

(٥) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلى، أبو حاتم الرازى، أحد الحفاظ، أخرج له أبو داود والنسائى وابن ماجه فى التفسير.

(٦) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازى، إمام حافظ ثقة مشهور أخرج له مسلم والترمذى، والنسائى وابن ماجه.

الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر».

سؤال: ما هو تقسيم علماء الجرح والتعديل بحسب كلامهم فى الرواة؟

والجواب: ينقسم علماء الجرح والتعديل بحسب كلامهم فى الراوة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من تكلم فى أكثر الرواة، كابن معين، وأبى حاتم الرازى.

القسم الثانى: من تكلم فى كثير من الرواة، كمالك، وشعبة.

القسم الثالث: من تكلم فى رجل بعد رجل، كابن عيينة، والشافعى.

سؤال: ما هى أقسام أهل الجرح والتعديل من حيث الشدة والتساهل والاعتدال؟

والجواب: أهل الحديث من حيث الشدة والتساهل والاعتدال إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: متشدد، والمراد بهذا القسم أنه متعنت فى الجرح متثبت فى التعديل، فهذا القسم إذا وثق فعليك به، وإذا ضعف فانظر فإذا لم يوثق من غيره فهو ضعيف، وإذا وثق من غيره، فلا يقبل تضعيفه إلا إذا كان مفسرًا، وهؤلاء العلماء هم:

* **ابن معين، وأبو حاتم الرازى**، وقد قال الذهبى فى أبى حاتم: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً وقال فيه لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبى حاتم فإنه متعنت فى الرجال، قد قال فى طائفة من رجال الصحاح ليس بقوى أو نحو ذلك» اهـ.

وأمثلة ذلك: «قال ابن أبى حاتم فى ترجمة شَبَابَة بن سوار الفزارى فقال: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به» وقد وثق شَبَابَة ابن معين وابن المدينى وأبو زرعة وغيرهم وقال ابن حجر فى التقريب: ثقة حافظ رمى بالإرجاء.

* **والجوزجاني**: إبراهيم بن يعقوب السعدى[١]، مع التنبيه أنه لا يقبل قوله فى أهل الكوفه.

* **ابن خِراَش** (عبد الرحمن بن يوسف بن خِراَش)[٢].

* **شعبة** بن الحجاج العَتَكى أبو بسطام.

* **يحيى بن سعيد القطان**.

* **مالك**.

* **أبو نعيم بن دكين**[٣].

* **على بن المدينى**.

* **النسائى**.

* **ابن حبان**، يجرح المعدلين، وفى الوقت نفسه هو متساهل فى التعديل.

* **أبو الفتح الأزدى**[٤]: لا يقبل جرحه إذا انفرد.

* **ابن حزم الظاهرى**: يقول على من لا يعرفه مجهول، حتى وصف أكابر بأنهم مجاهيل.

القسم الثانى: معتدلون: كأحمد، والبخارى، وأبي زرعة، وابن عدى[٥].

القسم الثالث: متساهلون.

---

(١) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، نزيل دمشق، ثقة حافظ أخرج له أبو داود والترمذى والنسائى.

(٢) عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزى الحافظ الناقد البارع أبو محمد انظر ترجمته فى السير (١١/ ٥٧، ٥٨).

(٣) الفضل بن دكين، الأحول، أبو نعيم الملائى. ثقة ثبت أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٤) أبو الفتح الأزدى الحافظ البارع عبد الله بن بريدة الموصل، صاحب كتاب الضعفاء وهو مجلد كبير انظر ترجمته فى السير (١٢/ ٤١٧، ٤١٨).

(٥) هو عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجانى، الإمام الحافظ الناقد الجوال أبو أحمد صاحب كتاب «الكامل فى ضعفاء الرجال» انظر ترجمته فى السير (١٢/ ٢٨٦، ٢٨٨).

كابن حبان[1]: فقد فرط في التعديل؛ ولذا قال ابن حجر: «وهو معروف بالتساهل فى باب النقد».

* **والدارقطنى**[2]: فهو يقبل مجهول الحال مطلقًا، ولذا قال السخاوى في فتح المغيث: «وعبارة الدارقطنى، من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته»، وقال الزيلعى فى نصب الراية: «سنن الدارقطنى مجمع الأحاديث المعلولة ومنبع الأحاديث الغريبة».

* **الحاكم**[3]: قال ابن الصلاح فى مقدمته: «واسع الخطو فى شرط الصحيح، متساهل فى القضاء به».

* **البيهقى**.

* **الترمذى**.

* **البزار**[4].

فوائد:

الفائدة الأولى:

التقسيم السابق خرج مخرج الغالب، بمعنى قد يتساهل المتعنت كما تساهل ابن معين فى توثيق أبى الصَّلْت الهروى[5] فقال فيه: ليس ممن يكذب؛ مع

---

(١) ابن حبان الإمام الفقيه، المحدث المجود، أبو بكر محمد بن محمد بن خلف بن محمد بن جَيَّان - بجيم - البغدادى الخلال المقرىء توفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة انظر ترجمته فى السير (١٢/ ٤٢٥).

(٢) هو على بن عمر بن أحمد بن مهدى بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادى المقرىء المحدث، الدارقطنى الإمام الحافظ المجود شيخ الإسلام، علم الجهابذة أبو الحسن ولد سنة ست وثلاثمائة وتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (رحمه الله) انظر ترجمته فى السير (١٢/ ٤٨٣ : ٤٩٢).

(٣) الحاكم هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين أبو عبد الله ابن البيع الضبى (رحمه الله) انظر ترجمته فى السير (١٣/ ٩٧ : ١٠٦).

(٤) هو الشيخ الإمام الكبير، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد (رحمه الله) انظر ترجمته فى السير (١١/ ٨٧ : ٨٩).

(٥) انظر: السير (٩/ ٦٠٦ : ٦٠٧) لمعرفة المزيد عن أبى الصلت عبد السلام بن صالح الهروى.

تضعيف جماهير العلماء لأبى الصلت هذا.

الفائدة الثانية:

إذا اتفق المحدثون على توثيق راو، وجاء إمام وضعفه، قالوا يرد التضعيف.

ومثاله: توهية وتضعيف النسائى لأحمد بن صالح المصرى مع اتفاقهم على إمامته وعدالته، أقول: ما لم يرد جرح مفسر مقبول.

الفائدة الثالثة:

علماء الجرح والتعديل (رحمهم الله) لم تمنعهم صلة الأرحام من الصدق فى النقد وبيان الحق من وجهة نظره ولو كان من الأقرباء، والأصدقاء، والأحباب تصديقًا لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ (النساء: ١٣٥).

فمنهم من جرح أباه:

قال ابن حبان فى ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيح والد على بن المدينى فى كتاب المجروحين: «سئل على بن المدينى عن أبيه فقال: اسألوا غيرى، فقالوا: سألناك، فأطرق ثم رفع رأسه، وقال هذا هو الدين أبى ضعيف».

ومنهم من جَرَّح ابنه: قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (٢/ ١٢٢) فى ترجمة سعد بن شعبة بن الحجاج وهو صدوق، عن شعبة قال: «سميت ابنى سعدًا، فما سعد ولا أفلح».

ومنهم من جَرَّح أقاربه: فقد قال الذهبى فى الميزان (١/ ٥٣٦) «فى ترجمة الحسين بن أبى السرى العسقلانى، أبو عروبة الحرانى، هو خال أمى وهو كذاب».

ومنهم من جَرَّح أخاه: قال الذهبى فى الميزان (٤/ ٣٦٤) فى ترجمة يحيى بن أبى أُنَيْسة «قال عبيد الله بن عمرو: قال لى زيد بن أبى أنيسة، لا تكتب عن

أخى فإنه كذاب» اهـ.

ومنهم من جَرَّح صديقه: قال ابن حجر فى لسان الميزان (٣/ ٢٤٤) فى ترجمة العباس بن محبوب المعروف بابن شاصونه: «قال مسلم بن قاسم: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه، وكان لى صديقًا» اهـ(١).

(مراتب التجريح)

٢٩٩ - مَرَاتِبُ التَّجْرِيحِ سَبْعٌ فَاكْتُبِ ... كَأَكْذَبِ النَّاسِ وَرُكْنِ الْكَذِبِ

(مراتب التجريح) أى درجات الطعن فى الرواة والمقصود هنا الألفاظ التى تدل على هذا الطعن والجرح للرواة (سبع) درجات تبين عنها ألفاظ (فاكتب) هذا واحفظه جيدًا فهو مهم لطالب علم الحديث (كأكذب الناس وركن الكذب) فأول هذه المراتب وهو أسوأها ما جاء بصيغة أفعل: كأكذب الناس وما أشبه ذلك: كركن الكذب أو منبعه أو معدنه، ونحو ذلك، كإليه المنتهى فى الوضع.

٣٠٠ - يليه كذاب ووضاع دعوا ... وبعده يكذب كذاك يضع

(يليه كذاب ووضاع دعوا) أى: يلى المرتبة الأولى المرتبة الثانية وهى: صيغة المبالغة كذاب ووضاع (وبعده) أى المرتبة الثالثة (يكذب كذاك يضع) أى فلان يكذب إذا حدث بحديث النبى ﷺ فيزيد فيه وينقص كما يضع الأحاديث ويفتريها على النبى ﷺ .

فائدة: يلحق المرتبة الثانية بعض الألفاظ منها دجال، قال الحافظ ابن حجر فى هذه المرتبة «وإن كان فيها نوع مبالغة؛ لكنها دون التى قبلها»(٢).

٣٠١ - رَابِعُهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ ... وَالْوَضْعِ سَاقِطٌ هالِكٌ كَذَاهِبِ

(رابعها) أى: المرتبة الرابعة من مراتب الجرح (متهم بالكذب) أى قد اتهمه

---

(١) انظر: مباحث فى علم الجرح والتعديل للشيخ/ مصطفى بن سلامة (حفظه الله) ص (١٨٢: ١٨٩).

(٢) انظر: نزهة النظر ص (١٤٠).

العلماء بأنه يكذب فى حديث رسول الله ﷺ (و) كذا متهم بـ (الوضع) أى: متهم بافتراء الأحاديث ودسها وألحقوا بهذه المرتبة ألفاظ وهى (ساقط هالك) وكلها تدل على هذه الفعل الشنيع وهو الكذب على النبى ﷺ وهى (كذاهب) أى: تتساوى هذه الألفاظ مع لفظ ذاهب الحديث أى لا يعتد به.

فائدة: يلحق بهذه الألفاظ: متروك، تركوه، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون ولذا قال الناظم:

٣٠٢ - لَيْسَ بِمَأْمُونٍ كَذَا فِيهِ نَظَرْ مَتْرُوكٌ عَنْهُ سَكَتُوا لا يُعْتَبَرْ

(ليس بمأمون) أى يلحق المرتبة الرابعة ألفاظ منها: ليس بمأمون (كذا فيه نظر) وقد كان للبخارى (رحمه الله) مصطلح خاص به فى الرواة الذين قال فيهم: فيهم نظر، ومعناه عنده: أنه لا تحل الرواية عنهم فإنهم يكذبون، ويلحق بهذين اللفظين (متروك عنه سكتوا) أى: أن العلماء تركوا الرواية عن هذا الراوى لأنهم بتتبعهم لرواياته وجدوا أنه يكذب إذا حدث بحديث رسول الله ﷺ؛ أما لفظ: سكتوا عنه: فتقال فيمن تركوا حديثه وممن يستخدم هذا اللفظ البخارى؛ ويلحق بهذه الألفاظ (لا يعتبر) بهذا الراوى؛ ولذا يترك حديثه.

٣٠٣ - يَلِيهِ مَطْرُوحٌ وَوَاهٍ أَيُّ شَيْ مُمَوَّهٌ ارْمِ بِهِ لَيْسَ بِشَيْ

(يليه) أى يلى المرتبة الرابعة، المرتبة الخامسة، وهى (مطروح وواه أى شى) وكلها تدل على شديد الجرح للراوى ويلحق بها (مموه) أى: ملبس الحق بالباطل (ارم به) أى لا تعتبر بحديثه (ليس بشى) أى لا يعتد به قط؛ لكذبه وغشه وخداعه وتدليسه.

٣٠٤ - وَهَؤُلاءِ عَنْهُمْ يُكْتَبُ مَا قَدْ رَوَوْهُ بَلْ عَلَيْهِ يُضْرَبُ

(وهؤلاء) أى أصحاب المراتب الخمس السابقة (عنهم لا يكتب ما قد رووه) أى: لا يكتب حديثهم ولا يعتبر به قط؛ (بل عليه يضرب) بل حديثهم ساقط يطوى ولا يروى؛ وإذا روى فمع التحذير والبيان.

٣٠٥ - ثُمَّ ضَعِيفٌ مُنْكَرٌ مُضْطَرِبُ فَفِيهِ ضَعْفٌ أَوْ مَقَالٌ مُنْكَرُ

(ثم) المرتبة السادسة والسابعة (ضعيف منكر مضطرب) وكلها تدل على ضعف حفظ الراوى وعدم إتقانه ويلحق بهذه الألفاظ (ففيه ضعف أو مقال منكر) ولذلك يجب مراجعة كتب الجرح والتعديل لبيان مواضع اضطرابه وأسباب وصفه بذلك.

٣٠٦ - لَيْسَ بِذَاكَ فِيهِ خُلْفٌ طَعَنُوا فِيهِ كَذَا سَيِّئُ حِفْظٍ لَيِّنُ

أى: يلحق بالمرتبة السادسة والسابعة ألفاظ تشبه هذه الألفاظ وهى (ليس بذاك) أى ليس بذاك الذى يعتمد ويعتبر حديثه (فيه خلف طعنوا فيه) أى يخالف الثقات، ولذا طعنوا فيه أى فى حفظه (كذا سيئ حفظ لين) وكلها تدل على سوء حفظ الراوى وعدم الوثوق به.

٣٠٧ - تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ فِيهِ تَكَلَّمُوا وَكَتَبُوا عَنْ هَؤُلاءِ مَا نَمُوا

٣٠٨ - لِلاعْتِبَارِ دُونَ أَنْ يُحْتَجَّ بِهْ وَعِلْمُ ذَا النَّوْعِ مُهِمٌّ فَانْتَبِهْ

أى: يلحق بالمرتبة السادسة والسابعة قولهم فى الراوى (تعرف وتنكر فيه) أى يخلط الصحيح والسقيم (قد تكلموا فيه) أى فى حفظه؛ ولذا أعرضوا عن الاحتجاج به (وكتبوا عن هؤلاء) أى دَوَّن العلماء حديث هؤلاء الرواة الضعفاء (ما نموا)[1] أى ما رووه لا للاحتجاج ولكن (للاعتبار دون أن يحتج به) أى يعتبر بروايتهم فى معرض جمع الطرق واشواهد ولكن لا يحتج بها على انفرادها (وعلم ذا النوع) أى ألفاظ الجرح وطبقات المجروحين (مهم فانتبه) لذلك؛ وكان مهما فى حق طالب العلم أن يحشد طاقاته لدراسة علم الحديث فإنه علم دقيق يحتاج إلى الصبر والتأني.

* * *

(١) نما الحديث لقائله: نسبه إليه والمقصود هنا رواياتهم.

(حكم تعارض الجرح والتعديل)

٣٠٩ - وَقَدِّمِ الْجَرْحَ عَلَى التَّعْدِيلِ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ عَلَى تَفْصِيلِ

(وقدم الجرح) أى إذا تعارض أقوال العلماء فى راو ما فريق منهم يعدل الراوى والآخر، يجرحونه فإن قول المجروحين يقدم (على) قول أهل (التعديل) وذلك (عند الجماهير) من العلماء الذين يعتد بهم (على تفصيل) مذكور فى مواضعه فى كتب المصطلح.

فائدة: هذه قاعدة من قواعد الجرح والتعديل؛ وهى: الجرح المفسر مقدم على التعديل، قال الخطيب البغدادى (رحمه الله) فى «الكفاية» ص (١٢٣): «اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى، والعلة فى ذلك: أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل، ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردتُ بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفى صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل».

وقال ابن الصلاح فى مقدمته ص (١٣٦): «وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرًا مبين السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فيطلق أحدهم بالجرح بناء على أمرٍ اعتقده جرحًا وليس بجرح فى نفس الأمر، فلابد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله».

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخارى ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس ﷺ، وكإسماعيل بن أبى أويس وعاصم بن على وعمرو بن مرزوق وغيرهم، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ومذاهب النقاد للرجال مختلفة، وعقد الخطيب بابًا فى بعض أخبار من استفسر فى جرحه فذكر ما لا يصلح جارحًا، منها عن

شعبة أنه قيل لـه: لم تركت حديث فلان فقال: رأيته يركض علـى برذون[١] فتركتُ حديثه».

(المبهم)

٣١٠ - وَالْمُبْهَمَاتُ مِنْ أَهَمِّ الْفَنِّ فِي سَنَدٍ وُقُوعُهَا أَوْ مَتْنِ

٣١١ - وَعِلْمُهَا يُدْرَى بِجَمْعِ الطُّرُقِ أَوْ أَخْذِهَا عَنْ عَالِمٍ مُحَقِّقِ

تعريف المبهم لغة: هو اسم مفعول من الإبهام، وهو ضد الإيضاح والبيان.

واصطلاحًا: هو من أبـهم اسمه فى المتن أو الإسـناد من الرواة أو ممن لـه صلة بالرواية (والمبهـات من أهم الفن) أى: أن معرفة المبهمات، وهـم الرواة الذين أبهم اسمهم سواء فى المتن أو الإسناد، هو من أهم مباحث مصطلح الحديث، وهى كما قلنا (فى سند وقوعها أو متن) أى: تقع فى سند الحديث أو المتن، (وعلمها يدرى) أى معرفة المبهمات يتحصل (بجـمع الطرق) أى: بجمع طرق الحديث من الجوامع والمسانيد والأجزاء الحديـثية (أو أخذها عن عالم محقق) أى: أو تلـقى معرفة هذه المبهمات عن الشيوخ المحققين الذين لهم الباع الواسع فى تخريج الأحاديث[٢].

من فوائد معرفة المبهمات:

(أ) إن كان الإبهام فى السـند، فينبغى معرفة الراوى إن كان ثـقة أو ضعيفًا؛ للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

(ب) وإن كان الإبهام فى المتن، فلمعرفته فـوائد كثيرة، أبرزها معرفة صاحب القصة أو الـسائل، حتى إذا كان فـى الحديث منقبـة له عرفنا فضـله، وإن كان

---

(١) البِرْذَوْن: يطـلق على غير الـعربى من الخيل والـبغال، من الفصـيلة الخيليـة، عظيم الخلقـة، غليظ الأعضاء قوى الأرجل، عظيم الحوافر جمعه براذين.

(٢) التخريـج هو: معرفـة حـال الـراوى، والمروى، ومخـرجه، وحكمه صحـة وضعفًا بمجمـوع طرقه وألفاظه: أما استخراج الحديث، فهو معرفة مواضعه من كتب الحديث. انظر كتاب التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجـرح والتعديل للعلامة/ بكر بن عـبد الله أبو زيد، الجزء الأول ص (٤١) وص (١٤٤) ونتمنـى أن يظهر الجزء الثـانى والثالث، فهذا الـكتاب فريد فى بـابه جزى الله مؤلـفه خيرًا عظيمًا!

عكس ذلك عرفنا ما عليه من مآخذ نحذرها ونحذر منها.

كيف يعرف المبهم؟

والجواب: يعرف المبهم بأحد أمرين:

(أ) بوروده مسمّى فى بعض الروايات الأخرى.

(ب) بتنصيص أهل السِّيَرِ على كثير منه.

أمثلة للمبهم:

حديث أبى هريرة ﵁ قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس، قد فرض عليكم الحج فحجوا» فقال رجل: أكل عام، يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثًا، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلتُ: نعم، لوجبت، ولما استطعتم»، ثم قال: «ذرونى ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء، فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء، فدعوه»[1]. قال النووى (رحمه الله) فى شرح مسلم (٩/ ١٠٥): «هذا الرجل - أى: السائل - هو الأقرع بن حابس، كذا جاء مبينًا فى غير هذه الرواية.

حديث أم عطية فى تغسيل بنت النبى ﷺ بماء وسدر[2]. وبنت النبى ﷺ هى زينب ﵂.

أشهر المصنفات فى المبهم:

صنَّف فى هذا النوع عدد من العلماء، منهم عبد الغنى بن سعيد، والخطيب والنووى، وأحسنها وأجمعها كتاب «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لولى الدين العراقى أبى زرعة؛ وقد لخص أبو زرعة (رحمه الله) جهد العلماء

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٧)، والنسائى (صغرى) (٢٦١٨)، كلاهما من طريق الربيع بن مسلم البصرى عن محمد بن زياد عن أبى هريرة ﵁.

(٢) خرجته فى كتابى «النفحات الإلهية»، وانظر هناك التعليق على الحديث.

السابقين مع مزيد تنسيق وإيضاح، وقد طبع الكتاب حديثًا، والحمد لله رب العالمين.

قال السيوطي في تدويبه ص (٥٩٩): «ومن الناس من أفرد مبهمات كتاب مخصوص كشيخ الإسلام في مقدمة شرح البخاري، عقد فيها فصلاً لمبهماته استوعبت ما وقع فيه.

(أسباب ورود الحديث وتأريخه)

٣١٢ - وَعِلْمُ أَسْبَابِ الْحَدِيثِ وَكَذَا ‏ ‏ تَارِيخُهُ مِنَ الْمُهِمِّ فَخُذَا

(وعلم أسباب الحديث) أي: معرفة أسباب ورود الحديث (وكذا) معرفة (تاريخه من المهم فخذا) أي: معرفة تأريخ وقوع الحديث مهم جدًا لمعرفة الناسخ والمنسوخ وغير ذلك من الفوائد العلمية؛ فاحرص على معرفته؛ فإنه مهم لطالب علم الحديث.

تعريف أسباب ورود الحديث: السبب في اللغة: هو كل شيء يتوصل به إلى غيره، فأسباب ورود الحديث أي: معرفة العلة التي من أجلها قيل فيها الحديث.

فائدة معرفة هذا العلم: معرفة هذا العلم طريق لتحديد المراد من الحديث من عموم أو خصوص أو إطلاق أو تقييد أو نسخ أو نحو ذلك.

مثال: حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»[1] وسبب هذا الحديث قد جاء في حديث آخر، هو حديث عبد الله بن عمرو ﷺ قال: تخلَّف عنا النبي ﷺ في سفرة سافرناها، فأدركَنَا وقد أرهقتنا الصلاة ونحن نتوضأ، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته «ويل للأعقاب من النار - مرتين أو ثلاثًا»[2] فعلم من ذلك أنه يجب غسل الرجلين إلى

(١) أخرجه البخاري (١٦٥)، ومسلم (٢٤٢)، والنسائي (صغرى)، كلهم من طريق شعبة بن الحجاج عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠) و (٩٦) و (١٦٣)، ومسلم (٢٤١)، والنسائي (كبرى) (٥٨٨٥)، كلهم من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

الكعبين ولا يكتفى بالمسح كما يجب تعاهد العقبين بالماء[١].

معرفة تأريخ الحديث: هو معرفة التاريخ الذى قيل فيه الحديث، أو وقع فيه الحديث، ومعرفة ذلك تساعد على فهم أمور كثيرة، منها معرفة النسخ، ومعرفة أسباب نزول الآيات. . .

أشهر المصنفات فى معرفة أسباب نزول الحديث وتاريخه:

اللمع فى أسباب ورود الحديث للسيوطى (رحمه الله). مطبوع.

البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف لإبراهيم بن محمد بن كمال الدين الدمشقى. مطبوع.

لم أقف على كتاب مفرد فى معرفة تأريخ الحديث، لكنه يعرف من شروح العلماء وأقوالهم المبثوثة فى كتب الشروح على الصحاح والسنن والمسانيد.

(معرفة الولاء)

٣١٣ - وَلْيُعْرَفُ الْوَلا عَلَى أَقْسَامِ بِالْعِتْقِ وَالْحِلْفِ[٢] وبِالإِسْلامِ

(وليعرف الوَلا) أى: وينبغى معرفة الولاء، وهو (على أقسام) ثلاثة (بالعتق والحلف وبالإسلام) أى: يكون الوَلاء بالعتق، والمحالفة، وبالإسلام، ولذلك تفصيل سيأتى.

تعريف الولاء لغة: هو الملك، والنصرة، والقرابة، والمحبة.

واصطلاحًا: هو انتساب الشخص لقوم بالمحالفة، أو بالعتق؛ أو بالإسلام، فالمولى هو الشخص الُمحَالِف أو المعتَق، أو الذى أسلم على يد غيره.

أنواع الموالى:

(أ) مو لى الحلف: مثل الإمام مالك بن أنس الأصبحى التَّيْمى، فهو أصبحى

---

(١) انظر: شرح النووى على صحيح مسلم (٣/ ١٢١: ١٢٢).

(٢) الحلف: المعاهدة على التعاضد والاتفاق، جمعه أحلاف.

صلبية؛ أى: خالص النسب للأصبحيين؛ لكنه تيمى بولاء الحلف، وذلك لأن قومه «أصبح» موالى لتَيْم قريش بالحِلْف.

(ب) **مولى العتق:** مثل أبى البخترى الطائى التابعى، واسمه سعيد بن فيروز[1]، هو مولى طيِّئ؛ لأنه سيده (أى: مالكه) كان من طيِّئ فأعتقه.

(جـ) **مولى الإسلام:** مثل: محمد بن إسماعيل البخارى الجعفى؛ لأن جده المغيرة، كان مجوسيًا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفى، فنسب إليه.

من فوائد معرفة الموالى:

* الأمن من اللبس، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسبًا أو ولاءً، ومن ثم ليتميز المنسوب إلى القبيلة ولاءً عمن يشاركه فى اسمه من تلك القبيلة نسبًا.

أشهر المصنفات فى معرفة الموالى:

صنَّف فى ذلك أبو عمر الكندى، ولكنه خصه بالمِصْرِيِّين فقط[2].

(سن التحمل والأداء)

٣١٥ - وَصَحَّ مَعْ تَمْيِيزِهِ التَّحَمُّلُ ... أَمَّا الأَدَا فَوَقْتُهُ التَّأَهُّلُ

(وصح مع تمييزه) أى: صح للصبى المميز (التحمل) للحديث، أى تلقى الحديث وأخذه عن الشيوخ (أما الأدا) أما أداء الحديث؛ أى: روايته وإعطاؤه للطلاب (فوقته التأهل) أى: وقت الأداء فهو وقت التأهل لذلك بعد تقدم العمر، وفيه يكون الضبط والتبحر فى العلم وَسَعَة الاطلاع.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) فى نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص (١٥٢): «ومن المهم أيضًا معرفة سن التحمل والأداء، والأصح: اعتبار سن التحمل بالتمييز، هذا فى السماع، وقد جرت عادة المحدثين بإحضارهم الأطفال

---

(١) سعيد بن فيروز، أبو البخترى ابن أبى عمران الطائى، مولاهم، الكوفى، ثقة، ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث، ص (١٨٠).

مجالس الحديث، ويكتبون لهم أنهم حضروا، ولا بد فى مثل ذلك من إجازة المسمع، والأصح فى سن الطالب بنفسه أن يتأهل لذلك، ويصح تحمل الكافر أيضًا، إذا أداه بعد إسلامه، وكذا الفاسق من باب أولى إذا أداه بعد توبته وثبوت عدالته؛ وأما الأداء، فقد تقدم أن لا اختصاص له بزمن معين، بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك، وهو مختلف باختلاف الأشخاص، وقال ابن خلاد: «إذا بلغ الخمسين، ولا ينكر عند الأربعين» وتعقب: بمن حدث قبلها كـ: «مالك».

(صفة كتابة الحديث وضبطه)

٣١٦ - وَالصُّنْعَ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَالْعَرْضَ وَالسَّمَاعَ وَالتَّحْدِيثِ [١]

(و) ليعرف الطالب (الصنع فى كتابة الحديث) أى كيف يصنع عند كتابة الحديث، فإن كتابة الحديث لها ضوابط يجب معرفتها (و) ليعرف الطالب (العرض) للحديث المقابلة لما كتبه مع شيخه المسمع مثلاً (و) ليعرف (السماع) للحديث فلا يتشاغل بما يخل به (و) كيفية (التحديث) بما كتبه من حديث فلذلك شأن مهم يجب أن يعلمه طالب الحديث.

٣١٧ - وَاعْتَنِ بِالضَّبْطِ وَبِالتَّصْحِيحِ لَهْ فَاكْتُبْهُ وَاضِحًا وَبَيِّنْ مُشْكِلَهْ

(واعتن) أى: اهتم (بالضبط) للحديث بشكله وضبط حروفه كأن تقول: يُرَى: بضم الياء وفتح الراء أو بعدها راء مفتوحة بعد ياء (و) كذا يجب الاهتمام (بالتصحيح له) أى للحديث الذى تلقاه الطالب فى مجالس شيوخ الحديث (فاكتبه واضحًا) أى: على طالب الحديث أن يكتب ما تلقاه من حديث سندًا ومتنًا بخط واضح مضبوط (و) عليه أن يبين (مشكله) أى: يبين الشىء الذى قد يلتبس على قارئ السند أو المتن.

٣١٨ - وَرِحْلَةٍ فِيهِ كَذَا التَّصْنِيفُ لَهْ وَمَا بِهِ مِنَ الْتِبَاسٍ شَكَّلَهْ

(ورحلة فيه) أى كذلك ينبغى على طالب الحديث أن يرحل إلى البلاد المختلفة

---

(١) هذه الكلمة مجرورة لنزع الخافض وهو المضاف وتقديره كلمة «كيفية» أو «معرفة»، وإنما قدرناه هكذا لأن مجال الضرورة في الشعر أوسع من النثر، فلبس في النثر ضرورة.

ليطلبه على المشايخ المتقنين؛ (كذا التصنيف له) أى: ينبغى على الطالب لعلم الحديث بعد أن يجمع مروياته، ويتقن أصوله أن يؤلف فيه مؤلفًا خاصًا به (و) فى هذا التصنيف (ما به من التباس) أى ما يعرض من أسماء فى السند أو كلمات فى المتن قد تلتبس على القارئ ينبغى أن يزيل هذا الالتباس بالضبط والشرح.

٣١٩ - وَاعْرِضْ عَلَى شَيْخِكَ أَوْ ثَانٍ ثِقَهْ أَوْ فَعَلَى أَصْلٍ صَحِيحٍ حَقَّقَهْ

٣٢٠ - وَعِنْدَ مَا يَسْمَعُهُ لا يَشْتَغِلْ بِأَيِّ شَيْءٍ بِاسْتِمَاعِهِ يُخِلْ

(واعرض على شيخك) أى: قابل ما كتبت من حديث قد أملاه عليك شيخك بأصله الذى أملى منه، أو بعرضه عليه حتى ينظر فيه ويُعْلِمُكَ بمدى صحة أصلك الذي نقلته عنه؛ (أو ثان ثقهْ) وإذا لم يتهيأ لك ذلك؛ فاعرض أصل مسموعك على ثقة يستطيع تصحيحه ومراجعته، (أو فعلى أصل صحيح حققه) أو فليقابله الطالب على أصل صحيح قد صححه الشيخ نفسه وراجعه (حققه) فعلى الطالب أن يحقق هذا العرض؛ لأن تصحيح المسموع مهم جدًا حتى لا يقع التصحيف والتحريف (وعندما يسمعه) أى: عندما يتعرض الطالب لسماع الحديث من الشيوخ، فينبغى أن لا (يشتغل بأى شىء) آخر (باستماعه يخل) لأن ذلك قد يُخلّ باستماعه للحديث؛ فيفوته شىء يكتبه أو يضبطه فى السند أو المتن.

فوائد فى إجابة سؤال رائد:

ما هى كيفية كتابة الحديث وعرضه وسمعه وإسماعه، والرحلة فيه وتصنيفه؟

والجواب فى نقاط، وهى:

أولاً: صفة كتابة الحديث: ينبغى على كاتب الحديث أن يصرف همته إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونقطًا[1] يؤمن معهما اللبس، ويُشَكِّلَ المُشْكِل[2] لا سيما أسماء الأعلام؛ لأنها لا تدرك بما قبلها ولا بما بعدها، وأن يكون خطه واضحًا

---

(١) نقطا: أى الكلمات التى تحتاج إلى نقط فليوضحها؛ كالجيم والشين والياء.

(٢) المُشْكِل: الكلام الذي قد يقرأ خطًا فبتشكيله يُؤْمن الخطأ.

على قواعد الخط المشهورة، وألا يصطلح لنفسه اصطلاحًا خاصًا برمز لا يعرفه الناس، وينبغى أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على النبى ﷺ كلما جاء ذكره، ولا يسأم من تكرار ذلك، ولا يتقيد فى ذلك بما فى الأصل، إنْ كان ناقصًا، وكذلك الثناء على الله سبحانه وتعالى كـ «عز وجل» وكذلك الترضى والترحم على الصحابة والعلماء، ويكره الاقتصار على الصلاة وحدها أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليهما بـ «ص» ونحوه «صلعم» وعليه أن يكتبهما كاملتين.

صفة عرض طالب الحديث لما تلقاه من حديث: يجب على طالب الحديث؛ بعد الفراغ من كتابة ما تلقاه من حديث على شيخه أن يقابله بأصل شيخه؛ أى: نسخة شيخه الأصلية، وحبذا لو راجعها وقابله بحضور شيخه، فلذلك مزيد ضبط وتحقيق وتدقيق؛ فإذا لم يتسير له أن يقابل مسموعه بأصل شيخه، فليقابله مع ثقة، كما يكفى أن يقابله بفرع مقابل بأصل الشيخ

صفة سماع طالب الحديث لما يتلقاه عن شيخه: صفة سماع طالب الحديث لما يتلقاه عن شيخه من حديث أن لا يتشاغل بما يخل به من انشغال بنسخ ما فات سماعه، أو حديث مع زميل له أو نعاسٍ لا يجعله متيقِّظًا لما يُمليه شيخه.

صفة إسماع طالب الحديث لما تلقاه من حديث: يجب على طالب الحديث إذا تعرض لإسماع الحديث غيره أن يكون إسماعه من أصله الذى سمع فيه، أو من فرع قوبل على أصله، ولا يسرد الحديث سردًا، بل يجعله فصْلاً يفهمه كل من سمعه، ويوضح مشكله، ويتعرض لضبطه، ويتابع من سمعه بتحرى الضبط والدقة فيما يسمعه.

صفة الرحلة بالنسبة لطالب الحديث لطلب الحديث: هى أن يبتدئ بحديث شيوخ أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل فى الرحلة ما ليس عنده، ويكون اعتناؤه فى أسفاره بتكثير المسموع أولى من اعتنائه بتكثير الشيوخ.

صفة تصنيف طالب الحديث لما تلقاه من حديث: طالب الحديث مخير فى

تصنيف حديثه الذى تلقاه؛ فهو إما أن يصنفه على المسانيد بأن يجمع مسند كل صحابى على حدة، فإن شاء رتبه على سوابقهم، وإن شاء رتبه على حروف المعجم، وهو أسهل تناولاً، أو على الأبواب الفقهية أو غيرها، بأن يجمع فى كل باب ما روى فيه مما يدل على حكمه إثباتًا أو نفيًا، والأولى أن يقتصر على ما صحّ أو حسن؛ فإن جمع الجميع، فليبين علة الضعف، أو يصنفه على العلل، فيذكر المتن وطرقه، وبيان اختلاف نقلته، والأحسن أن يرتبها على الأبواب ليسهل تناولها، أو يجمعه على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيده إما مستوعبًا وإما مقيدًا بكتب مخصوصة[1].

(صفة أداء الشيخ لحديثه)

٣٢١ - وَالشَّيْخُ مِنْ أَصْلٍ لَهُ يُؤَدِّي ... وَلْيَفْصِلِ الْحَدِيثَ دُونَ سَرْدِ

(والشيخ) إذا أراد أن يسمع حديثه الطلاب، فعليه (من أصل له يؤدى) أى: عليه أن يسمع الحديث من الأصل الذى سمع فيه، وقد قابله وصححه ودققه (وليفصل الحديث) أى: يفصل كل حديث بسنده عن الآخر، ولا يسرع فى أداء الحديث وإملائه، فإن ذلك مظنة الخطأ وعدم الضبط (دون سرد) أى: دون موالاة وتتابع؛ أى: بلا إسراع.

٣٢٢ - وَوَاجِبٌ أَدَاؤُهُ بِلَفْظِهِ ... لا غَيْرِهِ إلا لِفَوْتِ حِفْظِهِ

(وواجب) على الشيخ الذى يؤدى الحديث لطلابه (أداؤه بلفظه لا غيره) أى: أن يؤدى الشيخ الحديث بلفظه الذى تلقاه عن شيخه، ولا يؤديه بمعناه (إلا) فى حال (لفوت حفظه) أى: لضعف حفظه؛ فعليه حينئذ أن يؤديه من مسموعه ولا يعتمد على حفظه.

٣٢٣ - وَبِحَدِيثِ مِصْرِهِ فَلْيَبْتَدِي ... ثُمَّ حَدِيثِ غَيْرِهِ مِنْ بَلَدِ

---

(١) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص (١٢٧)، وانظر: دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح ص (٣٩١: ٣٩٢).

(و) يستحب له أن يحدث (بحديث مصره فليبتدى) أى: أن يحدث فى بداية مجالس التحديث بما تلقاه من حديث عن مشايخ بلده (ثم حديث غيره من بلد) ثم يحدث بما تلقاه من حديث عن المشايخ الذين رحل إليهم فى شتى بلاد المسلمين.

فائدة: إذا كان لدى المحدث أسانيد عالية قد تلقاها عن مشايخه، فليحدث بها أولاً؛ نظرًا لحرص السلف الصالح ﷺ على طلب الإسناد العالى؛ فقد قال الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله): الإسناد العالى سنة عمن سلف. وقيل ليحيى بن معين فى مرض موته: ما تشتهى؟ قال: بَيْتٌ خَالٍ، وإسناد عالٍ، ولهذا تداعت رغبات كثير من الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ إلى الرحلة إلى أقطار البلاد طلبًا لعلو الإسناد»[1].

٣٢٤ - وَكَثْرَةَ الْمَسْمُوعِ فِيهِ يَعْتَنِي لَيْسَ بِكَثْرَةِ الشُّيُوخِ فَافْطَنِ

(و) ينبغى على الشيخ أن يعتنى بـ (كثرة المسموع فيه يعتنى) أى: عليه بالعناية بما سمع من مشايخه وكم سمع من حديث منهم؟! فإن كثرة المسموع هى المعول عليه فى الإحاطة بالسنة الشريفة و (ليس بكثرة الشيوخ) أى: ليس بتعدد المشايخ وقلة المتلقى عنهم من حديث (فافطن) أى: افهم ذلك جيِّدًا، فقد أخطأت بعض الأفهام فى إدراك ذلك.

(صفة التصنيف فى الحديث)

٣٢٥ - وَالْجَمْعُ لِلْحَدِيثِ إِنْ شَا أَسْنَدَهْ حَدِيثُ كُلِّ صَاحِبٍ عَلَى حِدَهْ

(والجمع للحديث) أى: جمع المحدث لمسموعاته له طرق معينة منها (إن شا أسنده) أى: أن يجعله مسندًا؛ وهو أن يكون (حديث كل صاحب على حده) أى: يجعل المحدث حديثَ كل صحابى وحده مبتدئًا بمن له السبق للإسلام، كما فعل الإمام أحمد (رحمه الله) فقد ابتدأه بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة ﷺ.

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير (رحمه الله) ص (٢٢٦: ٢٢٧).

فائدة: المسند: كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابى على حدة من غير النظر إلى الموضوع الذى يتعلق فيه الحديث مثل مسند عبد بن حميد[١]، والدارمى[٢]، وأحمد بن حنبل، وأبى يعلى الموصلى[٣]، والبزار، وأبى داود الطيالسى[٤]، وإسحاق بن راهويه[٥].

٣٢٦ - وإِنْ يَشا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ أَوْ فَعَلَى الأَبْوَابِ لِلْفِقْهِ افْهَمِ

(وإن يشا) المحدث أن يصنِّف ما تلقاه من حديث (على حروف المعجم) أى: يرتبه على حروف المعجم أ ب ت ث ج إلى آخر الحروف (أو فعلى الأبواب للفقه)، أو يصنِّف الأحاديث مرتبة على الأبواب الفقهية[٦] مبتدأ بباب الطهارة ثم الصلاة، ثم الزكاة إلى آخر الأبواب، وهذه الطريقة الأخيرة (افهم) لمن يريد بغيته وبخاصة إذا كان نص الحديث فى أمور الفقه.

٣٢٧ - وَقَصْرُهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْحَسَنْ أَوْلَى وَمَعْ تَنْبِيهِهِ الْجَمْعُ حَسَنْ

(وقصره) أى: اختصار صاحب الحديث (المحدث) (على الصحيح والحسن) أى: على إيراد الحديث الصحيح والحسن فقط فهو (أولى) لكونهما حجة فى

---

(١) هو عبد بن حميد بن نصر الإمام الحافظ الحجة الجوال، تتلمذ له مسلم والترمذى وَخَلْق. انظر ترجمته فى السير (١٠/ ١٧٩/ ١٨٠).

(٢) الدارمى هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الله الحافظ الإمام أحد الأعلام أبو محمد التميمىّ ثم الدارمى السمرقندى، حدث عنه مسلم وأبو داود وعبد بن حميد وغيرهم، توفى سنة خمس وخمسين ومائتين (رحمه الله) انظر ترجمته فى السير (١٠/ ١٧٣ : ١٧٨).

(٣) أبو يعلى الإمام الحافظ شيخ الإسلام، أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمى الموصلى محدث الموصل، وصاحب المسند. انظر ترجمته فى السير (١١/ ٢٢٧ : ٢٣٢).

(٤) هو سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسى البصرى، ثقة، حافظ، غلط فى أحاديث، أخرج له البخارى تعليقًا، ومسلم وأصحاب السنن الأربع.

(٥) إسحاق بن راهويه هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلى، أبو محمد المروزى، ثقة، حافظ، مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بقليل.

(٦) كصحيح البخارى ومسلم والسنن الأربع، فهى كلها مرتبة على الأبواب الفقهية.

الأحكام والفضائل معًا وإذا أورد الضعيف معهمـا فلابد من التنبيه على الضعيف وبيان علته ولذا قال الناظم (ومع تنـبيهه الجمع حسن) أى: جمع كل الأحاديث ونبه على الضعيف منها فذلك شىء مستحسن حتى يكون القارىء على حذر فإذا حدث به، حدث به مع بيان علته.

٣٢٨ - وَإِنْ يَشَا رَتَّبَهُ عَلَى الْعِلَلْ مُبَيِّنًا فِيهِ اخْتِلافَ مَنْ نَقَلْ

(وإن يشا) المحدث (رتبه) أى: رتب تصنيفه للحديث الذى سمعه وجمعه (على العلل) فيذكر متن الحديث، أى: نص الحديث وبيان اختلاف نقلته (مبينًا فيه اختلاف من نقل) وهذا التصنيف لا يعتنى به إلا من له صبر واجتهاد كبير فى علم الحديث.

٣٢٩ - أَوْ فَعَلَى الأَطْرَافِ ثُمَّ لْيَسُقْ فِي كُلِّ مَتْنٍ مَا لَهُ مِنْ طُرُقْ

(أو) يصنف المحدث حديثًا (فعلى الأطراف) أى: يذكر طرف الحديث الدال على بقيته (ثم ليسق فى كل متن) أورده (ما له) أى: ما لهذا المتن (من طرق) أى: من أسانيد.

٣٣٠ - مُسْتَوْعِبًا جَمِيعَ مَا قَدْ وَرَدَا أَوْ بِخُصُوصِ كُتُبٍ تَقَيَّدَا

(مستوعبًا) أى: أن يستوعب (جميع ما) أى: الأسانيد التى (قد وردا) أى: ورد ذكرها عند أئمة الحديث (أو بخصوص كتب تقيدا) أى: قد تقيد بكتب مخصوصة فيكتفى بذكر الأسانيد التى للمتن فى هذه الكتب المعينة.

٣٣١ - وَتَمَّ مَا أَمْلَيْتُ بِاقْتِصَارِ عَلَى أُصُولِهِ مَعَ اخْتِصَارِ

(وتم) أى: اكتمل (ما أمليت) ما قلته فكتب عنى (باقتصار على أصوله) أى: مكتفيًا بالحديث على الأصول الأصيلة في علم مصطلح الحديث (مع اختصار) أى: مزيد الاختصار فى الحديث عن مباحث هذا العلم.

٣٣٢ - إِذْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ لا يُحِيطُ بِهِ مُطَوَّلٌ وَلا بَسِيطُ

(إذا كان هذا العلم) الشريف (لا يحيط به) لا يحصى مسائله (مطول ولا بسيط) أى: كتاب قد طول فى علاج مباحثه، وناقش القضايا التى أثيرت فيه؛ أو بسطت مسائله، فَدُرِّسَتْ كل مسألة فيه بجمع أقوال أهل العلم فيها؛ ومناقشة كل رأى فيها وترجيح ما يمكن ترجيحه وذلك من خلال دراسة الأدلة ومدى قوتها ورجحانها.

٣٣٣ - لَكِنَّ مَنْ كَانَ أُصُولَهُ وَعَى لَمْ يَعْيِهِ مِنْهُ الَّذِي تَفَرَّعَا

(لكن من) لكن الذى (كان أصوله وعى) أى: قد حَصَّلَ أصول هذا العلم «مصطلح الحديث» (لم يعيه منه) لم يتعبه أن يُحَصِّل منه (الذى تفرعا) أى المسائل التى تفرعت من هذا العلم، لأن من حاز الأصل لم يتعب فى فهم ومعرفة الفرع.

٣٣٤ - وَهْوَ فُنُونٌ كُلُّ فَنٍّ مِنْهُ قَدْ أُفْرِدَ تَصْنِيفًا وَمَنْ جَدَّ وَجَدَ

(وهو) أى علم مصطلح الحديث (فنون كل فن منه أفرد تصنيفًا) أى: مجموعة من القواعد كل قاعدة منه قد أفرد العلماء فيها مصنفًا مستقلاً (ومن جد) اجتهد فى تحصيل مسائل هذا العلم (وجد) أى: حصل معظم مسائله، ولن ينال العلم أحد براحة الجسم أبدًا فلابد من الاجتهاد.

٣٣٥ - وَحِينَ تَمَّتْ قُرَّةُ الْعُيُونِ سَمَّيْتُهَا بِاللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ

(وحين تمت) أى: حين اكتملت هذه المنظومة التى هى (قرة العيون) التى تَسُرُّ النفوس. بما أودع فيها من أصول هذا العلم الشريف؛ وتقر العيون فلا تنصرف العيون إلى غيرها لرضاها الكامل عما ضمنه من سهولة لفظ وجمع لمعظم مسائل علم المصطلح، (سميتها[1] باللؤلؤ المكنون) أى: وسميتها «باللؤلؤ المكنون»، أى الجوهر المستور عن الأعين؛ لكنه غير مستور عن عيون المحبين لمعرفة سنة سيد

---

(١) هذا الفعل يتعدى بنفسه ولكن الناظم عداه بالباء لضرورة النظم.

المرسلين.

٣٣٦ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ خِتَامًا وابْتِدَا ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا

(والحمد له ختاما وابتدا) أى: أحمد الله فى ختامى هذه المنظومة كما ابتدأتها بالحمد، فإن التوفيق للحمد من أعظم النعم، فقد ثبت عن النبى ﷺ: «ما أنعم الله على عبد نعمة، فقال الحمد لله، إلا الذى كان أعطاه أفضل مما أخذ»[1] (ثم الصلاة والسلام سرمدا) أى: ثم أصلى وأسلم على الدوام وبلا انقطاع.

٣٣٧ - عَلَى خِتَامِ الأَنْبِيَاءِ أَجْمَعِين وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينْ

(على ختام الأنبياء أجمعين) أى: على آخر الأنبياء كلهم محمد ﷺ قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الاحزاب: ٤٠).

(و) على (آله) أتباعه وأنصاره الذين هم على طريقته ونهجه (وصحبه) أى: صحابته الذين رأوه وعاشوا معه ﷺ (والتابعين) لهم على درب الإيمان والإحسان.

٣٣٨ - وَاللَّهَ أَرْجُو رَحْمَةً وَمَغْفِرَهْ لِذَنْبِنَا وَتَوْبَةً مُكَفِّرَهْ

(والله أرجو) أى: أطلب إلى الله سبحانه (رحمة ومغفرة) أن يرحمنا ويغفر لنا (لذنبنا) أى: تعم هذه المغفرة جميع ذنوبنا، فلا يبقى ذنب إلا وقد غفر وبدل مكانه حسنات (وتوبة مكفره) أى: أرجو الله أن يمن علينا بتوبة خالصة تكفر ذنوبنا ونغسل بها من خطايانا.

فائدة: طلب الرحمة والمغفرة إلى الله هو مطلب الأنبياء والمرسلين، الذين عصمهم الله من الفتن والخطايا والمعاصى، فما بالنا نحن الذين هم معدن الأخطاء، قال نوح عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا

(١) سبق تخريجه فى بداية الكتاب.

﴿لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (هود: ٤٧)، وعن أبى هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم والليلة أكثر من سبعين مرة»[١].

سؤال: لماذا يطلب الناظم إلى الله تعالى المغفرة بعد انتهائه من هذه المنظومة التى هى فى بيان القواعد التى تعرف بها السنة الصحيحة من غيرها وهذا من أفضل الطاعات؟

والجواب: أن الاستغفار بعد أداء الطاعات قد ورد فى كتاب الله الندب إليه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٩٩) وفى سنة رسول الله ﷺ: «أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فرغ من صلاته استغفر ثلاثًا»[٢] وهذا والله أعلم: حث على طلب المغفرة للتقصير فى أداء الطاعة، التى ينازع العبد فيها شهوات نفسه وهواها وشيطانه وما تدعوه إليه دنياه من الاستيفاء من مطالبها الدنية، فبالاستغفار يمحو الله الزلات ويعفو عن الخطايا، بل ويكثر الخير وتزكوا البركات قال نوح عليه السلام لقومه: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ⑩ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ⑪ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾ (نوح: ١١، ١٢)، «أى: إذا تبتم إلى الله واستغفرتموه وأطعتموه كثر الرزق عليكم، وأسقاكم من بركات السماء، وأنبت لكم من بركات الأرض، وأنبت لكم الزرع، وأدر لكم الضرع، وأمدكم بأموال وبنين، أى أعطاكم الأموال والأولاد، وجعل لكم جنات فيها أنواع الثمار، وخللها بالأنهار الجارية بينها...»[٣].

---

(١) أخرجه البخارى (٦٣٠٧) وانفرد به من طريق شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة ﷺ.

(٢) خرجته فى كتابى «تحفة الأبرار بشرح صحيح الأذكار».

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٠٦: ٢٠٧).

٣٣٩ - فَهْوَ الرَّحِيمُ الْغَافِرُ التَّوَابُ   بِيَدِهِ الْخَيْرُ هُوَ الْوَهَّابُ

(فهو) سبحانه (الرحيم) الذى عمت رحمته جميع الخلق، وهو من رحمته «يثيب على العمل فلا يضيع لعامل عملاً، ولا يهدر لساع سعيًا، وينيله بفضل رحمته من الثواب أضعاف عمله»[١] وهو سبحانه (الغافر) للذنب فيستره على المذنب ولا يؤاخذه به؛ وهو سبحانه (التواب) أى: «المعيد إلى عبده فضل رحمته إذا هو رجع إلى طاعته وندم على معصيته، فلا يحبط ما قدم من خير»[٢]، وهو سبحانه (بيده[٣] الخير) كله نطلب إليه المزيد منه و (هو) سبحانه (الوهاب) «أى: هو سبحانه ذو البذل والعطاء الشامل الدائم بغير تكلف ولا عرض ولا عوض، فكل من يعطى سواه سبحانه فإنما يعطى بعوض أو عرض فى الدنيا أو فى الدين عاجل أو آجل»[٤]، فنسأله سبحانه المزيد من هباته وعطاياه.

٣٤٠ - أَبْيَاتُهَا قُلْ (قَمَرٌ) بِهِ اسْتَنِرْ   تَارِيخُهَا (زُجَاء غَيْمٍ يَنْهَمِرْ)

(أبياتها) أى: أبيات هذه المنظومة (قل: قمر) أى: قل عددها بحساب الجمل[٥]: (قمر) فالقاف تشير إلى رقم مائة والميم تشير إلى رقم أربعين، والراء تشير إلى رقم مائتين، وعليه فعدة أبيات هذه المنظومة بمجموع هذه الأرقام ثلاثمائة وأربعون، (به استنر) أى: استهد بنور هذا القمر والمقصود عدد أبيات المنظومة؛ (تاريخها) أى: تأريخ هذه المنظومة، (زجاء غيم ينهمر) أى: بحساب الجُمَّل (زجاء)، فالزاى تشير إلى عدد سبعة، والجيم تشير إلى عدد ثلاثة، والهمزة تشير إلى رقم واحد وبمجموع هذه الأعداد يتحصل لنا العدد أحد عشر، كلمة (غيم) فيها حرف الغين يشير إلى عدد ألف والياء تشير إلى عدد عشرة والميم تشير إلى عدد أربعين، وبمجموع هذه الأعداد يتحصل لنا العدد ألف وخمسون، وكلمة (ينهمر) الياء تشير إلى العدد عشرة والنون تشير إلى العدد

---

(١) و (٢) و(٤) انظر كتابنا «صحيح الأسماء والصفات» ط. مؤسسة قرطبة.

(٣) أهل السنة والجماعة يثبتون لله اليد دون تكييف أو تشبيه أو تعطيل. انظر كتابنا «تهذيب المعارج» وصحيح الأسماء والصفات. كلاهما ط. مؤسسة قرطبة.

(٥) انظر: حسَاب الجُمَّل وكيف هو فى كتابنا «تهذيب معارج القبول» ط. مؤسسة قرطبة.

خمسين والهاء تشير إلى العدد خمسة، والميم تشير إلى العدد أربعين، والراء تشير إلى العدد مائتين وبمجموع هذه الأعداد يحصل العدد ثلاثمائة وخمسة وبمجموع الأعداد كلها نحصل على العدد ألف وثلاثمائة وستة وستين وهذا العدد يشير إلى تأريخ انتهاء الناظم من إملاء هذه المنظومة[1]؛ وقد انتهيت بفضل الله من التعليق على هذا المنظومة المباركة في السادس عشر من شهر رمضان المبارك لعام ١٤٢٦هـ وفي النهاية أسأله سبحانه حسن النهاية بأن تكون على التوحيد والاستقامة.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب/ أبو عبد الله السُّنى

وائل بن حمدى بن محمد بن غيث

عفا الله عنه وكرمه آمين!

(١) وعليه يكون قد مضى على نظم هذه المنظومة المباركة ستون عامًا، وما زال النفع بها مستمرًا فنسأل الله أن ينفع المسلمين بما كتبه الشيخ/ حافظ وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناته اللهم آمين.

فهرس الكتاب

الموضـــوع	الصفحة

كتب ستصدر قريبًا إن شاء الله للمؤلف

- «شروط الأئمة الستة»، لأبي الفضل ابن طاهر، ومعه «شروط الأئمة الخمسة للحازمي» (رحمهما الله)
- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، لابن حجر (رحمه الله).
- «المنفردات والوحدان»، للإمام مسلم (رحمه الله) — تعليق
- «الضعفاء الصغير»، للإمام البخاري (رحمه الله) — تعليق
- «كتاب الضعفاء والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، لابن حبان البُستي (رحمه الله) — تعليق
- «اللآلئ والدرر في تهذيب شرح مختصر الجرجاني في علم الأثر» للكنوي — تهذيب
- «إتحاف الشريف النبيل بالتعليق على الرفع والتكميل» للكنوي — تعليق
- «القواعد العشرون في الانتفاع بالوقت الثمين» — جمع وترتيب